مصر
فى عالم متغير

- حضارياً
- سياسيا
- استراتيجياً
- اقتصادياً

وقائع المائدة المستديرة
التى نظمتها اللجنة المصرية للتضامن
خلال شهرى ديسمبر ١٩٩١ ويناير ١٩٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمــة

مناقشة قضية مصر فى عالم متغير دليل على عمق التغيرات التى اجتاحت العالم ودخلت حدودنا لتؤثر فى حاضرنا ومستقبلنا .

والتغيرات لم تحدث فجأة ... بل بدأت منذ فترة طويلة ولكنها تصارعت بدرجة مذهلة خلال السنوات الأخيرة .

كنا نتابع ثورة الاتصالات والمعلومات التى انطلقت لتغير كثيرا من الثوابت فى دهشة وإعجاب ... ولكن دون محاولة جادة للتعرف على حقائقها والتعامل معها .

وعندما بدأت عملية انهيار الأنظمة الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية نبتت فى النفوس تساؤلات عديدة عن الأسباب الكامنة وراء ذلك ... دون محاولة جادة أيضاً لبحث هذه النتيجة مرتبطة بواقعنا وظروفنا .

وأخيراً .. جاءت أزمة الخليج لتفرض علينا بحث الواقع العربى والأمن القومى ودور مصر فى هذا العالم المتغير .

ومن أجل هذا دعى مكتب اللجنة المصرية للتضامن إلى إقامة هذه الندوة فى أربعة محاور : المحور الحضارى والسياسى والاستراتيجى والاقتصادى .

واشترك فى الحوار فى جميع المحاور ممثلو الأحزاب المصرية ومندوبون عن السيد وزير الخارجية مع نخبة متميزة من المفكرين والمثقفين المصريين .

وهكذا تواصل اللجنة المصرية للتضامن رسالتها الوطنية والقومية فى حشد كافة الاتجاهات الفكرية والسياسية والثقافية لمناقشة القضايا التى تمس مصير الشعب ومستقبله .

وقد جمعت اللجنة المصرية للتضامن فى هذا الكتاب جميع الأبحاث التى قدمت مع المناقشات التى دارت فى المحاور الأربعة .. كمساهمة منها فى إثارة حوار أوسع بين جميع المهتمين والمشتغلين بالعمل العام والمهمومين بقضايا العصر التى تؤثر فى مسيرة شعبنا

واللجنة المصرية للتضامن تعرب عن شكرها لجميع من ساهموا فى هذا العمل .. سواء فى تنظيم الندوات أو تقديم الأبحاث والأوراق أو الإشتراك فى المناقشات أو إعداد هذا الكتاب عن وقائع ندوة « مصر فى عالم متغير » .

وأخيراً نرجو أن يجد القارىء فى هذا الكتاب إجابة على واحد أو أكثر من الأسئلة المطروحة اليوم على الواقع المصرى والعربى .

أحمد حمروش

رئيس اللجنة المصرية للتضامن

المحور الحضارى

٨ ديسمبر ١٩٩١

رأس الجلسة : د . أنور عبد الملك
المشتركون فى المناقشة :

- الأستاذ / أحمد حمروش .
- الدكتور / إسماعيل الشافعى .
- الدكتور / المحمدى عيد .
- الأستاذة / أنعام محمد على .
- الدكتور / أنور عبد الملك .
- الدكتور / حسن حنفى .
- الدكتور / حسين أحمد أمين .
- الدكتور / جلال أمين .
- الأستاذ / راجى عنايت .
- الدكتور / سعد الدين إبراهيم .
- الأستاذ / سعد لبيب .
- الأستاذ / صلاح أبو سيف .
- الدكتور / غالى شكرى .
- الدكتور / فتحى عبد الفتاح .
- الأستاذ / فهمى هويدى .
- الدكتورة / ليلى عبد الوهاب .
- الدكتور / محمد القصاص .
- السفير / محمد حافظ إسماعيل .
- الأستاذ / محمد عودة .
- الأستاذ / منصور حسن .
- الدكتورة / منى مكرم عبيد .
- الدكتور / ميلاد حنا .
- الدكتور / هانى حمروش .
- الأستاذ / هبة عنايت .
- المستشار / وليم سليمان .
- الدكتور / يحيى الجمل .

وزارة الخارجية

- السفير / محمود حسن فرغل .
- سكرتير أول / محمد عبد الحكم .

الأحزاب السياسية المصرية

- الحزب الوطنى الديمقراطى : – الدكتور رأفت خالد .
- حزب الوفد الجديد : – الدكتور إبراهيم الدسوقى .
- حزب العمل الاشتراكى : – الأستاذ مجدى أحمد حسين .
- حزب التجمع التقدمى الوطنى الوحدوى : – الدكتور محمد أحمد خلف الله .
- حزب مصر الفتاة : – الأستاذ محمود بكرى .

الأوراق
المقدمة
حول
المحور
الحضارى

المحور الحضارى

الدكتورة ليلى عبد الوهاب

بدأ الإنتباه إلى عملية التغيير فى مصر وكثر الحديث حولها بالتحديد بعد أن انطلقت المدافع فى حرب الخليج . بينما كان من الواجب بل من الضرورى الإلتفات إلى التغيرات والتحولات الهائلة التى يموج بها العالم قبل ذلك ، بكثير ، (**مرحلة ١٩٤٩ - ١٩٧٣**) .

إن التغيرات التى تحدث فى العالم الآن والتى من أبرزها على المستوى الإقليمى (**حرب الخليج - مشروع السلام مع إسرائيل**) وعلى المستوى الدولى ، التغيرات التى تحدث فى الإتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا ، لم تفض بالضرورة إلى قيام ما يسمى بالنظام العالمى الجديد ، وهى الفكرة الشائعة لدى قطاع واسع من المثقفين المصريين والتى تروج لها وسائل الإعلام سواء العالمية أو المحلية . وحقيقة الأمر ، فإن هناك حالة تحول وتغير لم تحسم ولم تتحدد معالمها بعد ، وهى قد تفضى إلى نشأة نظام جديد قد يتميز بسيطرة القطب الواحد (**الولايات المتحدة الأمريكية**) ، أو يكون متعدد الأقطاب (**آسيا** ، **أوروبا**) .

إن إدراك هذه الحقيقة تستوجب منا مناقشة هذا الموضوع فى إطار ما يمكن أن تلعبه مصر بثقلها الحضارى والسياسى والإستراتيجى من دور فاعل فى هذه التغيرات .

إن المهتم والباحث فى هذا الموضوع يجد أن هناك مدخلين لدراسته وهما :

١ - مدخل ينطلق من التغيرات الهائلة التى تحدث فى العالم والتى من أهمها التغيرات الإقتصادية والإجتماعية والإستراتيجية والعلمية التكنولوجية والفكرية ، وتأثيرها على المجتمع المصرى .

٢ - مدخل ينظر إلى التغيرات والتحولات انطلاقًا من رؤى التيارات المصرية المختلفة فى الفكر والعمل ، وكيفية إدراك وتفسير كل منها لتلك التغيرات،ومن ثم تحديد الإختيارات والأولويات اللازمة لتأكيد دور مصر ومكانته ومستقبلها فى مرحلة صياغة العالم الجديد . وإذا نظرنا إلى التيارات الفكرية المختلفة لأمكن تحديدها على النحو التالى :

ا - تيار التحديث الليبرالى المتجه إلى اللحاق بالغرب ، إما فى قطاع الحضارة الغربية التقليدية ، أو فى قطاع القطب الأمريكي الجديد .

ب - تيار التوجه الأصولى بجناحيه الأصولية الحضارية الدينية ، أو الإتجاه السلفى .

جـ - تيار التوجه إلى الشرق الحضارى والجنوب ، إما على نمط باندونج التقليدى ، أو بالعمل على الجمع بين الشرق وأوربا مركزى الإشعاع الحضارى الرئيسيين بالتركيز على القوى التقدمية بكل منها .

إن سؤالا يطرح نفسه على المناقشة فى إطار تحديد دور مصر فى صياغة العالم الجديد ، وهو لما الإهتمام بالتوجه الحضارى ؟ إن محاولة الإجابة عن هذا السؤال تجعلنا نضع بعض الإعتبارات اللازمة لمناقشته .

أولا :

إنه لو نظرنا إلى الجو الثقافى والسياسى السائد فى مصر الآن لوجدنا أن هناك محاولة تصور أن العالم أصبح قرية واحدة مترابطة حول مركزها أو قطبها الأوحد.وهذه الرؤية فى حقيقة الأمر تقوم على ركيزتين **أولاهما** : اقتصاد السوق ، أى إعطاء الأولوية لقيم المنفعة المادية على حساب قيم التنمية والعدالة الإجتماعية . **ثانيتهما : الليبرالية التعددية باعتبارها النمط الأوحد للديمقراطية وذلك على حساب التحرر الوطنى ، وحقوق الإنسان والشعوب وعلى الأخص احتياجات وحقوق الغالبية من أبناء الشعب العامل** .

ثانيا :

إذا أمعنا النظر فى المفاهيم والمعانى التى تعبر عنها الصورة السابقة ، لاستطعنا أن نتبين أنها تشكل الصورة المعاصرة للمشروع الحضارى الذى صاغه الغرب من صعوده إلى مكانة الهيمنة فى القرن ١٥ تحت شعار أن « **الإنسان مالك الكون وصاحبه ومن حقه – أى من حق الغرب المهيمن وأتباعه – الإنتاج بلا حدود ، والإستهلاك بلا حدود ، والمتعة بلا حدود** » مما ترتب على ذلك من حروب واستعمار وأوبئة وتدمير للبيئة وابتزاز لثروات القارات الثلاث آسيا – أفريقيا – أمريكيا اللاتينية .

ثالثا :

هنا يتبين أهمية دور مصر لما لها من عمق حضارى فريد ونقطة تلاق الحضارات والقارات ، وبالتالى ما تتمتع به من مركز جيو سياسى ، وجيو استراتيجى بالغ الأهمية .

رابعا :

إن من الإعتبارات الهامة فى دراسة ومناقشة المحور إنما تكمن فى استكشاف العناصر التكوينية الفعالة والكامنة فى أهم القطاعات التى تكون هذا المحور والتى يمكن تقسيمها على النحو التالى :

ا – الإنسان والكون : الدين – الفلسفة .
ب – الإنسان والطبيعة : البيئة – العلم والتكنولوجيا .
جـ – الإنسان والمجتمع : الهوية والمواطنة ، المجتمع المدنى .
د – الإنسان المصرى والإبداع فى الفكر والفن .
هـ الإنسان المصرى وصياغة حضارة العالم الجديد : الأصالة والتحديث التحرر والإشتراكية ، التضامن بين الشعوب والقوميات .

المحور الحضارى

الدكتور حسن حنفى

مقدمة : تأصيل المفاهيم :

ليس المهم هو وضع المفاهيم واختيارها بل المهم هو تأصيلها والبحث عنها . فقد تكون آتية من الثقافة الشائعة الوافدة ، لا يدركها إلا قلة من المثقفين ، معرفتها ميزة لهم . ويروجها الإعلام كمتطلبات للدولة الحديثة وتنظر لها الجماهير على أنها قادرة على فعل المعجزات ، وبالتالى تعطيها الوهم الزائف بالخلاص القريب . وقد يتمسح بها بعض أدعياء السياسة فينشئون أحزابًا سياسية باسمها . فلا أحد يشكك فى شرعيتها ، وتفاخر السلطة بديموقراطيتها والسماح بحرية تكوين الأحزاب ، وفى نفس الوقت تأمن عدم تأثيرها .

هذا هو حال مفاهيم : الإنسان والطبيعة ، والعلم ، والتكنولوجيا ، والبيئة . فقد غاب مفهوم الإنسان فى تراثنا القديم فضاعت حقوق الإنسان فى حياتنا المعاصرة[1] . وكانت الطبيعيات القديمة عندنا الهيات مقلوبة،وليست الطبيعة كما يراها العلماء،وكما يشعر بها الأدباء والفنانون[2] . أما العلم بمعنى العلم الطبيعى فمفهوم وافد . إذ أن العلم القديم عندنا هو كل نظام عقلى لا فرق بين العلم الطبيعى والعلم الدينى . والتكنولوجيا كذلك مفهوم وارد معرب ، ينظر إليها الناس وكأنها طريق الخلاص من عذاب الحياة اليومية ونقص الخدمات . فهى معجزات العصر الحديث . أما موضوع البيئة فهو أيضًا وافد من حركات الدفاع عن البيئة فى الغرب بعد عصر التصنيع وظهور مشكلة تلوث البيئة ، وتكوين أحزاب سياسية للخضر دفاعًا عن البيئة بعد أن انتهت الأحزاب السياسية التقليدية إلى طريق مسدود .

وإذا كان الإنسان والطبيعة محورًا أساسيًا فى الثقافة وأحد مكونات الحضارة فإن هذا المحور يظهر فى العلم والتكنولوجيا وآثارهما على البيئة . ومن ثم جاء مفهوم البيئة تاليًا لمفهومى العلم والتكنولوجيا . الإنسان والطبيعة يمثلان المحور النظرى ، والعلم والتكنولوجيا التطبيقات العملية لهذا المحور . أما البيئة فى مجالات التطبيق وآثارها .

---

(١) انظر دراستنا : « لماذا غاب مبحث الإنسان فى تراثنا القديم » ؟ فى دراسات إسلامية ص ٣٩٣ ــ ٤١٥ الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨١ .

(٢) د. حسن حنفى من العقيدة إلى الثورة الجزء الأول « المقدمات النظرية » خاتمة ص ٦٢٧ ــ ٦٣٦ مدبولى القاهرة ١٩٨٨ .

الإنسان :

بالرغم مما يبدو من بداهة هذا المفهوم وشيوعه إلا أنه لم يترسب فى وعينا القومى من تراثنا القديم ، وبالتالى غابت جذوره فى ثقافتنا الشعبية المعاصرة . لقد وجد الإنسان الكامل ، العالم ، القادر ، الحى ، السميع ، البصير ، المتكلم ، المريد ولكن لا وجود له فى هذا العالم فقد أخرج الإنسان أعز ما لديه بعيدًا عنه ، قاذفًا به إلى أبعد نقطة . فلما شعر بالنقص أمام نفسه وذاته المبعد عظمه وإلهه وعبده ، وجعل نفسه عبد إله . فالجاهل يعظم العالم ، والعاجز يجل القادر ، والميت يقدر الحى ، والأصم والأعمى والأبكم والهوائى يتوق إلى السميع البصير المتكلم المريد . تصور الإنسان غيره محور الموجود ، الأول والآخر ، القائم بنفسه ، الذى لا يشبهه أحد ، وواحد . ففقد وجوده الذاتى وأصبح مجرد رقم فى متوالية حسابية ، له أول وآخر ، يقوم بغيره ، يشبه كل الناس ، متكثر فى زحام الطريق . كما تصور الإنسان إن مبادىء العدل والحكمة والعزة أسماء لنفسه التى أبعدها وعبدها مع أنها مبادىء النظام الأخلاق والإجتماعى الذى يعيش فيه . اغترب الإنسان فى العقائد خارجًا عن نفسه . فمتى يستردها ؟ ومتى يقضى على اغترابه ، ويعود إلى ذاته متحققًا بالمبادىء التى أبعدها عنه وجعلها بعيدة المنال ، صعبة التحقيق ، عزيزة المطلب ، لا يملك الإنسان أمامها إلا الوله والغناء[1] .

وبعد أن أله الإنسان نفسه فى صورة الإنسان الكامل كما لاحظ الصوفية من قبل فإن صورته قد انعكست فى فرد واحد ، هو السلطان . فهو الموجود الذى لا يسبقه أحد ولا يعقبه أحد . وهو الموجود فى كل مكان ، فرد لا يشبه أحد واحد متفرد بذاته . يعلم كل شيء ويقدر على كل شيء . هو الحى الذى لا يموت ، رئيس مدى الحياة ، والملك فى أولاده أو أسرته أو فئته أو طبقته من بعده . يسمع كل همسة فى مملكته ، ويبصر كل ما يقع فيها فى السر والعلن ، يتكلم ويصبح خطابه إطاراً مرجعيًا للكل . يريد طبقًا لإرادته الحرة ، ويصدر قراراته بشخصه ، من مطلق عمله الذى لا يقبل المراجعة والنقد . له أيضًا أسماؤه وألقابه التى تقرب المائة . فهو الوطنى ، القائد ، والغيور ، العربى ، الرئيس ، المجاهد ، الزعيم ، المحرر ، البطل ، المنقذ ، الملهم المنتصر ، الوحدوى ، العروبى ... إلخ تجب له الطاعة ، ولا يجوز فى حقه الاعتراض . ينتسب إلى فئة واحدة ، الملوك أو العسكر ، ويستحيل تداول السلطة فى غير فئته . هو أفضل الخلق ، وخير البرية ، كامل الأوصاف علمًا وخلقًا ، نفسًا وبدنًا .

أما المواطن العادى ، فهو الإنسان الفانى الذى يتكرر ، جاهل ، عاجز ، راضٍ ، قانع ، متوكل ، مستسلم ، عابر سبيل فى هذه الحياة على راحلة ، حياته بعد مماته ، وآلامه يعوض

---

(١) المصدر السابق — الجزء الثانى « التوحيد » ، رابعاً : إلهيات أم إنسانيات ص ٦٠٠ — ٦٦٤ .

عنها بالفوز المبين . يطيع الإنسان الكامل وصورته فى السلطان الأوحد . له إلهان : الله والسلطان ، وطاعة الأول فى طاعة الثانى ، وطاعة الثانى من طاعة الأول . هو الإنسان الفكرة ، إنسان الجماهير والدهماء ، الواحد الذى يتكرر والذى يتشابه مع كل آخر من عامة المسلمين .

وبالرغم من وجود ولفظ الإنسان فى أصل الثقافة الأول ، وهو القرآن ، إلا أنه يعيش كتصور فى وعينا الثقافى[1] . فالإنسان مخلوق أى أنه وجد من عدم وينتهى إلى عدم . الإنسان هش ضعيف ، يتعجل أمره ، لا يعى الزمان ، يعيش المستقبل تاركًا حاجزه . إذا فاجأه الحاضر هلع ، تحركه الدوافع ، تسيره الإنفعالات ، يطلب العون ساعة الشدة حتى إذا انفرج ، الهم وجاء اليسر نسى الدعاء ، يفرح ويتمنى ، ييأس ويتشاءم ، يعرض ويقبل ، يقتر ويخسر ، ويجحد النعم ، يجعل من العنف قوة ، ومن الإنكسار صلابة ، يخاصم ويكون خصيمًا ، يطغى ويتكبر ، يفجر ويغتر ، شاك جاهل مجادل ، وسواس متأمل ، يتذكر وينسى . له عدو يتحداه ، وينكر قيمته ، ويرفض تحيته ، ويجحد الاعتراف بفضله وإمكانياته ، يسعى إلى سلب مرتبته وشرفه . وهنا تبرز مسؤولية الإنسان ، والأمانة التى يحملها بإرادته . تحيل ضعفه قوة ، وتجعله قادراً على قبول التحدى ، حياته إثبات لرسالته وأداء لأمانته ، واجتياز للامتحان بكد وجهد ومعاناة ، مسؤول فرد . هنا يمكن للإنسان أن يتحول من إنسان هش إلى إنسان صلب ، ومن ضعف إلى قوة ، ومن انكسار إلى صلابة يحقق الكمال فى الأرض . ولكن يبدو أن الذى استقر فى الوعى القومى هو السلب لا الإيجاب ، والمخاطر دون التحديات والسؤال الآن : كيف يتم تأصيل مقولة الإنسان فى ثقافتنا المعاصرة إن كانت جذورها راسخة فى تراثنا القديم ؟ يتم ذلك أولا باسترداد الإنسان لوعيه المغترب من الخارج إلى الداخل ، وبتحويل كل إنسان إلى سلطان ، وتكرار نموذج السلطان فى المواطن حتى تتعدد السلاطين ، ويتم تداول السلطة بين الناس دون أن تكون حكرًا على فئة بعينها . ويتم ذلك عن طريق تأويل الله والسلطان فى التراث القديم من أجل قراءة الإنسان فيه . ثانيا يمكن خلق تراث إنسانى جديد عن طريق الواقع الذى يفرض نفسه . فالتراث القديم حلقة أولى من التراث وليس كل التراث . ونحن الذين أغلقناه ، ووقفنا متفرجين عليه . جعلنا أنفسنا مستشرقين ونحن أصحاب دار . يمكن للتراث أن يستأنف من جديد ، ويفرض واقعه الجديد ، أزمة حقوق الإنسان والمواطن . كان موطن الخطر فى التراث القديم التوحيد . فانبرى علماء الكلام القدماء للدفاع عنه . وأعطوه كل ما يملكونه من قيمة للإنسان . واليوم تغير موطن الخطر من الله إلى الإنسان . فلنعطه كل ما نملك من قيم ومثل ، ونرد إليه ماسلبناه منه تلك بضاعتنا ترد إلينا . وأيهما أفضل : أن يكون الإنسان جاهلا يعبد عالما أم أن يكون

---

[1] (١) ذكر لفظ الإنسان فى القرآن ٦٥ مرة .

عالما بالفعل ؟ أن يكون الإنسان عاجزًا بقوله قادرًا أو أن يكون قادرًا بالفعل ؟ أن يكون ميتًا يعظم حيا أو أن يكون حيًا بالفعل ؟ ألا يسمع ولا يبصر ولا يتكلم ولا يريد ويجل من يسمع ويبصر ويتكلم ويريد أم أن يسمع ويبصر ويتكلم بالفعل ؟

إن الإنسان هو الطرف الأول فى معادلة الطبيعة والعلم والتكنولوجيا والبيئة ، بل أنه الطرف الأول فى كل المحاور الثقافية : الكون ، والمجتمع ، والحضارة ، والتاريخ . فالأولى أن يوجد الإنسان أولا كقدرة إبداعية فى الفكر والفن ثم تتحدد علاقاته كأبعاد لوجوده .

٣ – الطبيعة :

وقد غاب مفهوم الطبيعة أيضًا من ثقافتنا الوطنية نظرًا لغيابه فى تراثنا القديم ، وبالتالى غاب وعينا بالطبيعة كما هو الحال عند العالم . كما غاب إحساسنا بالطبيعة كما هو الحال عند الشاعر ، الطبيعيات عند الحكماء الهيات مقلوبة ، حديث عن الله عن طريق السلب . الطبيعة مادية لأن الله مادى . وهى معلولة لأن الله هو العلة الأولى . وهى متناهية لأن الله لا متناه . فإذا تم الحديث عن الله فإنه يتم أيضًا عن طريق السلب أى نفى الطبيعة . فإذا كان الله صورة فالطبيعة مادة وإذا كان الله أزليًا فالطبيعة فانية . وإذا كان الله قديمًا فالطبيعة حادثة . لا يوجد إذن تصور للطبيعة على ما هى عليه بل بالنسبة إلى شىء آخر خلقت من عدم ، وتنتهى إلى عدم . هى مقولة إضافة ، لا تفهم إلا بالإضافة التى ما بعد الطبيعة وليس لها وجود مستقل . هى مجرد مرآة عاكسة لخالقها وليس لها قوانينها من ذاتها . ينشأ الدين من هذا التصور ، ولكن كيف ينشأ العلم ؟ ، لا يحتاج العلم إلى طبيعة مستقلة وقوانين مطردة ؟

ومع ذلك فالطبيعيات عند المتكلمين والحكماء تسبق الإلهيات . إذ لايمكن التفكير فى الله دون المرور بالطبيعة . ومن هنا نشأ العلم الطبيعى القديم وعند الصوفية يصعب التفرقة بين الله والعالم وبين الحق والخلق كما هو الحال فى وحدة الوجود . وعند الأصوليين الطبيعة بمعنى القدرة هى أساس الشريعة . فلا يجوز تكليف مالا يطاق . وهى على البراءة الأصلية . الطبيعة هنا ما زالت حاملا للقيمة . وهى فى حد ذاتها قيمة . إلا أنها قيمة وقتية ، مجرد وسيلة لقيمة أعظم لإثبات وجود الله أو لإقامة نظام الشريعة .

ولما كان نظام الوحى هو نفسه نظام العقل ونظام الطبيعة فإنه أمكن تأسيس العلوم الرياضة والطبيعة . وأبدع العلماء القدماء فى العلوم الرياضية ، فى الحساب مثل الخوارزمى والكاشانى والطوسى . كما أبدعوا فى العلوم الطبيعية مثل أبو بكر الرازى ، وجابر بن حيان . وقد كان هذا الإبداع الرياضى العلمى ، وكما هو معروف ، وراء النهضة العلمية الأورُبية الحديثة . لم يكن هناك فرق بين العلوم العقلية والعلوم النقلية والعلوم العقلية النقلية . وكان العلماء مبدعين فى أنواع العلوم كلها دون تعارض بين الدين والعلم كما هو الحال فى التجربة

الأوربية . ولا فرق عند ابن الهيثم بين الأنوار الإلٰهية والأنوار الطبيعية فى دراسة الضوء ، ولا بين الواحد اللا متناهى فى الدين واللا تناهى الرياضى عند الكندى .

إنما الذى استقر فى وعينا القومى هى العلوم النقلية الخالصة : القرآن ، والحديث ، والتفسير ، والسيرة ، والفقه : فامتلأت بها المكتبات العامة والخاصة . وكثرت الطبعات من الحكومات وشركات توظيف الأموال ودور النشر الدينية والتجارية نظراً لاتساع قاعدة التوزيع . وتعدد الاستشهاد بقال الله وقال الرسول دون الاعتماد على حجة العقل أو برهان التجربة أساس العلمين الرياضى والطبيعى . بل تم تضعيف العقل وبيان حدوده وقصوره ، و الإقلال من شأن الطبيعة وبيان نقصها وزوالها . واستقر فى وعينا القومى وبدرجة أقل العلوم العقلية النقلية على أصول الدين وعلوم التصوف وعلم أصول الفقه وعلوم الحكمة على درجات متفاوتة . تحول علم أصول الدين إلى عقائد ، ما يجب على المسلم الإيمان به وما لا يجب وكما وضع فى العقائد الأشعرية المتأخرة فى مؤلفات قواعد العقائد[1]. تعطى الحاكم أيديولوجية السلطة ليفعل ما يشاء ، فلا فرق بين الله والسلطان . وتحولت علوم التصوف إلى أيديولوجية الطاعة تمد الجماهير بقيم الفقر والزهد والقناعة والصبر والرضا والتوكل . فيطمئن الجميع ، السلطان على سلطانه وطاعة الجماهير له ، والجماهير على سلطانها متوهمة أنها بذلك تنال الفوز فى الدنيا والآخرة . ثم اختفى علم أصول الفقه لصالح الفقه وغابت مناهج الاستدلال لصالح التطبيق الحرفى للشريعة . ولم تترسب فى وعينا القومى مقاصد الشريعة ، وإنها أتت للحفاظ على مصالح الناس ، وأن الشريعة بهذا المعنى وضعية ، تتأسس فى الطبيعة البشرية وترتكن عليها ، وليست مجرد تعبير عن الإرادة الإلٰهية بلا علة ، أو سبب . أما علوم الحكمة فلم يترسب منها فى وعينا القومى إلا الاشراق وفيض العلوم والمعارف من العقل الفعال ، من أعلى وليس من أسفل ، من القلب وليس من خلال الحواس .

والسؤال الآن : أين الطبيعة كعالم مستقل غير ملحق بالله ، أين الطبيعة المستقلة التى يحاول العالم التعرف على قوانينها والتى يدرك الشاعر بعدها الجمالى ؟ هذا هو التحدى أمام الثقافة العربية المعاصرة ، تأصيل مفهوم الطبيعة المستقلة حتى ينشأ العلم ومفهوم جمال الطبيعة حتى ينشأ الفن الطبيعى والشعر الطبيعى . الطبيعة لها قوانينها الذاتية ، والعقل قادر على إدراكها . فنظام العقل ونظام الطبيعة صنوان . وبالسيطرة عليهما يمكن التحكم فى مقدرات الأمة بدلا من الإعتماد على الآخرين فى فهم الطبقة والتنقيب عن أسرارها وترويضها لنا . أما جمال الطبيعة فلا يدركه إلا الأديب والفنان ، الشاعر المتذوق . الطبيعة ليست مصدر

---

(١) المصدر السابق ، الجزء الأول ، المقدمات النظرية ، الفصل الثانى : بناء العلم خامساً : من بناء العلم إلى عقائد الإيمان ص ١٩٤ — ٢٠٢ .

أو تحريم وضع إلا عند من لايستطيع العيش معها وفيها . كان العود إلى الطبيعة باستمرار مصدر إلهام وتحرر من قيد التقليد وأسار النقل ﴿ **ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون** ﴾ ولماذا لانأخذ من الله إلا العقاب تسرحون هو الوعيد ولا نأخذ حبه للجمال ؟ وهل يغنى جمال الفعل ، العبر ، والصفح ، والهجر ، والتسريح عن جمال الطبيعة ؟[1].

٤ – العلم :

العلم لدينا حتى الآن هو العلم المنقول ، سواء كان من القدماء ، علوم الدين ، أو كان من الغرب الحديث ، علوم الطبيعة . أما دورنا فى تجاوز نقل العلم إلى إبداع العلم فما زال محدودًا للغاية . فعصرنا هو عصر التحول من القديم إلى الجديد . مازال يتحرر من أسر القدماء ومن أسار المعاصرين حتى لا يستبدل نقلا بنقل . وتغذى القوتان الرئيسيتان الحاكمتان فى مجتمعاتنا نقل العلم والمعلومات . فإذا كانت السلطة محافظة نقلت العلوم القديمة ، واعتبرتها مقدسة ، لا يجوز نقلها أو تغييرها . فشرعية السلطة الحاكمة إنما تستمد من شرعية العلوم القديمة . كما تنقل العلم عن الغرب لأننا لسنا أصحابه وحتى نستفيد بخدماته دون أن نبحث عن اسمه . نرضى الله بعلوم الدين والتى لنا ، نشبع البطون والرغبات بعلوم الدنيا التى للغير . والله أمرنا بأخذ الحكمة من أى مكان أتت . كرمنا بالدين ثم سخر الغرب لنا هذه الازدواجية فى مصدر نقل العلم تحافظ على القديم والجديد فى آن واحد بطريقة التجاور والإنتفاع بالحسنين ، والفوز فى الآخرة بعلوم الدين ، وفى الدنيا بعلوم الغرب ، المحافظة على السلطة القائمة والتمتع بمظاهر الحداثة . ولكنها لا تختلف علمًا ، ولا تكون عالمًا . فالعلم يتجاوز النقل إلى الإبداع سواء كان نقلا من القدماء أو نقلا من المعاصرين ، تقليدًا لتراث الآباء الدينى أو تقليدًا لتراث الآخر العلمى . العلم ليس المعلومات ولا الخدمات بل التصور العلمى للعلم ، والقدرة على إعمال العقل فى الطبيعة . لا يهدف إلى تثبيت الوضع القائم بل إلى تغييره إلى واقع أفضل . إن تجارب السابقين أو المعاصرين ليست علما بل إنتاجا علميا لحضارتين على مدى عدة أجيال . إنما العلم هو الذى يصنعه كل جيل نتيجة لتصوره العلمى للعالم وطبقا لاحتياجاته . يصعب على الإنسان أن يعيش مزدوج الثقافة والسلوك ، دينى إيمانى مع القدماء وعقلانى علمى مع المحدثين ، شيخ مع المشايخ القدماء ، وعالم مع العلماء المحدثين يتبرك بالأولياء فى المواسم والأعياد وعند الحاجة ، ويبحث عن العلل والأسباب فى المعمل والمصنع . ينتظر المطر بصلاة الإستسقاء ويبنى السدود أو الخزانات لحجز المياه لوقت الجفاف .

---

(١) ذكر لفظ جمال مرة واحدة فى القرآن الكريم للطبيعة وسبع مرات للفعل الإنسانى أى لجمال النفس فى صيغة جميل مثل ، الصبر ، والصفح ، الهجر ، والسراح .

ولا يعنى العلم الطبيعى وحده بل موقف الذات العارف من موضوع المعرفة سواء كان هذا الموضوع دينيًا أم دنيويًا ، أخلاقيًا أم طبيعيًا ، إلهيًا أم إنسانيًا . يمكن تناول الدين بمنظور علمى أى تحديد الظاهرة والتعرف على قوانينها ، وصياغة خطاب علمى دقيق منتج وليس مجرد التعبير عن الأمانى والرغبات . فالحديث عن الوحى حديثًا علميًا يقتضى معرفة أسباب النزول وإجاباته على تساؤلات الواقع ، والناسخ والمنسوخ أى تطور الشريعة فى الزمان طبقًا للقدرة والأهلية . والحديث عن العقائد حديثًا علميًا يجعلها موضوعًا لعلم إجتماع المعرفة ولعلم الأيديولوجيات لمعرفة كيفية تكوينها وتأثيرها على الجماهير . وتناول الشريعة كموضوع علمى يقتضى المعرفة بالعلوم الإجتماعية : النفس ، والإجتماع ، والقانون ، والإقتصاد والسياسة ، وجميع العلوم السلوكية . أما العلوم الطبيعية فهى أحد التوجهات العلمية فى الطبيعة مثل الكيمياء والطبيعة أو الطبيعة الحية فى النبات والحيوان ، والطب ، والصيدلة .

والعلم لا يعرف المحرمات أو المقدسات أو الممنوعات أو الرقابة على العلماء . كل شىء خاضع للعلم ، للملاحظة والتجربة والفهم والبرهان . وكيف نكون علماء وفى وعينا القومى محرمات ثلاثة : الدين والسلطة والجنس ؟[1] لا يجوز الاقتراب من الدين فهمًا أو نقدًا وكان اجتهادات السابقين فى الدين أى الفكر الدينى هو الدين . ولا يجوز لأحد أن يقترب من السلطان أو أن يلمس بغلته فهو فوق النقد والمراجعة . سلطته من الله ، وطاعته من الله ، وقراراته استخارة من الله . ولا أحد يستطيع الحديث عن الجنس أو تحليله تحليلا علميًا فهو ضد قوانين العيب وأخلاق القرية ، ولا تسمح به التقاليد والأعراف ، ونحن نفكر فيه ليل نهار . ويمثل المكبوت فى حياتنا ، المفكر فيه ، المسكوت عنه . مع أنه يبدو فى حركاتنا وسكناتنا ، فى فننا وأدبنا ، فى أصواتنا ، ونداءاتنا ، فى محاسننا وفى تجملنا ، فى أهاتنا وأغانينا .

ليس العلم ولا العلماء ضد الدين ﴿ **إنما يخشى الله من عباده العلماء** ﴾ العلم صفة الله . ذكر فى القرآن حوالى ثمانمائة مرة مضافًا إلى الضمائر مما يدل على أنه صفة للإنسان ووصفاً لله بالعليم وللبشر بالعالمين . العلم جوهر الدين – الدين لا يقوم إلا على العلم بمعنى المعرفة اليقينية . والمعرفة البرهانية أساس الدين . الدين والعلم ليسا معرفتين متمايزتين كما يروج أحيانًا فى أجهزة الإعلام عن العلم والإيمان ، قصور العلم وإطلاق الإيمان بل هما معرفتان متحدتان . الدين والعلم والفلسفة شىء واحد لأن نظام الوحى ونظام الواقع ونظام العقل هو نفس النظام . وهذا ما تنفرد به الحضارة الإسلامية على غيرها من الحضارات التى يتصارع فيها العلم والدين ، والفلسفة والعلم كما هو الحال فى التجربة الأوربية .

---

(١) انظر « الدين والثورة فى مصر ١٩٥٣ – ١٩٨١ » ، الجزء الأول : الدين والثقافة الوطنية المحرمات الثلاثة ص ٢٦٧ – ١٦٨ مدبولى القاهرة ١٩٨٩ .

٥ – التكنولوجيا :

التكنولوجيا هو تطبيق العلم النظرى من أجل استخدامه فى المنافع العامة بأيسر السبل . هى الوسيلة التى يتحقق بها الاكتشاف النظرى العلمى فى صورة اختراع محدد لتسهيل أمور الحياة العامة . التكنولوجيا هى العلم النافع **« وأعوذ بالله من علم لا ينفع »** .

وهناك تكنولوجيا تقليدية ، وأخرى متطورة ، وثالثة متقدمة طبقًا لقدر الإبداع فى تطبيق العلم من حيث السهولة والكفاءة وصغر حجم المخترعات . فكلما كانت سهلة وكفوًا وصغيرة كان انتشارها أوسع ، وحملها ، واستعمالها أسهل . بل إن تطوير التكنولوجيا أصبح علمًا مستقلا بذاته من أجل مزيد من النفع . ويرتبط بها البعد الجمالى مادام الإنسان يصاحبها فى حياته اليومية لدرجة أنها أصبحت بديلا عن البشر والعلاقات بين الذوات . ليست فقط الآلة فى خدمة الجميع بل « **الآلة بدل الجميع** » .

وتستعمل التكنولوجيا فى السلم من أجل توفير الخدمات العامة فى التعليم والصحة ووسائل الإتصال وكشف موارد الطبيعة وارتياد المجهول . وتستعمل أيضًا فى الحرب ، الصواريخ والصواريخ المضادة ، الإنذار المبكر ، حرب الكواكب ، القتال الليلى . فكل تكنولوجيا لها تكنولوجيا مضادة . وكلتاهما يعبران عن مستوى البيئة . فطائرات الفانتوم الكبيرة فى البيئة الصناعية المتطورة أدت إلى إختراع الصواريخ الصغيرة المحمولة على الأكتاف بين فروع الأشجار فى الأحراش كما كان الحال فى حرب فيتنام . والدبابات الضخمة فى آلة الحرب الحديثة المتطورة واجهتها الصواريخ المضادة للدبابات المحمولة على الأكتاف أيضًا كما كان الحال فى حرب أكتوبر .

والساتر الترابى الحصين المرتفع الذى لا تدكه القنابل النووية فى البيئة الحديثة واجهته مدافع المياه من الضباط والجنود الفلاحين فى البيئة الزراعية .

والتكنولوجيا ليست مجرد خدمات ومنافع خالصة يتم نقلها من بيئة إلى بيئة فهى تقوم على مفاهيم متضمنة فيها تنتقل معها بحيث تكون السيادة لها ويصبح نقل التكنولوجيا من المجتمعات المتقدمة إلى المجتمعات التقليدية والنامية أحد مظاهر الهيمنة والسيطرة الجديدة فى عصر مابعد التحرر من الإستعمار . فالتكنولوجيا مرتبطة بمفهوم أوسع للحياة . وهى الرفاهية فى مجتمع الوفرة . فهى ليست مستقلة عن بيئة الخدمات والاستهلاك فى حالة السلم وعن مفهوم السيطرة والعدوان فى حالة الحرب . مهمتها تأكيد هيمنة المركز على الأطراف ، مركز الإبداع على أطراف الإستهلاك . فتتحول الشعوب المستقلة حديثاً إلى مزيد من التبعية للمستعمر القديم الذى يعود لمزيد من العون فى مرحلة بناء الدولة فى عصر ما بعد الإستعمار . ويتم التخلى عن الإنسان شيئاً فشيئاً باعتباره قدرة عضلية ، محددة

بإمكانياتها ، فيتحول المجتمع كله إلى آلات حاسبة ، الإنسان أمام الآلة وليس مع المواطن وكلما زاد الإعتماد على الحاسب الآلى قل الإعتماد على الجهد البشرى حتى يصاب عقل الإنسان بالكسل ، ويعجز عن ممارسة أبسط العمليات العقلية إلا اعتماداً على الحاسب الآلى الذى سهل له كل شيء ، وجعله يفقد قدرته على الإبداع الذاتى . ولم تستطع أجهزة جمع المعلومات وتحليلها بالرغم من توفير المادة والحاسبات الآلية من التنبؤ بوقوع حرب أكتوبر فى السادس من الشهر الساعة الثانية ظهرا .

إن التكنولوجيا المتقدمة تستعمل أحيانا أداة للتخويف والإرهاب حتى تشعر أمامها المجتمعات النامية بالنقص . أمام تفوق الآخرين . ومهما لحقت المجتمعات النامية بأحد أجيال الحاسبات الآلية السابقة أتت أجيال جديدة منها لاحقة فتتسع الهوة بين المستهلك والمبدع حتى يصاب بالصدمة الحضارية ، ويرضى بالتخلف ، يتنازل عن اللحاق والندية . إن التكنولوجيا تطوير محلى بالضرورة من أجل ممارسة الإبداع الذاتى المستقل تبعا للبيئة المحلية ومن خلال ثقافتها الوطنية وقيمها حرصا على الهوية القومية وحماية لها من التغريب[1].

٦ - البيئة :

البيئة مفهوم غربى ، انتشر فى أدبيات الغرب بعد الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية ، وتلوث البيئة من نفايات المصانع وعادم العربات والطائرات وقطع أشجار الغابات ، حفر المناجم فى بطون الجبال ، واستعمال المبيدات والكيماويات فى أساليب من الزراعة والحفظ ، وتسرب النفط من الناقلات ، ومخاطر الإشعاع النووى من خلل المفاعلات .. إلخ . فهى قضية مرتبطة بالمجتمع الصناعى أساسا . لا يعنى ذلك أنه لا توجد مشاكل بيئية فى المجتمعات الأقل تصنيعا . فتلوث البيئة فى هذه المجتمعات أيضا وارد بسبب نقص الخدمات : المجارى الطافحة ، المياه الملوثة ، الغبار ، القاذورات فى الأزقة والحارات ، البصق فى الطرق العامة ، الذباب ، العدوى .. إلخ . التلوث فى المجتمع الصناعى كيميائى فى حين أنه فى المجتمع التقليدى عضوى .

وهناك تصورات حضارية مختلفة للطبيعة تجعل نظرة الإنسان لها إما سلبا وبالتالى إمكانية التلوث وإما إيجابا بالتالى حماية الطبيعة . فإذا كانت الطبيعة خاطئة ، تحمل الشر فى ثناياها ، ولا تستطيع خلاص نفسها بنفسها فإنها تصبح سلبا وبالتالى تكون عرضة للتلوث لأنها لا تحتوى على قيمة فى ذاتها . أما إذا كانت الطبيعة خيرة ، من صنع الله وخلقه ،كاملة مثله ، أمنا الطبيعة فإنها تكون فى رعاية الإنسان وحمايته . فقيمتها فى ذاتها[2].

---

(١) انظر دراستنا باللغة الانجليزية عن « الحضارة ، والعلم ، والتكنولوجيا » ، جماعة البحوث المستقبلية الموجهة ، استكهولم ، السويد ١٩٨٠ .

(٢) انظر بحثنا باللغة الانجليزية « تسخير الطبيعة للإنسان » استكهولم السويد ١٩٨٠ .

إن التلوث فى المجتمعات المتطورة والمتقدمة صناعيا ناتج من تصور سلبى للطبيعة وليس بسبب نقص فى قوانين وجمعيات وأحزاب حماية البيئة . فى حين أنه فى المجتمعات النامية ناتج عن نقص فى الخدمات العامة بالرغم من وجود تصور إيجابى للطبيعة فى ثقافاتها الوطنية . الطبيعة مرادف للألوهية ، بها روح تسرى ، وتسبح بحمد الله . ومن ثم يكون التعامل معها مثل التعامل مع الأحياء ، الحفظ والرعاية والنماء والحماية من مخاطر الموت والفناء . وبالتالى كان الطريق لحماية البيئة فيها هو توفير الخدمات الصحية العامة من زرع للصحراء وقاية من الغبار ، وتجديد شبكات الصرف الصحى منعا لطفح المجارى ، وتنقية المياه ، وإيجاد نظام فعال لجمع القاذورات وعدم إلقائها فى الأنهار وفى البحار ، وتوفير الإسكان لسكان المقابر . وتخطيط المدن من أجل إعادة بناء الأحياء العشوائية داخل المدن وعلى الأطراف[1] .

إن علاقة الإنسان والطبيعة جزء من كل ، علاقة الإنسان بالكون أو التعالى وعلاقة الإنسان بالمجتمع ، وعلاقة الإنسان بالإبداع أى علاقته بنفسه ، وعلاقة الإنسان بالحضارة أى التاريخ فالإنسان طرف فى علاقات عدة : بالطبيعة أى موقفه من العلم ، وبالكون أى موقفه من الدين ، وبنفسه أى موقفه من الفن والفكر ، وبالآخرين أى موقفه من المجتمع ، وبالثقافات الأخرى أى موقفه من الحضارة والتاريخ . فالإنسان بؤرة الكون ومركزه ، وقدراته الإبداعية فى الفكر والفن . المفارقة أو التعالى أحد مظاهر وجوده ، يتجاوز نفسه إلى آخر يشارك فيه الجميع فى القيمة والمعيار .

الطبيعة تمثل العالم الذى يعيش فيه . فهو موجود فى العالم . والمجتمع هو المجال الإنسانى الذى يعيش فيه . إذ أنه أيضا وجود من أجل الآخرين . والتاريخ ذاكرته ، ووعيه بثقافة غيره ومسارها وقدرته على الإجابة عن سؤال : فى أية مرحلة من التاريخ هو يعيش ؟

□ ★ □

(١) انظر بحثنا بالإنجليزية « الإخضرار بين التراث الإسلامى وضرورات الحياة اليومية فى مصر » أوساكا ، اليابان ١٩٨٧ .

نحن والحضارة

الأستاذ هبة عنايت

مقدمـــــة :

الحضارة معنى واسع يضم كل إنجازات التقدم التى أحرزها المجتمع الإنسانى ، هذه الإنجازات التى تؤكد تميز الإنسان عن باقى الكائنات .

ولا يكفى أن نرصد منجزات القرن العشرين لنشير إلى حضارة الإنسان . فالحضارة لها تاريخ طويل نرجع إليه من سفينة فضاء تحوم بين الكواكب إلى كهف تعلو جدرانه رسوم بدائية .

بعض الحضارات بادت ، وبعضها بقيت آثاره شاهدة عليه ونحن نعلم أن سلسلة الحضارة لم تكن دائمًا متصلة ، كما نعلم أيضًا أن مسيرة الحضارة عبر التاريخ بدأت على ضفاف الأنهار ، ثم انتقلت إلى مواطن عديدة على ظهر هذا الكوكب الذى نحيا عليه .

ونحن فى مصر ، لنا نهر عظيم بدأت حضارتنا على ضفافه . وعلماء الطبيعة والجيولوجيا يعرفون أكثر من غيرهم كيف نشأ هذا النهر ، كما يعرف علماء التاريخ والآثار أكثر من غيرهم كيف نشأت الحضارة المصرية . لكن كلنا نعلم أن سبيلنا إلى التعرف على الحضارة المصرية القديمة هو الفن .. هذه الأهرام والمعابد والمقابر بتماثيلها ، ورسومها ، ونقوشها الرائعة هى سجل الحضارة المصرية ، أكثر الحضارات اكتمالا فى التاريخ .

الحضارة ، العصر ، الفن :

الجانب الذى أتناوله هو « **الإنسان المصرى والإبداع فى الفن** » وهو ما ورد فى الفقرة د. من « **رابعاً** » فى اقتراح ورقة العمل التى وضعتها الدكتورة ليلى عبد الوهاب .

الإبداع فى الفن هو مظهر من مظاهر نشاط الفكر الإنسانى ، وهو الذي يصوغ الوجدان .. وهو الذى يعكس الفكر الإنسانى ، وهو الذى يبشر بقيم جديدة .

وفى مصر كان لكل عصر فنه وفكره وثقافته ، فى حلقات منفصلة ، العصر الفرعونى ، ثم القبطى ، ثم الإسلامى ، وأخيرًا العصر الحديث الذى تداخلت فيه رواسب العصور السابقة كلها ، واختلطت بمعطيات جديدة للثورة الصناعية ثم الثورة التكنولوجية وثورة الإتصالات والمعلومات .

لقد كنا وما زلنا نحتفل بشم النسيم ووفاء النيل وعاشوراء ويوم الأربعين للمتوفى . ومازال

المسلمون يدفنون موتاهم بطريقة هى أقرب لتقاليد مصر الفرعونية ، فالجسد الميت يدفن ويقام فوقه لحد من الحجر أو الطوب يعلوه شاهد عليه نص قرآنى ، كما كان يفعل قدماء المصريين مع اختلاف النص . وأهل المتوفى يزورون قبره فى المواسم والأعياد ، ويضعون فوقه بعضًا من سعف النخيل ، ويوزعون على روحه القرابين أقراصًا من خبز الشمس أو المعبود « رع » . فى الوقت الذى ينتشر فيه الكومبيوتر ، ويرقص الشباب على إيقاع الديسكو .

والحضارات الثلاث السابقة – الفرعونية والقبطية والإسلامية — حضارات كاملة الملامح أفرزها الفكر السائد الذى نبتت فيه مع اختلاف محاورها . فالحضارة الفرعونية تدور أساسًا حول الموت والحياة الأخرى ، والحضارة القبطية محورها الشهادة والسماحة . ومحور الحضارة الإسلامية التجريد ، حيث أن « **الله** » مجرد وليس مجسدًا ﴿ **قل هو الله أحد ٠ الله الصمد ٠ لم يلد ولم يولد ٠ ولم يكن له كفوًا أحد – صدق الله العظيم** ﴾ .

وعلى هذا فليس غريبًا أن ما بقى من فنون الحضارة الفرعونية هو المعابد والمقابر . وليس غريبًا أن تشيع فى الفن القبطى مفردات الديانة المسيحية ، وليس غريبًا أيضًا أن تكون الزخارف الهندسية المجردة طابعًا مميزًا للفن الإسلامى برغم أنه استقى واسترفد الفن البيزنطى والفن الساسانى فى أول الأمر .

العصر الحديث :

إذا كانت الحضارات المصرية السابقة قد نشأت ونمت فى ظل المجتمع الزراعى ، فإن الثورة الصناعية قد أفرزت حضارة العصر الحديث . وكل ما نراه الآن من فنون معاصرة ومدارس واتجاهات فنية هو انعكاس لهذه الثورة الصناعية . وعندما هلت علينا أفكار الثورة الصناعية كنا فى مصر لم نزل تحت تأثير فكر المجتمع الزراعى . وانبهر فنانونا الرواد بفنون الغرب الصناعى ، وتعلقوا بها ، ونقلوها إلينا ، واعتمدوها فنًا مصريًا ، حيث لم تكن قضية القومية قد أثيرت بعد . ولم ينشغل فنانونا بالبحث عن هوية فنية مصرية معاصرة إلا عندما حركت ثورة يوليو المشاعر القومية . لكن هذا الإتجاه لم يلبث أن توارى . وعادت سفينة الفن تبحر هائمة ، تبحث عن نجم قطبى معلق فى سماء الغرب . وكثرت الجماعات الفنية فى محاولة للبحث عن كيان متميز بهدف التميز فحسب ، حتى ولو قامت على خواء فكرى . وظهرت فنون عبثية وفنون عدمية ، وتسلل أدعياء الفن إلى قلب الحركة الفنية وأشاعوا جوًا من الإرهاب الفنى ليسكتوا أى صوت يحاجيهم ، مستغلين عدم وضوح قضية الفن التشكيلى

لدى العامة وبعض الخاصة ، وآثر النقاد السلامة .

ومن عجب أن يطلع علينا بعض فنانينا التشكيليين ، وأغلبهم من الشباب بأعمال ليس فيها إلا الغرابة مدعين أن هذه هى سمة العصر وأن الفن لا يرتبط بوطن بعينه . ومن المؤسف أن أعمالهم تلك لا تأتى من وحى أنفسهم بل هى سقط متاع الغرب وفتات موائده . ومن المحبط أن تجد مثل تلك الأعمال تشجيعًا رسميًا ، فتحصل على الجوائز ويفسح لها طريق العرض فى الخارج .

موقفنـــــا :

فى نصف القرن الأخير حدثت فى مصر تغيرات كثيرة أهمها التغير الإجتماعى . فأخذنا نتخلص من عقلية المجتمع الزراعى وبدأنا نتلمس طريقنا بحذر نحو فكر المجتمع الصناعى ، ونتردد فى قبول أدبياته . بينما التغيرات التى حدثت فى الغرب فى الدول الأكثر تقدمًا ومعها اليابان ، هى نتيجة التحول من أعلى درجات التشبع بالفكر الصناعى إلى عصر جديد له مفرداته الخاصة هو عصر التكنولوجيا وثورة المعلومات والإتصالات . والفرق واضح بين ما حدث هنا وما حدث هناك .

والمشكلة هى أننا عندما نسعى لتطوير مجتمعنا ، لا نتجاوز العرف المتبع ولا نتخلى عن وسائلنا التقليدية . فتكون النتيجة فى أحسن الأحوال بضعة إطلاحات لا نلبث أن نكتشف بعد زمن قصير أنها هى الأخرى قد أصبحت متخلفة .

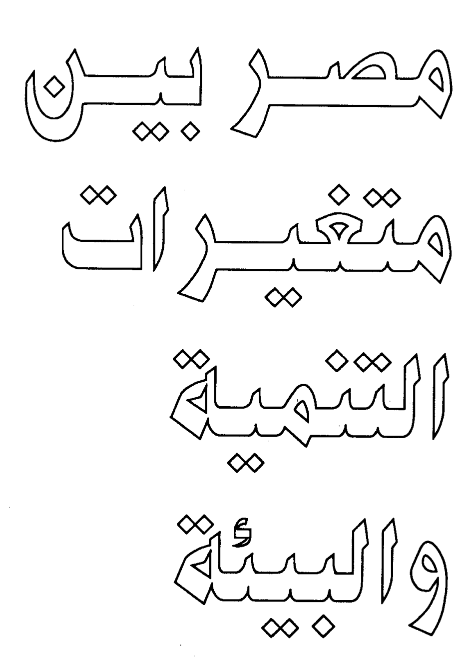
والحركة الفنية فى مصر تعانى من قصور في فهم حركة المجتمع وما يحدث من تغيرات فى الداخل والخارج وهى ما زالت تستلهم الغرب على أنه المصدر الأساسى والوحيد للإبداع الفنى . والغرب فى مفهوم الحركة الفنية المصرية هو غرب عصر الصناعة الذى أفرز الإنتاج بالجملة والإنتاج النمطى والمؤسسة الأكبر ، والإنتظام فى تجمعات ، بينما الغرب نفسه بدأ يتجاوز هذه المرحلة لتظهر سمات أخرى هى الإتجاه نحو الوحدة الأصغر والمجتمع الأصغر والخصائص القومية .

وعلى هذا ، لا نملك أن نصدر قرارًا لفنانينا بإبداع فنى معاصر له هوية مصرية ، لأن الفن لا يأتى بقرار . وكل ما نملكه أن يدرك الفنانون المصريون طبيعة التغيرات التى تحدث من حولنا فى الداخل والخارج . وأن يتريثوا قليلا ويعملوا فكرهم قبل الانسياق وراء كل وافـد .

ليست هذه دعوة عنصرية أو دعوة للإنغلاق أو العزلة ، فلم يعد هذا ممكنًا ، نحن لا نستطيع أن نفرض العزلة حتى لو رغبنا فيها ، فالتقدم العظيم فى وسائل الإتصالات قد قضى وبشكل حاسم ونهائى على كل محاولات العزلة .

وبعد هذا لا نطلب من فنانينا إلا أن يكونوا أنفسهم ليبدعوا فناً مصريًا ومعاصرًا ، ونوافذهم مفتوحة ليطلوا منها على العالم .

□ ★ □



الدكتور المحمدى السيد عيد

يعتمد الإصلاح الإقتصادى على أهمية الربط بين إجراءات التنمية والبيئة أو فيما أطلق عليه حديثا بما يسمى « **التنمية المتواصلة** » أو التنمية التى تقوم على أسس ومعايير شبه سليمة .

ولقد اتفق العالم أجمع دولا متقدمة ونامية على السواء أن التنمية المتواصلة أو المستديمة لابد وأن تعتمد على العناصر والمفاهيم البيئية الآتية .

أولا :

حتمية توافر المعلومات البيئية عن الموارد الطبيعية من المياه والأرض وصلاحيتها للزراعة وأنواع الزراعات الملائمة وعناصر البنية الأساسية للصناعة والمواقع السياحية وعناصر الطاقة وكافة الموارد التى يمكن استثمارها وتحقيق عائد منها واجراءات الرصد البيئى الدائم .

ثانيا :

أهمية إجراء دراسات الجدوى البيئية للمشروعات المستقبلية لإمكان معالجة الجوانب السلبية لكافة الأنشطة الصناعية والزراعية قبل بدء إنتاجها ودون انتظار حدوث التلوث ثم معالجته بعد ذلك .. وتعتبر دراسات التقويم البيئى هى الأسلوب الأمثل الذى يتناسب مع ظروفنا وطبيعتنا فى مصر ومن الممكن أن المصانع التى قد يجرى لها تحديث أيضا يتم عمل تقويم بيئى حديث لها مع إجراءات التحديث .

ثالثا :

الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية من ترشيد استخدام المياه والطاقة ومراعاة استخدام الطاقة الأقل تلوثا فلقد أقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تسلسل استخدام الطاقة لابد وأن يكون اعتماده على الطاقة المتجددة (**الشمس والرياح**) ثم طاقة المصادر الطبيعية من المياه ويلى ذلك مباشرة الطاقة النووية والتى لابد من الدخول إلى عصرها ومسايرة الدول المتقدمة فى استخدامها ثم طاقة الفحم ويلى ذلك فى المؤخرة الطاقة الحفرية أو البترولية .

رابعا :

استخدام التكنولوجيا الأقل تلوثا أو التكنولوجيا النظيفة وأهمية المفاضلة بين التكنولوجيات المختلفة واختيار الأقل تلوثا والخوف كل الخوف ألا يكون هذا المبدأ واضحا فيتيح الفرصة لإمكان تصدير الدول المتقدمة لمصر بالتكنولوجيات الملوثة للبيئة حيث إن الدول المتقدمة الآن تحرص كل الحرص على استحداث التكنولوجيا النظيفة والتخلص من القديم بتصديره إلى بعض الدول النامية .

خامسا :

حتمية استخدام المخلفات وإعادة استخدام المياه بعد معالجتها والاختيار الأمثل لأنواع الزراعات التى يمكن استخدام هذه المياه فى ريها مثل الزراعات الخشبية أو القشريات عموما مثل الموالح أو الخضروات التى لا تؤكل طازجة . فإعادة استخدام المخلفات ينقى البيئة ويحقق عائداً إقتصادياً .

سادسا :

أهمية تواجد التشريعات البيئية التى تكفل لمصر حقها فى الاستخدام للآلات والمعدات المستوردة من الخارج مع وضع المعايير والضوابط اللازمة للاستثمارات بمراعاة المكون البيئى وشروط حماية البيئة .

سابعا :

تشجيع التصنيع المحلى لمعدات وأجهزة حماية البيئة أو تطوير المعدات والأجهزة والمصانع بما يلائم حماية وضوابط البيئة وفى ذلك يمكن خلق فرص عمل جديدة وتوفير استثمارات الاستيراد من الخارج .

ثامنا :

إدخال المكون البيئى بمراحل التعليم المختلفة مع أهمية العناية بالثقافة والوعى والتربية البيئية من خلال وسائل الإعلام المختلفة لإمكانية تنمية سلوكيات المجتمع ومعرفة أن ما يؤثر على البيئة يصيب المجتمع بأسره غنيه وفقيره ،كبيره وصغيره فملوثات البيئة ليست لها حدود أو فواصل .

تاسعا :

التزايد السكانى وهجرة السكان من الريف إلى الحضر أو المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية،وما يستلزم ذلك من توافر الخدمات المختلفة من تعليم وصحة والترفيه وفرص العمالة بالريف للحد من هذه الهجرة .

الخلاصـــة :

تلك هى عناصر البيئة الأساسية اللازمة للإصلاح الإقتصادى،وما يستتبع ذلك من توافر برامج منفذة ضمن كافة الأنشطة الصناعية والزراعية والتجارية اللازمة لزيادة الإنتاج لتحقيق هذا الإصلاح الإقتصادى .

المناقشات

د . أنور عبد الملك :

المدخل لهذا المحور يمكن أن يبدأ بعده أسئلة حول ما هي اللحظة التاريخية ومكانة مصر فى عالم متغير . وخصوصية المحور الحضارى وهل هناك قوة أو عوامل مواكبة لتحرك مصرى ممكن فى المرحلة القادمة .

هذا المحور لابد أن يكون مدخلا تساؤليا مفتوحا وليس مدخلا لمقدمة مغلقة .

اللحظة التاريخية هى لحظة مغرية تماما . من اللحظة الأولى مرحلة الثورات التحررية بمفهومها ، التوجه نحو تغير مجتمع منذ عام ٤٥ .

المرحلة التالية مرحلة ١٩٨٩ .

مرحلة حرب الخليج .

زوال القطب الإشتراكى سياسيا واقتصاديا وعسكريا وما يبدو أنه استقطاب للقوى حول مركز واحد وكأننا لسنا على موعد مع القدر .

اللحظة التاريخية ، لحظة انكماش لحركات التحرر وانتصار ظاهرى لمرحلة معينة لقوة ديموقراطية تعددية ، ونرى أنه من الممكن إقامة ما يطلق عليه نظام عالمى جديد .

صحافة أوروبا تتساءل لو فرضنا أن هناك نظاما أين نحن فيه ؟ لابد أن نتساءل أين نحن من العالم ؟ وما هى مكانة مصر فى العالم ؟

خصوصية التساؤل الحضارى . المرحلة الأولى مرحلة الحركات الوطنية بنحو عام فى اتجاه يتواكب مع تحرر الشعوب بتغيرات اجتماعية .

هل يمكن أن نحقق المشروع الحضارى الغربى منذ عصر النهضة ؟ أين الإنسان مالك الطبيعة الذى يستطيع بواسطة العلم أن يستهلك بحدود ويتمتع بحدود ؟ وتساؤلات عن مدى اللحاق بالقطاع الإشتراكى الأوروبى بمستوى أمريكا .

التساؤل الدينى الفلسفى

مرحلة ثانية حرب الخليج وبداية ما أطلق عليه النظام الأحادى العالمى . أصبح السؤال أكثر خطرا وهو هل لنا فى العالم المتغير مكان فى المستقبل ؟ هل هناك مجال لكى تعود الحضارات،وهل هناك مستقبل للقوميات ؟ أم مكتوب علينا أن نكون إحدى نسخ هذه الإشكالية الحضارية . بعد حرب الخليج مستوى أعقد من الأول،لأن المستوى الأول كان إيجابيا .

ليس أمامنا سوى أن نفكر هل هناك قوى جديدة ؟ نعم ... اليابان .

إن التساؤل هو هل لهذه القوميات والثقافات مستقبل،وإذا كانت الإجابة بنعم افتراضا ؟

ما هو دور مصر ومكانتها وحدود تحركها ؟

معروف أن مصر تحكمها المعادلة الصعبة أنها بلد مزدحم سكانيا ومحاصر صحراويا وهذه **معادلة ثابتة . هل يمكن بهذا أن نتحرك . فى رأيى لابد أن نتحرك لو نقبنا عن أبعاد القوى الجديدة وعرفنا كيف نتعامل معها ومنها قوى هائلة فى الغرب . مصر ملتقى القارات الثلاث ولكن هذا لن يعنى شيئا من الناحية الحضارية مالم يعبأ أو يستعمل . نحن فى طريقنا للإنحدار التاريخى . المستقبل ليس بعملية مؤمنة . لو عرفنا كيف نتعامل مع العدو والند بذكاء وتحضر وليس ببلاهة . الطرح الوطنى مطلوب وليس الطرح التبعى .**

□ ★ □

الأستاذ / فهمى هويدى :

هل لنا مكان فى ظل العالم المتغير . أنا أظن أن السؤال الذى ينبغى الإجتهاد فى الإجابة عنه هو كيف يكون لنا مكان لأن هذا هو الخيار . أعتقد أنه من المهم أن تكون نقطة البداية فى مثل هذا النقاش هو كيفية الإتفاق على صياغة هذه المكانة فى ظل الأوضاع الجديدة أو الخرائط التى سترسم سواء سميت نظام عالمى أو غيره ومن هنا إذا كانت الورقة تطرح مجموعة من الخيارات أحدهما ما يمكن أن يسمى بالليبرالى التابع أو ما يسمى بخيار أصولى سلفى .

أما ما يسمى بخيار شرق أظن أنه لا مفر لنا إذا أردنا أن نكرس خيار الإستقلال من أن ننحاز إلى ضرورة الإعتاد على خيار مستقل ينطلق من المرجعية الفكرية المستقرة فى هذا الشق من العالم وخصوصًا فى مصر .

لم أكن سعيدًا كثيرًا بالإشارة إلى التيار الأصولى باعتباره بوصفه حضارية دينية . اختلف فى هذه الصياغة أفضل أن يكون الإطار الذى نتحرك فى حدوده لمناقشة الخيار المستقل هو ما هى العناصر التى تكفل الإستقلال لهذا الوطن وهذا يدفعنا فى التحرك فى الإطار الذى تقوم عليه هوية وشخصية هذه الأمة بدءًا بالعروبة وبدءًا بالإسلام وانتهاء بالعروبة،ومن هنا أظن أن خيارنا المستقل هو خيار يقوم على الإلتزام بقيم مرجعية نابعة من هذين الوعائين الإسلامى والعروبى . نستطيع أن نسجل ملاحظات كثيرة على الكيفية التى يمكن أن يعبر بها عن هذا الإنتماء ، ولكن هذا يدخل فى التفاصيل لأن اتفاقنا المبدئى هو النقطة المبدئية . فإذا اتفقنا على أن نلتزم بخيار مستقل واتفقنا على عناصر الخيار المستقل المرتكزة على خيار هذه الأمة إسلامها وعروبتها ، فهذه تشكل نقطة مهمة علمًا بأنه لابد وأن يكون واضحًا أن الإستقلال فى هذه الحالة لا يعنى بالضرورة لا مشكلات مع الآخر ولا مخاصمات.والنقطة الثانية أن آليات وكيفية التعبير عن هذا الإستقلال يمكن أن تشكل مرحلة أخرى من المناقشة ، لأنه من المهم ألا يتفق فقط على العناوين الرئيسية،بل المهم أيضًا أن يتفق على المقاصد والآليات والوسائل التى يمكن أن تكرس هذا الإنتماء وتحقق غايات الأمة فى الحرية وفى العدل وفى الكرامة .

أوافق من حيث تقصى الجذور الرئيسية للشخصية المصرية،لكن هذا الحديث يحمل معنيين . ألاحظ أنه أحيانًا تثار مثل هذه الملفات القديمة ليس لتعميق الإنتماء بجذوره القديمة ولكن لخلخلة الدعائم التى تشكل الإنتماء الراهن لهذه الأمة . فنحن نتعامل مع شعب تعداده ٥٨ مليوناً أيهما أكثر قبولا للخطاب أن نعود بجذور الإنتماء إلى ماقبل الـ ١٤ قرناً أم أن نخاطبه بمعوقات راهنة التى يمكن أن يستنبط منها كافة القيم الإيجابية التى يمكن أن ترسخ ما نتمناه كمشروع حضارى لهذه الأمة .

د . جلال أميــن :

فى موضوع مثل هذا الموضوع هناك خطر الخلط بين ما نتوقع أن يكون وبين ما نرغب فيه وكثير من الحديث يتعلق بما نرغب فيه ، وهذا يؤدى بالنقاش إلى تكرار ما قيل فى ندوات سابقة كثيرة .

من المفيد بقدر الإمكان أن يكون هذا فى إطار تشخيصنا لما يحدث فى العالم بالفعل ، وهنا يمكن القول أننا ربما نمر الآن بمرحلة شبيهة بمرحلة العشر سنوات التالية للحرب العالمية الثانية . العالم كله يمر الآن بفترة لها أوجه شبه هامة مع العشر سنوات التى تلت تلك الحرب . صحيح أن الحرب التى انتهت مؤخرا كانت حربا باردة،ولكن هناك سمات كثيرة لما يحدث الآن يذكر بالفترة التى تحدث بعد انتهاء الحروب الكبرى . نظم حكم تنهار ، وامبراطوريات تتفكك ، وقوميات تستقل ، وحدود دولية تعدل ، ومؤتمرات سلام تعقد . يلاحظ أيضا ماحدث فى أعقاب الحرب العالمية الثانية من أن أعداء الأمس يتحولون فى غمضة عين إلى أصدقاء ، فألمانيا وبريطانيا تدفقت عليهما المعونات بمجرد أن انتهت الحرب العالمية الثانية ، ويلاحظ شيء مماثل الآن فالاتحاد السوفيتى تحول إلى أصدق الأصدقاء فى غمضة عين ، بمجرد أن انتهت الحرب الباردة .

كذلك فى أعقاب الحرب العالمية الثانية تحول حلفاء الأمس فى غمضة عين إلى ألد الأعداء . الإتحاد السوفيتى كان حليفا حتى ١٩٤٥ ثم انقلب فجأة إلى عدو لدود . فهل يمكن أن نقول إن شيئا كهذا يمكن أيضا أن يحدث الآن فتتحول اليابان وأوروبا الغربية اللتان كانتا من الحلفاء حتى الآن ، إلى أعداء ؟ قد يرجح هذه المقولة ليس فقط دروس التاريخ بل أيضا أن المؤسسة العسكرية فى الغرب لن تقبل بسهولة الكف عن إنتاج وبيع السلاح . فإذا فقدت العدو التقليدى ستبحث لها عن أعداء جدد .وهناك بوادر بالفعل تشير إلى أن اليابان وأوروبا الغربية قد يتحولان فعلا نتيجة المنافسة الإقتصادية الحارة مع الولايات المتحدة إلى أعداء .

بالنسبة للعالم العربى ومصر بالذات نجد أيضا أوجه شبه صارخة بين الحالة التى نحن فيها الآن وبين العشر سنوات التالية للحرب العالمية الثانية . حالة الضعف ، والتخاذل ، الشبه بين إنشاء دولة إسرائيل فى ١٩٤٧ ومؤتمر السلام الآن ، وكذلك نوع العلاقات العربية السائدة الآن يشبه نوع العلاقات العربية السائدة بين ٤٥ ــ ١٩٥٥ ، الأحضان والعناق وراءها علاقات فى غاية الضعف وولاء تام من جانب كل دولة عربية للغرب وانفتاح إقتصادى بلا حدود على الغرب كما كان الوضع بعد الحرب العالمية الثانية وإجتماعيا نجد الاستقطاب واضحا فى توزيع الثروة والدخل ، توتر إجتماعى شديد ناتج عن هذا الاستقطاب،وكذلك ارتفاع

نسبة البطالة كما كان الحال فى الأربعينات . ثقافيا نجد سيطرة ثقافية هابطة فى المسرح والغناء ووسائل الإعلام تذكر بالحال فى أواخر الأربعينات ، فى المجال الثقافى أيضا نلاحظ غزوة أمريكية جديدة لنمط الحياة تذكر بالحال فى أعقاب ١٩٤٥ عندما دخلت السلع الأمريكية الجديدة كالكوكالا وأفلام هوليود وغزت السوق المصرية قارن هذا بما حدث الآن من غزو المسلسلات الأمريكية للتليفزيون وغزو السلع الأمريكية للسوق المصرية والعربية . هناك أيضا ارتداد ساعد الحركات السلفية واتجاهها المتزايد إلى العنف كما كان الحال فى الأربعينات .

قد يقال إن كل هذا تلته فى مصر ثورة بدأت فى ١٩٥٢ ، وإنما اتضحت معالمها مع تأميم قناة السويس ١٩٥٦ وردت الأمور إلى نصابها ومن ثم يمكن أن نتوقع شيئا مماثلا فقد كان من نتائج ثورة ١٩٥٢ تحسن الوضع العربى وتحقيق درجة من الاستقلال فى الحصول على السلاح وتحقيق ثورة صناعية صغيرة ، وأعيد توزيع الدخل وقضى على البطالة . كذلك تحققت نهضة ثقافية لا يستهان بها وكان ما حدث فيما بين ٥٦ إلى ٦٧ استجابة بالأساس للتوترات الداخلية من ناحية ولتحولات مواتية فى الوضع الدولى ، أتاحت بعض القدرة على استغلال الحرب الباردة التى نشأت بين المعسكرين لصالح دول العالم الثالث ، يمكن أن يقال إن نفس الشىء يمكن أن يحدث الآن . توتر الوضع الداخلى من ناحية واحتمالات تغيرات شتى فى الوضع الدولى ، وظهور منافسات جديدة بين أقطاب جدد . كل هذا قد يبعث على بعض التفاؤل من حيث المستقبل الإقتصادى والسياسى ولكن من الناحية الحضارية من الصعب أن نشعر بمثل هذا التفاؤل . على أساس أن الفترة الذهبية بين منتصف الخمسينيات و١٩٦٧ ، رغم إنجازاتها السياسية والإقتصادية لست واثقا أنها كانت تمثل تقدما حضاريا بالمعنى الدقيق للحضارة .

لقد واجهنا الغرب حقا وتحديناه ،وكنا نصر على تحقيق استقلال إرادتنا السياسية والإقتصادية،ولكننا كنا نتبنى النموذج الغربى فى الحياة فى الواقع ولم نظهر أى درجة من تحدى هذا النموذج بعبارة أخرى ، مع كل إنجازاتنا الإقتصادية والسياسية والثقافية ، بالمعنى الضيق للثقافة ، أعتقد أن من ناحية الرؤية والإنتماء الحضارى كان مستغربا أننا تبنينا نفس الأهداف ونفس السلع ونفس نمط الحياة الذى قدمه الغرب . كذلك فيما يتعلق بموقفنا من التراث . أعتقد أن التجربة الناصرية لم تأخذ التراث مأخذ الجد .

قد يقال : وما الذى يمكن أن نتوقع غير هذا ؟ إن تاريخنا الحضارى منذ حملة نابليون على مصر ، هو تاريخ تدهور مستمر من حيث التبعية للنموذج الحضارى الغربى ، وفى كل مرحلة نتراجع عدة خطوات عن المرحلة السابقة ، ونصبح أكثر تقليدا للغرب ، ومن الإفراط فى التفاؤل أن نتوقع غير هذا . ومع هذا فقد يكون هناك سببان لبعض التفاؤل :

الأول : هو أنه فى عهد الاستقطاب الجديد الذى يمكن أن يحدث على مستوى العالم هناك عنصر جديد هو اليابان واليابان لا تنتمى إلى الحضارة الأوروبية كلية . فيمكن أن يقال إنه لأول مرة تدخل قوة غير غربية كعنصر فى الاستقطاب الجديد . واليابان قد تنظر نظرة مختلفة إلى محاولة ثقافات أخرى تأكيد هويتها واحترام تراثها .

والسبب الثانى : هو ما يحدث من تغير عميق فى التركيب الطبقى للمجتمع المصرى . فلأول مرة نرى أن الطبقات التى تسيطر على الحياة الإجتماعية تأتى من أعماق المجتمع المصرى وهى طبقات تحمل ولاء كبيراً للتراث ، إذا قورنت بدرجة الولاء التى أبدتها الطبقة المتوسطة القديمة التى فتح لها عبد الناصر الأبواب فى الستينيات .

□ * □

الأستاذ / الدكتور محمد أحمد خلف الله :

عنوان الندوة مصر فى عالم متغير والمحور حضارى،ومعنى ذلك أن الواقع الحضارى المصرى هو الذى يتعامل مع المتغيرات الدولية . أو أن يشخص الواقع المصرى الحضارى أولا فى أهم عناصره لكى نعرف كيف نتعامل مع هذه العناصر ، مع العالم المتغير وتوظيف الواقع المصرى ليستطيع أن يستند إلى الخيارات التى من الممكن اختيارها عندما تنتمى هذه العناصر للعالم المتغير وواقعنا فيه . الحضارة مادية ومعنوية .

الحضارة المادية تتجه نحو العلم والتكنولوجيا واستثمار الطبيعة لصالح الإنسان . الحضارة المعنوية فيها صراع بين الإتجاه نحو القيم الثقافية الوافدة علينا وبين القيم الثقافية التى ورثناها عن أجدادنا . هذا الصراع سوف تحسمه المتغيرات الدولية . وعلى هذا الأساس هل الإنتماء هو إحدى المشكلات التى يجب أن تتعرف عليها المؤسسات التى تمارس الحياة بالفعل فى المجتمع المصرى ؟ ما هى المرجعية للعنصر الذى تمارس فيه الحياة وعلى أساسها نستطيع أن نتعرف كيف نقف من المتغيرات الدولية .

□ * □

الدكتور حسين أحمد أمين :

حول تشخيص ما يحدث فى عالم اليوم خاصة بالنسبة لنوايا الدول المهيمنة الآن تجاهنا ، أعتقد أنه قد حدث خلال نصف القرن الأخير تغيير جذرى فى طبيعة مصالح الغرب فى مستعمراته السابقة ، وبالتالى فى سبل تحقيق أهدافه فى هذه المستعمرات وفى دول العالم الثالث ، ومنها نحن . حدث تغيير فى بعض الدول العظمى كبريطانيا حيث أدرك الناس أن المستفيد من المستعمرات ليس هو الشعب البريطانى وإنما هى جماعات معينة من الطبقات العليا فى المجتمع البريطانى ، وقد أصبح بمقدورها الآن تكوين الثروات بطرق أخرى،فقد اكتشفت أن الإبقاء على المستعمرات بات يكلف المستعمرين أكثر مما تأتى به هذه المستعمرات من دخل بالنظر إلى اضطرار المستعمرين إلى الإنفاق على مقاومة الحركات الوطنية وإنفاق بعض الأموال للتخفيض من حدة الفقر الذى تعيش فيه هذه المستعمرات ، وهى أموال رأى المستعمرون أنه من الأجدى انفاقها على الطبقات العاملة البريطانية .. وبتغير طبيعة هذه المصالح – قررت بريطانيا فجأة منح مستعمراتها كالهند ومصر استقلالها الذى كانت تجاهد من أجله لعدة سنوات قبل ذلك .

فى السنوات التالية للحرب العالمية الثانية نشأت نظرة أمريكية متفائلة مؤداها أن كل الدول المتخلفة أو النامية كما نسميها الآن يمكنها أن تلعب دورًا مرغوبًا فيه هو دور الشريك فى التجارة والصناعة الدوليتين شأنها فى ذلك شأن ألمانيا الغربية التى ساعدها مشروع مارشال على الوقوف على قدميها .

وقد خيل للأمريكيين أن النهضة الإقتصادية للدول النامية يمكن أن تتحقق وتؤتى ثمارها فى زمن قصير جدًا ... ويمكننا أن نسمى هذه الفترة بفترة أساطير التنمية ... ، وهى تقوم على أساس الفكرة التالية : **« نحن نساعدكم الآن حتى تصبحوا قريبًا شركاء فى عالم الغد الزاهر الذى سنعيش فيه جميعًا فى رخاء عميم »** .

وقد كان الجميع مخلصين فى قبولهم لهذا الزعم وتصديقه . ولكن الذى حدث هو أن الفكرة لم تتمخض إلا عن تصدير واسع النطاق لرؤوس الأموال للدول المتخلفة ، وتصدير أوسع نطاقًا للسلع الإستهلاكية ، تدفع تلك الدول ثمنها مما لديها من مواد خام ومما حصلت عليه من قروض وائتمانات .

وبذا وجدت هذه الدول المتخلفة نفسها فجأة،ودون أن تدرى مكبلة الأقدام والأيدى وقد ازداد اعتمادها سنة بعد أخرى على الدول الصناعية فى حصولها على السلع والمواد الغذائية والخبرات ، ثم أفاقت لتدرك أنها باتت غارقة فى ديون طائلة لا هى قادرة على تسديدها ولا حتى على تسديد قيمة فوائدها .

أما عن أفراد الطبقة الحاكمة المتفرنجة فى تلك الدول فقد كانوا دائمًا من الأنانية وضيق النظرة والتعلق بمصالحهم الخاصة بحيث قدروا أن أهم احتياجات بلادهم تتمثل فى السلع الإستهلاكية ومستلزمات الترف التى كانوا يشاهدونها أثناء سياحتهم فى الخارج أو شاهدوها فى الأفلام المصدرة إليهم .

أما الأمر الأكثر إيلامًا فهو أن النمط المتبنى من التنمية لم تصحبه تسوية للنزاعات والصراعات بين الأقطار المتجاورة بالعالم الثالث ، وقد استغلت الدول العظمى هذه النزاعات لصالحها بتزويد الأطراف المتصارعة بالأسلحة مقابل الثروات الزراعية والنفطية ، وانشغلت الأقطار المتخلفة باستخدام الأسلحة فى تدمير بعضها البعض ..

على ضوء هذه النكسات وغيرها تغيرت مرة أخرى نظرة الدول الصناعية المتقدمة إلى طبيعة مصالحها ، فظهرت فيها نظرة جديدة مؤداها أن الآخرين مختلفون عنا ويجب أن نتركهم وشأنهم ، نتركهم وحدهم ، ونركز اهتمامنا على المناطق القليلة ذات الثروات التى لا غنى عنها لنا ولصناعاتنا ولمجتمعنا .. وأهم هذه الثروات هو النفط . علينا إذن أن نضمن ما يسمى بالاستقرار فى تلك المناطق أو الدول الهامة .. ومن حسن الحظ أن تعداد السكان فيها هو عادة قليل ، فلنجعل هذه الدول (**دول الخليج**) الشركاء الجدد للعالم الصناعى .

وكلما زاد اعتماد مواطنى هذه الدول على حمايتنا العسكرية لهم زاد حقد جيرانهم الفقراء عليهم . غير أن هذا لن يضر العالم الصناعى فى شىء . فالحقد لابد وأن يستثير المخاوف . وستضطر المخاوف شركاءنا الأغنياء فى الدول البترولية إلى الإعتماد أكثر فأكثر على حماية الدول الصناعية القوية .

الخطر الوحيد الذى قد يتمخض عن مثل هذا الوضع الجديد من وجهة نظر الدول الصناعية هو أن تتجه الملايين المتكاثرة من الشعوب التى لم يختاروها شركاء لهم والتى تركوها وشأنها إلى التضامن والتضافر ضدهم .

وبالتالى فإن الدول المتقدمة تفكر بالطريقة الآتية : لكى نحول دون تحقيق هذا التضامن والتضافر لابد أن نتمسك دائمًا بسياسة « **فرق تسد** » وأن نخلق الأسباب والدواعى التى تدفعهم للتحارب فيما بينهم فى الوقت الذى ننشغل نحن فيه بتنسيق مصالحنا وسياساتنا السياسية والصناعية ، وسيكون بمقدورنا أن نبعث بقوات دولية إلى تلك المناطق بدعوى الحفاظ على السلام والإستقرار ، ثم نبقى هناك إلى أبدّ الآبدين .

حدث ذلك فى كشمير حيث ظلت القوات الدولية باقية فيها لأكثر من أربعين عامًا لم تنجح خلالها فى حل النزاع وإنما فى تطويقه .. وهاهى قبرص الآن أصبحت مثلا آخر ..

وسيكون بوسعنا أن نقنع الكافة بسهولة أن الذنب ليس ذنبنا وإنما ذنب تلك الشعوب المتخلفة التى تتحكم العواطف فيها وفى تصرفات العقل ، والتى ستبقى إلى الأبد (**على حد تعبير أحد الجنرالات الإسرائيليين**) كالصراصير السكارى داخل زجاجة مغلقة ..

وقد نجحت الدول الصناعية فعلا فى تكييف مشاعر وآراء الشعوب المتخلفة والمتقدمة على السواء فلدى الشعوب الغنية إحساس راسخ بتفوقها وحقها فى الهيمنة على مقدرات العالم .

وأضحى لدى الشعوب الفقيرة إيمان بتخلفها ومشروعية وضعها الذليل فى عالم اليوم .. أما الدول المتخلفة الغنية (**كالسعودية والكويت إلخ**) فلا حاجة بها إلى الإحساس بالنقص ، حيث باتت دولا صديقة لنا وتحت حمايتنا ... فإن حدث مالا مفر من حدوثه فى بعض الأحيان ، وثارت الدول الفقيرة على وضعها فستنشأ الحاجة من حين إلى آخر إلى استخدامنا للقوة فى قمع تمردها مالم تكن فيها حكومات قوية يمكننا الإعتماد عليها للقضاء على القلاقل .

إن الحكومات المحلية لها فوائدها فى مثل هذه اللعبة ، وكلما زادت خدماتها لنا فى العالم الصناعى المتقدم ، سيزيد استعدادنا للتغاضى عن حكمها الإستبدادى فى بلادها ... ذلك أن استخدام الحكام المستبدين بالسلطة كأدوات لتنفيذ أغراض الدول المتقدمة هو أسهل علينا من استخدام الأنظمة الديمقراطية ، وذلك بالنظر إلى شدة خوف المستبدين على حياتهم وشدة تعلقهم بمناصبهم مما يضطرهم إلى طلب حماية الدول المتقدمة .

وهذا هو بالطبع سر الإبقاء على صدام حسين بعد هزيمته فى حرب الخليج فبالرغم من محاربته أصبح الرجل الآن بعد تأديبه وتقليم أظافره أهلا لأن يكون شريكاً للدول المتقدمة . وقد استفاد صدام كثيرًا من جاره الأذكى والأكثر فطنة (**حافظ الأسد**) الذى فهم قواعد اللعبة وأخذ نفسه الإنصياع لها ، واقتنع بأنه من الأفضل الانضمام إلينا وإلا أطيح به ... على أن الدول المتقدمة ستظل دائمًا على تفضيلها للدول النفطية ذات التعداد الصغير من السكان لأن إدارتها أسهل بكثير من إدارة الدول الكثيرة السكان مثل مصر وإيران والجزائر إلخ .

وهذا الوضع فيه خطورة وهو أن الدول الصناعية فى الواقع أصبحت حبيسة وضحية لمفهومها عن مصالحها وأكليشيهاتها عن العالم الثالث وهى الاكليشيهات التى تخلقها أجهزة الإعلام فيها .. ذلك أن كل ما يشغل بالها حاليًا هو كيفية الإستفادة ماديًا فى الوقت الراهن وفى المستقبل القريب ثم بعدى الطوفان .. هم يقولون :

انظر إلى مبيعاتنا للسلاح إلى الدول النامية .. انظر إلى أفلامنا وبرامجنا التليفزيونية التى تخلق الرغبات والتطلعات لدى الشعوب الفقيرة التى لن يمكنها أبدًا إشباعها أو تحقيقها ...

إن الدول المتقدمة تسعى إلى أن تقلدها هذه الشعوب لأنهم يعرفون أن التقليد بطبيعته

يؤدى إلى الإحساس بالنقص وبشعور عدم المساواة ... غير أن الدعاية والأفلام الغربية تقول لهم عليكم بالعمل على اقتناء ما لدينا مهما كانت تكلفة ذلك عليكم وعلى مجتمعاتكم وإلا بقيتم على تخلفكم ...

ولا شك أن هذه الرسالة خطرة فتزايد الرغبات وتنافس التطلعات لدى الشعوب المتخلفة دون القدرة على اشباعها سيهددان أمن الدول المتقدمة بالضرورة ... وهذا الخطر سيدفعها الآن إلى أن يبنوا أسواراً عالية حول مجتمعات الدول الصناعية المتقدمة حتى لا يتسلل إليها الفقراء والإرهابيون وسائر الخطرين على أمنها من العالم الثالث ... بدأوا يضعون العقبات فى سبيل حصول أبناء العالم الثالث على تأشيرات دخول إلى أراضيهم . وفى سبيل حصولهم على تصاريح للإقامة أو العمل فيها .. ورفعوا أسعار تذاكر السفر إلى أقطارهم وهى كل يوم فى الإرتفاع ، وسيأتى الوقت الذى لن يسمحوا فيه بالدخول إلا لعدد محدود منهم ، وذلك فى أوقات الرخاء حين يكونون فى حاجة إلى أيدى عاملة رخيصة تقوم بالأعمال الوضيعة التى يأبى المواطنون فيها عملها ، أو إلى أطفال يتبنونهم حينما يقل عدد السكان فى هذا البلد أو ذاك .. غير أن هذه الأسوار بلا شك سوف تخترق حين يعظم الضغط عليها من الخارج وسيزداد هذا الضغط عليها كلما ازدادت الشعوب الفقيرة فقرًا وتخلفًا ..

وهنا فى الواقع يكمن الخطر على الدول الصناعية المتقدمة ... بعدى الطوفان ، نعم ، ولكن ليس بعد أولادى !

□ * □

د . سعد الدين إبراهيم :

هناك عنصران نتحدث عنهما هما مصر والعالم وما **يحدث فيهما**، فهناك نظام عالمى جديد سواء كنا نحبه أم لا . مكاننا فيه مسألة خلافية . عالم تنهار فيه الكتلة الشرقية حدثت فيه حروب ضخمة ينفرد فيه فى الوقت الحالى الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام الدولى . العالم الجديد **فيه قطعان** بارزان **هما** أوروبا الموحدة وشرق آسيا (**اليابان**) كل هذه الإعتبارات من الناحية الإستراتيجية الكونية فى عالم جديد تتشكل ملامحه ولم تستقر هذه الملامح بعد . أيضا هناك قيم جديدة بدأت تسود وكل قيم فى أى نظام سواء وطنى مجتمعى أو نظام إقليمى أو نظام عالمى لا يعنى سيادة . إن الإنتشار أو الترويج لهذه القيم أصبحت **حقيقة معاشة أو واقعاً** من القيم الجديدة التى تنشأ على هذا النظام العالمى الجديد . قيم حقوق الإنسان . قيم الديموقراطية . قيم المحافظة على البيئة أيا كان فهمنا للمحافظة عليها . لكن أيضا نجد فى هذا النظام العالمى الجديد – الوليد الجنين إذا أردنا التعبير بدقة – **تيارين يبدوان متناقضين ، التيار** الأول هو الكونية ، تحدث فى هذا النظام ، وعكسه وهو القوى المحلية والتى تعتبر الأصولية الإسلامية كما يحلو للبعض تسميتها تعبيرا عنها لكن لا نجد لها أيضا تعبيرات فوقية . فى البلقان ومن طرائف الأمور أننا كنا نتحدث عن بلقنة العالم العربى .. فى البلقان الآن يتحدثون عن لبننة البلقان . أى هناك تواصل وتبادل فى المصائب، فمن بلقنة الوطن العربى إلى لبننة البلقان . **هذان التياران متواليان** . تيار الكونية من ناحية وتيار الأرثية أو الأصولية أو المحلية بتعبيراته العرقية والدينية . هذا هو شكل العالم كما أراه فى **التسعينيات . هل لنا مكان فيه** ؟ طبعا لنا مكان فيه . مصر لها مكان فيه والوطن العربى له مكان ولكن السؤال هو أى مكان ؟ خادم . تابع . عبد . شريك . سيد ! هذه هى المسألة .

وقد كان الحال فى كل تاريخنا الحديث أى ما ننتهى إليه بحكم الموقع . وإنما طبيعة المكان تحدد بجدلية نضالية أو صراعية بين إرادتنا فى الداخل وبين الآخرين المهيمنين فى الخارج . إذا اتفقنا على ذلك فلابد أن نرى اللحظات التى استطعنا فيها كمصر وكوطن عربى أن نحسن شروط التعامل مع هذا النظام الدولى . إن من قرأتى لمتغيرات النظام الدولى فى المائتى سنة الأخيرة . **هناك ثلاثة أنماط :**

١ – نمط الرفض للنظام الدولى أو الأعظم وهو الغرب .

٢ – عادة المحاكاة أو التقليد لهذا الآخر الغربى على أمل أن تؤدى هذه المحاكاة أو التقليد إلى أن نكون أقوياء وبالتالى نكون محترمين .

٣ – محاولة التوفيق بين رفض الآخر الغربى وبين تقليده تقليدا أعمى والمحاولات التوفيقية

كانت محاولات ممكنة فى لحظات الإزدهار فى تاريخ مصر ، حينما قام محمد على بعملية توفيقية أخذ فيها من الغرب تكنولوجيته ولكن مع مشروع وطنى بصرف النظر عن أغراضه الشخصية وطموحاته .

حينما نأخذ الفترة الليبرالية من ثورة ١٩١٩ لسعد زغلول نجد أن هذه محاولة توفيقية للأخذ بأسباب التقدم المادى والتكنولوجى والصناعى مع مشروع الإستقلال الوطنى . لحظة عبد الناصر أعتقد أن هذه القراءة لتاريخنا يمكن أن تمكنا من التعامل مع العالم المتغير بشكل عقلانى . هذا هو تاريخنا ولن نستطيع الإتيان بتاريخ تفصيلى وهذه قدراتنا على الإستجابة . وهناك أخطاء ارتكبت .

حينما نستطلع المستقبل فى بقية التسعينيات وما بعدها فى مطلع القرن الحادى والعشرين علينا أن ننظر لهذا التراث لا لكى نحوله إلى شىء نستوطنه بل لكى يعيننا على التعبئة لكى نجد لأنفسنا مكانا . هناك إمكانات متاحة لأن طبيعة التحولات التى حدثت فى العالم كان أساسها العلم . والثورة التكنولوجية الثالثة هى ثورة عقول تكنولوجية فى المقام الأول وعقول البشر هى أكثر ما تملكه مصر، فإذا كان الأمر كذلك فلنا أن نتفاءل من أن مثل هؤلاء البشر من الممكن استنفارهم ، وبعقولهم وسواعدهم يمكن أن يحققوا شيئا لمصر وللوطن العربى .

ولتحقيق نهضة فى مصر ينهض العالم العربى كله معها وبالتالى نستطيع أن نحسن شروط التعامل مع النظام الدولى والدول الغنية الموارد ، من الممكن أن نعقل الأمور وأن نعلم أنه لا يمكن أن يحدث ذلك دون أن يكون هناك شىء من الإستقرار النسبى فى المنطقة ككل وبالتحديد دون أن يكون لمصر دور مهم فى هذا . يخيل لى أحيانا أن الأمريكان يقدرون الدور المصرى أكثر مما يقدره المصريون أنفسهم وأن المصريين لم يقوموا بتوظيف القراءة العاقلة لهذه المتغيرات . ولكن لأن المحور حضارى فإن القيم الجديدة تدور حول الديموقراطية وحقوق الإنسان وتحرر الفرد من كل الأغلال التى تخنق الإبداع . ومن ثم يمكن أن تجسد بعض الأركان الجديدة للنظام العالمى من ناحية ومن ناحية ثانية نفتح الطريق واسعا لشعوبنا ومجتمعاتنا لكى نخرج من زجاجة الصراصير .

□ * □

د . إسماعيل الشافعي :

الحديث لابد وأن يكون عن الحقائق التى يجب أن تكون فى أذهاننا ونحن نتحدث عن هذا التغيير . العنوان هو مصر فى عالم متغير . والواقع أن طبيعة العالم هو أن يكون متغيرا . وعلى مدى التاريخ كان متغيرا . وما يحدث اليوم أكيد حدث قبل ذلك على مر العصور . دائما العالم يتغير ولا يمكن أن يبقى الحال على ما هو عليه . وقوانين الطبيعة أن كل شيء فى حركة دائمة والعالم لا يتوقف عن التغيير . يصبح العالم متغيرا وكون العالم يتغير فهذا طبيعي ويسير على نظامه الأساسى ونحن لن نرى التغيير إلا إذا توافقنا معه . أحد قوانين الطبيعة أن أى كائن لابد أن يتواءم مع البيئة الموجودة فيها وإلا لن يستطيع البقاء . وهذا ينطبق على الإنسان كما ينطبق على الحيوان . وهناك من البشر من لم يدرك التغير الذى حدث على البيئة وظل يدور حول نفسه حتى الآن . وهذا حكم الطبيعة على أى كائن لا يستطيع أن يتفهم البيئة والتغير الحتمى لكى يتلاءم معها .

هناك حقيقة موجودة . إن قانون الطبيعة الأصلى هو أن البقاء للأصلح ، وعلى الإنسان أن يثبت دائما وباستمرار أنه الأصلح حتى يستحق البقاء وإذا لم يثبت أنه الأصلح سيفقد حقه فى البقاء وهذا حكم الطبيعة . هذا الإنسان هو الكائن الوحيد الذى أثبت قدرته على التواؤم مع الظروف الإجتماعية المختلفة ومن مكان إلى آخر لابد من إزالة القيود على العقل المصرى لكى ينطلق .

□ ★ □

د . منى مكرم عبيد :

فى تقديرنا أن القضية الأساسية هى طريق إدارة الصراع مع الغير . أى أنه منذ بداية عصر النهضة فى القرن التاسع عشر والعرب يواجهون إشكالية التعامل مع الغرب فقد امتد العداء السياسى مع الغرب إلى عداء ثقافى عند الكثير من المثقفين العرب . وفى نفس الوقت لم يتبلور هذا العداء الثقافى السياسى مع الغرب إلى قطيعة كاملة أو حتى جزئية بل ظل التعامل والتفاعل مع الغرب قائمًا حتى مع أكثر من يجهرون بهذا العداء . أى أن العلاقة ظلت قائمة ولكنها مشوهة سياسيًا وثقافيًا ونفسيًا . فهى علاقة يمتزج فيها الحب والإعجاب الشديد بالكراهية الشديدة . فلم يتم مثلا الفصل بين ما هو سياسى وما هو ثقافى فى هذه العلاقة مع الغرب بشكل عقلانى رشيد حتى فى إطار المنافسة أو الصراع . ومثلا ، من ذلك ظل الخطاب العالمى الرسمى والأيديولوجى عدوانيًا نحو الغرب بينما الممارسات والسلوكيات نحوه تتراوح بين الحيادية والجاذبية . هذه العلاقة المشوهة قد أسهمت وخلقت إزدواجية متناقضة بين الخطاب والممارسة ، أدت بالتالى إلى بلبلة فكرية ونفسية ، لا على مستوى الصفوة الثقافية التى بدأت هذه الإزدواجية وتعايشت معها ولكن على مستوى الفئات الأعرض فى وسط الهرم الإجتماعى وعند قاعدة هذا الهرم . وبتعبير آخر لم تقدم الثقافة العربية المعاصرة مفاهيم منصفة أو متناغمة لأدنى الأجيال العربية ومن ثم اختلفت وتنافرت مواقعه واتجاهاته نحو الغرب . وكانت النتيجة أن ما يصيب المدركات العربية نحو الغرب من اختلاف وتنافر يصيب أيضًا هذه المدركات نحو ثقافتنا نحن . ثقافتنا القومية وهو ما نشير إليه أحيانًا بعقدة النقص نحو الأوروبى أو الغرب عمومًا والعكس صحيح . فالنزعة نحو تفخيم الأنا ينطوى على تقليل الآخر والحط من شأنه أو قدراته . من ناحية أخرى فالإنفتاح الثقافى الزائف له محاذير منها خطر الإجتياح لثقافة معينة بواسطة ثقافة أخرى . لذلك فإن أحد التحديات أمام أى ثقافة هو إحداث موازنة بين الإنفتاح الثقافى على ثقافات أخرى دون خطر الإجتياح وبين الحفاظ على جوهر الثقافة على ثقافات أخرى دون خطر الإجتياح وبين الحفاظ على جوهر الثقافة القومية دون جمود يؤدى إلى التدهور والإندفاع ولا حل لهذه الإشكالية إلا بمراجعة وإعادة تقييم الآخر الغربى بشكل موضوعى دون الإفراط أو المبالغة فى التضخيم من شأنه عما هو كائن ، أو التحقير أو الإستهانة به . والصيغة الحضارية المطلوبة فى هذا الصدد هى السعى نحو الملكية الثقافية والتوازن فى مدركاتنا عن الآخر الغربى . وتنطوى هذه الصيغة فى نفس الوقت على توازن فى مدركاتنا عن الأنا الثقافية العربية دون مبالغة والإبتعاد عن الشوفينية والإبتعاد عن الدونية التى تكرس فينا عقدة النقص .

نحن بالفعل فى بدايات نظام عالمى جديد له سمات وقوانين حركته وآلياته التى لم تعرف معظمها من قبل . بل أنها بهذا النظام العالمى الجديد لها أبعاد ثقافية وفى قلبها نظام قيمى جديد . وإن هذه القيم هى الديموقراطية وحقوق الإنسان . فلابد أن نستوعب هذه القيم ونعد ثقافتنا العربية والحاملين لها من البشر لكى يتعاملوا مع مفردات هذا النظام القيمى الجديد . والذى ينبغى للصفوة المثقفة العربية أن تواجهه بشجاعة هو حقيقة أن معظم مفردات القيم للنظام الجديد قد تبلورت على أيدى الغرب . ومن الشجاعة أيضا ألا تقف هذه الصفوة المثقفة من هذه المفردات موقفا رافضا أو عدوانيا أو دفاعيا بسبب هذه الحقيقة . بل المطلوب الآن منا نحن العرب أن نأخذ المبادرة فى تبنى مفرداتها الأساسية العالمية فعلا بل ونصر على أن يلتزم بها العرب ولا يكون انتقائيا فى معايير تطبيقها كما يتم الآن فى مجال السياسة والإقتصاد .

وفى تقديرى أن الإشكالية السائدة هى استمرار غياب أو هشاشة القوى الليبرالية الحقيقية فى المجتمعات العربية . وبتعبير آخر فإن الساحات السياسية العربية لازالت تفتقد إلى قوة اجتماعية أو سياسية حاضنة لنضال الديمقراطية . وبالتالى يتعين على المثقفين إنشاء شبكة كاملة من الخيوط الموصلة مع جميع التيارات الفكرية الكبرى فى المجتمع العربى دون أن تتحول هذه الشبكة إلى حزب سياسى أو جهة سياسية أو ائتلاف سياسى أو حزبى .

□ ★ □

السفير الدكتور محمود فرغل :

فى إطار النظام الدولى الجديـد :

تحتكر أمريكا دور رجل الأمن إزاء عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين .

سيادة الفكر والنظام الليبرالى ، فمن الناحية السياسية يتم التركيز على الديمقراطية والتعددية الحزبية ، هذا بجانب إحترام حقوق الإنسان الذى لم يعد من أمور السيادة للدولة وعدم التدخل فى شئونها الداخلية ، ومن المتحمسين لذلك حاليا هو الإتحاد السوفيتى (**سابقا**) الذى أكد على ذلك فى مؤتمر الأمن والتعاون الذى كان قد عقد فى موسكو منذ ثلاثة أشهر .

فى الإطار الثقافى :

لاشك أن الإسلام له موقعه الرئيسى على خريطة العمل الثقافى ، ولكن التحدى الذى نواجهه هو عدم توافر النخبة من المفكرين التى يمكن أن تربط الفكر الإسلامى بتطورات العصر الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ، إذ أن معظم النخبة المثقفة يندرج تحتها إما علماء الدين فقط أو مثقفين متخصصين فقط فى الثقافة والفكر الغربى .

عملية الإصلاح الإقتصادى :

برنامج الإصلاح الذى يتم تنفيذه الآن له أهميته البالغة لمواجهة تراكمات سنين طويلة نتج عنها أعباء ديون وصلت إلى حوالى ٥٠ مليار دولار .

وأشعر بالتفاؤل إزاء نجاح البرنامج لأنه يتم تنفيذه بأسلوب متكامل شمولى سواء تعلق بالإصلاح المالى أو الإتجاه نحو التخصيص تدريجيا باستثناء المؤسسات ذات الأهمية الإستراتيجية التى يجب بقاؤها تحت مظلة القطاع العام .

تحدى الإصلاح الإقتصادى هو أن تبعاته قاسية فى السنين الأولى لتنفيذه خاصة بالنسبة لإرتفاع نسبة التضخم والكساد والبطالة .

ماحدث فى بداية السبعينيات هو ليس إصلاحاً إقتصادياً بأبعاده الشاملة التى نقوم بها حاليا ، وإنما كان انفتاحا إزاء بعض أوجه الإستثمار والتجارة الخارجية ولذلك تسبب عنه مشاكل كثيرة .

بالنسبة للتعليم المجانى فهو لايمكن الإستمرار فيه على مدى طويل لأنه فوق طاقة الدولة ، وحتى فى الدولة الرأسمالية التى توفر تعليما مجانيا فى مراحل التعليم الإبتدائية والثانوية فهى توفر نفقات ذلك من خلال النظام الضريبى الكفء الذى لايمكن معه التهرب من دفع الضرائب ، ناهيك عن نسبة الضريبة العالية التى يدفعها المواطن من دخله .

الدكتور المحمدى السيد عيد :

البيئة ليست مفهوما غربيا هى علاقة أزلية تربط الإنسان بما يحيطه من هواء ومياه وأرض هى علاقة تميزت فى عصر الحضارة المصرية القديمة وأعقبتها الأحقاب الأخرى لحين الثورة إلى أن تعاقبت الأجيال المختلفة من الثورات الصناعية وأحدثت ما يسمى بمشكلة الدول المتقدمة من الأقطار النامية .

العالم انتقل من الرؤية الإقليمية . إلى الرؤية العالمية الشاملة لكيفية الربط بين إجراءات التنمية وقد نستطيع أن نشير إلى أن الدول المتقدمة تستطيع إيقاف التنمية فى دول العالم الثالث وهذا مستحيل فى رأيى لأن الدول المتقدمة تستطيع أن تقيد وتحدد مسار دول العالم الثالث دون أن يستطيع أحد أن يوقف التنمية . أيضا رؤية العالم للبيئة تغيرت فى العشرين سنة الأخيرة منذ أول مؤتمر للبيئة سنة ١٩٧٢ حتى ١٩٩٢ مدخل جديد مفهوم جديد للبيئة . الدول المتقدمة عانت من مشاكل الأقطار النامية – عانت من مشاكل التصحر وطبقة الأوزون والتنوع البيولوجى والسمة البارزة فيها هو المشاركة الدولية .

من هنا بدأت الدول المتقدمة بدلا من أن تنقل التكنولوجيا إلى خارج بلادها اتجهت إلى تحديد مسار التكنولوجيا . ولهذا كانت الدعوة إلى التنمية المتواصلة ، التنمية مع مراعاة الجوانب السلبية . ما هو المناسب لمصر فى ظل هذه المتغيرات . مصر مواردها معقولة ، الموارد الطبيعية ، القوى البشرية هائلة .. أيضا مصر ذات حضارة وتاريخ وتحد منها القيود وضعف الإقتصاد . بعض الدول مثل الصين اتجهت إلى إجراءات التربية الحديثة أو المتواصلة إعتمادا على التنمية . أصبحت الصين لا تستطيع أن توافق على أى نشاط دون مراعاة الجوانب السلبية على البيئة . والتصور الشامل والرؤية البعيدة النظر للتخطيط الشامل . ولهذا إذا كان لمصر حتى هذه اللحظة لم يصل حجم التلوث فيها إلى القضاء على الحياة . ولهذا فإن الرؤية المستنيرة للنشاط القادم لابد أن تراعى الجوانب السلبية على البيئة كيفية إختيارنا لأنواع التكنولوجيا الأقل تلوثا ، ومشكلة الطاقة فقد اتجه العالم فى وقت ما إلى استخدام الطاقة النووية .

مصر تستطيع أن تعتمد على الطاقة الشمسية طاقة الرياح ، الأمواج ، الطاقة الكهربائية المستمدة من المصادر المائية وأيضا تستهدف الطاقة النووية .

الأمم المتحدة وضعت استخدام الطاقة النووية فى المرتبة الثالثة للطاقة ، أيضا

نستطيع أن نعتمد على سبل المواصلات الجماعية أكثر وسيلة لإجراءات التنمية . التساؤل التالى حتمية ترشيد استخدام المواد . هناك رؤية وهى أن الإقتراب من البيئة هو مدخل خلفى للإستعمار لأن الدول المتقدمة تستنزف الموارد الطبيعية للدول النامية وتعيد تصنيعها وتصديرها بالتكنولوجيا التى تراها حتمية . تواجد التشريعات فالدول إتجهت لاستخدام المركبات وأوعزت للشركات المنتجة لهذه المركبات أن تصنع مانع التلوث فيها .

الاستخدام الحضارى لا يجدى لأننا لا نفرق بين الحضارة الإقليمية وما يسمى بالموجات الحضارية . ورغم كل التناقضات فيها إلا أنها تكتشف أن هناك ثوابت بين هذه الحضارات من حيث الأسرة والممارسة السياسية وطبيعة التعليم والثقافة . ولذلك نحن فى مرحلة تحول إلى موجة حضارية جديدة أشبه بالتحول الذى حدث بين المجتمع الزراعى وبين الثورة الصناعية . وهذا يعنى أن الكلام عن نظام عالم جديد نتيجة تغيرات حدثت،واقع عالمى جديد حدث نتيجة إنهيار الكتلة الشرقية وكان هذا يعنى لدى عديد من الناس الاتجاه إلى الإقتصاد الحر والرأسمالية . ما هى التغيرات التى سنرى على ضوئها مستقبل مصر ؟ تغيرات لم تحدد ولم يتفق عليها حد أدنى من المفكرين . لابد أن نرى الواقع الشخصى إذا كنا نريد لبلادنا أن تتغير ، أن نبدأ بفهم حقيقى لطبيعة المتغيرات الدولية التى تمس الجنس البشرى بأكمله وليست خاصة ببلد معين . هذه مؤشرات عامة يظهر أثرها اليومى فى مصر . لأن مصر لم تدخل حتى الآن إلى مجتمع المعلومات ولكن هذه المتغيرات تبدو واضحة .

الخطوة التالية هى فهم الواقع المصرى جيدا لأننا لم نتفق على ما هى المتغيرات من النواحى المختلفة . ومن أجل هذا لابد أن نختار . ماذا نريد أن نعمله فى بلادنا على ضوء المتغيرات الشاملة ، وعلى ضوء إمكانياتنا المحلية وعلى ضوء هويتنا وعقائدنا وأفكارنا وتراثنا وما هو معوق فى هذا التراث وما هو الذى يساعد على الحركة .. ولا يمنعنا من التخلف .

لا أستطيع طرح ما أقوله حول هذه المتغيرات وأثرها على البشر فى كل مكان فى العالم لكن ننبه إلى أن هناك مسارا يؤدى إلى أن نراجع أفكارنا ونعيد ترتيب ما كنا قلناه من قبل .

□ ★ □

غاندى قال كلمة أصبحت شعار الحياة الثقافية والحضارية فى الهند قال « **لنفتح نوافذنا لكل هواء منعش بشرط ألا يبتلعنا** » ولكن قال : « **عندما نفتح نوافذنا لابد أن نكون من مركز قوة** » بمعنى اكتشاف أنفسنا وكتب كتاب ٥٠٠٠ صفحة (**اكتشاف الهند**) .

أعتقد أن العرب سبقوا أى حضارة أخرى فى هذا المنهج . العقل العربى عقل قادر على الإستيعاب . العرب بعد الإسلام لم يرفضوا التراث الجاهلى بل تمسكوا به . الشعر الجاهلى لازال من أصل الشعر العربى وتراث الجاهلية قائم ويدرس الآن جزء منه . العرب عندما تفتحوا على العالم استوعبوا كل حضارة . يستطيع العقل العربى استيعاب الحضارات والثقافات ويطعم بها الحضارة .

عندما جاء نابليون مصر جاء معه ٢٠٠ عالم من فرنسا .

ليس لنا بديل فى موقعنا الحضارى بين ثلاث قارات لكل منها حضارة عاتية ليس لنا بديل سوى أن نفتح نوافذنا لكى نستقبل كل هواء نقى ينعشنا ونستقبله من مركز قوة وذلك بإعادة اكتشاف أنفسنا وخلق قوة حضارية . الآن نحن معجبون بعدة حضارات أوروبية . هل ستتحول إلى حضارة واحدة أم ستظل عدة حضارات وثقافات ؟ أمريكا هل الحضارة الأمريكية مجرد تكنولوجيا ؟ هل اليابان عملاق إقتصادى ليس له سياسة ولا حضارة . نحن مكلفون بإعادة اكتشاف العالم المتجدد حولنا . ماذا سيحدث فى أوروبا الموحدة . الهيمنة الأمريكية . متى تخلق مركز القوى مطالبين بأول حق للإنسان المصرى وهو حقه فى الحياة أولا حقه فى التعليم فى العمل ، الحوار الدائر على مجانية التعليم . حق العمل . الأمية كيف نتحدث عن موقفنا الحضارى ولدينا ٨٠٪ أمية . إذا لكى نستطيع أن نواجه هذا العالم المتغير أولا لابد من اكتشاف أنفسنا من قبل الفراعنة وحتى الآن وما هى عناصرنا الحضارية ونفتح على العالم ونستوعب أكثر ما فيه ولا بد من إعادة توزيع السلطة والثروة والمعرفة لأننا فى مجتمع متباين الانتلجينسيا والآن بين مليونيرات ومعدمين ، لانريد أن نقول ما نحتاجه . لكن إذا لم يعاد توزيع السلطة والثروة والمعرفة توزيعا عادلا لكى يقوم مجتمع عصرى حضارى يواجه العالم حضاريا من مركز قوة فليس لنا أن نتفاءل أو نتشاءم بل ننزوى .

□ ★ □

د . ليلى عبد الوهاب

فى مفهومى أن الإنسان هو الذى يصنع الحضارة . الإنسان والحضارة كيف يصنع الإنسان فى ظل تاريخه وظروفه الإقتصادية والسياسية الموجودة . هل هذه الظروف قادرة على الإسهام فى تغيير هذا الإنسان وهذا المجتمع بالقدر الممكن .. أن تصنع مشروعا حضاريا أم لا ؟ هذا هو السؤال وهذا هو رأى يرد على موضوع ماذا نعنى بالحضارة ؟ الحضارة لها معان كثيرة فى القواميس وفى تقديرى أن مفهوم الحضارة هو كيف يمكن أن يصاغ مشروع حضارى وطنى يؤدى إلى رفع وتنمية المجتمع بشريا وماديا على جميع المستويات فى إطار العلاقة بين الحضارة المصرية والعربية . أعتقد أن المسألة كانت باستمرار تأخذ شكلا واحدا يختلف ولو أن هذا الموقف من العالم يتغير . ولكن هناك متغيرات استجدت . وفى ضوء هذه المتغيرات يمكن أن يصاغ العالم صياغة جديدة . أين يكون مكان مصر فى هذه الصياغة الجديدة . لا أستطيع فصل ذلك عن وضع مصر الإقتصادى الإجتماعى الثقافى . بدون ما أضع يدى على هذا سوف أظل أتحدث عن إطار تجريدى . بدون أن أطرح إطارا لإمكانية نهضة حضارية يمكن أن تسهم بالفعل فى هذه الصياغة الجديدة .

هناك مشروع نهضوى له خطة أو مسار كان هناك أيضا مشروع عبد الناصر . لكن دائما هناك مشروع يجىء من السلطة . وهناك مشروع آخر خارج السلطة . وحتى فى فترات الإنتقال كان يظهر مشروع آخر على مستوى القوى السياسية والشعبية الموجودة . مشروع يقاوم السلطة .

العلاقة بالغرب ليست ثابتة . وهى تفسر فى ظل إستعمار موجود . وكانت القوى تستعين بالعرب فى العلم والمعارف لبناء مشروعها وأهدافها . الوضع الحالى صعب جدا . لست من المتفائلين لأن هناك أزمة . فكيف نتفاءل بأن الطبقة المسيطرة داخليا جاءت من الطبقة الدنيا .. أى طبقات دنيا ؟

أحد الأسباب التى أدت إلى إنتكاسة على المستوى الإقتصادى والثقافى العلاقات الإجتماعية . فكيف تكون سببا من أسباب التدهور أو الإنحطاط وتكون سببا من أسباب التفاؤل ، إلا إذا كان هناك تغيير فى هذا الموقف .. مشروع التنمية موجود فى السلطة . السلطة الموجودة ليست لديها مشروعها الحضارى المستقل . ولا خارج السلطة يوجد مشروع يمكن أن يعبىء الناس لتحقيق التغير المنشود والذى من خلاله يمكن أن يكون لنا وجود فى هذا العالم . مسألة الموقع والعلاقات والتبعية يمكن أن تحدد معالمها فى ضوء مايمكن أن يحدث إجتماعيا وإقتصاديا وثقافيا فى ظل الوضع الراهن .

فى ظل التخلف الذى يعيش فيه الإنسان المصرى فى ريفه وفى حضره وفى ظل التصدير والغزو الثقافى والقهر الذى يأخذ أشكالا مختلفة ليست السلطة القمعية فقط ولكن سيطرة وسائل الإعلام التى تتحكم فى تشكيل وصياغة العقول .. نظام التعليم وكيف يؤثر على الشباب والبطالة .. مسائل واسعة كبيرة تحتاج لجهد لدراستها حتى ونحن نتحدث عن مكان مصر فى هذا العالم المتغير وإلا سيكون حديثنا كلاما نظريا .

□ ★ □

المستشار وليم سليمان :

أعتقد أن المواطنة هى شعور الإنسان بأنه مواطن أصيل لأرضه . هذه نقطة أساسية ، النظرة الحضارية وفى المفاهيم الحضارية التى تسود فى البلد الذى تعيش فيه شعور الإنسان أنه مواطن يشكل نقطة البدء الأساسية فى نظرته إلى نفسه وإلى شركائه . فهو يرى أن كلا منهم مواطن وأنه يساهم برأيه وعمله وبجهده تجاه الوطن الذى ينتمى إليه .

بداية نفرق ما بين نوعين لحقوق الإنسان . حقوق الإنسان وحقوق المواطن أو الحقوق المدنية و الحقوق السياسية ، الحقوق المدنية مجموعة من الحريات تهدف إلى ضمان شخصى لكل عضو فى الجماعة دون تدخل من الدولة طالما أنه لم يرتكب ما يخالف القانون مثل حرية الرأى وحرمة المنزل،أما النوع الآخر من الحقوق فهو أكثر فعالية ، أن تضمن لصاحب هذه الحقوق المساهمة الإيجابية فى ممارسة السلطة فى بلاده من خلال المشاركة بشكل أو بآخر فى مؤسسات الحكم السياسية والدستورية . سوف نتحدث عن الحقوق السياسية أو المواطنة . فى أحيان كثيرة جدا يبدو أن المسألة لا تحل بنص فى دستور ، ينص فى وثيقة ، يبين فيها الحقوق التى تعطى لكل إنسان يعيش لكى يصبح مواطنا . مسألة النص هذه مسألة سهلة جدا ومن الممكن جدا صناعة وثائق دستورية بالغة الاتقان وبالغة التفصيل فى ساعات قليلة . هناك أستاذ فى فرنسا عمل ملاحظة هى أن قائمة حقوق الإنسان الموجودة فى الدستور فى الدول التى تكونت من المستعمرات الفرنسية السابقة أى دولة من دول أفريقيا ، أكثر مما يحمله الدستور الفرنسى . فالقضية إذن ليست قضية نصوص .

الحقيقة أن الدستور هو تعبير عن حركة تحدث فى التاريخ يقوم بها المحكومون لكى يستخلصوا حقوقهم المدنية والسياسية . الحصر هو الحركة التى تحدث فى المجتمع وحين تستقر هذه الحركة تأتى الوثيقة الدستورية تعبيرا عما وصلت إليه الحركة الدستورية فى هذا الوطن بذاته . ولذا إذا كنا نريد أن نتحدث عن حق المواطنة فى الواقع المصرى فلابد أن نرصد الواقع التاريخى لحركة المحكومين وهم يحاولون استرداد حقوقهم . وأنا أعتقد أن جزءا كبيرا من الأزمة الموجودة فى الواقع المصرى هى تآكل ومسخ الذاكرة التاريخية الوطنية المصرية بحيث أننا أصبحنا فى تخلف فى مجالات عديدة جدا ونتجه إلى نصوص بعيدة فى المكان والزمان عن واقع الحركة الدستورية المصرية . منذ عهد لا يعرف مداه كان هناك إنفصال بين الحكام والمحكومين فى مصر . ويمكن إيجاز التاريخ المصرى فى عبارة صغيرة هى محاولة المحكومين اختراق حاجز السلطة لكى يكونوا فى مراكز الحكام . متى وكيف تم هذا الاختراق ، هذه اللحظة الدستورية التى تحدد حقوق المواطن الإنسان فى مصر . هذا الاختراق تم ببطء شديد فى تاريخ مصر .

منذ أيام الفراعنة كانت هذه المحاولات . الحركة المصرية فى هذا المجال بطيئة جدا . هناك محاولة قد تنجح وهناك محاولة قد تفشل جزئيا ولكن التراكم مستمر . نقطة أساسية يجب أن نأخذها فى الاعتبار هنا والتى تفرق فعلا بين الواقع المصرى وواقع بلاد أخرى ، وتفرق مابين الحركة الدستورية المصرية وحركات أخرى موجودة فى منطقة أخرى ، وهو أن هذه الحركة من بدايتها تمت فى إطار ، لم تتم فى تعارض وتناقض مع القيم الدينية بحيث إن الإنسان المصرى وهو يجتهد لكى يسترد حقوقه لم يكن يفعل هذا من تناقض مع قيمه الدينية . وهذا بسبب الواقع المصرى أولا ، أن التدين المصرى كان له طابع معين . أى عندما نقارن بين التدين فى العصر العثمانى وسيطرة الهيئة الدينية وإجهاضها لمحاولات دستورية عديدة نجد أن عمر رد الفعل للثورة الجماهيرية كان يتدفق مع السيطرة والهيمنة للهيئة الدينية الحاكمة الموجودة فى الأمبراطورية العثمانية .

هنا فى مصر لم تكن هناك مثل هذه السيطرة ولذلك حتى فى العصر الحديث كل التطور الذى تم ، تم فى إطار هذا ، وأريد هنا أن أركز على عامل مهم موجود فى مصر وقد لا يكون موجودا فى أماكن أخرى من المنطقة وهو التعددية الدينية . يظل لكلا الفريقين التعاون والالتحام . أى من الفريقين لم ينعزل عن الحركة الوطنية أو عن الحركة الدستورية فنشأت مفاهيم مشتركة فى إطار الدين .

هذه المفاهيم المشتركة كان كل مكون يضع فيها تراثه ولكنها أصبحت مشتركة وأصبحت مقبولة من الطرفين . أنا أطرح فكرة أعتقد أنها تحتاج إلى دراسة وتعمق . أن التعددية الدينية فى مصر حققت جزءا إيجابيا مما حققه الاصلاح الدينى فى أوروبا وأتصور أن هذه المسألة لو درست سنصل إلى فهم أكثر عمقا وواقعية للمجتمع المصرى ومسار حركته الوطنية والدستورية .

هناك صفحات مجهولة فى التاريخ المصرى ، مثلا فى أوائل القرن الثانى الهجرى كان فى مصر ثورة ضخمة جدا ضد الظلم الذى كان يقوم به الولاة لدرجة أن الحامية المصرية لم تستطع أن تقضى عليها . فى هذه الثورة الجيش تقدم وسحقها،والحقيقة أن المسيرة المصرية لم تتوقف عن ذلك . نشأت فى أعقاب هذه الثورة على الفور ، مدرسة التاريخ المصرى الإسلامى ، كان رائد هذه المدرسة المؤرخ المصرى الذى كتب الكتاب الأول فى وقائع الفتح . الفتح العربى الأول لمصر عبد الرحمن بن عبد الحكم شخصية عظيمة هامة . والكتاب « فتوح مصر » بالغ الأهمية رغم أن مصر كانت فى ثورة . وقد بدأ تقليدا سيظل جميع المؤرخين فى مصر يتبعونه مثل الطهطاوى وعلى مبارك ، أن يبدأ تاريخه يفصل فى فضائل مصر يجمع ما قيل عن مصر فى الكتب المقدسة والأساطير والأحاديث والروايات هذا كنتيجة لأن الشعب

المصرى بدأ فعلا بالخصوصية فى أعقاب هذه الثورة ، قامت لأول مرة الدولة المصرية المستقلة وتحققت بعد ما كانت مصر ولاية أصبحت دار خلافة ، هذا جزء لا يتجزأ من مسيرة المصريين المحكومين لاسترداد حقوق المواطنة .

جاءت النكسة والعدوان الخارجي مما أدى إلى إقامة حكم عسكرى قضى على المكتسبات ونشأ انفصال بين الحكام المحكومين لغويا وعنصريا ودينيا .هذه كلها محاولات زحف تدريجى من المحكوم لاختراق حاجز السلطة يتصارع فى هذه المسيرة مع القوة المملوكية . ابتداء من ١٨٠٥ وقف الشعب المصرى ضد الوالى ، وكانت مناقشة ما بين عمر مكرم والوالى العثمانى أن من حق الشعب عزل الولاة . وكان مفاجأة أن هذه الثورة كانت ضد الوالى العثمانى ولكن كانت كل مقومات المجابهة ممثلة فيها .

ولذلك فإن الخصوصية المصرية تقوم على الالتصاق بالأرض مع التعددية . نظام محمد على وهذا تكرر أكثر من مرة فى التاريخ المصرى أن الحاكم المطلق مضطر إلى الاحتياج إلى الشعب . محمد على عمل جيشا من المصريين فى القرن ١٩ والمعتصم العباسى أبعد العرب عن الجيش وأدخل محلهم الاتراك وحدث هذا فى مصر . هذه مسائل لابد أن تؤخذ فى الاعتبار ونحن نتحدث عن المسيرة المصرية . اضطر محمد على للاستعانة بالمصريين فى القضاء وفى لجانه الإدارية ومن أمتع ما ذكر عن عصر محمد على أنه يحضر المصريين لكى يأخذ رأيهم ، لأن محمد على فى مشروعه الاقتصادى يريد أن يستعين بخبرة الفلاح المصرى . وبخبرة الحرفى المصرى. هنا أيضا المحكومون يخترقون أجهزة السلطة الأعظم وهى الجيش . ومحمد على أدخل فى أبحاثه الادارية عناصر منتخبة .

فى عهد عباس نجد صورة مشرقة نجد أن الجماعة مصممة على أن تسير فى صورة واحدة . الحركة الدستورية مصممة على أن تسير فى صورة واحدة . الحركة الدستورية مصممة أن تعيش وهذه التعددية كان لها آثار ضخمة جدا فى العقلية والوجدان المصرى فى التدين المصرى . إسماعيل عمل شيئا عظيما أنه تقرب إلى المصريين وعمل مجلس شورى ١٨٦٦ هذا المجلس تكون بالإنتخاب صحيح على درجتين إنما جميع أعضائه كانوا بالإنتخاب . ومن أول جلسة حتى آخر جلسة كانت التعددية موجودة فيه،وهذا المجلس عمل أشياء من أعظم الإنجازات فى التاريخ المصرى لأنه فعلا بدأ يمارس سلطاته الدستورية . نستطيع أن نقول إننا عملنا دستوراً ليس نقلاً من نصوص خارجية لكن تعبيرا عن ثورة وعما وصلت إليه هذه الثورة . إن هذه اللحظة هى لحظة دستورية وبداية الحكم الوطنى (سعد زغلول) لحظة الحق فى التاريخ المصرى .

ماحدث بعد ذلك ردة جاء الملك وهو الذى عمل الخلاف وأصدر قرارات تلغى الأحكام والنظم الدستورية وترجع السلطة للملك ،طبعا . الشعب لم يلتفت إلى هذا وإنما بدأت هذه الأفكار تتسابق وبدأت تنتزع القاعدة الشعبية من الحزب الشعبى الواحد أى حزب الوفد . إذا كانت ردة مدنية تقوم بها الأحزاب ، فإن مسيرة المواطنة للشعب المصرى من خلال حركة وطنية يقوم بها المحكومون .

□ ★ □

المخرجة / أنعام محمد على

من أسبوع كنت أصور فى عين شمس وجدت حول الكاميرا حوالى ٢٥٠ طفلا ٩٠٪ منهم حافيين كان شيء مؤلم جدا . هى حقيقة معروفة لكن اكتشافها أمام عينيك مؤلمة . لحظتها صعد إلى ذهنى سؤال هل هى نتجت عن المتغيرات التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى ؟ ماهو النظام السياسى البديل الذى يمكن أن يحقق العدالة الاجتماعية .

سرنا على الطريق عندما عملنا سياسة الإنفتاح التى نعرف النتائج السلبية لها . هناك عدد كبير من الأغنياء وهناك فقر وتقلص دور الحكومة . هناك اقتصاد حر بمعنى تقلص دور الدولة وتعالى دور الأفراد فى الاقتصاد . ما هى السلوكيات التى سوف يصاغ بها عقل المواطن المصرى فى ظل هذه المتغيرات الجديدة ؟ فى الستينيات وفى سنوات من السبعينيات كانت الإشتراكية أمامنا منهج نتزود منه بالقيم . وفى الإعلام لصياغة عقلية المواطن المصرى الذى سيقوم بالنقلة الحضارية من مجتمع متخلف إلى مجتمع متقدم . الآن فى ظل هذه المتغيرات ما هى القيم والسلوكيات التى نبثها من خلال إعلامنا الذى يعمل غسيل مخ لكل ما كنا ندعو إليه والذى يمكن أن يتسلح به المواطن المصرى حتى ينتقل من مجتمع التخلف إلى مجتمع متقدم . هل فى ظل هذه الظروف والتى ليس فيها اتصال بين الاقتصاد والاجتماع ؟ .

رأينا الإنحدار فى السكان .. الحياة الإجتماعية .. الفن عاصرت هذا . السبب الرئيسى أن القطاع الخاص نظر للفن على أنه سلعة لابد أن يكون لها عائد،وبالتالى أصبح المضمون صدفة . نحن محتاجون لمنهج لصياغة عقلية المواطن المصرى فى ظل هذه المتغيرات،وفى ظل النظام العالمى الذى يقولون إنه ليس هناك معرفة به . ما هى القيم والسلوكيات التى سنبثها من خلال الفن والإعلام لصياغة مواطن مصرى حافٍ و ٨٠٪ منه أميون .

□ ★ □

د. رأفت خالد (الحزب الوطنى الديمقراطى) :

أود أن أتناول فى المحور الحضارى مفهوم .. « الإنسان المصرى وصياغة حضارة العالم المتغير » .. بين الأصالة التى تتمسك بالتراث الثقافى والحضارى لمصر دونما انغلاق فكرى أو تزمت عقائدى .. وبين المعاصرة التى تفرض على مصر وعلينا مواكبة ثورة المعلومات التى أدت إلى أن يتغير وجه العالم فى سنوات عدة .. وبما يمكنا من اللحاق بالعالم من ناحية .. واستمرارية أداء دورنا الريادى فى منطقتنا العربية من ناحية أخرى .. هذا هو التحدى الحضارى الذى علينا مواجهته .

ولعل ما تفضل به الأخوة الزملاء من الطواف بنا تاريخيا .. خلال الحقبات التاريخية المتعاقبة .. وجغرافيا من مصر إلى العالم العربى ثم دوليا إلى المتغيرات العالمية .. جعل هذه الندوات من أمتع ندوات Brian Storm .. لكنها – وفى نفس الوقت – كانت أقرب ما يكون إلى بث الهموم وتشخيص المتغيرات .. منها إلى وضع ملامح جديدة لمجابهة تحديات الطريق إلى المستقبل .

لقد كان الحوار ممتعا ، لكن دون أن يكون هناك حد أدنى للإتفاق حول ملامح معينة ومجالات محددة .. فحاولنا جميعا الإقتراب وبكل الحماس من جزء من جزئيات الصورة متعددة الأرجاء مترامية الحدود .. وبحيث أصبح تشكيل صورة متكاملة الأبعاد محددة الملامح عبئا .. على كل منا أن يقوم به لنفسه وبنفسه .. مما قد يعنى أن المفهوم الشامل يخضع لذاتية الفرد وخطه الفكرى العام .

ولا خلاف بيننا أن هناك نوعاً من التحول النوعى أو المنعطف التاريخى يمر به العالم اليوم ويضع صورة جديدة ومختلفة لعالم الغد .. وإذا نظرنا إلى عالم الأمس لوجدنا أن سلاح كل عصر قد اختلف .. فمن سلاح تقليدى فى عصور قديمة .. يدمر ولا يبنى .. ويستهلك ويفنى .. إلى سلاح الاقتصاد والمال .. الذى يبنى .. ويشترى السلاح ليدمره .. ولكن سلاح المال أيضا قد ينفد .. أما سلاح العصر فهو سلاح المعلومات .. الذى يبنى .. ولكنه غير قابل للنفاد .. بل يتميز بالإستمرارية والتطور الهائل الذى لا يكاد المرء يلاحقه .

والحضارة فى مفهومها العام هى القدرة على السيطرة على البيئة ومواردها سواء الموارد الطبيعية أو البشرية أو غيرهما .. وتطويع هذه الموارد لخدمة الإنسان ورفع مستوى حياته ونوعية الحياة التى يتمتع بها .

ولا سبيل لرفع نوعية الحياة Quality of Life فى عصرنا الحالى إلا عن طريق الأخذ بثورة المعلومات التى تجتاح العالم اليوم .. مع التمسك – كما أسلفنا – بالأصالة التى تعبر عن

وخطورة الأمر أن من لن يلحق بثورة المعلومات لن يفقد فقط صدارته .. وإنما سوف يفقد – قبل ذلك – إرادته .. وهو تحدٍ ضخم يتوقف عليه أمن مصر القومى .. ودورها الريادى فى منطقتها .. ودورها المحورى فى عالمها..

من هذا المنطلق الذى لا أعتقد أن هناك خلافا عليه ، فإن التنمية البشرية تعد المدخل الصحيح لتحقيق إنطلاقة حضارية .. خاصة مع حقيقة أن الموارد الطبيعية محدودة وأن الموارد البشرية هائلة تنتظر من يستطيع أن يفرج طاقاتها الكامنة ..ويستثمر طاقتها المتاحة ..

ولقد قامت حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى بمسئوليتها فى إطار هذا المفهوم.. وبدأت فى مجال التعليم الذى يشكل أساس التنمية البشرية الصحيحة بتبنى سياسة جديدة قوامها التفكير والتحليل والإبداع .. بديلا عن الحفظ والتلقين الذى ساد نظامنا التعليمى .. وبحيث أفرزت فى الماضى عقولا متلقية يسهل برمجتها .. بل ويسهل تعرضها لعمليات غسيل المخ مما أدى إلى ظهور موجات التطرف .. والإدمان .. والغربة الزمانية والمكانية .

لقد أصبحت قضية التعليم تمثل الأولوية فى العمل الوطنى فى المرحلة الحالية .. بل وتمثل القضية القومية باعتبارها قضية أمن قومى لمصر .. لا يمكن التفريط فيها .. ولهذا تشهد مصر حاليا تحولا هاما فى السياسة التعليمية لكى تلحق بالمتغيرات العالمية التى فرضتها ثورة المعلومات والتقدم التكنولوجى الهائل فيها .

كما قامت حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى بتوفير المناخ الديمقراطى الذى تحتاجه التنمية البشرية الصحيحة .. وبغيرها لا يتحقق الإنطلاق الحر للعقل لكى يفكر ويحلل ويبدع . فأرسى الرئيس مبارك دعائم الديمقراطية الحرة .. وأطلق حرية التفكير والتعبير .. وتدعمت التعددية الحزبية .. والمشاركة العامة فى اتخاذ القرار .. لكى ينطلق العقل المصرى حرا مبدعا .

وبدأ التحرر الإدارى بصدور القانون رقم ٥ لسنه ١٩٩١ الذى يحدد معايير اختيار القيادات بالإعلان لدفع كوادر قيادية إدارية جديدة بالإختيار للأكفاء .. وليس بنظم الأقدمية التى سادت النظام الإدارى الحكومى من قبل وحجبت العناصر القيادية المتميزة طويلا .. وأصبحت معايير القيادة فى النظم الحكومية هى بالإختيار وليس بالأقدمية .. ضمانا لدفع الدماء الجديدة المتميزة والقادرة على العطاء والتطوير .. وقيادة عمليات التنمية الشاملة من أجل مستقبل أفضل .

أما الحديث عن القيم السلوكية فى المجتمع – والتى أثارتها الأستاذة أنعام محمد على –

فيمكن تأصيلها إلى ما يعرف بنظم « القوى الإجتماعية السائدة » Dominant Forces فى مجتمع ما وفرض سلوكيات تلك القوى على السلوك العام للمجتمع .. وقد أدت سياسة الانفتاح الإستهلاكى فى السبعينيات إلى ظهور قوى مستهلكة من الحرفيين ذات دخول مرتفعة فرضت سلوكا معينا فى السلوك العام .. بل وفرضت ذوقا خاصا بها فى مجالات الفن أثرت على مستوى الفن وأدت فى حقيقة الأمر إلى هبوطه تلبية لذوق من يملك القدرة المالية الحقيقية فتوجه الإنتاج العام فى الفن إلى تلبية الذوق العام لهذا النوع من الجمهور إعمالا للمبدأ الشائع فى الفن .. « الجمهور عاوز كده » !! .

وعودة السلوكيات القويمة مسئولية المفكرين والمثقفين والفنانين .. ومسئولية الإعلام .. وإنه بظهور ثورة المعلومات فإن القوى الفكرية والعلمية والقوى المستنيرة والمتحررة والمتطورة والمبدعة هى القوى المؤهلة أساسا لتشكيل الذوق العام والقيم السلوكية فى المجتمع .. وهو ما يبعث أكبر الأمل فى نفوسنا جميعا بما يحمله الغد القريب من متغيرات إيجابية قوامها نظرة جديدة ومتطورة للتنمية البشرية فى مصر لتحقيق الإنطلاقة الحضارية المنشودة .

□ * □

د. / ميلاد حنا :

مصر لازم يصبح فيها تطرف لأن هناك فارقا بين أن أحضر ندوة هنا،وبين ما يحدث هناك فى عين شمس لا يمكن أن يكون الاثنان مجتمعا واحداً . هناك شرخ وفارق فى مستوى الثراء الفكرى .

بعد ١٠ سنوات من البنية الأساسية لازال ترتيب مصر الـ ١٤ وليس وراءنا سوى السودان واليمن .. الثروة الوحيدة لدينا هى البشر ولكنها تعبانة .. فمستوى المهارات ومستوى الفكر تعبان إذن لو لم نستطع نحن المثقفين أن ندرس الوضع فلدينا مقومات حضارية مؤكدة . نحن عرب ولا مكان لمصر دون الانتماء العربى نحن عرب ولا بعد لمصر دون الانتماء العربى ثم أفريقيا . ولذلك المشروع الحضارى بين ثلاث من يطرحون المشروع الإسلامى،ومن يطرحون الخط العربى،ومن ثم لابد من خصوصية لمصر ليس معناها « عبد الناصر » الذى أخذ فى الاعتبار التنمية الحضارية . وهذا المشروع الحضارى يرتكز على التاريخ والجغرافيا كمخرج من وجهة نظرى .

□ * □

أ. / مجدى أحمد حسين :

أشير هنا أنه لا يوجد وحدانية للحضارة،وأن النظام الدولى لابد أن نحدد موقعنا منه .

بالنسبة لتعريف الحضارة المشكلة قائمة لأن التعريف يركز على النواحى المادية للحضارة ورأيى أن الحضارة ترتبط فيها النواحى المادية والروحية معا والحضارة الغربية قامت على مثل روحية وهى التى أعطتها الدفعة الأولى . قد لا تتفق معنا،ولكن القوة الروحية كانت قوة دفع رئيسية لها وهى التى أوصلتها للقوة المادية اليوم والتى تبدأ بانهيار للقيم الروحية يعقبها انهيار فى القوة المادية .

النقطة الثانية هى التعدد الحضارى والتاريخى . الانتساب الحضارى بين الغرب والشرق منذ بدء التاريخ وما قبل الإسلام . حضارة الشرق متدينة . نحن لا نبغى صراعا مع الغرب ولكن الغرب لا يريد أن يتركنا لحالنا .

لماذا يقال إن هناك تهديدا فى الجناح الجنوبى هل بسبب وجود تحركات ذات صبغة إسلامية فى هذه البلدان . نريد أن تنشأ دول مستقلة والعداء الحضارى مفروض علينا فرضاً ولسنا نحن الذين نسعى إليه ، نحن كشرقيين لنا سمات .

إن التكنولوجيا ليست غربية إنها أمور متوارثة عبر التاريخ ، خطورة ما يثار حول النظام الدولى الجديد أنه ثابت وبالتالى لابد أن نتعامل معه . وهذا يتسبب فى أنه لابد أن نتمحور حول الحضارة الغربية التى تؤدى إلى التبعية .

□ ★ □

المحور السياسى

١٥ ديسمبر ١٩٩١

رئيس الجلسة : د. / حلمى الحديدى

المشتركون فى المناقشة :

* الأستاذ / أحمد حمروش .
* الدكتور / إبراهيم سعد الدين .
* الأستاذ / أحمد طه .
* الدكتور / أسامة الغزالى حرب .
* السفير / الشافعى عبد الحميد .
* الأستاذ / جميل مطر .
* الدكتور / حلمى الحديدى .
* الأستاذ / راجى عنايت .
* الأستاذ / سامى شرف .
* السفير / محب محمد السمرة .
* الدكتور / محمد أحمد خلف الله .
* السفير / محمد حافظ إسماعيل .
* الأستاذ / محمد علوان .
* الأستاذ / محمد عودة .
* الأستاذ / محمد سيد أحمد .
* الأستاذ / محمود توفيق .
* السفير / محمود سمير أحمد .
* الدكتور / يحيى الجمل .

وزارة الخارجية :

* السفير / محمود حسن فرغل .

الأحزاب السياسية المصرية :

* الحزب الوطنى الديمقراطى : الدكتور / رأفت خالد .
* حزب الوفد الجديد : الدكتور / إبراهيم الدسوقى .

□ ★ □

الأوراق
المقدمة
حول
المحور
السياسي

تأثير التغيرات فى الوضع الدولى

الأستاذ محمد سيد أحمد

إن قيمة أية دراسة تتعلق بالمستقبل إنما تكمن فى قابليتها للذهاب برؤيتها إلى ماهو أبعد من التصورات المستقرة فى الحاضر ، المستمدة أساسا من نظرات تبلورت فى الماضى ، بما يكسب الدراسة مصداقية فى المستقبل .

إن قيمة أى ورقة نقدمها اليوم هى أن تكون صالحة كى يقال عنها بعد عدد من السنوات أنها قد صدقت ، لأنها تنبأت مبكراً – وعلى نحو صحيح – بقضايا وإشكاليات كان يصعب تبينها وقت طرحها ، لمخالفتها التصورات الشائعة والمعتقدات الدارجة . معنى ذلك فى النهاية أننا نحتكم إلى شىء فى المستقبل لم يتبلور بعد . وقد يقتضى ذلك التصدى لرؤى استقرت فى الماضى وما زال يؤمن بصحتها الكثيرون . تلك قاعدة عامة ينبغى الالتزام بها .

بيد أن الأمر ذو أهمية أخص فى ظروف تجرى فيها تغيرات جسيمة وسريعة . فإن التغيرات السريعة إنما تفترض القدرة على محاولة استباق الأحداث ، وليس مجرد الوقوف من التغيرات الواردة باعتبارها مثيرة للتوجس ، لامؤشرات عن حقائق غير مألوفة يتعين توقع أن شأنها قد يتعاظم ، إن آجلا أو عاجلا ، شئنا أم أبينا . وهذا هو التحدى الحقيقى .

مصر فى قلب موقع له أهمية بالغة فى المرحلة الراهنة – والقادمة – من تطور عالمنا العربى .. وتأتى أهمية موقع مصر من أنها تقع عند « **مفترق طرق** » كبرى ، عند « **نقاط التلاق** » – وأيضا « **نقاط الاحتكاك** » – بين حضارات مختلفة ، وقارات ثلاث ، وعلى الطرق الكبرى التى ربطت أوروبا بالشرق القريب والبعيد عبر التاريخ كله ، وقرب مهبط الديانات الوحدانية الثلاث الكبرى .. إن هذه المواقع هى فى العادة الأكثر خصوبة ، والمرشحة للنهوض بدور ينطوى على قدر كبير من الإبداع فى عالم يتغير بسرعة ، وتتعدد فيه أسباب هذا التغيير .

إن أبرز مايميز التغيير الجارى فى عالم اليوم هو سقوط الحواجز بين « **الشرق** » و « **الغرب** » وادعاء الطرفين، وقد سقطت الحواجز بينهما بأن هذه الظاهرة كفيلة بأن تمتد لتشمل الجميع ، بما فى ذلك عالم الجنوب . غير أن الشواهد تؤكد أن المواجهة بين الشمال والجنوب قد تعاظم شأنها – لاالعكس – منذ انزواء المواجهة بين الشرق والغرب . ولذلك ، كانت منطقة الشرق الأوسط تحديداً ، ومصر فى قلبها ، من أكثر المواقع العالمية تأثيراً وحساسية لهذا التغيير الأساسى .

ومن الشواهد على أن مصر قد اكتسبت موقعا مركزيا لاعلى الصعيد الاقليمى فحسب ، بل على الصعيد الدولى كذلك ، انتخاب دبلوماسيين مصريين لمواقع مركزية : الدكتور بطرس بطرس غالى لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة ، والدكتور عصمت عبد المجيد لمنصب الأمين

العام للجامعة العربية . وهاتان واقعتان تشيران إلى أن موقع مصر يختلف كثيراً عما كان عليه منذ سنوات ، وقتما كانت مصر شبه مقطوعة الصلة بأغلب وطنها العربى ، وبقطاع واسع من العالم الثالث . ولإنتخاب الدكتور عصمت عبد المجيد لأمانة الجامعة العربية - بموافقة كافةالأطراف المعنية عقب أزمة الخليج التى بلغت فيها التناقضات العربية/ العربية الذروة - دلالة لاتحتمل الإنكار فى أن مصر ، عندما تطرح ضرورة إجراء مصالحات عربية/ عربية ، إنما ينظر إليها من مختلف الأطراف المعنية على أنها تستطيع أن تنهض بدور أساسى فى هذا الصدد .. أما عن انتخاب الدكتور بطرس غالى ، فهذا أيضا تعبير عن أن المنطقة التى يمت إليها - ومصر فى قلبها - إنما أضحت تكتسب موقعا مركزيا على صعيد التفاعلات الدولية .

إننا نعلم جميعا أنه مابين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٠ ، كانت قضية العلاقات بين الشرق والغرب هى القضية المحورية فى العالم . تسلم جورباتشوف مقاليد السلطة فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٥ ، وطرح قضية « **البيروسترويكا** » - قضية « **إعادة بناء** » المجتمع السوفيتى - عام ١٩٨٧ . وأصبحت القضية المركزية عالميا إعادة صياغة قواعد التعاملات الدولية ، وبالذات قواعد التعاملات بين الشرق والغرب ، والانتقال بها من علاقات عدائية إلى علاقات غير عدائية ، من المواجهة إلى التعاون . تلك هى العملية التى احتلت المكان المركزى فى إعادة تشكيل « **النظام العالمى** » بالكامل فى ذاك الوقت .. ولكن بوسعنا الآن أن نقول إنه ابتداء من أزمة الخليج فى ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ ، ثم بانعقاد مؤتمر مدريد فى أكتوبر الماضى ، أصبح الشرق الأوسط المنطقة التى يجرى فيها اختبار التغيرات الجديدة فى اللعبة الدولية أكثر من أى موقع آخر ، وأصبحت بالتالى بؤرة الاهتمام العالمى .. وأعتقد أنه يمكن الادعاء بأن انتخاب الدكتور بطرس غالى أمينا عاما للأمم المتحدة هو على نحو ما تعبير عن هذه الاشكالية ، بمعنى أن الدكتور . بطرس غالى شخصية عامة منبثقة من المنطقة ذاتها ، وله خبرة متعددة الجوانب بمعطياتها ومشاكلها . فإنه ممن مارسوا عملية التفاوض مع اسرائيل بكل دقائقها منذ رحلة السادات إلى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ، وهو أحد خبراء حركة عدم الانحياز ، وأحد أكبر الخبراء بشأن القضايا الأفريقية ، وهو فى نفس الوقت يملك مكانة لدى الأطراف المختلفة فى الشمال ، وبالذات لدى المجموعة الفرانكوفونية . وقد قيل إنه كانت هناك تحفظات بشأنه من قبل بريطانيا التى كانت تفضل مرشحا عن الأنجلوفونية فى أفريقيا ، أو من قبل الولايات المتحدة لا - كما قيل - بسبب سنه (٦٩ سنة) فحسب ، ولكن أيضا لعدم اعتماد مبدأ أن الأمين العام للأمم المتحدة يتعين اختياره من مختلف قارات العالم بالتوالى .. ولكن ، أيا كان الحال ، فليس من شك فى أن الدكتور . بطرس غالى يجمع صفتين حيويتين فى وقت يكتسب فيه الحوار بين الشمال والجنوب أولوية على الحوار بين الشرق والغرب ، وهى أنه موضع

ثقة العواصم فى الشمال وخبير بملفات قضايا الجنوب ، وبالتالى فإنه تعبير فى وقت واحد عن « **مركزية** » موقع الشرق الأوسط فى قضايا عالم اليوم ، فضلا عن ملاءمته لمواجهة مشاكل عصر تعاظم فيه شأن قضايا العلاقة بين الشمال والجنوب .

وجدير بالتسجيل أن الصحافة الغربية ركزت على سمات شخصية وعائلية خاصة بالدكتور بطرس غالى تميزه عن غالبية العرب ، وكان ذلك مبررا للبعض كى يتحدثوا عن « **هامشيته** » فى العالم العربى . ولكن يتعين على هؤلاء ادراك أن « **هامشيته** » إقليميا سر « **مركزيته** » دوليا ، ذلك أنه لم يكن واردا قبول عربى مكتمل« **الصفات** » العربية (على الأقل كما يتصورها الغرب) ، وبالذات فى الظرف الراهن والنزاع العربى الاسرائيلى مازال محتدما وتسيوته متعثرة (وهو بالمناسبة نزاع « **كونى** » وليس فقط نزاعا إقليميا) .. ولا مناص من ادراك أنه فقط بفضل سمات الدكتور . بطرس غالى الخاصة أصبح من الممكن أن يعتلى مصرى وعربى أكبر منصب بالأمم المتحدة فى ملابسات عالم اليوم . والحكمة بالبداهة تقضى باستثمار هذه الفرصة لا إهدارها .

□ ★ □

وبالفعل ، فإن منطقة الشرق الأوسط لايمكن اعتبارها « **شمالا** » على اطلاقه ولا جنوبا على اطلاقه . بل هى منطقة عند مفترق الطرق ، وعند نقاط تلاق واحتكاك هامة بين « **الشمال** » و « **الجنوب** » . أن هذه المنطقة تضم عناصر تنتمى إلى « **الشمال** » ، وأخرى تنتمى إلى الجنوب . ومن العناصر المنتمية إلى « **الشمال** » كيان « **اسرائيل** » أولا ، بوصفها كيانا زرعه الشمال فى المنطقة . ولكنها ليست وحدها الشيء الذى يحظى باهتمام بالغ من قبل « **الشمال** » فى المنطقة . فإن « **البترول العربى** » شيء آخر يحظى بهذا الاهتمام البالغ . بل أننا إذا مانظرنا إلى الأمور نظرة استراتيجية تساير التغيرات الجارية الآن فى العالم . فإنه بوسعنا تصور دور متقلص « **لاسرائيل** » استراتيجيا ، وأهمية متعاظمة « **للبترول العربى** » لنفس الأسباب الاستراتيجية . فإننا بصدد مرحلة انتقالية من نظام عالمى ثنائى القطبية إلى نظام عالمى متعدد القطبية . من نظام عالمى يقوم على قطبين يواجه كل منهماالآخر مواجهة عدائية ، نظام تتسم المواجهة فيه بالطابع العسكرى فى الأساس ، وبالتعسكر إلى معسكرين عالميين ، إلى نظام يتسم فيه التصارع بين أقطابه المتعددة بطابع التنافس الاقتصادى فى المقام الأول . وقد يكون تنافسا بالغ الضرارة ، ولكن المواجهات فيه تتسم بصفة « **الحروب التجارية** » لاالحروب العسكرية .

وليس من شك فى أن « **البترول** » كعنصر طاقة أساسى بالنسبة للأقطاب العالمية المتنافسة اقتصاديا فى عالم الغد المتعدد الأقطاب سوف تكون له أولوية على كيان هو « **قلعة عسكرية** » فى الأساس ، قلعة كانت موضع اهتمام العالم الغربى ، وأمريكا بالذات ، لاللحيلولة دون تجاوز حركة التحرر العربية حداً معيناً وحسب ، بل قبل ذلك لسبب أهم من وجهة نظر الاستراتيجية الأمريكية هو أن اسرائيل كانت فى مرحلة الحرب الباردة وسيادة نظام القطبية الثنائية الحليف المعتمد الوحيد للولايات المتحدة فى حالة نشوب حرب مع الاتحاد السوفيتى . وهو وضع لم يعد قائما .

غير أن التغير الوارد من الوجهة الاستراتيجية والاقتصادية لايصاحبه تغير مماثل فى الأمور المتعلقة بشخصية الفرقاء وانتمائها وهويتها ، إلخ . فإنى لاأعتقد أن هناك بنية اجتماعية عربية كفيلة بأن تحتل فى الغرب موقع اسرائيل . إن اسرائيل أقرب حليف لأمريكا ، وهى فى نفس الوقت قادرة بواسطة « **اللوبى اليهودى** » فى أمريكا أن تناطح واشنطن ، وأن تفرض على الرئيس الأمريكى ، تلبية الكثير من طلباتها . واسرائيل حتى الآن فى موقع يسمح لها بأن تزعم بأن الأنظمة العربية غير قادرة على تحدى أى قرار أمريكى ، وبالتالى فليس هناك

ما يلزم واشنطن بأن ترضخ لمطالبها . بل على واشنطن ، خاصة منذ هزيمة صدام حسين الذى تجاسر وتحدى أمريكا فى الخليج ، أن تباشر فى هذا الظرف المواتى لها تماما ضغطها على هذه الأنظمة على نحو لم يسبق له مثيل . وهكذا نرى أن هناك تناقضا معقدا بين العناصر الاستراتيجية الموضوعية والعناصر الذاتية المستندة إلى تاريخ طويل من التآخى والتداخل بين أمريكا واسرائيل . إنه تناقض حقيقى ويطرح ضرورة البحث عن مخطط استراتيجى عربى ملائم لاستثمار المستجدات فيه على أفضل نحو . كيف التحرك ونحن نشهد ، فى وقت واحد تغيرات فى الأولويات الاستراتيجية دون أن تقابلها تغيرات فى العلاقات « **الذاتية** » (مسائل الانتماء والهوية) . فإن اسرائيل مازالت فى نظر قطاعات واسعة من المجتمع الأمريكى ذات تأثير فى القرار الأمريكى هى « **الحليف** » و « **الصديق** » الذى لايجوز التخلى عنه أبدا ، وأن العرب مازالوا « **الآخر** » ذا هوية أخرى ، تنتمى إلى عالم آخر وثقافة أخرى .

فما هى الفرص المتاحة – أو التى يتعذر تحقيقها – الناشئة فى ضوء هذه التغيرات ؟ وهل لمصر بالذات دور هى كفيلة بالنهوض بها ؟

□ ★ □

حول نظام بوش الدولى الجديد

يتعذر الحديث عن « **نظام** » أصطلح على تسميته بـ « **النظام الدولى الجديد** » وافتراض أنه يتسم بصفة الاستقرار والشمولية والعالمية ، أى اتساعه للكوكب كله ، كما يوحى بذلك المصطلح ، إذا ماكان هذا « **النظام** » صنع القطاع الشمالى من الكوكب وحده . أى نتاج التصالح بين الشرق والغرب دون مشاركة الجنوب . ذلك أن الجنوب يشكل حتى الآن ٥/٤ البشرية تقريبا ، وأن أى « **نظام دولى** » لابد أن يكون صنع المجتمع الدولى بكل مكوناته . و لم يعد من الممكن فى نهاية القرن العشرين القول بأن قطاعا محدودا من البشرية كفيل بأن تكون منطلقاته تعبيرا صادقا عن البشرية ككل . إن الآراء التى ليست هى انبثاقا طبيعيا من كل مكونات المجتمع الدولى يتعذر فى عصر ننسب أنفسنا فيه إلى قيم الديمقراطية اعتبارها آراء معبرة بصدق عن البشرية ككل .

ثم هناك فى بعض الأمور المتعلقة بالشرعية الدولية تبسيط مخل . فلست ممن يرون أنه ليست هناك حاجة إلى « **نظام دولى جديد** » يستند إلى الشرعية الدولية أصلا . والموضوع مرتبط فى النهاية بسؤال هام : هل من الممكن القول بأن عالم مابعد سقوط الشيوعية وزوال الاتحاد السوفيتى ، عالم مابعد عام ١٩٩١ ، هو مجرد العودة إلى عالم ماقبل عام ١٩١٧ ، أم أن هناك شيئا جوهريا مختلفا ؟. أزعم أن هناك شيئا مختلفا . فإن التاريخ لايعود إلى الخلف ، ولابد من تفكير عميق فى أسباب الانهيارات التى تمت ، بكل ماتحمله من مضاعفات . فمن المؤكد أن لقضية الديمقراطية صلة بالذى جرى ، لافى المعسكر الاشتراكى فحسب ، بل وفى بلدان التحرر من الامبريالية بصورها التقليدية والجديدة بالعالم الثالث كذلك . ثم هناك بعد له أهمية أكيدة يتمثل فى التعارض الملموس بين الغاية والوسيلة فى كثير من أيديولوجيات التحرير ، وافتراض أن الغاية تبرز الوسيلة عملا بتعاليم رائد الفكر البرجوازى ماكيافيلى ، وعدم التورع عن اعتبار حروب تهدد البشرية بالافناء ، المتبادل وسيلة مشروعة لإسعاد البشر بواسطته انتصار تحرزه قضية التحرر والاشتراكية بطريق الحرب ! إن المفترض هو أن الفكر الاشتراكى قد تجاوز مثل هذا الفصل ، ووحد بين الوسيلة والغاية ، وبالتالى حرص على أن يكون له بعد أخلاق .

ومع ذلك فلقد حاولت الولايات المتحدة ، وقت نشوب أزمة الخليج ، تبرير تدخلها باسم « **نظام دولى جديد** » ابتدعه بوش وكان ولا يزال موضع تفسيرات واجتهادات

وكشفت أزمة الخليج أن « **النظام الدولى الجديد** » الذى حدد الرئيس الأمريكى ملامحه هو « **نظام** » أحادى القطب ، على أن تكون الولايات المتحدة – وحدها – هذا القطب !. « **نظام** » يجرى بمقتضاه « **تأديب** » كل دولة فى الجنوب تتمرد على هذا « **النظام** » ويجرى أيضا بمقتضاه « **تحييد** » الأقطاب الدولية الأخرى الكفيلة بمنافسة الولايات المتحدة ، بالذات أوروبا واليابان . فإن هذين الطرفين لم يسمح لهما بموقف إزاء صدام حسين يختلف عن موقف واشنطن . وقد اضطرت فى النهاية أن تنصاع للقيادة أمريكية . أما الإتحاد السوفيتى ، فلم يعامل معاملة الند ، بل معاملة طرف لامانع فى الإستماع إلى رأيه وما يتقدم به من نصح ، ولكن لاإلتزام بهذا الرأى ! فلقد كان من رأى الإتحاد السوفيتى عدم الدخول فى حرب . ولكن وقد استمعت الإدارة الأمريكية إلى رأى الإتحاد السوفيتى هذا حتى آخر لحظة . فإنها لم تأخذ به ، وقررت خوض حرب لإخراج القوات العراقية من الكويت . إننا لانناقش صحة القرار الأمريكى من عدمه ، وإنما فقط كيف عومل الإتحاد السوفيتى . عومل كجهة تملك أن تقدم النصح ، لاأن تشارك فى القرار .

إن « **النظام الدولى الجديد** » كما صوره بوش هو إذن « **نظام** » تعوزه الأخلاقية هو الآخر لأنه يكرس هيمنة دولة بعينها بينما يدعى الإلتزام بالعالمية والشرعية . ثم أنه فى الحقيقة محاولة لإضفاء صفة الإطلاق على وضع دولى معين أقرب إلى أن يكون عرضيا ومؤقتا . إنه محاولة لتكريس وإدامة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ، ويكشف فى الحقيقة عن نية فى اتخاذ إجراء « **وقائى** » ضد احتمال أن تصبح أوروبا المتهجة إلى الاندماج ، وأيضا اليابان المتعاظمة القوة الإقتصادية ، قطبين كفيلين بمنافسة أمريكا على المركز الأول فى العالم على مشارف قرن جديد متعدد الأقطاب . إن الولايات المتحدة توحى بأنها تحاول درء خطر أن تفقد هيمنتها الحالية عن طريق « **تثبيت** » وضع مرحلى بـ« **تقنينه** » فى صورة وضع مستقبلى دائم ، وبإضفاء صفة « **النظام الدولى الجديد** » عليه . ودليلنا على ذلك هو أنه من المتعذر تحقيق أمرين فى نفس الوقت ، أولهما أن يختفى الإتحاد السوفيتى كقطب قادر على التحدى ، وثانيهما أن تظل الأطراف الغربية متسمة بصفة التماسك على نحو يمكن واشنطن من الهيمنة عليها جميعا ! فإما هناك قطب سوفيتى قوى مستقل يلزم الأطراف الغربية بأن تحرص على تماسكها فى مواجهته ، وإخضاع تناقضاتها لعدائها المشترك له ، وإما اختفى هذا القطب السوفيتى ، وفى مثل هذه الحالة ، لابد أن تبرز للمقدمة التناقضات بين الأقطاب الغربية ، وأن تتعدد صور التزاحم والتنافس والتصارع بينها . وقد يكون بوسع واشنطن – مرحليا – استثمار ظرف فريد يتم فيه اختفاء التحدى السوفيتى دون أن يترتب على اختفائه بعد تباعد وتعارض مواقف ومصالح العواصم الغربية . ولكن هذا ظرف وارد حدوثه لفترة وجيزة فقط .

والجدير بالطرح فى ضوء هذه الحقائق تحديدا بروز إزدواجية فى النظام العالمى الراهن مابين الأمم المتحدة من جانب ، والولايات المتحدة من الجانب الآخر . فإن الأمم المتحدة منظور لها على أنها الجهة التى تمثل المجتمع الدولى فى مجمله ، ذلك بينما لابد من التسليم بأن الولايات المتحدة هى التى تقرر مجريات السياسية الدولية حاليا . هذا على الأقل مهمة قررت التصدى لها . فلقد رأينا أن الولايات المتحدة قد استعانت بقرارات مجلس الأمن لتضفى الشرعية على تدخلها فى العراق . ولكن عندما جرى الإعداد لعقد مؤتمر مدريد ، انفردت واشنطن بالإشراف على عملية السلام ، ونحت الأمم المتحدة جانبا ، وقصرت دور الهيئة الدولية على دور « **المراقب** » فقط ، علما بأن القرار الذى يجرى بمقتضاه التفاوض هو قرار صدر من الأمم المتحدة ، قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . ومعنى ذلك أن واشنطن تستعين بالأمم المتحدة عندما تجد فى ذلك مايلبى مصالحها . وتستبعد الأمم المتحدة عندما يكون غيابها سبيل تحقيق مصالحها . مما يجعل القول بأن الأمم المتحدة هى الطرف المركزى فى « **النظام الجديد** » مجرد خداع ، تحاول به الولايات المتحدة إخفاء مطامعها فى أن تكون هى الجهة المهيمنة . وهذا تحد صعب سوف يواجهه الدكتور بطرس غالى عند توليه منصبه الجديد .

□ * □

معطيات جديدة تحكم صراعات الشرق الأوسط وقضية الديموقراطية

مع انتقالنا إذن من عالم ثنائى القطبية إلى عالم من نوع آخر ، سواء كان جوهريا أحادى القطبية أو متعدد القطبية ، سياسيا واقتصاديا .. فإن هناك سؤالا يثور لا نملك اغفاله هو : هل من الممكن – مع سقوط الاستقطاب الدولى العدائى – استمرار بقاء وضع يتسم باستقطاب مطلق فى أى نظام إقليمى ؟ فلقد كان للاستقطاب الدولى أثر فى دعم وتعزيز الاستقطاب الاقليمى ، ومن المؤكد أن للاستقطاب الاقليمى أسبابه الذاتية ، ولكن غذته أيضا ركائز مستمدة من الاستقطاب الدولى ، ركائز كانت موجودة فى السابق ولم تعد موجودة الآن . ومن هنا سؤال لا يحتمل الإغفال : هل العداء المستحكم فى النزاع العربى الإسرائيلى كفيل بأن يكسب هذا النزاع صفات تختلف عن كافة النزاعات الاقليمية الأخرى على الصعيد العالمى ؟

الأمر المؤكد على أى الأحوال أن العداء المستحكم الدائم يتعذر التوفيق بينه وبين الأخذ الجاد بمبدأ الديموقراطية ، وهو المبدأ المعتبر الآن بتسليم الجميع ، بما فى جل إن لم يكن كل أنظمتنا العربية – مبدأ لا مناص من الاحتكام إليه . فإنه سند الاحتكام إلى الشرعية واللجوء إلى قوة القانون – لا قانون القوة – فى حسم كافة النزاعات .

بيد أنه من المفارقات فى موقف الغرب من عالمنا العربى حرصه على محاسبته من منطلق مدى احترامه لقيم الديمقراطية ، علما بأنه يعلم أن الديمقراطية الطليقة فى العالم العربى إنما سوف تأتى بقوى إلى السلطة تخالف على وجه التأكيد مبادىء الديمقراطية ، على الأقل وفق تصور الغرب لها ، ذلك أن التيار الدينى السلفى هو أكثر الأطراف السياسية فى الساحة تهيؤا لتولى السلطة فى حالة انهيار الأنظمة القائمة . ومن هنا النفاق فى قول الغرب بأنه يريد بالفعل انتخابات ديمقراطية طليقة فى العالم العربى . إن الحل الأمثل من وجهة نظره تجاه العالم العربى هو الحل الذى يكفل تبوؤ « **حاكم مستنير** » السلطة . والمقصود بـ« **الحاكم المستنير** » ذلك الذى يتحاشى الظهور بمظهر الديكتاتور السافر ، ويسهر فى الوقت ذاته على ألا تتجاوز الديمقراطية حد « **الخطر** » ! وليس ذلك بغريب . ففى هذا الوقت الذى تنعقد فيه قمة ماستريخت للمجموعة الأوروبية ، وتتحقق فيه خطوات حاسمة فى إتجاه توحيد أوروبا ، فإن كثيراً من المؤسسات التى سوف تتحكم فى مقدرات القارة ليست مؤسسات جرى تشكيلها بالانتخاب المباشر الحر ، وليست بالتالى ديمقراطية بالمعنى الغربى الدقيق للكلمة . إن الذين يتحكمون فى المؤسسات الأوروبية تكنوقراط وبيروقراط

كثيرًا من المؤسسات التى سوف تتحكم فى مقدرات القارة ليست مؤسسات جرى تشكيلها بالانتخاب المباشر الحر ، وليست بالتالى ديمقراطية بالمعنى الغربى الدقيق للكلمة . إن الذين يتحكمون فى المؤسسات الأوروبية تكنوقراط وبيروقراط ، بل وممثلون لدوائر المال والأعمال والشركات المتعدية الجنسية ، بدلا من أن يكون لجماهير الناخبين الدور الحاسم فى تقرير مقدرات أوروبا الموحدة . فالقول بأن الأوروبيين منسقون فى ادعائهم بأنهم شديدو الحرص على الديمقراطية أمر يشوبه الكثير من الإلتباس .

ويمتد هذا الإلتباس لينال من وضوح الرؤية بشأن قضايا المستقبل .. ولا أريد فيما يتعلق بقضية الديمقراطية أن أتناوله من باب ما ينبغى أن يكون عليه ، أو ما ترى أن يكون عليه ، ولكن أريد أن أنطلق من اشكاليات تثيرها قضية الديمقراطية فى عالمنا العربى ، وفى مصر على وجه الخصوص .. فلا مفر من التسليم بأن التوجه القومى والوطنى والتحررى لم يكن فى كل الأحوال متوافقًا مع التوجه الديموقراطى ... لقد فرضت قيود لا تحتمل الإنكار فى عهد عبد الناصر على الحريات السياسية وحقوق الإنسان .. وجرى وقتذاك التسليم بفكرة أن تقييد الديمقراطية تبرره استعانة القوى الرجعية بها لضرب التوجه القومى .. ثم كان امتطاء جواد « **اعادة الشرعية** » أول ما فعله أنور السادات ليبرر به ابتعاده عن الخط الناصرى . وبوجه عام ، فإن الغرب قد استعان دائمًا بورقة الديمقراطية ليناهض بها التيار القومى .. بيد أن الغرب غير قادر على السير بورقة الديمقراطية إلى نهاية المطاف كما سبق وأوردنا .

ومع ذلك أعتقد أنه علينا أن نسلم بأن لمصر خاصية لها أهميتها ، خاصة فى ظل الأوضاع الدولية والإقليمية الجديدة .. تتمثل هذه الخاصية فى أن الانتليجنسيا فى مصر قد أثبتت فى أكثر الأحوال قدرتها على أن تكون أكثر قوة من قوة السلطة .: فإن السلطة كثيرًا ما تجد نفسها فى موقف الدفاع إزاء معتقدات وقناعات الانتليجنسيا .. وكلما خرجت على هذه الصناعات ، فإنها تجد نفسها بحاجة إلى تبرير موقفها .. ربما كان عبد الناصر الاستثناء الوحيد .. فلم يكن يتردد فى تحدى الانتليجنسيا وتطويعها ، وقد ميز بين « أهل الخبرة » و « أهل الثقة » وفى ذلك خرج عن مألوف موقف مصر .. غير أنه لا يمكن القول بأن تحدى الانتليجنسيا واحتواءه أمكن إنجازه بنفس القدر من « **النجاح** » فى أى عهد آخر . وهذا أمر بالغ الأهمية فى آليات تشكل السلوك المصرى ، وفى نهاية الأمر فى صنع القرار المصرى .

□ ★ □

فإذا سلمنا إذن بأن عالم الغد لابد أن يكون فى التحليل الأخير عالمًا تتعدد فيه الأقطاب ، فإن مصر عند ملتقى الطرق فيما يتعلق بالمزاحمات التى قد تبرز بين الولايات المتحدة التى أصبحت تهيمن على المشرق العربى ، وبين أوروبا المتجهة إلى وحدة أسواقها والتى تسعى إلى مد هذه السوق كى تشمل جزءًا من الوطن العربى هو المغرب العربى .. إن مصر على صلة بكافة هذه الأطراف ، ولكن العنصر الحاسم فى تقرير مستقبل مصر فى هذا الصدد إنما يتوقف على مدى قدرة مصر على أن تستقل فى قراراتها وبالذات من الطرف الأكثر هيمنة على المنطقة ، هى الولايات المتحدة الأمريكية .

ثم ليس من المتصور أن تغفل مصر عمقها الإفريقى ، ذلك أن العمق الإفريقى ليس مجرد دائرة من دوائر مصر الثلاث حسب طرح جمال عبد الناصر فى « **فلسفة الثورة** » ، ولكن لأفريقيا بعدًا آخر غير قابل للإغفال هو المتعلق بمياه النيل ، ينبوع الحياة فى مصر . فإن مصر عرضة فى حالة انفصالها عن أفريقيا لأن تتعرض لمشاكل عويصة فى هذا الصدد . فمعلوم أن إسرائيل تحاول أن تبتز مصر كى تحصل على قسط من مياه النيل . فإنها تهدد بتقديم تكنولوجيا لدول منبع النيل تمكنها من حجز كميات وفيرة من مياهه ، وحجبها عن مصر للضغط عليها والحصول على نسبة منها . ثم هى تحرض وتحقق لنفسها أنصبة أفضل فى توزيع هذه المياه ، ثم تستغل حقيقة أن الاتفاقات حول مياه النيل قررتها بريطانيا الإستعمارية مع مصر فى وقت كان الكثير من دول أفريقيا المستقلة الآن مستعمرات بريطانية ، وأن كثيرًا من هذه الدول الأفريقية معرضة الآن لمجاعات،وقد ساورها التطلع أن تحقق لها أنصبة أكبر من مياه النيل ، فضلا عن أن الحرب الأهلية الواقعة الآن فى جنوب السودان إنما تضع خطًا فاصلا بين أفريقيا العربية وأفريقية الزنجية ، ولذلك كانت قضية المياه بعدًا لا تحتمل الإغفال فى سياسة مصر مستقبلا .

وختامًا أعتقد أن هناك موضوعًا يبدو لى أنه لا مفر من التصدى له ، وربما كان من أصعب ومن أكثر الموضوعات حساسية لدى الانتليجنتسيا المصرية . فعندما نتكلم عن مصر الغد ، لا يمكن لنا أن نغفل أن لمصر تاريخًا . وإجمالًا يمكن القول بأن لتاريخ مصر – منذ الثورة وقبل حكم الرئيس مبارك – مرحلتين : مرحلة حكم عبد الناصر ، ومرحلة حكم السادات ، وأن لكل من هاتين المرحلتين سمات متميزة ومختلفة ، ولا يمكن الحديث عن مركزية دور مصر إقليميًا مالم يكن هناك حسم ، بالذات بين رجال السياسة والثقافة والفكر أنفسهم فى مصر ، حول ما يخص قضايا مصر المعلقة ، أو الموروثة من تاريخها المعاصر ، قضايا ينبغى

لنا أن نتصدى لها قبل أن نجدها قد فرضت علينا من أطراف خارجنا ، ومن هنا الحاجة إلى أن نناقش من جديد فى عالم مختلف نوعيا إلى أى حد كانت المواقف التى تقررت فى تاريخ مصر المعاصر ، سواء فى عصر عبد الناصر أو فى عصر السادات ، هى الأكثر قدرة على تلبية متطلبات اليوم ؟ على سبيل المثال ، قد قورن كثيرا السادات فى الغرب بجورباتشوف . وكان المقصود بالمقارنة وقتذاك أن للسادات إيجابيات ، بدليل أنه فعل قبل جورباتشوف ما فعله الزعيم السوفيتى ، معبود الغرب فى ذاك الوقت . ولكن ما يتعرض له جورباتشوف الآن من أوضاع متردية إنما تكسب المقارنة ما هو ليس فى صالح السادات !

والسؤال الحقيقى المطروح الآن يتركز حول اتفاقيات كامب ديفيد : هل ينبغى اعتبارها خطوة تمهيدية لما يجرى الآن منذ مؤتمر مدريد ؟ أم ما يتعين استمرار اعتبارها خطوة وضعت العراقيل فى وجه تسوية النزاع تسوية صحيحة ؟

الأمر المؤكد أن السادات كان سباقا فى التسليم بأن لا مفر من سلام نهائى مع إسرائيل ، وإنه قد أقدم على الخطوة التى قطعت عليه خط الرجعة فى أن يظل « **السلام** » مجرد « **هدنة** » قابلة للتراجع عنها ، على الأقل فيما يتعلق بالتزامه هو شخصيا ، وبتوقيعه – بصفته رئيس الدولة المصرية – لمعاهدة سلام مع إسرائيل فى وقت كان هناك رأى عربى ما زال يؤمن – ربما لأسباب تنطلق من سيادة نظام ثنائى القطبية فى العالم – بأنه لم تكن هناك حاجة إلى التسليم بـ« **سلام** » يجرى إبرامه على هذا النحو ، وأن هناك فرصا قد تتحقق فى المستقبل وفق إمكانيات لا تجوز مصادرتها . ربما كان سباقا فى إدراك أن نوعا من التسوية النهائية لا مفر منه .

ومع ذلك فإنى أومن بأن أبرز العناصر السلبية فى موقف السادات هو أنه قد استباح لنفسه أن يتفاوض بشأن القضية الفلسطينية فى غياب المفاوض الفلسطينى ، بل أنه قد فرط فى القضية الفلسطينية بقبوله الطرح القائل بالحكم الذاتى ، وكان ذلك تنازلا عن حق الفلسطينيين فى دولتهم، وعن قرار السيادة الفلسطينية ، وعن حقهم فى تقرير المصير . وحتى إذا سلمنا بأنه لم يكن من الممكن أن يحقق الفلسطينيون لأنفسهم أكثر مما قبله السادات ، حتى إذا ما سلمنا – جدلا – بأن الفلسطينيين اليوم قد يصعب عليهم تحقيق ما نصت عليه اتفاقات كامب ديفيد ، فإنه لم يكن من حق أحد أن يحل نفسه محلهم فى إقرار شىء يخصهم ، ذلك أن موقف السادات هذا قد شكل سابقة خليقة بتقييد حرية حركة المفاوض العربى والفلسطينى فى عملية السلام الراهنة . إن عملية السلام برمتها تفرض حوارا مجددا حول قضايا بدت محسومة ، وهذا على أية الأحوال إحدى وظائف لجنة التضامن المصرية .

□ ★ □



أثر المتغيرات السياسية الدولية على المنطقة

الدكتور محمد أحمد خلف الله

جاءت التحولات التاريخية فى العلاقات الدولية بين القوتين الأعظم : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، بمتغيرات سياسية يراد منها ، أو يراد لها . أن تكون الأساس فى التعامل الدولى – لابين القوتين الأعظم فقط ، وإنما على المستوى الدولى العالمى .

وعلى هذا الأساس المرجو ، والمرغوب فيه ، سوف يكون هناك دور لهذه المتغيرات السياسية الدولية فى منطقتنا العربية ، وسوف يكون هناك مواقف مختلفة لهذا الدور من الدول العربية المختلفة . فالنظم السياسية لهذه الدول ليست واحدة ، والممارسات السياسية ليست واحدة . والإختلاف فى كل ذلك هو الظاهرة السياسية البارزة .

وإذا كان الأمر هو ذلك ، فقد أصبح من حقنا ، أو من الواجب علينا ، أن نقف وقفة نستبين منها الكيفية التى سوف يجرى التفاعل على أساس منها بين هذه المتغيرات السياسية الدولية ومنطقتنا العربية . إذ لعل هذه الاستبانة أن ترشدنا إلى السبيل الذى يجب أن نأخذ أثناء هذا التفاعل .

والموقف هنا موقف استطلاعى ، موقف استشراف الكيفية التى سوف يكون عليها التفاعل . ومن هنا أقرر أن عملى سوف يدور حول الخطوط الرئيسية لهذا التفاعل ماهى ؟ وكيف تصبح العناصر التى يدور من حولها الحوار فى المائدة المستديرة ؟ وإلى أى حد يمكن أن نعتبر الرؤى التى ينتهى إليها الحوار هى التى تشكل مستقبل هذه المنطقة ؟ .

أولا :

والمتغير الأول ، والذى أعتبره أنا الخط الرئيسى الأول فى أثر المتغيرات السياسية الدولية على منطقتنا العربية ، هو الوفاق الدولى .

لقد أنهى هذا الوفاق الحرب الباردة بين القوتين ، أحل محلها التسويات السلمية . ولقد أدار هذا المتغير التسويات السلمية على أساس من توازن المصالح ،وليس على أساس من توازن القوى .

وليس يخفى على أحد أن هذا الوفاق ، وبهذا المعنى ، قد مد الجسور وأكد الروابط بين القوتين ، كما كان له أثره المباشر فى تلك المواقف المشتركة التى تتخذها القوتان عند نشوب الأزمات الدولية .

وفى منطقتنا العربية كان أثر هذا المتغير ، هو :

١ – كانت منطقتنا العربية تلعب دورا بارزا فى الحرب الباردة . فقد كانت بعض الدول تقف إلى جانب أمريكا ، والبعض الآخر يقف إلى جانب روسيا .

كانت الدول التى لها مصالح بترولية ، والدول التى تخشى الشيوعية ، تقف إلى جانب أمريكا . وكانت أمريكا من جانبها ترعى هذه الدول ، وتقدم لها المساعدات الفنية ، والمعونات المالية .

وكانت الدول التى تحارب الاستعمار ، وقوى التحرير ، والقوى السياسية والاقتصادية التى تتخذ من الإشتراكية أسلوب حياة ، تقف إلى جانب روسيا . وكانت روسيا من جانبها تمدها بالمال والسلاح والخبرات الفنية .

٢ – عندما توقفت الحرب الباردة تغير الموقف . حيث رفعت روسيا يدها عن المنطقة من حيث إن مصالحها فى المنطقة أصبحت غير ذات بال – بعد أن جاءت البيروسترويكا ، وتركت أمريكاوحدها فى المنطقة .

أوقفت روسيا مساعداتها لقوى التحرير ، ولبعض الدول المناهضة للإستعمار ، والمعادية لإسرائيل . وأخذ هؤلاء جميعا يشعرون وكأن لاسند لهم فى المنطقة . وكان قد كتب عليهم أن يختاروا العداوة مع أمريكا ، أو المصالحة مع أمريكا .

وهذا فى الوقت الذى فيه بسطت أمريكا يدها فى المنطقة ، وأخذت تزيد من مساعداتها للدول التى تقف إلى جانبها ، والتى تعدها أمريكا صديقة لها .

٣ – ظل أثر هذا المتغير مقصورا على القوتين ، وعلى علاقاتهما بالمنطقة . أما فيما بين دول المنطقة ذاتها ، وهى الدول العربية ، فإن سياسة الوفاق الدولى لم تأخذ طريقها إلى الحياة ، وظلت الحرب الباردة قائمة بين الدول العربية فى أغلب الحالات .

ثانيا :

أزمة الخليج ، واعتبارها من المتغيرات السياسية الدولية . يقوم عندى على الاعتبارات التالية :

١ – إن هذه الأزمة قد ارتفعت بسرعة فائقة من المستوى العربى إلى المستوى الدولى . وهذا الارتفاع قد جعلها من غير شك من المتغيرات السياسية الدولية . فقد شغلت المنظمات الدولية ، ولا تزال تشغلها حتى اليوم .

٢ – إن هذه الأزمة قد أفرزت متغيرين دوليين هما :

ا – تطبيق الشرعية الدولية ولو بالقوة .

ب – الدعوة إلى نظام عالمى جديد يكون المرجع عند ممارسة الحياة السياسية .

٣ – إن هذه الأزمة هى الدليل الصارخ على أن سياسة الوفاق الدولى لم تأخذ طريقها بعد إلى الحياة العربية ، ولعل هذه السياسة تحتاج إلى تغيرات جذرية فى النظام العربى المتمثل فى جامعة الدول العربية .

ويكفى أن نشير هنا إلى العديد من الأزمات العربية التى تستعصى على سياسة الوفاق . فهناك الجنوب فى السودان ، وأزمة الصحراء فى المغرب ، هناك أزمة الاتحاد العربى الذى تمثله مصر والعراق والأردن واليمن ..

تلك هى الأسباب التى دفعتنى إلى أن أجعل من أزمة الخليج متغيرا سياسيا دوليا .

ونشأت هذه الأزمة – فيما نعلم جميعا – فى الثانى من أغسطس للعام ١٩٩٠ – نشأت بحرب خاطفة اجتاحت فيها الجيوش العراقية أرض الكويت . واتهمت نظام الحكم الذى كان قائما يومذاك ، والذى أستعيد بعد انهاء الأزمة ، وهو حكم آل الصباح .

ويعد هذا الاجتياح من وجهة النظر الدولية : اعتداء من دولة عضو فى المجتمع الدولى على دولة عضو فى نفس المجتمع ، واحتلال أرضها بالقوة .

ومن وجهة النظر الاقليمية المتمثلة فى جامعة الدول العربية ، اعتداء من دولة عربية عضو فى جامعة الدول العربية على أخرى من دول الجامعة ، واحتلال أرضها وتغيير نظام الحكم فيها بالقوة .

أما من وجهة النظر القومية فتعتبر هذه الأزمة بمثابة الحرب الأهلية بين أبناء الأمة الواحدة الأمة التى تجعل من أهدافها إعادة التوحيد السياسى الذى كان قائما أيام الراشدين ، وأيام الأمويين ، وأيام العباسيين .

ومن نافلة القول أن يقال بأن الحكم على هذه الأزمة قد يختلف مع اختلاف وجهات النظر السابقة وبخاصة وجهة النظر القومية التى تجعل من أهداف الأمة العربية إعادة التوحيد . إعادة الشرعية القومية ولو بالقوة .

وارتفاع مستوى هذه الأزمة من المستوى العربى إلى المستوى الدولى فى سرعة فائقة ، قد جاء ممايلى :

١ – فزع الدول البترولية الخليجية من هذا الحدث ، والذهاب إلى أن كل دولة من هذه الدول – وبخاصة السعودية قد يصيبها ماأصاب الكويت ، وإذا كانت هذه الدول لاتملك القوة الرادعة ، فقد أسرعت فى طلب المعونة ممن يملك القوة من العرب وغير العرب .

٢ – خشية أمريكا من أن تقع مصالحها البترولية فى يد العراق .

٣ – قلق إسرائيل ، وخوف أمريكا على إسرائيل ، من أن يقوم صدام حسين بتنفيذ تلك التهديدات التى كان يهدد بها إسرائيل على أنها اليد الأمريكية فى المنطقة العربية .

وبارتفاع الأزمة إلى هذا المستوى الدولى اختلطت المسائل ، وتشابكت المصالح ، وتعددت الخيارات وتراوحت بين السلم والحرب ، ولعبت سياسة الوفاق الدولى دورها فى مواجهة العراق وليس فى حل الأزمة . فلقد حلت الأزمة حلا عسكرياً ، وليس حلا سلمياً .

وبان للناس من هذه الأزمة :

١ – أن النظام العربى أضعف من أن يدير شئون هذه الأزمة عربياً ، وأن يحلها حلا عربيا .

٢ – أن النظام الدولى القائم قد أصبح يعتمد على القوة فى حل المشكلات على الرغم من أنه النظام الذى قام لينهى الحرب . ويحقق السلام .

٣ – أن أمريكا هى المحرك الفعال لهذا النظام الدولى . فهى التى دعت الدول لتقف مع الشرعية ضد العدوان . وهى التى صاغت القرارات الدولية لتكون الأساس الشرعى فى استخدام القوة .

٤ – أن مصلحة أمريكا هى التى تدفع بها إلى اتخاذ هذه المواقف الجديدة على النظام الدولى . وليس أدل على ذلك :

ا – أن أمريكا كانت تهدد هيئة الأمم بقطع المعونات المالية عنها ، ونقلها من الأرض الأمريكية عندما يكون الموقف ضد المصالح الأمريكية .

ب – أن أمريكا كانت تساند إسرائيل عند رفضها لمقررات الشرعية الدولية ، وكانت فى أحيان كثيرة تستخدم الفيتو لصالح إسرائيل .

ج – أن أمريكا كانت تخفى هدفها الأول من حل هذه الأزمة ، وهو تدمير القدرات العسكرية العراقية . وهذه الرغبة فى التدمير هى التى دفعت بالولايات المتحدة إلى رفع شعار تطبيق الشرعية الدولية . ولو بالقوة .

٥ – أن هذا الذى بان للناس هو الذى يدفع إلى القول بأن أمريكا سيدة العالم ، وأنها التى تملك بزمام المصالح الدولية ، وأنها التى تدعو إلى النظام العالمى الجديد . أما غيرها فليس له من الأمر إلا النذر اليسير .

إنه من هنا تتسابق الدول النامية إلى مجاملة أمريكا ، وإلى السير فى ركاب أمريكا .

ثالثاً : تطبيق الشرعية الدولية بالقوة :

متغير برز بروزاً قوياً أثناء المحاولات فى حل أزمة الخليج ، ويراد له أن يكون القاعدة لا الاستثناء ، القاعدة الدولية التى يلجأ إليها كلما كان هناك عدوان لاتفلح معه التسويات السلمية .

ولم تكن هيئة الأمم تلجأ إلى هذا المتغير من قبل وذلك لأن مهمتها الأساسية هى تسوية

الخلافات عن طريق السلام - وليس عن طريق الحرب .

ويراد لهذا المتغير أيضا أن يكون عنصراً هاما من العناصر التى سوف يتكون منها النظام العالمى الجديد .

ومن الممكن أن نتصور كيف يتفاعل هذا العنصر مع واقعنا العربى وبخاصة فى أزمة الخليج .

لقد وافقت العراق على استخدام القوة فى تنفيذ الشرعية الدولية بالقوة - لكن بشرط تحقيق المساواة والعدل . المساواة بين الدول صغيرها وكبيرها فى التطبيق . والعدل بين الدول المتصارعة عند اتخاذ القرار الذى يمثل الشرعية الدولية . ولم يتحقق هذا الشرط فى كل الصراعات القائمة فى المنطقة العربية .

لقد تحقق مع العراق ، لايزال يتحقق مع العراق ، أما مع غير العراق فلم يتحقق منه شىء . وهذا هو الأمر الذى دفع ببعض الدول العربية ، وبعض القوى السياسية العربية ، إلى الذهاب بأنه لن يكون هناك عدل ومساواة .

وتقدم هذه الدول العربية ، وتلك القوى السياسية ، الدليل على ذلك بما يلى :

١ - طلب العراق تطبيق الشرعية الدولية على كل من العراق وإسرائيل فى وقت ما ، ورفض هذا الطلب من أمريكا والحلفاء ، كانت الحجة التى احتجت بها أمريكا ، ووافقها عليها الحلفاء ، هى أن العراق حين طلبت هذا الطلب إنما تهدف إلى تأجيل حل الأزمة ، وإلى إطالة أمد المعاناة التى يعانيها الشعب الكويتى .

وتلك حجة خادعة ، والدافع إلى الخديعة هو الحرص على مصلحة إسرائيل ، ليس الخوف على شعب الكويت من المعاناة .

إن تلك الحجة لاتلبث أن تتلاشى عندما نفكر على الأسس المنطقية التالية :

١ - المنطق التاريخى الذى يذهب إلى أن تطبيق الشرعية الدولية يجب أن يكون مرتباً ترتيباً تاريخياً - بمعنى أن القرارات التى صدرت أولاً فى الشرعية الدولية هى التى تنفذ أولا وبالقوة .

وليس يخفى أن القرارات التى صدرت من الشرعية الدولية فى شأن الصراع العربى الإسرائيلى ، هى الأقدم تاريخياً ، ومن هنا يجب أن ينالها التنفيذ بالقوة أولاً - لاسيما وهى قرارات عديدة ، وتكرر رفضها جملة وتفصيلاً .

٢ - منطق المعاناة ، والذى يقضى بأن المعاناة الشديدة التى قد لايحتملها الإنسان هى التى يعمل على رفعها أولاً .

وليس يخفى أن الشعب الفلسطينى يلقى المعاناة منذ أمد طويل ، وهى معاناة قاسية جداً تلك التى تقوم بها إسرائيل ، أما المعاناة التى يظن أن شعب الكويت يعانيها فليست بالشىء الذى يذكر . ذلك لأن الكويتيين يعيشون مع شعوب صديقة ، وليس مع عدو ، شعوب متحضرة تتلقاهم على الرحب والسعة ، وليست شعباً قاسياً يعربد ، ويقتل ، ويخرج الناس من ديارهم بالنار والحديد .

ثم أن الكويتيين ينفقون من أموالهم ، وليس من الاعانات التى توفرها الهيئات الدولية ، والتى تنصب فى بعض الحالات .

أن المعاناة الحقة هى التى يعانيها شعب فلسطين وليس شعب الكويت .

٣ - المنطق القومى الذى يرى أن أرض الكويت ، وأن شعب الكويت . سوف يظلان فى إطار العروبة مع الوجود العراق . أما شعب فلسطين ، وأرض فلسطين ، فسوف تصبح غير عربية مع الوجود الإسرائيلى .

إنها صيحة خادعة تلك التى ساقتها أمريكا فى هذا المقام . أما كونها لصالح إسرائيل فندركه مما يلى :

لقد قالت أمريكا ، وردد معها الحلفاء ذلك القول ، أنها سوف تطبق هذه الشرعية الدولية بعد الفراغ من تحرير الكويت - لكن هذا القول ذهب مع الريح ، وأخذت أمريكا تسعى فى تجنيب إسرائيل استخدام القوة فى تطبيق الشرعية الدولية .

إن مؤتمر مدريد هو للسلام وليس لاستخدام القوة ، وإن الذى دعا إليه هما : أمريكا وروسيا ، وليست الهيئة الدولية - بل أن هذه الهيئة لم ندع إليه ، ولم تمثل فيه .

ثم أن الشرعية الدولية التى صدرت فى شأن الصراع العربى الإسرائيلى سوف يعاد النظر فى شأنها فى مؤتمر السلام ، سوف يؤذن لإسرائيل بأن تفسرها التفسير الذى يتفق ومصالحها هى ، وليس للحق والعدل .

وهذا إلى جانب أن الهدف من هذا المؤتمر هو الإستقرار فى المنطقة لحساب المصالح الأمريكية ، لحساب إسرائيل ، إنه لتطبيع العلاقات مع إسرائيل ، وليس لحقوق شعب فلسطين .

وأن المناداة بتطبيع العلاقات إذا أوقفت إسرائيل بناء المستعمرات هى مناداة فى حاجة إلى اعادة نظر . إن تطبيع العلاقات يجب أن يرتبط بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى ، وليس بإيقاف بناء المستعمرات .

إن المستعمرات يجب أن تزال لأن الأرض التى أقيمت عليها هى من حقوق شعب فلسطين .

الموقف بالنسبة لبعض الدول العربية واضح ، وبالنسبة لبعض القوى السياسية أيضا واضح ، وهو أنه لاعدل ولا مساواة فى تطبيق الشرعية الدولية ، وأنه كى تكون المساواة ويتحقق العدل ، لابد من إعادة النظر فى بناء هيئة الأمم ، وأن يكون البناء الجديد على أساس أنها سوف تصبح الأداة الفاعلة فى سبيل تحقيق المساواة والعدالة بين الدول الصغيرة والكبيرة على حد سواء .

وفى حديثنا عن التضامن الدولى فى رد العدوان إضافة أخرى لهذا الذى ذكرنا عن تطبيق الشرعية الدولية بالقوة .

النظام العالمى الجديد :

هو متغير دولى جديد ، ولا يزال فى مرحلة التكوين .

هو متغير دولى دعت إليه أمريكا أثناء أزمة الخليج ، ولا تزال تدعو إليه من غير أن تحدد لنا معالمه ، ومن غير أن تعدد لنا العناصر السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية المكونة له – تلك العناصر التى يجب أن يرضى عنها الجميع حتى تمارس الحياة الدولية على أساس منها وإلا انصرف عنه من لايرضى عنه .

وفى منطقتنا العربية نستطيع أن نؤكد أن هذا ليس النظام العالمى الأول الذى دعينا إلى ممارسة الحياة العالمية على أساس منه . فقد سبقته نظم عالمية أخرى ، وفى منطقتنا العربية بالذات .

وأذكر على سبيل المثال نظامين كان كل واحد منهما جديدا عند ظهوره ، وعند الدعوة إلى ممارسة الحياة على أساس منه ، وهذان النظامان هما : المسيحية والإسلام .

وأرى . وأنا بصدد الحديث عن تفاعل هذا النظام العالمى الجديد الذى تدعو إليه أمريكا فى منطقتنا العربية ، أن أشير إلى موقف هذه المنطقة من النظامين العالميين : المسيحية والإسلام – إذ لعل هذه الاشارة أن تبصرنا بالموقف الذى سوف نقف من هذا النظام العالمى الجديد .

وقبل هذه الأشارة نقرر حقيقة لها أثرها الفعال فى قبول أو رفض النظم العالمية الجديدة ، وهى كون النظام وافدا علينا أو نابتا فى بيئتنا .

آن كون النظام العالمى وافدا علينا قد يكون سببا قويا فى رفضنا له – ولا سيما عندما يكون هناك أصوليون ، أو سلفيون ، أو رجعيون . عندما يكون هناك من يدعو إلى التمسك بما كان عليه السلف ، ويقول كما قال الأولون : حسبنا ماوجدنا عليه آباءنا ، وأنا على آثارهم معتقدون .

إنها وقفة فى وجه كل جديد – حتى ولو كان غير وافد .

والذى يحدثنا عنه التاريخ أن نظامينا العالميين : المسيحية والإسلام ، لم يصبحا أبدا عالميين – بمعنى أنهما لم يصبحا فعلا أساسا فى ممارسة الحياة على المستوى العالمى . فهناك من لم يؤمن بهما ، وهناك من لم يمارس حياته على أساس أى واحد منهما حتى اليوم .

ثم أن هناك من يؤمن بهذين النظامين – ولكنه لايرضى عن كل عنصر من العناصر المكونة لكل واحد منهما . وأنا لنرى بعض الدول الإسلامية مثلا تمارس حياتها على أساس من الإسلام فى الأحوال الشخصية ، ولكنها لاتمارس فيما يخص الخمر والميسر والحدود .

ومما سبق نستطيع أن نؤكد أن أى نظام عالمى جديد لايمكن أن يرضى عنه كل المجتمعات البشرية – حتى ولو كان هذا النظام من وضع السماء . وإنه إذا كان هناك من يرفض النظم الدينية ، ومن يرفض بعض العناصر المكونة للنظم الدينية ، فإن ذلك سوف يحدث حتما مع النظم البشرية . سوف يكون هناك من يرفضها ، ومن يرفض بعض عناصرها .

والآن ، وبعد هذه الإشارة التى طالت بعض الشىء ، ماذا سيكون موقف منطقتنا العربية من هذا المشروع الذى تدعو إليه أمريكا ، وتسميه بالنظام العالمى الجديد ، وتستهدف منه تحقيق الأمن والرخاء لكل دول العالم فى هذا الوقت الذى نعيش فيه ؟ .

والتعرف على هذا الموقف يتطلب منا التعرف أولا على العناصر التى سوف يتكون منها النظام العالمى الجديد ، والتى سوف تكون محل الرفض أو القبول .

وليس يخفى أن مهمتى هنا سوف تكون الوقوف عند العناصر السياسية الداخلة فى تكوين هذا النظام ، والتى سوف تكون محل القبول أو الرفض من الدول العربية ، ومن القوى السياسية والإجتماعية ، والقوى القومية الحية الفاعلة .

والعنصر الرئيسى هنا هو : تأمين الحرية والعدالة لجميع الشعوب ويتفرع عن ذلك العناصر التالية :

حماية حقوق الإنسان الأساسية .

نمو الديمقراطية .

تسوية الخلافات سلميا .

التضامن العالمى ضد العدوان .

والموقف العربى من هذه العناصر سوف يكون فيما نرى ، أو فيما نتوقع ، على الوجه التالى :

أولا : حماية حقوق الإنسان الأساسية :

حقوق الإنسان التى يجب أن تحمى ، هى تلك الحقوق الطبيعية التى تكون للإنسان ساعة الولادة ، ومن قبل أن يقيده المجتمع بتلك القيود التى قد تتعارض وحريته ساعة مولده . وهى الحقوق التى تكون للذكر والأنثى على حد سواء ، وهى التى لايختلف فى اكتسابها إنسان عن إنسان بسبب الانتماء القومى ، أو الانتماء الرسمى ، أو الدين .

والواقع العربى اليوم إنما يشير إلى الظواهر التالية .

أولا :

هناك من لايعترف مطلقا بهذه الحقوق التى أعلنتها المواثيق الدولية . ويرى الاكتفاء بما أشار إليه الإسلام من حقوق . وذلك مثل دول الخليج أو بعضها على أقل تقدير ، ومثل القوى الإسلامية التى ترفض كل ماهو غير إسلامى .

ثانيا :

هناك من يعترف بهذه الحقوق اعترافا شكليا حتى لايقال فيه إنه غير متحضر ، وأنه يخالف المواثيق الدولية – وذلك من مثل النظم الشمولية ، أو النظم العسكرية .

أن هذه النظم إنما تعتدى على حقوق الإنسان ، ولا تحميها .

ثالثا :

هناك من القوى الشعبية من يعمل على حماية حقوق الإنسان بقدر المستطاع . وهى حماية تقوم على أساس المطالبة بهذه الحماية . ورصد الاعتداءات التى تقع على حقوق الإنسان – وذلك من مثل لجان الدفاع عن الحريات ، ولجان حقوق الإنسان والعفو الدولى .

هذا إذا نظرنا إلى الواقع فى جملته . أما إذا نظرنا فى تفصيله أو فى بعض ظواهره ، فإنا نستطيع القول :

١ – إنه لامساوات بين الرجل والمرأة فى جميع الحقوق ، وأن المرأة ينظر إليها فى الغالب على أنها دون الرجل فيما تملك من حقوق – وذلك فى المستويات الرسمية والمستويات الشعبية على حد سواء .

إنها قلة قليلة من أبناء الأمة العربية هى التى تعترف بالمساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق . وفى بعض الحالات عند هؤلاء يكون الاعتراف شكليا ، وينكره التصرف العلمى عند ممارسة الحياة .

ومعنى هذا أن هذا العنصر من عناصر حماية حقوق الإنسان سوف يتعثر قبوله عند فرض النظام العالمى الجديد ، يتعثر إلى أمد طويل .

٢ - لاتزال العرقية تفعل فعلها فى الوطن العربى . وهى من القوة بحيث تحتاج إلى زمن طويل كى تكون أداة استقرار . ولن تكون أداة استقرار إلا إذا كانت هناك تسوية عادلة يرضى عنها الفرقاء من الجنسيات المختلفة .

والعرقية لاتوجد فى كل الدول العربية ، وإنما فى بعض الدول فقط من مثل السودان الشمالى والجنوبى ، ومثل الأكراد فى العراق .

٣ - الطائفية والمذهبية ، وهى الأخرى تقف عقبة كبرى فى سبيل حماية حقوق الإنسان . وتتمثل هذه الطائفية فيما بين الإسلام والمسيحية من صراعات . ما تتمثل المذهبية فيما بين السنة والشيعة ، أو فيما بين المذاهب الكنسية من عداوات .

ومعنى ذلك كله أن عنصر حماية حقوق الإنسان من النظام العالمى الجديد لن يكون محل القبول فى سهولة ويسر ، ولن يكون موضع الرضا من كل أبناء الأمة العربية وبخاصة المتعصبون لدياناتهم .

ثانياً : نمو الديمقراطية :

ومن نافلة القول أن نذهب إلى أن ظاهرة الديمقراطية غير موجودة فى كل الدول العربية ، وأن الحديث هنا سوف يكون عن كيفية نموها فقط ، وإنما عن وجودها أصلاً .

إن الديمقراطية غير موجودة أصلا فى بعض الدول العربية ، وهى موجودة وجوداً شكليا فى بعض الدول ، وبحيث لايؤذن لها فى النمو .

إنه فى النادر جداً الأذن للديمقراطية بأن تأخذ سبيلها فى النمو ومن هنا كان لابد أولاً من الوجود الديمقراطى السليم حتى يقال : إنه فى الامكان قبول هذا العنصر من عناصر النظام العالمى الجديد .

والوجود الديمقراطى فى المنطقة العربية لاتزال أمامه العقبات ، ولا يزال يحتاج إلى وقت طويل لتذليل هذه العقبات .

١ - إن هناك من يرفض الديمقراطية الوافدة إلى بلادنا على أساس أنها وافدة ، وإن هناك من تراثنا ما يغنينا عنها ، وهو الشورى .

وليس يخفى أن الشورى غير الديمقراطية ، وأنهم حين يقولون بالشورى إنما يقصدون الرفض للديمقراطية .

إن الشورى هى التى ستقيم النظم الشمولية ، وهى التى تجعل من النظام الحاكم نظاماً غير مسئول عن إدارته لشئون البلاد ، إن الشورى اختيارية ، ومن حق الحاكم ألا يذهب إليها ، ومن حقه أن يرفض ما انتهت إليه الشورى من رأى .

٢ – وإن هناك من يأخذ بالديمقراطية لكن تنمية الديمقراطية عنده تكون دائماً لحساب النظام الحاكم وليس لحساب الشعب الذى يقال عنه دائماً إنه مصدر السلطات .

٣ – وإن هناك ثالثاً من يرى أن الشعوب العربية لتخلفها ليست أهلاً لتلك الديمقراطية التى يدعو إليها النظام العالمى الجديد ، وأن من الأسلم للشعوب العربية أن يكون النمو الديمقراطى بالقدر الذى يتلاءم والتخلف ، والذى لاينتهى إلى الفوضى ، وإلى الصراع بين النظم والشعوب .

وهنا يجب أن نشير إلى أن القوى الوطنية الرشيدة تعارض كل هذه النظم ، وترى أن الديمقراطية هى السبيل الوحيد للخروج من دائرة التخلف ، ولتحقيق التقدم الناجم عن الأمن والرخاء .

إن النمو الديمقراطى عند هؤلاء هو السبيل الوحيد للتنمية فى كل مجال من مجالات الحياة .

العنصر الثانى : نمو الديمقراطية :

وليس من الحق فى شىء أن نذهب إلى أن الديمقراطية موجودة أصلاً فى كل دولة من دول العالم العربى ، وأن الذى تحتاجه هو فقط النمو .

إن الديمقراطية لاوجود لها أصلاً فى بعض الدول العربية . ومن هنا يكون المطلوب فى هذه الدول هو الوجود الديمقراطى – وليس النمو الديمقراطى .

إن بعض الدول لها ديمقراطية خاصة بها من مثل : ليبيا ، وأن هذه الديمقراطية لاعلاقة لها بالنمو الديمقراطى الذى يدعو إليه النظام العالمى الجديد .

ويترتب على ذلك القول بأن النمو الديمقراطى المطلوب لن يوافق عليه فى هذه الدول إلا بعد تغيرات جذرية يتم فيها الوجود الديمقراطى ، ويتم فيها أيضا توحيد صيغة الديمقراطية .

ثم أن هناك دولاً أخذت بالديمقراطية الغربية لكن من حيث الشكل فقط . فقد لاتكون هناك تعددية حزبية . وقد تكون هناك تعددية شكلية تقوم على انفراد حزب واحد بالسلطة يكون هو الأوحد ، وتكون الأحزاب الأخرى بمثابة الأصفار التى تكون على الشمال .

والنمو فى مثل هذه الحالة الأخيرة قد يؤذن به لكن فى نطاق ماترضى عنه السلطة ، وما يحقق لها البقاء فى الحكم لأطول مدة ممكنة ولا بأس فى هذه الحالة عند هذه السلطة

من ادخال تعديلات على الدستور .

وكل ذلك إنما ينتهى عند هؤلاء جميعاً بعدم الإيمان بالديمقراطية عند السلطات الحاكمة ، وبتخلف الشعوب العربية فى الغالب بإدراك حقيقة الديمقراطية وأنها السلاح الوحيد الذى يجب أن تعتمد عليه فى ممارساتها للحياة ، وفى أنها حقا مصدر السلطات .

هذا فيما يخص موقف النظم الحاكمة من الديمقراطية ، أما عندما ننظر فى أمر القوى السياسية الممثلة للفكر السياسى الليبرالى فإن الموقف يختلف .

إن الديمقراطية عند هؤلاء هى السبيل الوحيد للتنمية فى كافة المجالات ، وفى الدفع بالشعوب العربية لأن تمارس حقها فى كونها فعلاً مصدر السلطات .

وهنا قد يأخذ النمو الديمقراطى سبيله إلى الحياة لكن سوف تقف فى وجهة بعض العقبات .

من ذلك الفكر السلفى الذى يرفض عمليات التجديد ، ويرفض بصفة خاصة كل وافد من الغرب الأوروبى والأمريكى ، ويتمسك بشدة وفاعلية بما كان عليه السلف . ويقول كما قال العرب الجاهليون فى مواجهة النظام العالمى الجديد ، وهو الإسلام ﴿ **حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا** ﴾ ﴿ **وأنا وجدنا آباءنا على أمة ۦ وأنا على آثارهم مقتدون** ﴾ .

وقد يدعو هؤلاء إلى الشورى على أنها البديل يفعلون ذلك من غير وعى بأن هذه الشورى لا يمكن أبداً معها أن تكون الشعوب هى مصدر السلطات .

إن الشورى ليست هى الديمقراطية . وإن الشورى تلائم الإستبداد . وإن الحاكم المستبد من حقه ألا يأخذ بالشورى لأنها اختيارية وليست اجبارية .

وإلى جانب هؤلاء تكون المعارضة الزائفة التى تناضل فى مستقبل سبيلها لمصالحها وليس فى سبيل الديمقراطية . ويكون الفساد والغش فى العمليات الإنتخابة الأمور التى تجعل المواطنين بعيدين عن الثقة فى الديمقراطية ، والنظام الديمقراطى .

إن عنصر النمو الديمقراطى فى النظام العالمى الجديد قد يقبل فى العالم العربى قبولا حسنا لترضية أمريكا والدول الديمقراطية صاحبة النفوذ فى المجتمع الدولى . ويبقى هذا القبول فكرياً نظريا . أما العمل وممارسة الحياة بالأساليب الديمقراطية فإنها من الأمور التى تحتاج إلى زمن طويل .

وقد ينفع الضغط الدولى فى الوجود الديمقراطى فى الدول التى تخلو حتى اليوم من النظام

الديمقراطى لكن هذا الوجود سوف يظل شكلياً إلى حد بعيد .

إن الموقف شائك ومعقد ، وسبب ذلك هو أنظمة الحكم الشمولية التى تبرز فى حياة الأمة العربية – أحيانا من قريب ، وأحياناً من بعيد .

تسوية الخلافات سلمياً :

وكل الدول العربية سوف تقبل من حيث المبدأ أن تسوى الخلافات بين الدول ، أو بين القوميات المختلفة فى الدولة الواحدة ، عن طريق السلام وليس عن طريق الحرب .

والسلام يبدأ عربياً : مسيحى وإسلامى ، من قبل هذه الدعوة للنظام العالمى الجديد . فالمسيحية وهى نظام عالمى دعت إليه شعوب منطقتنا منذ ميلاد المسيح عليه السلام ، هى ديانة محبة وسلام . والإسلام هو الآخر نظام عالمى دعت إليه منطقتنا أيضا ، هو ديانة سلام ، وأسمه مشتق من المادة اللغوية التى يشتق منها السلام .

سوف ترحب منطقتنا بهذا المبدأ لكن فى حدود التراث العربى ، وهو أن يكون هذا السلام عادلاً ، وقائماً على أساس من الشرعية التى تحق الحق وتبطل الباطل .

أما حين يكون الأساس فى السلام هو المصلحة ، أو تلبية الرغائب ، فإنه لن يكون عادلاً ومن هنا يرفض . ولا تكون هناك تسوية .

ووصف السلام بالعادل هوالذى يدعو إلى القول بأن هناك سلاما غير عادل ، سلاماً يفرض بالقوة المادية كالحرب مثلاً ، ويفرض بالقوة المعنوية كالنفوذ ، والحياة ، وما إلى ذلك .

وفى الخلافات بين الدول يكون الميزان هو القانون الدولى ، أو هو القرارات التى تصدرها هيئة الأمم ، وقد يميل الميزان حسب هذه القرارات التى تصدر لصالح بعض الدول القوية . وحدث لأكثر من مرة استخدام حق الفيتو حفاظاً على مصالح الدول الكبرى ، أو الدول التى تمشى فى ركاب هذه الدول الكبرى .

وحدث أيضاً أن قامت أمريكا بتهديد الأمم المتحدة بقطع المعونات المالية عنها ، أو بنقل مقرها من أمريكا .

إن هذه المواقف هى التى تجعل الشرعية الدولية غير عادلة فى بعض الأحيان ، وغير محققة لمصالح بعض الدول فى الأحيان الأخرى،ومن هنا لا ترضى بعض الدول عن التسويات التى يكون الأساس فيها غير الحق ، والتى تكون مشبوهة ، كما لا ترضى بعض الدول عن هذه القرارات لا لأنها غير عادلة ، وإنما لأنها غير محققة لمصالحها .

وعند هذا الحد نستطيع الذهاب إلى أن الدول العربية تعرف كل هذا ، وتشك فى قدرة

هيئة الأمم عن أن تكون الأداة التى تحق الحق ، والتى تقيم العدل على أساس من الحق .

وهذا الشك فى قدرات هيئة الأمم هوالذى يدفع الدول العربية وغير العربية إلى المطالبة بإعادة بناء هيئة الأمم كى تصبح قادرة حقا على تحقيق التسويات السلمية العادلة التى يرضى بها كل الفرقاء .

ويبدو أن بعض الدول الكبرى تجد من حقها أن تحقق هذه التسويات خارج نطاق هيئة الأمم الأمر الذى نجده فى تسوية الخلافات العربية الإسرائيلية عن طريق مؤتمر مدريد للسلام . فقد دعت إليه كل من أمريكا وروسيا ، ويتحدث الناس عن أن هذا المؤتمر ترعاه الدولتان . وإن هذه الرعاية تأتى بعيداً عن هيئة الأمم ، وهو أمر مقصود .

التضامن العملى ضد العدوان :

ويترتب هذا الأمر على الفشل فى التسويات السلمية العادلة ، أو فى حالات الاعتداء الصارخ الذى يركب فيه المعتدى رأسه ، ويأبى إلا تحقيق رغائبه .

ولقد سبق لنا الحديث عن ذلك عند حديثنا عن تطبيق الشرعية الدولية بالقوة ، وكيف كان ذلك مقبولاً بشرط لم يتحقق ، كيف كان هناك تضامن وتحالف فى استخدام القوة .

والأمر الذى يحتاج إلى رؤية مستقبلية هو الذى توحى به المفارقة القائمة فى التسوية بين العراق والكويت ، والتسوية بين العرب وإسرائيل .

لقد عولجت التسوية الأولى فى نطاق هيئة الأمم ، وتعالج التسوية الثانية فى نطاق الوفاق بين بعض الدول ، وبعيداً عن هيئة الأمم .

والسؤال هو : هل ستفرض التسوية بالقوة ، أو أن الذى سيفرض بالقوة هو تطبيق الشرعية الدولية ؟ .

ومن الذى سوف يستخدم القوة عندما تفشل التسوية السلمية ، أهى هيئة الأمم ، أم الدولتان اللتان ترعيان المؤتمر ؟ .

أنا نرجو أن يصاغ النظام العالمى الجديد الصياغة التى تجعله من الوضوح والجلاء بحيث لايختلف فى شأنه الفرقاء .

وتبقى بعد ذلك كلمة قصيرة وهى أن هذه المتغيرات السياسية الدولية . وهذا النظام العالمى الجديد ، سوف يدفعان بالدول العربية إلى التفكير فى وضع نظام عربى جديد ، نظام عربى تمارس به الحياة فى الوطن العربى ، ولا يكون بعيداً كل البعد عن أصالتنا وعن مشاركتنا فى صنع التقدم وبناء الحضارة فى هذا العصر الذى نعيش فيه .

وأنه لمطلب غير عسير .

أثر المتغيرات السياسية الدولية على الصعيد الداخلى فى مصر

الدكتور أسامة الغزالى حرب

تقديـــم :

ابتداء ووفقاً لمعيار تقسيم محاور « المائدة المستديرة » حول « مصر فى عالم متغير » ، فإن المقصود – فى المحور « السياسى » هو « **أثر المتغيرات الدولية على صعيد السياسة الداخلية** » أو « **أثر المتغيرات الدولية على الصعيد الداخلى – سياسياً** » وذلك هو بالضبط ماتطرحه هذه الورقة ، وإن التزمت – فى عنوانها – بالصياغة التى اقترحتها لجنة الأعداد للمائدة المستديرة ، أى : « أثر المتغيرات السياسية الدولية على الصعيد الداخلى » .

وواقع الأمر ، أن « التغير » الذى نشهده الآن على الصعيد الدولى ، هو تغير يتم بمعدلات ، وبكيفية ، تتجاوز كل ماكان يمكن أن يذهب إليه أى باحث سياسى أو اجتماعى ، أو حتى أى روائى أو فنان . إنه الواقع الذى يفوق كل خيال .

غير أن الصورة التى سوف يؤول إليها هذا التغير ، لم تتشكل ملامحها بعد . وكما أكد د . حلمى الحديدى فى المداولات المسجلة للجنة الاعداد للمحور السياسى – فإننا نمر الآن بفترة أو بمرحلة إنتقالية ، ومن السابق لأوانه كثيراً أن نجازف بتصور شكل نهائى لهذا الذى يجرى الآن . ويصدق هذا ، ليس فقط على صعيد صيغة النظام الدولى الآخذ فى التشكل ، إنما على أبعاد ومستويات كثيرة للتغيير فى معظم مناطق عالمنا المعاصرة ، وفى كافة جوانب الحياة .

فى إطار هذا التحفظ العام نطرح التساؤل عن أثر المتغيرات الجارية الآن فى العالم على النظام السياسى أو على الأوضاع السياسية الداخلية فى مصر (تمييزاً لها عن الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والحضارية) . ويخرج عن نطاق هذه الورقة محاولة تحديد « ماهية » المتغيرات الدولية .. أوماهية التغيير الذى يشهده العالم ، فهذه معطيات يفترض أننا نسلم بها :

فليس منا من يذكر أن الاتحاد السوفيتى – وأوربا الشرقية من قبله – شهدت عملية **تغير سياسى** درامية أطيح فى غمارها بنظم سياسية شمولية عاتية ، ماكان يمكن لأحد أن يتصور الإطاحة بها بتلك السهولة .

وليس من الصعب اغفال حقيقة أن تلك التغيرات تمت على أيدى قوى **المجتمع المدنى** ، التى نمت قوتها فى مواجهة الدولة وجهازها البيروقراطى .. والعسكرى .

وليس من الممكن اغفال ماتنطوى عليه دلالات هذه التغيرات من اثبات لفاعلية وكفاية **النظم السياسية الديمقراطية** القائمة على التعدد الحزبى .. فى مواجهة النظم القائمة على الحزب الواحد ، الذى يحتكر السيطرة على الدولة والمجتمع .

وأخيراً ، فإن كل هذه المتغيرات انطوت على اعلاء للقيم والمفاهيم الليبرالية (ولا أقول الايديولوجية الليبرالية) ليس فقط فى مجال السياسة والحكم ، وإنما أيضا فى مجال الاقتصاد والفكر والثقافة .

فإذا كانت تلك بعض أهم ملامح المتغيرات الدولية ذات التأثير المباشر أو غير المباشر على أوضاعنا السياسية ، فما هو موقفنا إزاءها ؟ ذلك هو ماسوف تحاول الورقة الإجابة عليه بإيجاز شديد تحت أربعة عناوين :

التغير السياسى .

المجتمع المدنى .

التعدد الحزبى .

والليبرالية .

التغير السياسى :

لاشك أن أحد الموضوعات الاساسية فى الفكر السياسى ، وفى علم السياسة منذ أفلاطون وأرسطو ، مرورا بابن خلدون ثم ماركس ، وحتى اليوم ، إنما هو « تغيير النظم السياسية » . وتحت هذا العنوان العام توجد عشرات التساؤلات المثيرة والهامة ، مثل : ماهى العوامل التى تؤثر فى تغيير النظم السياسية ؟ وما هى الأشكال المختلفة التى يمكن أن تأخذها النظم فى تغيرها أو تعاقبها ؟ وما هى أنماط أو صور التغيير التى تجرى سواء فى عمقها ، وشمولها وسرعتها .. إلخ .

إن الوقائع التى شهدتها أوربا الشرقية ثم الاتحاد السوفيتى تقدم إجابات بليغة عن عديد من هذه التساؤلات فى ظروف العقد الأخير من القرن العشرين . وهى إجابات لاتتعلق فقط بشروط وآليات تغير النظم السياسية فى شرق أوربا . وإنما تنطوى أيضا على دروس ودلالات بالغة الأهمية لكافة النظم خاصة تلك القائمة فى العالم الثالث ، بما فيها بالقطع – نظامنا نحن فى مصر .

وعلى وجه التحديد ، فإن تلك الدروس والدلالات الهامة ، تتعلق بقدرة النظم السياسية على التكيف مع متطلبات التغيير ، ودوافع التغيير ، والقوى التى تبادر به .

إن أول مايلفت النظر فى التغيرات التى تعصف اليوم بالإتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية هو الطابع الحاد أو السريع لها . بحيث تبدو الوقائع وكأنها حديثة ، أو وليدة لحظة قريبة . ولكن الحقيقة عكس ذلك تماما . والدرس الواضح هنا هو أن الهدوء الذى يسود سطح

مجتمع ما ، فى الظاهر ، قد يخفى تحته حالة من التفاعل والغليان التى تنتظر فقط اللحظة المناسبة للتفجر والإنطلاق . ويعنى هذا – من الناحية السياسية أن المؤشرات أو العلامات المعتادة « للإستقرار السياسى » كثيراً ماتكون مضللة ، بل وتخفى البذور الكامنة لعدم الاستقرار . وعلى سبيل المثال ، فإن مجتمعات أوربا الشرقية لم تعرف « الأزمات الوزارية » الحادة ، ولا المظاهرات الضخمة ، أو الاضرابات واسعة النطاق .. إلخ ، كما إنها لم تكن عرضة لأعمال « الإرهاب » أو العنف .. إلا فى استثناءات قليلة . أى أنها – بعبارة أخرى – كانت نظماً « مستقرة » غير أن هذا الاستقرار كان إلى حد بعيد استقراراً مصطنعاً ومفروضاً . فهذه المجتمعات كانت تعرف – مثل غيرها . وربما أكثر – عديداً من المشاكل الموجبة الحركة والقلق ، ولكن سلطة الدولة وطبيعة النظام فيها ، كانت من القوة والبطش ، بحيث إنها كانت تفلح فى كبت أى مظاهر للتذمر والاحتجاج . وترفض السماح لها بالوصول إلى السطح . وبمقدار ماكانت قبضة الدولة الشمولية قاسية وغاشمة ، كانت حالة الهدوء والسكون الظاهرى سائدة فى المجتمع ! ولذلك ، فعندما سمحت الظروف لقوى المجتمع الثائرة بالتحرر والإنطلاق ، تفاوتت حدة التغيير ودمويته : فالبلاد التى كانت نظمها الحاكمة قادرة على ترك هامش معين للحركة للقوى المعارضة . كانت أقل عرضة للعنف وإراقة الدماء ، من تلك التى كانت نظمها مغرقة فى قسوتها واستبدادها . والفارق هنا بين بولندا ورومانيا له دلالته المباشرة ! .

إن هذه الوقائع ، تلقى لنا ضوءاً هاماً على ماتعرفه الأدبيات السياسية باسم « قدرة النظام السياسى على التكيف » . أى قدرته على الاستجابة للحاجات والمطالب المتغيرة فى المجتمع ، وعلى ترشيد أدائه ، سواء بتغيير المؤسسات أو القيادات أو القوانين والتشريعات . والفكرة الجوهرية هنا ، أن النظم الديمقراطية أكثر مقدرة على التكيف من النظم الشمولية والديكتاتورية . فالنظم الديمقراطية – بحكم التعريف – نظم مفتوحة ، يجرى فيها الصراع السياسى علنا بين قوى سياسية متعددة ومتنافسة . ضمن مؤسسات شرعية ، فى هذا السياق ، فإن عيوب النظام وأوجه القصور فيه تظهر أمام الرأى العام . لاتعرف النظم الديمقراطية التغيرات الفجائية العنيفة ، لأن عملية التغيير والتطوير فيها تجرى كجزء لايتجزأ من آليات النظام ذاته .

فإذا كانت أحداث أوروبا الشرقية قد ألقت ضوءا كاشفا على عجز النظم الشمولية عن التكيف ، مقارنة بالنظم الديمقراطية ، إلا أنها أظهرت أيضا أن هناك تفاوتا بين النظم الشمولية فى مقدرتها على الصمود أمام ضغوط التغيير المكبوتة . وهنا ملاحظتان هامتان :

الأولى ، أن « توقيت » استجابة النظام السياسى لضغوط التغيير من القوى الشعبية المعارضة يعتبر أمرا بالغ الأهمية والحسم . وفى واقع الأمر ، فإن بطء النظام وعجزه عن اتخاذ

قرارات الإصلاح والتغيير فى اللحظة المناسبة ، هو أمر يرادف الانتحار السياسى ، بل إن إحدى الملاحظات النفاذة فى التاريخ السياسى ، هى تلك المنسوبة إلى السياسى الفرنسى « توكفيل » المستقاة من دراسته للأوضاع الثورية فى أوربا فى نهاية القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر ، ومقتضى هذه الملاحظة أن النظم التى سقطت أمام الثورات الشعبية عادة ما حاولت أن تقوم بإصلاحات أو تنازلات معينة فى اللحظات الأخيرة . ولكن هذه الاصلاحات والتنازلات حدثت عادة بعد فوات الأوان ، وكانت مسماراً فى نعش النظام القديم أكثر مما كانت طوق نجاة له ! وربما كانت أبرز الأمثلة المعاصرة تدليلاً على ذلك الموقف ، هى تعيين شاه إيران لحكومة شهبور بختيار على أمل امتصاص الغضب الشعبى العارم . ولكن طوفان الثورة كان قد بدأ اجتياح البلاد بالفعل ! .

الملاحظة **الثانية** ، أن أى فضائل تنسب للنظام الديمقراطى ، سواء القدرة على التكيف أم غيرها ، إنما يقصد بها النظام الديمقراطى « الحقيقى » أى ذلك النظام الذى ينطوى على تعدد حزبى فعال ، وعلى إمكانية واقعية لتداول السلطة بين القوى السياسية ، وعلى فصل بين السلطات يسمح بترشيد أداء النظام .والتغلب على أوجه قصوره . أما الصيغ الشكلية للديمقراطية فمشكلتها إنها تسمح للرأى العام بأن يعرف عيوب ومثالب النظام السياسى ، ولكنها تعجز عن تقديم الحل لها ، بحكم عجزها عن تطوير النظام ، مما يرشحها – تماما مثل النظم الشمولية – لعواصف التغيير المفاجىء .

ولاشك أن إحدى المفارقات الهامة التى انطوت عليها ثورة شعوب أوروبا الشرقية كانت هى السخط الشعبى على التفاوت « الطبقى » (إذا جاز التعبير) بين نخبة الحزب الشيوعى وبيروقراطية الدولة من ناحية ، وبقية الشعب من ناحية أخرى . وتنبع تلك المفارقة من حقيقة أن القيم العليا التى تبنتها النظم السياسية فى تلك البلاد ، بحكم أيديولوجيتها الاشتراكية . كانت تدور حول « العدالة الاجتماعية » وتأمين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . واعلاء شأن الطبقة العاملة .. إلخ . بل أن الوفاء لهذه القيم كان هو المبرر الأساسى للتضحية بالحقوق والحريات السياسية . ولايمكن انكار أنه قد تحققت بالفعل مجموعة من الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية للمواطن العادى فى أوروبا الشرقية . بما فى ذلك ما تم فى مجالات الاسكان والصحة والتعليم والثقافة وإن تفاوتت بين بلد وآخر ، غير أن وقائع التاريخ المعاصرة للاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية أثبتت أن أولئك الذين أطاحوا بالطبقات المالكة القديمة رافضين أن تكون سيطرتها الاقتصادية مصدراً لسلطتها السياسية ، وحكموا الشعب باسم الشعب (أو على وجه التحديد باسم الطبقات العاملة فيه) ما لبثوا أن أصبحوا هم طبقة جديدة ، نمت بشكل سرطانى ، وجعلت من السلطة السياسية معبراً للثروة وللقوة الاقتصادية . ومع استفحال

نفوذ هؤلاء وثرائهم . فى غيبة الرقابة الشعبية ، وتحت قمع بوليسى قاس ، كان من الطبيعى أن تكون التفاوتات الطبقية والإجتماعية الحادة مصدراً كامنا – ومتفاقماً – للتوتر الإجتماعى ، وحافزاً للدعوة إلى التغيير السياسى وفى ظل أحوال صعبة أخرى مثل الركود الاقتصادى والبطالة والديون الخارجية ، فإن تأثير هذه التفاوتات تضاعف بشدة ، كقوة دافعة للمطالبة بالتغيير .

غير أن فقدان الديمقراطية ، والحرمان من الحقوق والحريات السياسية ، سوف يظل فى مقدمة الدوافع لثورة شعوب أوروبا الشرقية . والمسألة هنا ليست وجود نصوص دستورية وقانونية عن اتاحة الحريات السياسية للمواطنين ، وليست وجود مؤسسات توصف بأنها شعبية وديمقراطية ، فهذه النصوص والمؤسسات كانت موجودة بشكل أو بآخر ، ولكنها مسألة تطبيق هذه النصوص ، وضمان بعض حاجاتها الأساسية . ولاشك أن مجتمعات أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان قدمت أمثلة للنمو والرفاهية كان من الصعب تجاهلها أو المقارنة بها وهنا يبرز درس آخر ، وهو أن شعور الشعب ، والنخبة الواعية منه بشكل خاص ، بالتفاوت بين ما يملكه من إمكانات وطاقات ، وما يحققه بالفعل من إنجازات هزيلة أو متواضعة . إنما يقدم مصدراً هاماً للدعوة للتغيير والسعى نحوه .

وأخيراً ، فإن إحدى الظواهر اللافتة للنظر فى التغييرات التاريخية الجارية فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية هى الدور البارز والريادى الذى يلعبه المثقفون فيها ، ولقد اضطلع العديد من العلماء والأدباء والشعراء والكتاب بعبء الدفاع عن حقوق الانسان ، والمطالبة بالحريات العامة ، واطلاق الممارسات الديمقراطية وإلى هذه الفئات انتمى أغلب « المنشقين » الذين تعرضوا لصور عدة من الاضطهاد والملاحقة والحبس والتشريد .

غير أن ما هو أهم من ذلك ، أن صيحات هؤلاء ما كان يمكن أن تجد صدى إلا باستنادها إلى مجتمعات مدنية حيوية وخلاقة : فالنقابات المهنية والعمالية ، والمنتديات الثقافية والفكرية ، والجمعيات والاتحادات الطوعية .. التى اجتذبت مئات الآلاف من المواطنين ، خارج إطار الأحزاب السياسية الرسمية الحاكمة ، كانت هى المؤسسات التى قادت – فى اللحظات الفاصلة – دفة التغيير .

ولقد لعبت هذا الدور على وجه الخصوص نقابة التضامن فى بولندا ، وجماعة « المنبر المدنى » فى تشيكوسلوفاكيا و« المنبر الجديد » فى ألمانيا الشرقية ، كما لعبته جماعات الدفاع عن حقوق الإنسان فى تلك البلاد كلها . إن ذلك يعنى أن – مبادرة الأحزاب الشيوعية الحاكمة ، وبيروقراطية الدولة ، بإجراء الإصلاحات الديمقراطية إنما تمت تحت تأثير الضغط المتزايد لقوى

المجتمع المدنى الفتية ، وفى واقع الأمر ، فإن القوى الحاكمة لم يكن لها خيار سوى الخضوع ومسايرة مطالب الإصلاح .

فى ضوء ذلك ، يمكن القول أن فى مقدمة ما تطرحه تلك التغيرات الكبرى من تحديات بالنسبة لمصر يتعلق بكل من : تبلور المجتمع المدنى فى مصر ،وتطور النظام الحزبى ، وتطور الفكر الليبرالى .

أولاً : تطور المجتمع المدنى فى مصر :

فى مواجهة المشكلات العديدة التى تعانيها مصر الآن يبدو أن إحدى القضايا الخلافية « الكامنة » فيما بين النخبة السياسية المصرية بل وبين المثقفين المصريين أيضا إنما تدور حول دور كل من « الدولة » و« المجتمع » فى حل تلك المشكلات وليس من الصعب على المراقب لوجهات النظر المتصارعة حول قضايا مثل القطاع العام والقطاع الخاص وأوضاع شركات توظيف الأموال وأزمات البطالة والغذاء وتلوث البيئة والاسكان .. إلخ أن يلمس إنقساما بين فريقين : الأول يرى أن الحل الأمثل إنما لابد أن يمنع من « الدولة » باعتبارها المسئول الأول والأخير ليس فقط عن وضع الحلول والتخطيط لها وإنما أيضا تنفيذها . أما الفريق الثانى فيرى أملاً فى حفز طاقات كامنة كبيرة فى المجتمع يمكنها أن تضطلع بدور فعال فى حل تلك المشكلات بل ويرى أفاقاً رحبة لتلك المبادرات الاجتماعية .

والمفارقة اللافتة هنا أن كلا الفريقين يدين « الدولة » بوضعها الراهن ويسلم بالأسباب العديدة التى تكبل قدرتها على انجاز حلول جذرية للمشاكل . ولكن الفريق الأول – مع ذلك – يعلق كل آماله ومشروعاته على الدولة ، أى أنه – فى واقع الأمر – يؤجل حلول تلك المشكلات إلى حين ظهور « دولة » بالمواصفات التى يريدها . أما الفريق الثانى فيبدو أكثر واقعية ومع تسليمه بضرورة وجود دولة قوية وفاعلة إلا أنه لايقنع بإنتظار ميلادها السعيد . بل هو يراهن على مايزخر به المجتمع من إمكانات وطاقات يمكن الإعتماد عليها . بل هو يرى فى تلك الحركة المجتمعية زخماً يمكن أن يشد الدولة ويسهم فى تغييرها .

على أن هذا الخلاف حول دور الدولة والمجتمع ليس مجرد خلاف نظرى منبت الصلة بالواقع المصرى المعاصر بل هو – على العكس – يرتبط بتطور العلاقة بين الدولة والمجتمع فى مصر فى العقود القليلة الماضية . وفى واقع الأمر فإن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع والتغيرات التى طرأت على كليهما فى مصر منذ ١٩٥٢ تبدو فى مقدمة المسائل التى يمكن دراستها بشكل مقارن بين فترات الحكم المتوالية لكل من الرئيس عبد الناصر ، والرئيس السادات ، ثم الرئيس مبارك .

ففى ظل حكم جمال عبد الناصر تمددت الدولة فى مصر ، وألقت بظلها على كل مجالات الحياة : من الاقتصاد والسياسة إلى الحياة الاجتماعية والثقافية وإذا كانت هناك كلمة واحدة تلخص الوضع المتميز الذى اتخذته الدولة إزاء المجتمع فهى كلمة « الاحتكار » ففى السياسة أتخذ الاحتكار صورة رفض التعدد الحزبى وإنشاء التنظيم السياسى الواحد من أعلى أى من جانب الدولة وفى الاقتصاد وبعد قرارات التأميم الكبرى كادت الدولة تحتكر قطاعات اقتصادية بكاملها وقمعت المبادرة الخاصة باستثناء مجالات محدودة بل أن الدولة أيضا احتكرت الثقافة والفنون وتحكمت – من خلال وسائل الاعلام والأجهزة البيروقراطية – فيما يقرؤه المواطن وما يسمعه وما يشاهده وإذا كانت لهذا الوضع منجزات إيجابية (خاصة فى حينها) يصعب إنكارها فقد انطوى أيضاً على آثار سلبية لاشك فيها على الفرد والمجتمع .

على أن الوضع أخذ يختلف كثيراً فى ظل حكم أنور السادات ، وامتداداً لتغيرات بدأت ارهاصاتها منذ أواخر الستينيات وفى ظل نفس التشريعات الموروثة عن الستينيات أخذت قبضة الدولة تتراخى شيئاً وفى ظل نفس التشريعات الموروثة عن الستينيات أخذت قبضة الدولة تتراخى شيئاً فشيئا عن عديد من المتغيرات فى عالم السياسة والاقتصاد والثقافة . فالتنظيم السياسى الواحد أخلى مكانه تدريجياً للتعدد الحزبى والاحتكار الأقتصادى للدولة فى مجالات عديدة أخذ يتلاشى لمصلحة القطاع الخاص الذى أخذ يغزو – سواء بموافقة الدولة أو بدونها – مختلف المجالات والتزام الدولة بتعيين الخريجين وتقديم السلع والخدمات المدعمة أو المجانية أخذ يتقلص واحتكار الدولة للثقافة والفنون أخذ يتهاوى بسرعة أمام غزوات ثقافية وفنية من الخارج ومن قوى عديدة من المجتمع أخذت تزاحم الدولة فى جذب آذان المواطنين وعيونهم .

فإذا كان التساؤل البدهى الذى يثور هنا : لماذا بدأ حدوث هذا التراجع فى دور الدولة فى مصر ؟ فإن الإجابة ليست بسيطة وربما كانت أهم أركان تلك الإجابة : إن ذلك التراجع لدور الدولة لم يكن ظاهرة « مصرية » فقط ولكنه – فى الحقيقة – ظاهرة عامة عرفها عديد من بلدان العالم الثالث التى مرت بظروف مشابهة فى نفس الفترة الزمنية . ويعنى ذلك أن هذا التراجع جاء نتاجاً منطقياً لطبيعة التطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى عرفته تلك البلاد فى أعقاب استقلالها فضلا عن التأثيرات الكاسحة التى تعرضت لها . فالتنظيم السياسى الواحد لم يعد قادراً على استيعاب القوى السياسية والاجتماعية المتعددة التى نمت فى المرحلة السابقة والمصاعب التى واجهتها المشروعات العامة سواء بسبب تداعيات نموذج التنمية الذى ساد أو بسبب الأعباء الباهظة التى وقعت على عاتق الدولة (وزاد منها بقوة أعباء الحروب بالنسبة لمصر) أتاحت الفرصة لغزو القطاع الخاص خاصة مع تدفق أموال بلاد النفط (فى حالة مصر أيضاً) وهذه الأثقال التى حملتها الدولة أثرت تدريجياً على قدرتها على تقديم السلع

والخدمات أو توفير العمل للمواطنين . والاحتكار الثقافى للدولة تهاوى أمام منجزات التطور العلمى والتكنولوجى فى مجال الاتصال وأجهزة التسجيل والفيديو والتليفزيون . وتعرضت أقصى القرى والنجوع لتأثيرات أفلام الفيديو الأمريكية والأوروبية واليابانية والهندية مثلما انفردت بها كاسيتات المطربين والفنانين المحليين البعيدين عن سطوة الدولة ورقابتها .

هناك إذن أسباب موضوعية داخلية وخارجية تفسر بداية هذا التراجع فى دور الدولة فى مصر ولكن يظل هناك مكان لتساؤل هام : من أثر طبيعة وتوجهات « رئاسة الدولة » فى مصر على هذا التطور ؟ إن مشروعية هذا السؤال تنبع من حقيقة الدور الأساسى الذى يحتله « رأس الدولة » فى مصر منذ تاريخها القديم وحتى تاريخها الحديث والمعاصر . وعند هذه النقطة يمكن القول بأن جمال عبد الناصر كان يؤازر بكل قوة فكرة الدولة القوية المهيمنة على المجتمع والمسئولة عن الفرد وفى المقابل فإن أنور السادات وبالرغم من أنه بادر بفتح أبواب لانطلاق بعض القوى الاجتماعية فى الميادين السياسية والاقتصادية (بالتعدد الحزبى والانفتاح الاقتصادى) إلا أنه أيضاً ظل متمسكاً بفكرة سيطرة الدولة وهيمنتها خاصة كما تتجسد فى شخص « الرئيس » ووصف الرئيس السادات لنفسه بأنه « رب العائلة » أو « آخر الفراعنة » يثير التأمل فى تلك المسائل كلها .

على أن الوضع أخذ يختلف بوضوح فى عصر حسنى مبارك وعلى وجه التحديد فإن قوة « المجتمع » فى مصر فى مواجهة « الدولة » أخذت تتعاظم منذ بداية الثمانينيات وتولى الرئيس مبارك للسلطة على نحو يختلف عن الستينيات ويتجاوز معدلات السبعينيات ويمكن القول بأن هناك إرهاصات نحو « المجتمع المدنى » - أى المجتمع وقد أضحى منظماً فى منظمات ومؤسسات مدنية تسهم فى الحد من هيمنة الدولة . وهناك أكثر من مؤشر على ذلك :

فعلى الصعيد السياسى تصاعدت قدرة القوى السياسية المختلفة على التعبير السياسى عن نفسها من خلال أحزاب المعارضة،وهنا علينا أن نلاحظ أنه بالرغم من إعلان قيام الأحزاب فى نوفمبر عام ١٩٧٦ إلا أن ازدهار التعدد الحزبى الحقيقى فى ظل الرئيس السادات لم يتعد ثلاثة شهور بين نوفمبر ١٩٧٦ ومظاهرات يناير ١٩٧٧ . وبعد ذلك يصعب اعتبار الفترة بين يناير ١٩٧٧ و ١٩٨١ فترة ممارسة تعددية حزبية مستقرة بسبب ما شهدته تلك الفترة من توترات ، خاصة مع زيارة الرئيس السادات للقدس وما تلاها من تطورات وبوفاة الرئيس السادات عام ١٩٨١ وتولى الرئيس مبارك للحكم ، مع استمرار الظروف الموضوعية التى استوجبت التعدد الحزبى شهدت مصر ممارسات تعددية حزبية أكثر استقراراً ، والنقطة الهامة هنا أن وجود العديد من القيود التشريعية والواقعية لم يمنع تبلور القوى السياسية التى امتلكت قدرة حقيقية على المبادرة والفعل السياسى .

وعلى الصعيد الاقتصادى فإن قوة المجتمع فى مواجهة الدولة اتخذت بالأساس شكل المبادرات الفردية الخاصة ، و لم يكن ذلك فقط فى شكل « مشروعات استثارية » تقليدية فى مجالات كثيرة وإنما كان أيضا فى أشكال أخرى كان أبرزها على الإطلاق « شركات توظيف الأموال » وبصرف النظر عن أية أحكام « قيمية » أو « فنية » حول تلك الشركات علينا أن نعترف بأنها جاءت فى ظرف عجزت فيه أجهزة الدولة ونظامها المصرفى عن استيعاب مليارات الدولارات التى تدفقت على مصر من جراء العمل فى بلاد النفط خاصة لدى صغار المدخرين . ومن ناحية أخرى ليس مصادفة أن الغالبية الساحقة من رؤوس الأموال الخاصة التى استثمرت فى مصر فى السنوات الأخيرة إنما هى رؤوس أموال « مصرية » قبل أن تكون عربية أو أجنبية وفى جميع الحالات يلمح المرء أقداماً لدى قطاعات رأسمالية مصرية متزايدة للاستثمار والإنتاج على نحو يختلف جذرياً عن الأوضاع التى وجدت قبل عقدين فقط من الزمان .

وعلى صعيد التنظيم الاجتماعى بشكل عام تبدو واحدة من أكثر صور المقارنة دلالة . ففيما يتعلق بالنقابات المهنية والعمالية مثلا حرصت الدولة الناصرية على احتواء هذه النقابات وعلى أحكام السيطرة عليها خاصة من خلال التنظيم السياسى الواحد . وبرزت أمثلة عديدة لقيادات نقابية مهنية وعمالية كان رصيدها الأساسى هو رضاء الدولة عنها . ولا شك أيضا أن هذه الرؤية لدور النقابات والإتحادات ولنوعية قيادتها تفسر إلى حد بعيد التوتر الذى ساد بين الرئيس السادات وبين أكثر من تنظيم نقابى فى عهده ، ولكن الصورة أخذت تختلف منذ أوائل الثمانينيات فازدهر عديد من النقابات والاتحادات سواء من حيث أعدادها أو من حيث حيويتها وزيادة فاعليتها وتمتعها بدرجات أكبر من الحرية فى اختيار قياداتها وصياغة سياساتها كما تكونت نوعيات جديدة وفاعلة من الجمعيات مثل جمعيات رجال الأعمال وجمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان . وشهد المجتمع المصرى فى المدن والأرياف حركة نشيطة لإنشاء جمعيات أهلية لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والاسكان والعلاج والتعليم والأنشطة الثقافية العامة . و لم يكن غريباً فى هذا السياق أيضا أن القوى التى استفادت من هذا المناخ الجديد كانت هى القوى الأكثر وعياً بمصالحها والأوفر نشاطاً لتحقيق أهدافها .

وكما سبقت الإشارة فإن ذلك الزخم الذى تتسم به حركة « المجتمع » بقواه الحية الصاعدة فى مواجهة هيمنة الدولة ليس فقط ظاهرة مصرية ومع ذلك يظل من الصحيح أنها ظاهرة ترتبط – فى مصر الثمانينيات – بحكم الرئيس مبارك . و لم يكن مصادفة أن مصر مبارك لم تعرف وثائق مثل « الميثاق » أو « ورقة أكتوبر » تحدد للمجتمع توجهاً أيديولوجياً و فكرياً ما و لم تصك وصفاً لرئيس الجمهورية باعتباره زعيماً أوروباللعائلة على أن هذه الحقيقة

لا تنفى أن هناك قوى كثيرة فى الحكم وفى المعارضة وسواء بشكل مقصود أو غير مقصود إنما تقاوم هذه الصحوة لمؤسسات المجتمع المدنى فى مصر . فمن الناحية الأولى ودفاعاً عن مصالح مكتسبة أو استناداً إلى نظرة أمنية ضيقة لمفهوم « الاستقرار السياسى » تنظر عناصر كثيرة على رأس بيروقراطية الدولة والنظام السياسى بشك وريبة إلى عواقب اطلاق حركة مؤسسات المجتمع المدنى سواء أكانت أحزاباً أم كانت نقابات واتحادات وجمعيات . وهى لا تكف عن وضع القيود والعوائق التشريعية والتنظيمية والأمنية التى تؤول فى النهاية لتقييد حركتها وشل فعاليتها .

ومن ناحية ثانية يمكن القول بأن كثيراً من قوى « المعارضة » خاصة تلك التى يشهدها الحنين إلى ذكريات الستينيات والتى تجعل قضيتها الأولى هى الدفاع المطلق عن القطاع العام والتخويف من القطاع الخاص والتى ترفع بقوة الشعارات عن « عدم المساس » بالدعم وعن حقوق التعليم المجانى والعلاج المجانى – بصرف النظر عن الواقع الأليم لتلك « الحقوق » .. إلخ .. إنما هى تسعى – فى واقع الأمر – إلى تأكيد هيمنة الدولة (أو على وجه التحديد : بيروقراطية الدولة بمختلف أشكالها) متجاهلة حقيقة الإختلاف الكبير بين دولة « الستينيات » ودولة « الثمانينيات » لكن تأمل الأوضاع الراهنة فى مصر ومشكلاتها العديدة : بدءاً من مشكلات البطالة والطاقة والغذاء وتلوث البيئة (التى تتخذ الآن أبعاداً غير مسبوقة) إلى المشكلات المزمنة فى مجالات الاسكان والتعليم والمواصلات .. إلخ : إنما يقودنا إلى القول بأنه من العبث الاستمرار فى « مناشدة » الدولة والاتكال عليها فقط لحل كل تلك المشاكل . فالدولة المصرية الان مرهقة بأعبائها الجسيمة ومثقلة بجهازها البيروقراطى المترهل ومكبلة بكوادر ضعيفة ولن نبالغ إذا قلنا إن الأمل فى إحداث نهضة حقيقية ربما لن يكون إلا بإحياء مؤسسات « المجتمع المدنى » وتنظيماته الحرة .

إن هذا يعنى – على الصعيد السياسى – أن تعمل كل القوى السياسية على توسيع نطاق المشاركة السياسية ، خاصة من خلال الأحزاب سواء القائمة أو التى يمكن أن تقوم بما يؤدى إلى تكوين كتلة سياسية مدنية كبرى ترعى الديمقراطية وتقدر على الدفاع عنها . ويعنى – على الصعيد الاقتصادى – انتزاع الشروط المواتية لاطلاق المبادرة الفردية وتذليل العقبات كافة أمام استثمار كل ما يمكن استثماره من أموال متاحة وإيجاد طبقة رأسمالية منتجة : قوية ومتماسكة وعلى الصعيد الاجتماعى لابد من الاستمرار فى تقوية النقابات وتنمية الوعى لدى ملايين العاملين بما يمكن أن تسهم به النقابات والاتحادات فى حل مشاكلهم وابتكار مخارج جديدة لها وكذلك تشجيع العمل الطوعى من خلال الجمعيات الأهلية : وأخيراً فإن الاصرار على وجود مناخ ثقافى متفتح تتاح الفرصة فيه لازدهار كل الأفكار وتتقلص فيه صور الارهاب

ثانياً : تطور النظام الحزبى :

ليس التعدد الحزبى فضيلة فى ذاته ، هو مجرد « شكل » يتخذه النظام السياسى . وقد ينطوى مجرد وجود هذا الشكل على مزايا لا يمكن إنكارها . ولكن « وجود » التعدد الحزبى شىء ، و « فعاليته » شىء آخر تماما . وبعبارة محددة ، فإن فعالية النظام الحزبى معناها قدرته على تطوير أداء النظام السياسى ككل بما يمكن من الوفاء بالمهام الملقاة على عاتقه ، بدءاً من حماية الأمن القومى للدولة وإدارة علاقاتها الخارجية ، ومروراً بتسيير الاقتصاد القومى والمواءة بين الموارد والاحتياجات ، وحتى إتاحة أفضل الفرص لتلبية المطالب الاجتماعية والثقافية للمواطنين ، بما فى ذلك توفير العمل وخدمات الاسكان والتعليم والصحة .. إلخ ، وما لم يسهم التعدد الحزبى فى تحقيق ذلك على نحو أكثر كفاءة وفاعلية . فإنه لن يعدو أن يكون مجرد إطار للمشاحنات السياسية العقيمة ، بل وربما لصرف الأنظار عن المشكلات والقضايا الحقيقية .

وفى واقع الأمر ، فإن كل نظام سياسى يسعى – نظرياً على الأقل – إلى تحسين أدائه وتطوير قدرته على القيام بوظائفه ، خاصة من خلال آليات معينة . فى مقدمتها : افراز وتقديم الكوادر والقيادات الجديدة – وتطوير أو ترشيد السياسات العامة – وتوفير الإحساس العام بالمشاركة وتحمل المسئولية بين المواطنين .

على أنه لم يعد هناك شك الآن فى أن النظم القائمة على التعدد الحزبى تكون أكثر قدرة على تطوير أدائها وتحسين قدرتها والتغلب – أولاً بأول – على ما يظهر فيها من نواحى الضعف أو القصور ، ونجاحها – بالتالى فى تسيير شئون المجتمع والدولة . وذلك هو – على الأقل – ما توحى به خبرة نظم التعدد الحزبى فى العالم المتقدم ، ففى بلدان ذلك العالم (فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان) يفرز النظام الحزبى أفضل الكوادر من خلال عملية التنافس الانتخابى بين الأحزاب ، ويسهم – من خلال البدائل التى تطرحها الأحزاب أمام الرأى العام – فى ترشيد السياسات العامة ، ومراقبة تنفيذها . كما أن الأحزاب المختلفة تعبىء المواطنين لتحقيق الأهداف القومية بما تتيحه لهم من فرص حقيقية للمشاركة . وبما توفره من إحساس بالانتماء والمسئولية .

والسؤال الذى نطرحه هنا : هل أسهم التعدد الحزبى القائم حالياً فى مصر فى تطوير أداء النظام السياسى ، وتحسين قدراته ، خاصة فى مواجهة المشكلات المتفاقمة فى كافة الميادين ؟ وهل يمكن أن يعزى التقدم الذى حدث فى حل بعض المشكلات إلى فعالية النظام الحزبى التعددى ؟ .

إن أحداً لن يجادل فيما يتيحه التعدد الحزبى فى مصر ، والذى دخل الآن فى العقد الثانى من عمره ، من فرص لتعبير القوى السياسية فى المجتمع عن نفسها ومصالحها ، بشكل منظم ومشروع ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . كما أن أجيالاً جديدة من شباب مصر تتعرف الآن من خلال الصحافة الحزبية والممارسات البرلمانية ، والأنشطةالجماهيرية ، على فكرة التعددية السياسية كحقيقة أصيلة فى الحياة السياسية . ولكن .. هل يغنى كل ذلك عن حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة التى تعانى منها مصر الآن ؟ وهل سوف يظل المواطن المصرى سعيداً بحريته فى التعبير ، وقانعاً بقراءة المقالات النارية فى صحف المعارضة ، والتعرف على آرائها المختلفة .. مع استمرار مشاكله مع البطالة والتعليم .. إلخ ؟ .

ذلك هو الامتحان الحقيقى للنظام الحزبى ، بل للنظام السياسى برمته ، وفى مواجهة هذا الامتحان لا تبدو ممارسات النظام الحزبى حتى الآن مشجعة كثيراً :

فليس بمقدور أحد أن يدعى أن النظام الحزبى التعددى فى مصر أفلح فى تقديم عدد من الكوادر والقيادات الموهوبة الجديدة إلى حلبة العمل السياسى . ولا يزال تجنيد الكوادر السياسية واختيار القيادات التنفيذية ، يعتمد على معايير متباينة وغير واضحة . ففى الحزب الحاكم « تهبط » القيادات على الحزب من جهازالدولة ، أكثر مما تتكون فى ظروف العمل الحزبى . ولكن الأهم من ذلك ، أن الكوادر التى تنشأ فى داخل الحزب ، تؤول فى النهاية فى مجموعات من الأشخاص التى تتزاحم لتقديم نفسها « لقيادة الدولة » ، أكثر مما تمارس عملا حزبياً حقيقيا ، وهو ما يؤدى فى نفس الوقت – إلى نفور أو ابتعاد كثير من العناصر القادرة والمتميزة ، ولا يبدو أن الوضع فى أحزاب المعارضة أفضل منه فى الحزب الحاكم ، فوجود شخصيات « تاريخية » على رأسها وسيادة نمط القيادة « الأبوية » ، وتفشى الشللية والعلاقات الشخصية والعائلية .. لا تزال أسبابا قوية تحول دون ظهور كوادر سياسية جديدة ، وهكذا فى حين تزخر مصر بالعقول والكفايات المتميزة فى كافة المجالات ، فإن ذلك لا ينعكس على نمط القيادات والكوادر السائدة فيها .

من ناحية ثانية ، يصعب التدليل على أن النظام الحزبى التعددى حمل معه نمطاً من السياسات العامة أكثر فعالية مما عرفته مصر قبل ذلك ، سواء من حيث وضع السياسات أو تنفيذها . وفى واقع الأمر ، فإن الكثير من أوجه النقد التى توجهها أحزاب المعارضة للسياسات العامة لا تصب فى إتجاه تحسينها أو تطويرها ، بل يجرى التعامل مع ذلك النقد وكأنه مجرد « تنفيس » عن السخط والغضب ، فضلا عن أنه يصعب القول أن أحزاب المعارضة تمتلك دائماً سياسات عامة متكاملة بديلة ، كذلك فإن الأوضاع الدستورية والفعلية الحالية للنظام السياسى فى مصر لا تعرف آليات يمكن بمقتضاها بسهولة تغيير أو إقالة الوزراء

أو المسئولين التنفيذيين بسبب ضعف الأداء حتى من خلال السلطة التشريعية . ونتيجة لذلك ، فإن أخطاء المسئولين لا تظهر – عادة – إلا بعد تركهم لمواقعهم الرسمية ، وبعد أن تكون السياسات الخاطئة قد نفذت بالفعل ! .

ومن ناحية ثالثة ، فإن عجز النظام الحزبي عن بلورة اجماع قومي عام حول المشكلات والقضايا الأساسية ، جعل من الأسهل على النظام السياسي التعامل مع كثير من المشكلات بروح الحفاظ على الأوضاع القائمة ، وتفضيل الحلول المؤقتة والسهلة على الحلول الدائمة الأكثر صعوبة ، بل أن كثيراً من المسائل أو القضايا ذات الطابع « الفنى » مثل استخدام الطاقة النووية ، وجدوى إنشاء الصوب الزراعية ، والآثار المختلفة للسد العالى ، وترميم الآثار القديمة ، ونقص مياه النيل .. إلخ ، كلها قضايا جرى « تسييسها » بسرعة ، بحيث أصبحت محلا للمساجلات الحزبية ، وغابت النظرةالموضوعية السليمة عن الرأى العام . وعرضت هذه المسائل وكأنها مجال للآراء والتفضيلات السياسية والايديولوجية ، بدون توفير قاعدة « المعلومات » الأساسية التى يفترض أن تسبق أى أحكام عنها .

وبعبارة واحدة ، فإن النظام الحزبى فى مصر يفتقد الآليات والقنوات التى تضخ نتاج عمله ونشاطه فى شرايين النظام السياسى ، وتمده بالقوة والكفاية .

ويمكن القول أن جوهر المشكلة يكمن فى طبيعة « العلاقة » بين طرفى النظام الحزبى ، أى : الحزب الحاكم من ناحية ، وأحزاب المعارضة من ناحية أخرى ، فالحزب الوطنى – وريث الاتحاد الاشتراكى والاتحاد القومى وهيئة التحرير ، مروراً بحزب مصر – يحتكر الحكم ، وأحزاب المعارضة ، وريثة الوفد القديم ومصر الفتاة والاخوان المسلمون والماركسيين ، تحتكر المعارضة ، مثل أسلافها أيضا ، ومع طول هذا الاحتكار للحكم وللمعارضة ، وبدون أى فرصة لتداول حقيقى للسلطة ، أصبحنا إزاء أحزاب تعارض للمعارضة ، وأيضا إزاء حزب يحكم للحكم .

وفى ضوء هذه الحقيقة ، يبدو سلوك الطرفين مفهوما : فأحزاب المعارضة التى تعلم علم اليقين إنها لن تشارك فى السلطة يوما ما ، تتطرف فى انتقاداتها ، وترفع أكثر الشعارات تبسيطاً ومثالية ، وهى فى هذا السياق لا تقدم كوادر جديدة ، ولا تطرح دائماً سياسات أو برامج مدروسة ، كما إنها تسرف فى تسييس مالا ينبغى تسييسه من القضايا القومية ، وفى المقابل ، فإن الحزب الوطنى الذى يتصرف على أساس أنه مرتبط بالسلطة السياسية وجوداً وعدما ، يسرف فى تجاهل آراء المعارضة ويخضع اختيار كوادره لمعايير لا ترتبط بالضرورة بالكفاية السياسية أو الفنية ، طالما لا تتعرض لتحد ما من جانب المعارضة ، كما أنه يضع سياساته

وينفذها على أساس الابقاء على الأوضاع القائمة ، وتجنب المغامرة بتغييرات جذرية ، وبعبارة أخرى فإننا نصبح إزاء نظام حزبى تسير فيه آليات الحكم فى واد وآليات المعارضة فى واد آخر ولا يلتقيان : ومثل أى كيان حى ، فإن افتقاد النظام الحزبى للقدرة على التصحيح والتقويم ، يعنى افتقاده وتركه نهباً للأمراض والأورام تستشرى فيه ، حتى ولو كان المظهر الخارجى خداعاً وبراقاً ! .

ولا يخفى ما ينطوى عليه هذا الوضع من مخاطر على النظام السياسى كله ، فالنتيجة الوحيدة لذلك « العقم » للنظام الحزبى ، ولانعدام فعاليته ، هو تكلس النظام السياسى ، وضعف قدرته باستمرار ، على القيام بالأعباء الملقاة على عاتقه :

– فقدرة النظام السياسى على استقطاب أو تفريخ الكوادر والكفايات السياسية تتقلص بسرعة ، وتصبح الساحة مفتوحة فقط أمام متوسطى المواهب الموظفين الذين يرتبطون بالبقاء فى مناصبهم قبل أى شىء آخر .

– وقدرة النظام السياسى على طرح وتنفيذ سياسات عامة رشيدة وفعالة تظل مرهونة فقط برؤية وإرادة المسئولين الحكوميين ، طالما أن الرؤى الناقدة أو المصححة الآتية من أحزاب المعارضة – سواء من داخل البرلمان أو من خارجه – تظل محدودة فى تأثيرها أو فعاليتها .

– وقدرة النظام السياسى على اقتحام المشكلات من جذورها ، يحد منها الحرص الشديد على « الاستقرار » وابقاء الأوضاع القائمة ، حتى ولو كان ذلك أمراً وخيم العواقب على المدى الطويل .

ولكن .. هل يعنى ذلك أن النظام الحزبى التعددى عديم الجدوى ، وأن وجوده – بالتالى – مثل عدمه ؟ إن العكس تماما هو الصحيح ، وإذا كان هناك تسليم بالقول الشائع : « إن علاج عيوب الديمقراطية هو بالمزيد من الديمقراطية » فإن ذلك ينطبق بالذات على النظام الحزبى ، والممارسات الحزبية . فضعف فعالية النظام الحزبى ليس حله هو تجاهل هذا النظام أو التخلى عنه ، ولكن حله الوحيد هو تحويل النظام الحزبى إلى نظام قوى وفعال . والشرط الأساسى لتقوية النظام الحزبى فى مصر وتحقيق فعاليته هو تصحيح الاختلال فى العلاقة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة . وكما سبقت الإشارة : فإن جوهر ذلك الإختلال هو احتكار الحزب الوطنى للحكم ، فى حين تظل الأحزاب الأخرى حبيسة موقعها فى المعارضة بدون أمل حقيقى للمشاركة فى الحكم . ولا يعنى تصحيح هذا الاختلال إعطاء أحزاب الأقلية فرصة مكافئة لحزب الأغلبية ، ولكنه يعنى تحديداً أن يكون مناط قوة أى حزب هو بالأساس الجمهور الانتخابى له ، والمشكلة هى أن أحزاب المعارضة تدخل الانتخابات وتمارس السياسة

وليس لها رصيد سوى قدرتها على تعبئة وحشد جماهيرها ، أما حزب الحكومة فإن رصيده بالأساس هو أنه يحكم بالفعل ، أى أن التنافس السياسى يتم فعليا بين أحزاب المعارضة من جهة ، والحكومة من جهة أخرى ، وهى منافسة لا يمكن أن تكون متكافئة . هنا ، فإن تصحيح الاختلال فى العلاقة بين أطراف النظام الحزبى معناه أن يتم التنافس بين أحزاب وأحزاب ، وليس بين أحزاب وحكومة . ولاشك أن هناك أساليب كثيرة لتحقيق هذا الهدف مثل الفصل بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الوطنى ، والحد من نفوذ السلطة التنفيذية فى الانتخابات وتوسيع دور السلطة القضائية فيها ، والفصل بين إمكانيات الحزب الحاكم وإمكانيات الدولة .. إلخ ، وهى كلها خطوات تؤدى إلى دعم الحزب الوطنى كحزب له هويته المستقلة . وفى تلك الحالة يكون الحزب الوطنى هو الحزب الذى يحكم لأنه حاصل على الأغلبية ، وليس هو الحزب الذى يحصل على الأغلبية لأنه يحكم ، أى تصبح – بعبارة أخرى – إزاء حكومة الحزب لا حزب الحكومة .

فى هذه الحالة فقط يمكننا أن نتصور نظاماً حزبياً تعددياً تنافسياً أكثر قوة أو أكثر فاعلية ، أكثر قدرة على تحسين أداء النظام السياسى وتطوير قدراته . ومن خلال هذا النظام التعددى التنافسى يمكن أن تبرز قيادات سياسية خلاقة جديدة ، وأن تتم عمليات مراجعة وتنقيح فعلية للسياسات العامة أولا بأول ، كما يمكن للنظام الحزبى أن يبلور اجماعاً عاماً حول الحل الجذرى للمشاكل والأزمات .. أيا كانت تكاليفها الصعبة .

ثالثاً : تطور الفكرة الليبرالية :

إذا كانت هناك عبارة واحدة تلخص جوهر التحرك الثورى الذى تشهده ، بل تصنعه شعوب كثيرة فى عالم اليوم ، ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين ، فإن هذه العبارة هى : « نحو مزيد من الليبرالية » ! ، يصدق هذا على ما يجرى فى الاتحاد السوفيتى ، مثلما يصدق على التحولات الدرامية فى بلدان أوروبا الشرقية كلها وهو يصدق على حركة كثير من شعوب العالم الثالث التى ناضلت – وما تزال تناضل من أجل اسقاط الحكومات المستبدة التى تحكمها ، مثلما يصدق على الدعوات المتعاظمة نحو التعددية والديمقراطية فى وطننا العربى . وفضلا عن ذلك ، فإن هذا الاتجاه تجسده وتدعمه الدعوة الكاسحة فى العالم كله لاحترام حقوق الإنسان ، على نحو غير مسبوق ، أخذت معه النظم الاستبدادية تجد نفسها – يوماً بعد يوم – تتراجع إلى مواقع الدفاع والمراوغة ، وتضطر للخضوع للضغوط الأدبية والمعنوية ضد ممارساتها اللاإنسانية . وفى حين أخذت المجتمعات النامية تشهد مظاهر عديدة لصحوة المجتمع المدنى فيها . خاصة من خلال الأحزاب والتجمعات المدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ، فإن النظم السلطوية المستبدة ، عسكرية كانت أم مدنية ، تبدو اليوم وكأنها تعيش

فقط فى « الوقت الضائع » لأن العصر لم يعد هوالعصر الذى ساد قبل عقدين أو ثلاثة ! .

وواقع الأمر أن الليبرالية ليست جديدة على مصر ، وبصرف النظر عن أى اجتهادات حول تعقب القيم الليبرالية (أو التحررية) فى التراث الوطنى والقومى ، فلاشك أن ظهور هذه القيم على نحو ملحوظ فى بلادنا إنما جاء فى أعقاب الحملة الفرنسية وما تلاها من اتصال مباشر بالحضارة الأوروبية . وإذا كان رفاعة الطهطاوى ثم محمد عبده هما أبرز ممثلى المثقفين الإصلاحيين الذين أرادوا المواءمة بين قيم وأفكار الليبرالية الأوربية والتراث السلفى الإسلامى فإن التجسيد المؤسسى السياسى الأول لليبرالية فى مصر المعاصرة إنما تمثل فى حزب الأمة الذى أنشىء عام ١٩٠٧ . وعبرت كتابات قطب الحزب (أحمد لطفى السيد) عن توجه ليبرالى على أعلى درجة من الوضوح والنضج ، فى كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية كما امتزجت تلك الدعوة الليبرالية بالدعوة القاطعة إلى دعم واحياء الوطنية المصرية المستقلة عن السيادة العثمانية .

ثم كانت عظمة ثورة ١٩١٩ فى أنها نقلت الحماس لكثير من القيم الليبرالية من نطاق النخبة المحدودة والتى تحلقت داخل حزب الأمة ثم الأحرار الدستوريين إلى نطاق الجماهيرية الشعبية الهادرة . ومن خلال حزب الوفد (القديم) وبه ، وبزعامة سعد زغلول ثم مصطفى النحاس ، صارت قيم الدستور والحكم النيابى والوحدة الوطنية مثلاً عليا تحكم الحياة السياسية ، فضلا عن أن نهضة الاقتصاد المصرى فى تلك الفترة حكمتها معايير ليبرالية وكان طلعت حرب أكبر تعبير عن الرأسمالية المصرية التى قادت الدعوة إلى الاستقلال الاقتصادى . وبعبارة موجزة ، فإن (الليبرالية) كانت هى السمة العامة التى حكمت العقود الثلاثة بين ١٩٢٣ و ١٩٥٢ ليس فقط على الصعيد السياسى والاقتصادى فى ظل دستور ١٩٢٣ وإنما أيضا على الصعيد الفكرى والثقافى .

غير أن الحقيقة المرة التى ليس عليها خلاف الآن ، هى أن تلك الليبرالية ، بكل منجزاتها وبالرغم من جهود الرجال العظام الذين عبروا ودافعوا عنها ، ظلت إلى حد كبير قشرة سطحية لم تتغلغل إلى جذور المجتمع المصرى ، ولم تصبح مكوناً أصيلاً للثقافة السياسية المصرية . وتهاوت التجربة بفضل تأثيرات الاحتلال الإنجليزى ، واستهتار الملك ، وأنانية وقصر نظر النخبة السياسية المصرية ، وعدم احترام الجميع لقواعد الممارسة الديمقراطية فضلاً عن أن المناخ الاقتصادى والاجتماعى والثقافى كان وما يزال أبعد عن استيعاب القيم الليبرالية . وإذا كان قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ يمثل نتاجاً مباشراً لفضل التجربة الليبرالية ، فإنها كانت أيضا سبباً فى القضاء على آخر ملامحها بإلغاء دستور ١٩٢٣ والأحزاب سياسياً – ثم بالتأميمات والحد من نشاط الرأسمالية المصرية اقتصادياً . واستبدلت ثورة يوليو برموز التجربة الليبرالية وشعاراتها

رموز وشعارات اللاحزبية ، والعدالة الإجتماعية ، والإشتراكية . وفى حين لم تكترث الجماهير المصرية لسقوط الرموزالليبرالية ، فإنها تجاوبت بقوة مع دعوة عبد الناصر وإجراءاته الحاسمة لإعطاء مضمون اجتماعى ، مادى وملموس للديمقراطية . وفى واقع الأمر ، فإن هذا التوجه لعبد الناصر ولثورة يوليو ، إنما كان جزءاً – وجزءاً ريادياً – من تيار عام شمل أقطاراً عديدة فى العالم الثالث منذ الخمسينيات ، شهدت كلها اخفاقات مماثلة لتجارب « ليبرالية » سابقة ! .

وهكذا مثلت ثورة يوليو انقطاعاً (أو توقفاً) ربما كان حتمياً أو لابد منه للتطور الليبرالى ، وإن كان يفترض أيضا إنها أسهمت – من حيث الجوهر – فى توفير تربة اجتماعية اقتصادية وثقافية أكثر ملاءمة – على الأقل من نواح معينة – لبذر بذور الليبرالية مرة ثانية ، خاصة من حيث الاتساع الشديد للطبقة الوسطى الحضرية ، بفضل الحراك الإجتماعى الواسع والتصنيع وتوسيع فرص التعليم على نحو غير مسبوق .

وفى هذا السياق العام ، وإذا نحينا تفصيلات كثيرة جانبا ، فإن التوجه الذى قاده أنور السادات منذ السبعينيات ، نحو التعدد الحزبى (سياسياً) ونحو الانفتاح (اقتصادياً) لم يكن منفصلاً عن بلدان كثيرة فى العالم الثالث تبينت هى الأخرى نواحى القصور التى شابت محاولاتها فى التنمية الإشتراكية فى ظل الحزب الواحد . وواقع الأمر أنه كان من الصعب على المرء أن يتصور أن ذلك الانهيار الذى شهدته الستينيات والسبعينيات للنظم الاشتراكية المقلدة والمنسوخة فى العالم الثالث إنما كان مقدمة لما شهدته الثمانينيات من تصدع التجارب الأصيلة للإشتراكية ، فى أول وأهم معاقلها فى العالم الثانى أى : الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية ! .

وعلى أى الأحوال . وفيما يتعلق بمصر على وجه التحديد ، فإن التوجه الليبرالى (أو التحررى) هو اليوم أحد التوجهات السياسية المتفاعلة فيها . وإذا كانت الدعوة إلى تدعيم كل من الانفتاح الاقتصادى ، والديمقراطية ، تمثل قاسماً مشتركاً بين الحزب الوطنى وحزب الوفد ، فلاشك ، أن السمة الليبرالية الأكثر وضوحاً ونقاء تظل من نصيب حزب الوفد الجديد . وفضلا عن ذلك ، تزخر الحياة العامة فى مصر بالعديد من المفكرين والكتاب والشخصيات العامة التى تعبر بدرجات مختلفة عن هذا التوجه ، الذى ربما يكون أديب مصر العظيم نجيب محفوظ أبرز ممثليه خارج الأحزاب .

غير أن الحقيقة التى ينبغى التسليم بها هى أن الليبرالية تعانى اليوم فى مصر من مشاكل أو أزمات أساسية ، تؤثر بقوة على احتمالاتها المستقبلية . ويمكن هنا أن نرصد – مبدئياً – ثلاث أزمات كبرى :

الأزمة الأولى : هى عدم وجود فكر ليبرالى مصرى أو عربى معاصر متكامل ، واضح

المعالم . والواقع أن لفظ (ليبرالية) ذاته ، ينطوى على مشكلة ، فهو وإن كان مثل لفظ (ديمقراطية) لفظ غير عربى ، إلا أنه لم يحظ بنفس القدر من الشيوع والانتشار . وعندما استخدم لطفى السيد هذا التعبير فى العقد الأول من القرن (حيث عرف بالليبراليسم) فإنه ترجمها إلى التحررية أو المذهب الحرى .

ولكن ما هو أهم من ذلك إننا لا نستطيع أن نتحدث عن نسيج فكرى مصرى معاصر يجمع فى كل واحد بين قيم الليبرالية على الصعيد السياسى والاقتصادى والفكرى ويؤصل العلاقة الجدلية بين الديمقراطية السياسية والتعدد الحزبى وفصل السلطات من ناحية ، والتحرر الاقتصادى ودعم القطاع الخاص والمبادرة الفردية من ناحية ثانية ، وقيم التنوير والعلمانية من ناحية ثالثة .

الأزمة الثانية : هى ما يمكن أن نسميه بالأزمة المؤسسية فالحزب السياسى الذى يفترض أنه يحمل لواء الفكر الليبرالى ويدافع عنه أى حزب الوفد ، يعانى من مشكلات عديدة لا يمكن إنكارها . حقاً أن الوفد – خاصة من خلال صحيفته – يدعو بلا هوادة من أجل الإصلاح الدستورى ، وإطلاق تكوين الأحزاب وإصدار الصحف ، وتدعيم النظام البرلمانى واحترام حقوق الإنسان كما يقف بحسم على صعيد السياسة الخارجية مناصراً للديمقراطية (وهو ما يتبدى بالذات فى الموقف من الأوضاع فى السودان) فضلا عن الحماس والدعم لتحرير الاقتصاد المصرى ، ودعم القطاع الخاص ،وتشجيع المبادرات الفردية . وفوق كل هذا فإن الدعوة إلى الوحدة الوطنية ، واعتبار الدين لله والوطن للجميع . تبدو أبرز ملامح الإستمرارية فى الوفد الجديد مع الوفد القديم . ومع ذلك فلاشك أن الوفد كتنظيم أو مؤسسة يبدو عاجزاً حتى الآن عن استيعاب القوى الاجتماعية والأجيال الشابة الجديدة فى مصر ، وهو الأمر الذى يتجسد بقوة فى أزمة الكوادر والقيادات فى الحزب . وفى واقع الأمر فإن مستقبل الوفد الآن هو بين اختيارين : فإما أن يبادر رئيس الوفد فؤاد سراج الدين بالاستجابة الجريئة لضرورات التغيير والتقدم نحو ضخ دم جديد على نطاق واسع فى شرايين الحزب ، خاصة على مستوى القيادات والكوادر ، وإعادة بناء الوفد على الأسس العصرية للتنظيم ، وإما أن تظل الأمور على ما هى عليه إلى أن تختفى القيادة التاريخية لسراج الدين ويفتح الباب لصراع ضار يتمخض عنه حزب ليبرالى جديد سواء حمل اسم الوفد أو لم يحمله .

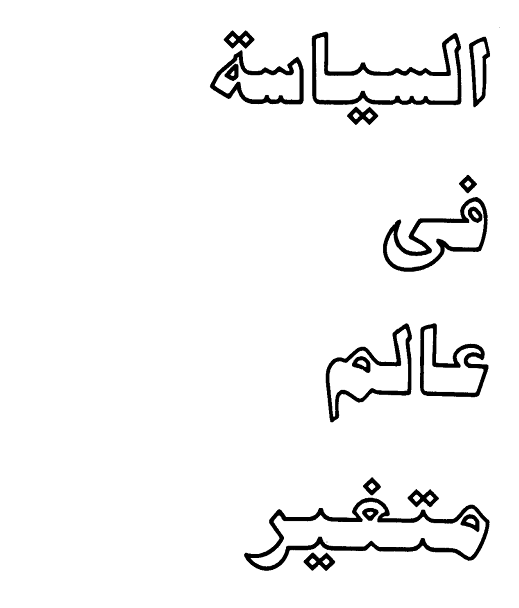
غير أن أزمة الليبرالية الأهم والأقدم والأعمق هى أن شعاراتها ومثلها وأفكارها ما تزال ذات طابع نخبوى غريب عن ثقافة وتوجهات قطاعات واسعة من الشعب حتى وإن تحمست لبعض شعاراتها وأفكارها فى لحظة أو أخرى . وبعبارة ثانية فإن الكثير من شعارات الليبرالية هى شعارات (غير شعبية) حتى وإن كانت فى جوهرها تعبر عن الطريق الأكثر جدوى

للتقدم والإصلاح . وعلى سبيل المثال ، وعلى الصعيد الاقتصادى فإن المناداة بتشجيع الاستثمار الخاص وترشيد الدعم ، وترك الأسعار تحدد بظروف العرض والطلب ، وإلغاء التزام الدولة بتعيين الخريجين هى كلها أمور أقل شعبية بكثير من دعوات توسيع القطاع العام والابقاء على الدعم والاستمرار فى سياسة التزام الدولة بتعيين الخريجين ، حتى وإن كانت هذه الدعوات الأخيرة تؤدى إلى طريق مسدود .

غير أن التحدى الأساسى لليبرالية على هذا الصعيد إنما يأتى من جانب التيار السياسى الأكثر قوة وفاعلية على صعيد المعارضة السياسية فى مصر اليوم أى التيار الإسلامى ، ففى حين أن الليبرالية السياسية تفترض – بحكم التعريف – الاعتراف بالقوة الإسلامية كقوة فاعلة على المسرح السياسى لها حقها فى التعبير عن نفسها ، فإن هذه الأخيرة ترتبط – على الأقل من خلال فصائل كثيرة فيها – بفكر شمولى سلفى يتعارض مباشرة مع قيم الديمقراطية والحرية الفكرية ، وإن كان يجد آذانا صاغية لدى الجماهير فى مجتمع تخيم الأمية فيه على حوالى نصف سكانه .

ومع ذلك كله – تظل الليبرالية بقيمها وأفكارها هدفاً عزيزا ، ينبغى السعى بدأب لترسيخه على مستوى النخبة والجماهير . وبمقدار ما تقترب مصر من تلك القيم والأفكار ، بمقدار ما يتعاظم الأمل فى أن تكون أكثر أهلية لدخول عالم القرن الواحد والعشرين .

□ * □



السفير الدكتور محمود سمير أحمد

أولاً : مظاهر التغيرات الجارية والقادمة فى العالم ، ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين .

ثانياً : التحديات والمشاكل التى تواجه مصر فى ضوء هذه المتغيرات .

ثالثاً : السياسات والدبلوماسية التى تتطلبها هذه التحديات .

أولاً : مظاهر التغيرات الجارية والقادمة فى العالم :

١ - أصبحت القوة الاقتصادية واستحواذ الدولة على مقومات البناء الاقتصادى والاجتماعى المتين ، والقائم على التكنولوجيا المتفوقة وعلم الإدارة الحديثة ، أصبحت هى مقياس قوة الدول الحقيقية والمستمرة ، ومكانتها فى الصدارة بين بقية الدول . وأفضل دليل على صحة هذه المقولة : المنزلة التى تتبوأها اليابان وألمانيا فى عالم اليوم ، والسرعة التى وصلتا بها إلى هذه المنزلة بعد خروجهما مهزومتين ذليلتين بعد الحرب الماضية .

٢ - كذلك فقد خسر الاتحاد السوفيتى مكانته وانفرط عقده رغم خروجه منتصراً من الحرب العالمية الماضية ، ورغم تملكه للقوة الذرية ، ولكن بسبب ضعف الاقتصاد السوفيتى من ناحية ، وفشل أنظمته الاقتصادية والادارية البالية ، وظهور الحاجة الى تبنيه لاقتصاديات السوق الحرة ، واضطراره للإعتماد على مساعدات العالم الغربى الاقتصادى .

٣ - فتملك السلاح الذرى والنووى وحده لم يعد مقياس استمرارية القوة والمكانة فى عالم يقوم اليوم على أساس التسابق الاقتصادى والمالى والتكنولوجى السريع المتطور (اليابان - ألمانيا - سويسرا - السويد - كندا ليست دولاً تمتلك السلاح النووى) . وحتى إن كان تملك السلاح النووى له بعض التأثير الاستراتيجى على توازنات القوى العسكرية والردع Deterrenc وعملية حفظ السلام . إلا أنه لم يعد كفيلاً أو ضامنا تماسك البناء السياسى والاجتماعى للدولة ولابقاء مكانتها بين الدول طالما لم يستعمل السلاح النووى فى أى مواجهة عسكرية خاصة وأن العالم حريص كل الحرص على تجنب قيام أية مواجهات نووية (الرعب النووى) أمريكا فرنسا لم يستعملا السلاح الذرى فى الهند الصينية ، أو فى غيرها من الحروب الصغيرة وكذا بريطانيا فى حرب فوكلاند ضد الأرجنتين ولا إسرائيل ضد مصر سنة ١٩٧٣ وهكذا) .

٤ - قد ينتج عن فقدان الاتحاد السوفيتى لمنزلته كأحد القطبين ، وتفكك أوصاله ، عدة احتمالات ومؤشرات أهمها .

أ - احتمال تقوية سيطرة الولايات المتحدة وهيمنتها - منفردة على مقاليد الأمور ومجريات السياسة العالمية .

ب – ويتواكب ذلك بالطبع مع زيادة تعاون « مابقى من الاتحاد السوفيتى مع الولايات المتحدة من أجل تصفية بعض المشاكل العالمية المعلقة بما يتمشى وأهداف السياسة الأمريكية ربما عن طريق استخدام أجهزة الأمم المتحدة لاتخاذ مظهر الشرعية الدولية أحياناً .

ج – لكن من جانب آخر فهناك زيادة مظاهر التنافس من جراء مشاركة اليابان والمجموعة الأوروبية للولايات المتحدة فى محاولات الولايات المتحدة للهيمنة والسيطرة ، ويتواكب ذلك مع زيادة قوة اليابان ودول غرب أوروبا اقتصادياً وزيادة تماسكها وتعاونها ، بما يسمح لها بزيادة الاعتماد على النفس مع اقلال اعتمادها السابق على الولايات المتحدة سياسياً وعسكرياً ، وخاصة بعد زوال خطر الاتحاد السوفيتى عسكرياً .

٥ – زيادة سرعة تيار التكتل وخلق مجموعات أو تكتلات سياسية أو اقتصادية فى أجزاء مختلفة من العالم فى نفس الآونة : (اليابان وتايوان وكوريا – مجموعة دول الكونتادورا فى أمريكا اللاتينية – البرازيل والأرجنتين والأورجواى – مجموعة الأيكواس **Ecowas** حول نيجيريا فى غرب أفريقيا . اتحاد دول المغرب العربى – اتحاد دول الخليج وهكذا) . وأسطع مثال على ذلك مازال هو مجموعة دول غرب أوروبا التى وصلت محاولاتها للتكتل إلى حد لم تصله مجموعة أخرى وأصبح الاتحاد الفيدرالى لأوروبا الغربية هدفاً قريب التحقيق .

٦ – لكن – مع زيادة ثراء ورخاء وترابط الدول الغنية الصناعية ، وعلى رأسها مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة – اليابان – ألمانيا – فرنسا – كندا – إيطاليا – بريطانيا) ومن ورائها دول أخرى ذات اقتصاديات وتقنية متقدمة فى آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ، فإن بقية دول العالم الثالث بصفة عامة (مع بعض استثناءات قليلة بسبب البترول مثلاً) تزداد فقراً وترزح تحت أعباء متثاقلة من الديون الخارجية وعجز الميزانيات وكثيرا من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث تزداد الهوة اتساعاً ما بين الأثرياء والفقراء **"the haves and the have nots"** فى عالم اليوم والغد ، مع ازدياد الهوة اتساعاً بين طرفى المقص (أى حسب التعبير الاقتصادى ما بين اقتصاديات الدول الصناعية والدول الزراعية التى يعتمد اقتصادها على تصدير المواد الخام) . وهذه من أخطر المشاكل التى تهدد سلامة وأمن العالم بل واقتصادياته بصفة عامة فى مطلع القرن الواحد والعشرين .. لهذا ينادى العالم الثالث بوجوب اتفاق العالم كله على إيجاد نظام اقتصادى عالمى جديد يكون أكثر عدالة وضماناً لأمن ورخاء الدول الضعيفة . ومن هنا أهمية محادثات الشمال/الجنوب والتى يجب أن يسبقها أو يتواكب

معها محادثات الجنوب/الجنوب لتقوية جبهة الدول الفقيرة .

٧ - ويتواكب مع أزمة العالم الثالث الاقتصادى سالفة الذكر أزمة أخرى اجتماعية بسبب انتشار مرضى فقدان المناعة **Aids** انتشاراً مروعاً فى العالم الثالث وبخاصة فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية مع عدم امتلاك هذه الدول لأسباب مقاومة هذا الداء الذى بات يهدد وسوف يهدد الملايين الكثيرة من أبناء تلك البلاد ، أضف إلى هذه الأزمة انتشار مرض السرطان ، وانتشار المخدرات فى كل أنحاء العالم غنيه وفقيره . وقد أصبحت الأمراض الوبائية والاجتماعية تهدد حياة وأمن وطمأنينة أغلب المجتمعات ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين ولم يجد العالم لها بعد علاجاً شافياً .

٨ - رغم انقضاء حوالى نصف قرن على نهاية الحرب العالمية الثانية ورغم مقولة أن العالم حاليا يجتاز حالة أمن وسلام « وغياب وحرب » ، إلا أن الحقيقة أن نصف القرن الماضى شهد اندلاع أكثر من خمسين « حالة حرب » اقليمية أو أقرب إلى العالمية . وقد يقول البعض إنها مئات حالات اشتعال النيران الإقليمية **baab bush- feias** قدرها البعض بثلاثمائة وخمسين حالة ، ولعله بسبب استمرار الحرب الباردة بين القطبين ومعسكريهما لم يتمكن العالم من اطفاء نيران تلك الحرب الصغيرة ، بل قد يقول البعض إن أحد القطبين أو المعسكرين قد أسهم فى ازكاء نيران بعض تلك الحرب التى كانت فى واقع الأمر حروباً بعين المعسكرين عن طريق وكلاء لهما **wars by proxie** وعلى أى حال فإن الحرب الباردة ، واحتمال وجود أحد القطبين فيما وراء واحدة من تلك المشاكل والحروب الاقليمية ، جعل جهاز الأمم المتحدة . عاجزاً عن وقف امتداد تلك النيران وبقى ملعقاً حتى الآن بعض تلك المشاكل الحادة : أزمة الشرق الأوسط - مشكلة الصحراء الغربية - مشكلة جنوب أفريقيا - أفغانستان - كمبوديا - الحروب الأهلية فى السودان وأثيوبيا والصومال - ومشاكل اللاجئين وحقوق الإنسان التى تنتهك فى كثير من البلدان .

٩ - والسؤال المطروح حالياً ومستقبلاً ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين هو مامدى تأثير زوال الاتحاد السوفيتى كأحد القطبين « محركى الحرب الباردة » على التنظيم الدولى الحديث أو القادم ؟ .

ـــ على عمليات احلال السلام **Peace Making** : الوساطة ، التوفيق ، الدبلوماسية ، المفاوضة .

ـــ وعلميات حفظ السلام **Peace Keeping** : بتطبيق نصوص ميثاق الأمم المتحدة .

ـــ وعلى دور الأمم المتحدة وفعاليتها القادمة فى ظل اختفاء الحرب الباردة ، وفى ظل

هيمنة وسيطرة قوة واحدة عظمى ، أو ظهور محاور قوى جديدة فى شكل أوروبا الغربية المتحدة أو اليابان ؟ .

١٠- أ- قد يزداد الأمل فى أن يصبح للأمم المتحدة دور أكثر فعالية يسمح بمناقشة وحل المشاكل داخل نطاق الأمم المتحدة وفى ظل الشرعية الدولية ودون فرض أو وصاية . وهو الحل الأمثل .
ب- ومن جانب آخر ، يخشى البعض أن يؤدى زوال نفوذ الاتحاد السوفيتى ، وفى غياب قيام المجموعة الأوروبية حتى الآن بدورها كقطب جديد صاعد ، إلى ازدياد هيمنة وفرض الولايات المتحدة لسيطرتها على الأمم المتحدة ، واستعمالها لهذا الجهاز لإكساب سياستها مظهر الشرعية الدولية فقط .
ج- أو قد يتعاظم دور تأثير أوروبا الغربية أو غيرها من التكتلات الصاعدة ويعادل تأثير الولايات المتحدة فيما بعد .

١١- ومن أهم مظاهر التغيرات الجارية والقادمة نحن على أبواب القرن الواحد والعشرين .
أ- زيادة سرعة وأثر ثورة المواصلات والاتصالات بين الدول والشعوب .
ب- زيادة مظاهر انفتاح العالم والشعوب على بعضها سياسياً وثقافياً واقتصادياً : بل وتكنولوجياً ، وللانفتاح التكنولوجى تأثيره الواسع المدى على تخطى الحواجز بين الشعوب .
ج- وتبعاً لذلك انتشار روح العالمية الإنسانية التى ترى فى العالم بأكمله - وليس فى دولة واحدة أو وطن واحد - مسرحاً لاهتمامات وتطلعات وآمال الفرد الواحد .. وهكذا بدأت تظهر شخصية المواطن « الغرب الأوروبى » محل المواطن الألمانى والإيطالى والفرنسى نتيجة لثورة المواصلات والاتصالات التى ترتب ما بين دول أوروبا الغربية الاثنى عشر . وهكذا بات اليونانى والأسبانى والبرتغالى ينظر إلى كل أوروبا الغربية كوطنه ومحط اهتماماته وآماله ، وواكب ذلك .
د - وقد أدى كل ذلك إلى زيادة « ثورة التوقعات اشتعالاً » The revolutian of rising expecta tian بين أفراد وشعوب العالم ، غنية وفقيرة ، لكن ليس بمعزل عن العالم الثالث حيث باتت جماهيره تتطلع إلى مشاركة بقية شعوب العالم الثرية مظاهر تقدمها التكنولوجى وثرائها ورخائها كحق أصيل وليس كمنحة أو إحساناً ، ولم تعد هناك حواجز تمنع رؤية العالم الثالث لما يدور داخل العالم الثرى . ولم يعد يرضى العالم الثالث أن يظل على فقره وبؤسه وتخلفه . ولم تعد جماهير العالم الثالث تتقبل صاغرة إهمال وتواكل أو فساد الأنظمة البالية أو الفاسدة التى أوصلتها لحالتها الراهنة التى تمنع

كسرها للحواجز الإدارية أو السياسية والاقتصادية البالية التى أطاحتها تلك الأنظمة .. انظر ما حدث فى ألمانيا الشرقية وفى برلين الشرقية من تدمير وتخطى جدار برلين ، وما حدث فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى بل انظر ما يحدث فى كينيا وزائير وزامبيا وهكذا ... ومن هنا فإن شعوب العالم الثالث تنذر بقيام « ثورات الاحباط والتحلل من الماضى » : ثورات جديدة ليس هدفها القضاء على الاستعمار ، ولا القضاء على الاستعمار الجديد (الاقتصادى) وحسب ، وإنما هدفها كخطوة أولى التحلل من الأنظمة والعقائد البالية الجامدة والفاسدة وكخطوة ثانية ضد العالم الصناعى يمد يد المعونة والمساعدة إلى شعوب العالم الثالث لكى تلحق بركب الحضارة والتقدم ولعل فى امتداد ظاهرة وآثار الجماعات الدينية سواء فى العالم اليهودى أو المسيحى أو الإسلامى ما قد يذكرنا بما يمكن أن يؤدى إليه شعور الأحباط وضعف الرجاء من تطرف وأعمال عدائية أساسها عدم تمتع الجماهير العريضة بثمرة التقدم العالمى والرخاء المادى والاقتصادى الذى أصابته جموع كثيرة من دول العالم الصناعى المتقدم ، ويأسها من تحسين أحوالها فى وقت مقبول ..

هـ- ومع ذلك فمن ميزات هذا العصر الذى جعلت منه الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات عالماً صغيراً « متداعى الأحاسيس » أن تأكد الاتجاه نحو ضرورة حل المشاكل المعلقة بالطرق السلمية وبالمفاوضات المباشرة والحلول الوسط . ولم يعد العالم يتقبل بسهولة الحلول القائمة على العنف والفرض والاكراه أو القسر ، حتى لو جاء هذا الفرض والاكراه على يد أحد القطبين أو بموافقة أحدهما . ومن ثم قد يدور التساؤل فى الفترة الانتقالية الاختبارية القادمة :

– هل سيشهد العالم فى ظل انفراد الولايات المتحدة حالياً بالهيمنة والسيطرة هل سيشهد أمثلة جديدة لجرينادا وبنما وأفغانستان ؟ .

– أم تكراراً لظاهرة حرب الخليج وعاصفة الصحراء فى ظل الشرعية الدولية وبمباركة النظام العالمى السائد ؟ .

– أم تكرارا لظاهرة كامب دافيد حينما أمكن لأحد الأقطاب أن يسهم إسهاماً مباشراً فى التوصل إلى حل سلمى لإحدى المشاكل المعلقة مستغلاً نفوذه ومكانته ؟

١٢- وبمجمل القول أن هذه الفترة الانتقالية الحاسمة ، مابين القرن العشرين والواحد والعشرين ، ما بين نظام إزدواجية القطبية ووحدانية القطبين (الولايات المتحدة) أو التعددية القطبية (ظهور قوى جديدة فى شكل اليابان أو المجموعة الأوروبية) سوف تكون بحكم كونها فترة انتقالية فترة اختبارية أو تجربتين دون أن يستقر فيها وضع واحد

يعينه لفترة ما . ومن هنا فإن ردود فعل العالم لاختبار أو تجربة ظاهرة من الظواهر التى استعرضنا احتمالاتها فيما سبق قد تكون ، بل يجب أن تكون مؤثرة هى الأخرى فى مدى استيعاب واستقرار الأمن والأوضاع لهذه الظاهرة أو تلك » والأخذ بها من عدمه ؟ » .

ثانياً : التحديات والمشاكل التى تواجه مصر فى ضوء هذه المتغيرات :

١ – مشكلة شحة المياه فى الحقبة القادمة أو الحقبتين القادمتين من أخطر التحديات التى تواجه مصر فنصيبها من مياه النيل ٥٥,٥ مليار م٣ لكن سوف تحتاج مصر إلى ٧٠ مليار م٣ سنة ٢٠٠٠ وقد انخفض نصيب الفرد فى مصر من ١٧٠٠ م٣ سنة ١٩٦٩ إلى ١٠٠٠ م٣ سنة ١٩٩٠ وسوف يصبح ٧٩٠ م٣ سنة ٢٠٠٠ علماً بأن الخبراء يرون أن حد الفقر المائى هو ١٠٠٠ م٣ للفرد فى السنة (عالمياً) .

٢ – ومع الزيادة الرهيبة فى السكان فى مصر فإن تعداد مصر سوف يصبح ٧٧٠ مليوناً سنة ٢٠٠٠ وهو ما يستلزم ٧٠ مليار م٣ من المياه كنصيب لمصر لكى يظل نصيب الفرد من المياه على مستواه ١٩٩٠ ، ولكى تتمكن من مواجهة احتياجاتها الزراعية والعمرانية والصناعية .. فمن أين هذه الزيادة ؟! .

وهو ما سوف يواجه مصر بمشاكل سياسية بالنسبة لعلاقاتها مع بقية دول النيل ، فضلا عن بقية المشاكل الاجتماعية والعمرانية . وفضلا عما يمليه ذلك على مصر من وجوب اتباع سياسات نيلية أو مائية داخلية ذاتية رشيدة تحتاج لتنفيذها إلى ٢٠ ملياراً من الجنيهات بأسعار سنة ١٩٩٠ حسبما قدرها الخبراء فى ندوة جامعة القاهرة فى مارس ١٩٩٠ .

٣ – أضف إلى ذلك أن مشكلة شحة المياه لا تمثل مشكلة سياسية مصرية / أفريقية ، ومصرية واجتماعية واقتصادية وحسب ، بل أن لها جانباً أكثر عجلة وخطورة يتمثل فى شحة المياه فى إسرائيل والدول العربية المحيطة ، وحاجتها جميعاً إلى مزيد من المياه (٣٠٪ إضافة فى الحقبة القادمة) لمواجهة زيادة المهاجرين إلى إسرائيل والتوسعات العمرانية والصناعية بإسرائيل وبالدول العربية المحيطة بها . مما ينذر بوجود قنبلة زمنية فى تلك المنطقة شديدة الحيوية بالنسبة لمصر، ويحتاج الأمر إلى الإسراع بنزع فتيلها قبل انفجار تلك القنبلة .

٤ – وبحكم موقع مصر الجغرافى الاستراتيجى ومكانتها فى العالم العربى فإنه يقع عليها المشاركة الفعالة إن لم يكن قيادة الطريق إلى حل سلمى شامل لجميع أوجه علاقات إسرائيل بالدول والشعوب العربية المحيطة بها ومنها مشاكل المياه والقضية الفلسطينية وعلاقات

إسرائيل بالأردن ولبنان وسوريا وإرساء كل هذه العلاقات على أسس سلمية طويلة المدى .

وفى حالة التوصل إلى حلول وسط مرضية للجميع فإن ذلك سوف يطرح بعد ذلك بالضرورة مشكلة تحديد التسلح وإزالة الأسلحة النووية والكيماوية البكتريولوجية وتحييد المنطقة ذرياً وراء إرساء أسس التعاون الاقتصادى والمالى فيما بينها .. وهى مجموعة من التحديات شديدة تتيح لمصر دوراً فعالاً فى كل هذه الميادين .

٥ – أما فى حالة تعذر الاتفاق واستمرار تلك الخلافات والقضايا المعلقة فإن ذلك يفرض مع الأسف نوعاً آخر من التحديات لا يقل خطورة وعجلة فى ظل تملك إسرائيل للسلاح النووى وحدها فى الشرق الأوسط فضلا عن التفوق فى ميدان الأسلحة التقليدية إلى جانب تحالفها السياسى والاستراتيجى مع الولايات المتحدة وصداقاتها مع بعض بلدان أوروبا الغربية والشرقية ونفوذ اللوبى **Lobby** الصهيونية داخل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ..

٦ – ومما يزيد من خطورة هذا التحدى الأخير أن شدة حساسيته فى اعتماد الاقتصاد المصرى على المساعدات الاقتصادية الأمريكية الضخمة ٢,٥ مليار سنوياً منذ ١٩٧٩ حتى الآن وإلى المدى المنظور) والارتباط السياسى والاقتصادى ما بين مصر والولايات المتحدة ودول غرب أوربا منذ بدأ الرئيس السادات سياسة السلام والتعاون مع الولايات المتحدة والغرب ... ويستلزم هذا التحدى من مصر أن تحدد مواقفها إزاء الاحتمالات السابقة ، إن سلماً أم حرباً ، تجاه إسرائيل ، والولايات المتحدة ، وأوروبا الغربية ، ومدى حاجتها إلى استمرار مساعدات الولايات المتحدة ودول الغرب وتحت أية ظروف وفى أى حجم فى السنوات القادمة ؟ .

٧ – وفى معرض بحث علاقاتها مع الولايات المتحدة وفى ظل زيادة مظاهر الوحدانية القطبية الجديدة يجمل بالدبلوماسية المصرية بالمثل أن تحدد سياساتها واستراتيجتها تجاه احتمالات الهيمنة الأمريكية فى ظل الشرعية الدولية وكذلك مظاهر سيطرتها وهيمنتها دون التحلى بالشرعية الدولية .

٨ – وفى ظل انتهاء الحرب الباردة وما قد ينتج عن ذلك من تقوية فعالية الأمم المتحدة ، كذلك فى ظل انتخاب دبلوماسى مصرى كسكرتير عام جديد للأمم المتحدة باتفاق آراء الدول العظمى فإن كل ذلك يتيح للدبلوماسية المصرية فرصة أفضل وأقوى عن ذى مضى لكن تلعب مصر دوراً أكثر فعالية وأهمية فى ميدانى :

أ - تقوية فعالية الأمم المتحدة والشرعية الدولية فى وجه أى محاولات من أى دولة لممارسة الهيمنة والسيطرة خارج نطاق النظام الدولى الجديد .
ب - الاتجاه نحو إقامة نظام اقتصادى عالمى جديد أكثر عدالة ومسؤولية،وقد كان لمصر منذ البداية دور نشط فى هذين الميدانين لكن المتغيرات التى جدت تتيح لها مزيداً من النشاط .

٩ - ومن التحديات بالمثل احتفاظها بمركزها القيادى والرائد فى العالم العربى ، والعالم الأفريقى وعالم عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامى ومجموعة السبعة وسبعين فى وجه المشاكل التى سوف تثار فى الفترة الانتقالية التجريبية القادمة وتحت ظروف غير محددة المعالم . ومع نهاية الحرب الباردة وانتفاء مظاهر النزاع الايديولوجى بين الرأسمالية والشيوعية ، بين العالم الغربى وأوروبا الشرقية ، فإن مصر بصفتها من رواد حركة عدم الانحياز مطالبة هى الأخرى بإيجاد صياغة جديدة وتوجه أكثر فاعلية لنظرية عدم الانحياز ونشاطاتها .

١٠- وفى ظل زيادة قوة ومكانة المجموعة الأوروبية واليابان يصبح لزاماً على مصر صياغة دبلوماسية جديدة نحوها تكفل لمصر ما تحتاجه من تأييد سياسى واقتصادى وتكنولوجى من هذه الدول ، وبخاصة دول البحر الأبيض المتوسط التى تملك ، بحكم موقعها ، اهتمامات خاصة أقرب إلى مشاكل المنطقة وقد يكون لها دور أكثر فاعلية من بقية دول المجموعة الغربية .

ثالثاً : السياسات والدبلوماسية المصرية التى تتطلبها المتغيرات الجارية والقادمة :

يجب تسخير الدبلوماسية المصرية لخدمة أهداف السياسة الخارجية المصرية واحتياجاتها فى الأوضاع السياسية الداخلية والاجتماعية والاقتصادية :

١ - وجوب العمل على سرعة حل النزاع العربى الإسرائيلى حلا سلمياً نهائياً يرضى كل الأطراف ، ويسمح للدول الغربية بمساعدة مصر بالشكل والكم الكفيل بتحول مصر إلى دولة عصرية ذات تكنولوجية متقدمة : كما يسمح بتسوية علاقات إسرائيل بالعالم العربى وبخاصة اقتصادياً ومائياً واستراتيجياً ..

٢ - من أجل ذلك تحتاج مصر إلى استمرار أوثق العلاقات مع .

أ - الولايات المتحدة . ب - العالم الغربى . ج - اليابان وكندا ودول آسيا وشرق أوروبا . د - فضلا عن العالم الثالث .

٣ - العمل على إيجاد حلول سلمية تفاوضية طويلة الأجل لمشكلة مياه النيل وعلاقات مصر

المستقبلية بالدول النيلية مع احتمال إقامة سوق شرق أفريقية متكاملة تقوم أساساً على مجموعة حوض النيل .

٤ – إقامة دولة مصرية عصرية تضمن تحقيق احتياجات ومطالب مصر الاجتماعية والاقتصادية والتقنية ، فى ظل الإنفجار السكانى الحالى ، مع ضرورة العمل على مواجهة آثار ذلك الانفجار السكانى والعمل على إيقاف سرعته .

٥ – ضرورة اتباع مصر لسياسة مائية داخلية ذاتية رشيدة يحتاج تنفيذها إلى موارد مالية جسيمة ومساعدات خارجية متخصصة (ثلاثين ملياراً من الجنيهات بأسعار ١٩٨٩) .

٦ – إقناع دول العالم الصناعية المتقدمة بنقل التكنولوجيا المتقدمة إلى مصر وعلوم الإدارة الحديثة من أجل مساندة تلك الدولة المصرية الحديثة ومساعدة الاقتصاد المصرى على اجتياز أزمته الحالية والعبور إلى عصر من التقدم والرخاء والأمن والطمأنينة فى ظل سياسة مصرية خارجية عمادها :

أ – السلام . ب – الانفتاح على العالم . ج – مساندة الشرعية الدولية .

٧ – تسخير دبلوماسية مصر من أجل ضمان سلامتها ووحدتها الاقليمية ، وتعزيز مكانة مصر وتقوية صلاتها الخارجية وعصبياتها كوسيلة لابد منها للانطلاق لتحقيق الأهداف السالفة الذكر .

٨ – ضرورة استمرار وتعزيز دور مصر الرائد فى :

أ – حركة عدم الانحياز مع تطوير توجهاتها ونشاطاتها من أجل تعزيز النظام الدولى الجديد والشرعية الدولية والتعاون الحق بين الشمال والجنوب .
ب – العالم العربى وأفريقيا والعالم الإسلامى مازالوا يمثلون العمق الاستراتيجى لمصر ويضمنون لمصر مكانة الصدارة والقيادة ويجب على مصر استمرار بل وتقوية صلاتها وعصبياتها مع هذا العالم .



المناقشات

أ. محمد عـودة :

بالنسبة للأزمة الدولية أعتقد فى الواقع أننا مطالبون باستعراض السياسة الخارجية لمسألة مهمة لمصر فهى مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالسياسة الدولية . أعتقد أنه لابد أن نذهب بعيداً إلى ما هو النظام الدولى ، تطوراته .. إلخ .

المشكلة أننا نتحدث عن انهيار الاتحاد السوفيتى وانهيار الاشتراكية وفى الواقع مع أن النظامين حاربا بعضا فى الحرب الباردة . والحرب الباردة انتهت لأن النظامين اكتشفا أنه ليس هناك أحد يستطيع أن يغلب الثانى . كان هناك أزمة حقيقية فى النظامين السوفيتى و الامريكى . أزمة الاتحاد السوفيتى كانت أعمق ولذلك بدأ انهياره يدوى . لكن الأزمة الامريكية لا تقل وطأة عن الازمة السوفيتية . والمعركة الانتخابية القادمة فى أمريكا ستكون حول أزمة النظام . لهذا فلابد أن نرى أزمة النظامين وتأثيرها علينا . العالم يتشكل ولكننا لا نعرف ما سوف ينتهى إليه ولا نستطيع أن نحكم بانهيار الاشتراكية لأن حزب العمال البريطانى صاعد وهو حزب اشتراكى، والحزب الاشتراكى هو الذى يحكم فرنسا . لابد أن نحدد موقعنا بالضبط وما سوف يكون عليه الاتحاد السوفيتى فى تقديرات الأمريكان لم ينته بل لابد من رصد التطورات أكثر عمقا ودقة .. الأزمة انعكاسية .

كانت هناك ثلاث أزمات ، أزمة النظام العربى ، أزمة النظام الاشتراكى وهناك أزمة ثالثة لابد أن نركز عليها وهى أزمة كتلة عدم الانحياز . ما هى حقيقة أزمتها حتى نستطيع أن نرسم خريطة دقيقة للصراعات فى العالم .

سياستنا من أيام محمد على تقوم على الوعى بالمتناقضات الدولية وتسخيرها لصالحنا . الآن فى مرحلة تشكل العالم بسرعة لابد أن نكون أكثر وعيا بالنسبة لها .

أعتقد أنه بعد حريق القاهرة كان هناك انهيار واستطاعت الحركة الوطنية أن تنتصر بعد ثورة يوليو .. كان هناك بحث عن النظام السياسى . الآن نريد دولة عصرية مصرية تستطيع أن تصمد للتغيرات، وهذه الدولة العصرية لابد أن تعتمد على سياسة الاعتماد على الذات فلدينا الامكانيات لذلك فلابد من تعبئة مواردنا لتحقيق الاعتماد على الذات لكى نواجه المجهول .

الواقع أن الشرق الأوسط فى النظام الدولى الجديد أصبحت هذه المنطقة بالنسبة له منطقة حياة أو موت لأنها منطقة بترول منطقة أساسية يريد أن يهدئها لكى يستطيع أن يعتمد عليها مما جعل هذه المنطقة منطقة حساسة وبالذات مصر . فإما أننا نقوم بالدور الاستقلالى الذى تعودنا عليه ونخلق قوة مستقلة .. نتعامل من منطق قوة لتعبئة الموارد الذاتية أولا ثم تعبئة مجالنا العربى والأفريقى وإلا سوف نسقط إلى الهاوية .

النقطة الثانية : أن الليبرالية المصرية بدأت بلطفى السيد وحزب الأمة هذه نقطة غير صحيحة لأن الليبرالية المصرية ولدت يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ بين عرابى والخديوى ، حدث حوار بينهما وبدأ بعد ذلك انتخاب جمعية تأسيسية وإصدار دستور ولائحة هذه هى اللحظة الليبرالية الوحيدة التى لا تتكرر فى تاريخ مصر مع تقديرنا لدستور ٢٣ . لكن دستور ٢٣ عملية لجنة سماها سعد زغلول لجنة الأشقياء،وبعد ذلك تدخل المندوب السامى وطلب تغييره . لكن اللحظه الليبرالية النموذجية هى يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، وبعد ذلك تعثرت الليبرالية لأسباب خارجة عن إرادتنا .. فالليبرالية غير محددة المعالم . لن يكون حل مشاكلنا بعمل الليبرالية لأن النظام الرأسمالى لم يحل مشاكل . نحن نبنى دولة عصرية . اقتصاد مشترك متكامل لقطاعات خاص ، عام ، أجنبى وعصرى .. ديموقراطية متكاملة سياسية اقتصادية ثقافية ودولة عصرية تمثل واقعنا وليس دولة عصرية منقولة من مصدر خارجى .

□ ★ □

د . إبراهيم دسوقى أباظة :

المحور السياسى تعرض لقضايا عديدة إلا أن القضية الأساسية فى نظرى والتى لم أجد لها إلا لمسا بعيداً فى الأوراق المقدمة هى قضية تسيد الديموقراطية فى عالمنا الثالث بمعنى أن نقارب بين ما يسمى النظام العالمى الجديد وبين العديد من دول العالم الثالث رابطة عضوية . هناك صلة وثيقة بين البنية الأساسية فى دول العالم خاصة اليوم بعد أن أصبحت قوة واحدة . هذا النظام العالمى الجديد هو نظام عالمى لاشك أنه يخدم مصالح ، ولمنطقتنا العربية دور فعال فى ارساء هذا النظام العالمى الجديد لأن عالمنا الثالث وعالمنا العربى بوجه خاص محكوم بنظم تستمد وجودها من اعتلاء القائمين على النظام الدولى .

وأشير إلى ما قاله الدكتور « سمير » حينما قال : وماذا لو قطعت المعونة الأمريكية عن مصر ؟ المعونة الأمريكية لمصر هى مصدر من مصادر الاستمرار الاقتصادى ، وبالتالى السياسى للنظام الحالى والعلاقة بين النظام الحاكم والولايات المتحدة هى علاقة بين الجنين والأم والحبل السرى الذى يمد هذا النظام بالحياة ، وأنا أقول هذه الحقيقة من وجهة نظر اقتصادية . لنفرض أن قطعت هذه المعونة عن مصر ما هو الحال ؟ هذه المعونة تبلغ ٣ مليارات دولار نحن وإسرائيل الدولتان الوحيدتان اللتان تقفان فى صدر المعونات الخارجية للولايات المتحدة . إلى متى يمكن أن يستمر هذاالوضع . اقتصاد يعيش فى حالة تبعية شبه مطلقة ، بل يعيش يوما بيوم على المعونات الخارجية وبوجه خاص للولايات المتحدة . دور القوى السياسية المصرية دور كبير والخطأ إذا تصورنا أن الصراع بيننا حول الحقوق صراع ذو قطبين . فالواقع أنه صراع مركب تسيطر فيه قوى كبرى فى وجه القوى السياسية المصرية .

لو أن الصراع بسيط وليس مركباً بين معارضة سياسية وبين حزب يحكم لهان الأمر لكن طبيعة الصراع بين قوى سياسية وحزب يتسلح بأسلحة الدولة لأننا نحن نقف ضد الدولة ووراء هذه الدولة تقف دول كبرى تساند بشكل أو بآخر . مهمة القوى السياسية صعبة وشاقة ودقيقة .

د . أسامة أفصح فى ورقته فى صور مختلفة لكنها أخذت على تزييف الديموقراطية مأخذا عابراً . لأن تزييف الديموقراطية أكثر بكثير من ذلك ، أفضل أن أعيش فى ظل ديكتاتورية سافرة عن أن أعيش فى ظل ديكتاتورية مغلفة . وللأسف الشديد كانت هناك اسهامات كثيرة فى أدبيات مختلفة (ميعت) مفهوم الديموقراطية مما جعل هذا المفهوم منسياً بيننا .

فى محافلنا العلمية تعارفنا على أن الديموقراطية تقوم على أشياء محددة إذا فقدت إحدى

ركائزها لا تعتبر ديموقراطية وكما قلت مراراً إننا نعيش اليوم فى مصر وفى العالم العربى لا يمكن أن يوصف بالديموقراطية ، وأعتقد أن الأساس هو الدعوة تجاه دعم القوى السياسية فى الساحة ولن يأتى الدعم إلا من جديتها وتعاونها وتضامنها من أجل إعادة حقوق الشعب سواء فى مصر أو غير مصر ، لأنه بدون ذلك لا نتوقع استقلالا ولا يمكن أن نتوقع لعالمنا العربى رفعة أو منعة أو تقدماً .

□ * □

أ . أحمد طه :

هناك أزمة فى فكر الإنسان فى التفكير الرأسمالى والاشتراكى . جميع المدارس الفكرية فى العالم تعانى من أزمة مصدرها هو أنه لأول مرة فى تاريخ الإنسانية يصبح التطور المادى أسبق من التطور الفكرى ، معدل التطور المادى رهيب بدرجة أنه أثقل على الفكر فلم تعد هناك فرص متاحة للإبداع الفكرى أو النظرى .. وفى الحديث عن السياسة نتكلم عن وحدانية النظام وهذا غير صحيح ، والقول بأن النظام السائد هو النظام الرأسمالى وأنه أخطر وأقوى هذا غير صحيح .

أمامنا الآن ما يجرى فى العالم .. السوق الأوروبية المشتركة واليابان أمام أمريكا . هناك صراع يجرى بين هذه البلدان،ومن المحتمل أن تتطور فى اتجاهات لا تتصور فى حدود ثلاث أو أربع سنوات . إن النظام سيكون السيطرة عليه فى أيدى أمريكا هذا غير صحيح ، ليس هناك وحدانية نظام لأن هناك تناقضاً بين مجموعات الرأسمالية المتصارعة اقتصاديا فى العالم . سوف تعتبر القوى الاقتصادية وضعنا نحن فى الداخل يكاد يكون اعتمادا على السوق الدولية وعلى المعونات الخارجية . ومع هذا التطور الدولى كان على السياسى المصرى أن يتنبأ بمستقبل الأسواق التى تنشأ الآن،ويبدأ فى تكييف نفسه معها وفىعلاقاته مع هذه الأسواق الجديدة ولا يضع البيض كله فى سلة واحدة . وخصوصاً أن الادارات الحكومية بدأت تذهب إليها تعليمات على أن سنة ٢٠٠٠ سوف تنتهى المعونات الأمريكية ، ليس من الممكن للأمريكان عندما ينتقلون إلى المحل الثانى أو الثالث فى الإقتصاد العالمى أن تظل قدرتهم على إعطاء المعونات لمصر وإسرائيل بنفس القوة وبدون تغيير .

فعلى السياسى المصرى أن يتنبأ بما يجرى اليوم وفى المستقبل المتطور من تناقضات . للأسف الشديد حتى الان نلقى بأزمتنا وعبئنا على كاهل الفقراء . فالرأسمالية المصرية اليوم تُضرب والذى ينمو هو شىء واحد فى مصر هو القادر الحاكم وكل الظواهر السياسية التى نراها سواء مواطنين أو غير مواطنين من المسائل البارزة فيما يتصف بالوضع الاقتصادى المصرى . وأحد المطالب الرئيسية المطروحة على الحياة السياسية المصرية أنه اليوم وإزاء الهجوم الذى تشنه الرأسمالية الطفيلية . على كل الأجهزة الجماهيرية لمحاولة السيطرة عليها وتطويعها لمصلحتها فقد آن الأوان لاتخاذ موقف جذرى فيما يتصل بالوضع .

هناك عالم فيه تناقضات ولابد أن نتعامل مع هذه الكيانات الجديدة وفى صالح مصر وعلى المستوى الداخلى فقد آن الأوان لتحول جذرى . فلا حديث فى الديموقراطية والناس أصبحت حياتها لا تطاق . آن الأوان لاتخاذ سياسة جديدة لا أقول الرأسمالية لأنها تضرب ولكن سياسة توائم السياسة الاقتصادية .

د . رأفت خالد (الحزب الوطنى الديمقراطى) :

لا يختلف أحد أن المتغيرات المتلاحقة أصبحت سمة هذا العقد .. وإن هذه المتغيرات سواء أردنا أم لم نرد تتطلب منا أن نكون على وعى وإدراك بها .. ثم أن نتخذ الوسائل التى تكفل أن نتعامل مع طبيعة هذه المتغيرات .. وأن نحاول استثمار أكبر قدر من عائدها أو على أقل تقدير أن نتعايش معها .

وتحكم المتغيرات من الناحية السياسية – فى تقديرنا – توجيهات عامة علينا أن ندركها تماما ونحن نخطط للمستقبل ولمواجهة تحديات عالم الغد .

أولا : سيادة الديمقراطية . وانحسار النظم الشمولية والتنظيمات الديكتاتورية فى النظم السياسية والأنظمة غير الديمقراطية .

ثانياً : سياة آليات السوق وديناميكية العرض والطلب فى النظم الاقتصادية والاختفاء التدريجى لنظم الاقتصاد الموجه من الدولة فى النظم الاشتراكية .

ثالثاً : الاهتمام المتزايد بحقوق الإنسان .

رابعاً : الاهتمام المتزايد بالبيئة والحفاظ عليها .

خامساً : الاتجاه نحو فرض الشرعية الدولية والتوجه نحو السلام وخفض انتشار الأسلحة .

سادساً : التوجه نحو التكتلات الاقتصادية .

ولا شك أن مصر بقيادة مبارك قد أصبحت محوراً للاعتدال ، وسنداً للشرعية الدولية فى المنطقة ، .. وأن هذا الدور الريادى التى تقوم به مصر قد لقى كل التأييد من العالم ، وانعكس على تدعيم التنمية المحلية ، واستطاعت مصر أن تخفض مديوناتها للعالم الخارجى بعدة مليارات من الدولارات .. وأن يكون لها الدور المحورى فى سياسات المنطقة .. وأن يتوج ذلك باختيار د . عصمت عبد المجيد أميناً عاماً لجامعة الدول العربية ،.. ود . بطرس غالى أميناً عاماً للأمم المتحدة .. وأن يتزامن ذلك مع اختيار الكاتب الكبير الأستاذ نجيب محفوظ لجائزة نوبل فى الأدب .

وقد أثبتت مصر دوماً فى منطقتها العربية أنها المعطاءه دائماً .. الباذلة دوماً .. وإن مصر قدمت لأمها العربية النموذج الديمقراطى ، فلا زالت فى المنطقة العربية علاقة تضاد بين الثروة والقوة .. وبين الغنى والقدرة العسكرية .. فالدول العربية البترولية جاءتها مصادر

الثروة الطبيعية دون عناء .. لكنها أيضاً افتقدت – وفى نفس الوقت – ونتيجة لقلة الموارد البشرية إلى القدرة العسكرية الرادعة .. بينما أن دول أخرى عربية امتلكت القدرة العسكرية الرادعة والثروة البشرية الهائلة مع نصيب محدود من الثروة الطبيعية .

وتفتقد معظم الدول العربية إلى التنظيمات النيابية فى نظمها السياسية .. لكن الحال لن يدوم طويلاً فشباب تلك الدول الذى تلقى تعليمه بالخارج .. وعانى من تجربة حرب الكويت .. يتطلع إلى أن ينعم بروح الديمقراطية .

ويبدو للمراقب أن المنطقة العربية يمكنها بالتالى أن تكون معادلة بين دولها بحيث تصبح بالتضامن قوة لا يستهان بها يتوفر لديها الثروة الطبيعية فى بعض دولها بينما تمتلك القدرة العسكرية الرادعة التى تتميز بها دول أخرى .. خاصة مع ما يتميز به هذا العقد من التوجه نحو التكتلات الاقتصادية الكبرى .

غير أن الواقع .. وتجربة زلزال حرب الخليج .. تبين أن التضامن العربى أمر لا يمكن تحقيقه بالأمل وحده .. ولا يسير وفق المنطق العقلانى المجرد .. وإنما يخضع لذاتيات .. بل وقد يصل الأمر إلى أن تتشكل فى المستقبل – ربما القريب .. تكتلات داخل الدول العربية يتمثل فى المغرب العربى بين دول المغرب وتونس والجزائر وليبيا التى تقترب كثيراً من التوجه الأوربى لحوض البحر المتوسط .. ثم منطقة الخليج العربى والسعودية التى تنعم بالموارد البترولية وتعتمد فى حماية مواردها على الغرب والولايات المتحدة ولها علاقاتها الخاصة مع إيران .. وتكتل آخر بين سوريا والأردن وفلسطين يجنح فى الاقتراب من تركيا وإيران ذات المصالح الهائلة معها . وأخيراً التكتل الأفريقى لدول عربية ممثلة فى السودان والصومال وموريتانيا .

وربما يحدث تقارب وتعاون وتنسيق بين تلك التكتلات العربية ذات الأمزجة المتقاربة وبعضها البعض وتظل مصر هى العامل المشترك الأعظم بين كل تلك التكتلات .. وهى محور الارتكاز والتوازن فيها .. خاصة مع ما تتميز به مصر من قبول وضعها العسكرى فى المنطقة .. وقبول دورها الرائد ثقافيا وإنها سوف تظل دائماً وأبداً الشقيقة الكبرى التى تنصح دائماً .. وتحمى دوماً .. وتصبر غالباً .. وتضحى فى كل الأوقات .

فإذا انتقلنا إلى العالم الإسلامى .. فإن هناك دولتين تتنافسان مع مصر فى دورها المحورى .. وهما تركيا وإيران .. خاصة إن كل مصادر المياة العربية فى سوريا والعراق تنبع من تركيا .. وأن إيران لها مصالحها الخاصة والحيوية فى دول الخليج .. وما تتمتع به الدولتان من قوة عسكرية متميزة .. وما تتمتع به إيران من تأثير عقائدى فى المنطقة .. وما تتميز به تركيا من تطور علمى وتكنولوجى .. واعتبارها مفتاح الغرب إلى قلب المنطقة العربية .

وإنه بتفكك الاتحاد السوفيتى وزوال خطره الدائم لكل من تركيا وإيران فإن دورهما فى المنطقة العربية والتجمع الإسلامى سوف يزداد بلا شك .. والسؤال .. هل أعددنا أنفسنا لهذا التحدى ؟ ! .. وكيف ستتم مواجهته .. وكيف لمصر أن تحتفظ بريادتها للعالم الإسلامى فى مثل هذه المتغيرات .. ؟!.

وعلى الصعيد الأفريقى .. فإن أفريقيا هى امتداد للأمن القومى المصرى .. فهى منبع المياه ومصدرها .. وهى امتداد طبيعى للتوسع الاقتصادى باعتبارها السوق المستقبلية للصناعات والسلع المصرية .. خاصة مع تواضع التنافس فى تلك الأسواق للسلع والخدمات المصرية .. فالتوجه نحو إفريقيا هو توجه يفرضه الأمن القومى لمصر .. وتمليه مقتضيات العوامل الاقتصادية .

وفى إطار كل تلك الدوائر عربياً .. وإسلاميا .. وأفريقيا .. تبذل مصر بقيادة مبارك دورها المحورى .. لقيادة سياسة الاعتدال فى المنطقة .. والداعية دوماً إلى السلام وجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .. والتى تساند الشرعية الدولية .. وتتبنى قضايا منطقتها والعالم الثالث فى خفض المديونية .. ومشكلة الغذاء .. وحوار الجنوب مع الشمال .. لتظل مصر هى مركز التوازن .. ومحور الارتكاز .. فى منطقتها العربية .. وقارتها الأفريقية .. وعالمها الإسلامى .

□ * □

الأستاذ / جميل مطر :

النظام الجديد فى طور التشكيل . يصعب القول أنه يوجد الآن نظام دولى اكتمل شكله أو هيكله ، ومع ذلك فهناك مؤشرات متعددة لاشك لها قيمتها فى استشراف المستقبل ، هناك مثلا اتجاه عالمى نحو هيمنة أيديولوجية منفردة وهى الرأسمالية . لكنها رأسمالية من نوع جديد ليست الرأسمالية التى عرفناها فى القرن التاسع عشر ومعظم القرن العشرين . فالمال لم تعد له جنسية واحدة بل تختلط مصادره ، والإنتاج صار عملية مختلطة ، أضرب مثالاً نعرفه جميعاً ، ففى حرب الخليج استخدم الأمريكيون نظاماً للتصويب الدقيق على الأهداف . هذا النظام عبارة عن جهاز يتكون من ٨٣ قطعة . ٨٢ قطعة منها مصنوعة فى اليابان والقطعة الثالثة والثمانون مصنوعة فى ألمانيا ، مثال آخر هو السيارة الأمريكية هذه السيارة لا ينفق على قطعها المصنعة فى أمريكا أكثر من ثلث تكاليفها إذ تحصل دول آسيا الشرقية والجنوبية الشرقية على الثلث ، وأوربا على الثلث ، وأمريكا على الثلث .

نحن إذا أمام نظام رأسمالى جديد ، لا توجد له بؤرة رأسمالية واحدة . ولذلك يصعب القول بإمكانية قيام قطب دولى واحد بالهيمنة الايديولوجية . فضلا عن ذلك فالهيمنة المنفردة من قطب واحد لم تحدث فى التاريخ منذ العصور الامبراطورية ، أى قبل نشأة نظام للدول المستقلة ذات السيادة . الآن طبعاً الوضع مختلف .

أما بالنسبة لدور مصر إزاء هذه التطورات ، فالمهام الملقاة على عاتقها صعبة ، لسبب موقعها الجيواستراتيجى ولأسباب أخرى كثيرة تتعلق بظروف تطور المنطقة التى تعيش فيها . مصر يجب أن تنفتح على كل التيارات العالمية . ومصر لا يجوز أن تندفع بتهور نحو احتمال من الاحتمالات المطروحة ، فكلها احتمالات فى حالة سيولة . ولكن هناك فيما أعتقد ثوابت . الثابت الأهم والرئيسى هو أن مصر تكون فاعلة بقدر ما تتسع أو تضيق قاعدة نفوذها الاقليمية ، ولا نستطيع القول أن هذا الثابت متوفر الآن فى أحسن أحواله . فالمنطقة نفسها – كالعالم – فى حال سيولة سياسية واقتصادية واجتماعية . والمؤسسات القومية فى حال تدهور . وتتداخل مشروعات إقليمية متعددة تتنافس ليس فقط على كلية النظام العربى أو أجزائه بل أيضا على دور مصر فى هذا النظام .

الموضوع الثالث الذى أريد التحدث فيه هو موضوع تعيين بطرس غالى أميناً عاماً للأمم المتحدة ، لا جدال حول كفاءة الدكتور بطرس وخبرته ولا جدال حول أهمية هذا الاختيار

بالنسبة لمكانة مصر الاقليمية والدولية ، ولكن أدعو إلى اليقظة والتنبيه . فالرجل أصبح موظفاً دولياً يتلقى تعليماته وأفكاره من الشرعية الدولية . وللشرعية الدولية خلافات شديدة وتناقضات جذرية مع دول عديدة فى العالم وخصوصاً مع شعوب الجنوب ، وسيحدث بالتأكيد توترات عنيفة بين الأمين العام ودول الجنوب وكذلك دول فى الشرق الأوسط . وأنا شخصياً مشفق على ما يمكن أن تتحمله مصر نتيجة هذا التعيين .

□ ★ □

السفير / محمد حافظ إسماعيل :

بالنسبة للوضع الدولى حدث هناك انهيار فى الاتحاد السوفيتى،وأصبح العالم الأول يواجه العالم الثالث وعلينا ألا نتصور أن سقوط الاتحاد السوفيتى هو سقوط مطلق . فعندما سئل د . كيسنجر عن جورباتشوف قال لو فشل مشكلة لأمريكا ، ولو نجح سوف يكون أيضاً مشكلة .. الاتحاد السوفيتى يمر بمرحلة يتطور فيها ويصبح قوة . إذن الوضع الحالى وضع انتقالى محدود بفترة معينة . لا يستطيع الحكم على طولها .

أمريكا منذ بضع سنوات قال الرئيس بوش إن مواردها لا تكفى تطلعات الشعب الأمريكى ومساعده قال « لقد هزمنا الاتحاد السوفيتى ولكننا وصلنا للنهاية ونحن نلهث » ونيكسون قال : « إن السوفييت خسروا الحرب الباردة ولكن أمريكا لم تكسبها » . يدل على ذلك الدور الذى سلكته فى حل مشكلة الخليج . هناك نظام عالمى جديد ، نظام مشاركة وضحت فى حرب الخليج ، ويتمثل فى اعتماد الولايات المتحدة على أموال الخليج وعلى صوت الاتحاد السوفيتى فى مجلس الأمن لادارة الأزمة . فالولايات المتحدة لا تستطيع وحدها أن تهيمن على العالم ... الوضع الدولى ينعكس على الوضع فى إقليم الشرق الأوسط الذى كان بؤرة صراع مستمر بين إنجلترا وروسيا ثم ظهرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى كانت علاقاتهما هى العامل الذى يحرك الأوضاع فى هذه المنطقة . الولايات المتحدة رغم أنها تعرف أنها ليست فى مواجهة مباشرة مع الاتحاد السوفيتى ، ولكن منطقة الشرق الأوسط تقع على حدود الاتحاد . أثناء أزمة أغسطس ٩١ بعد ما سمى بانقلاب روسيا ، وقفت الولايات المتحدة وراء القوى السياسية الإصلاحية وكانت تحث هذه القوى على التصدى للانقلاب ومازالت أمريكا تراقب ما يحدث فى الاتحاد السوفيتى .

الهدف الأمريكى الثانى هو حماية وتأمين المصالح البترولية فى منطقة الشرق الأوسط وبذلك سيمكنها أن تسيطر على تصرفات اليابان وألمانيا وتفرض سياستها عليهما فى شرق آسيا وفى شرق أوروبا حتى ينتهى الاعتماد على البترول كمصدر للطاقة . التاريخ علمنا أن كل مصدر طاقة ينتهى ويحل محله آخر . وأخيراً فأمريكا فى منطقة الشرق الأوسط كانت تحمى الوجود الإسرائيلى وهذا الوجود لم يصبح فى حاجة إلى الدعم الأمريكى . فقد أصبحت إسرائيل تسيطر على الأرض وتستقدم مليون مهاجر وتحتكر القوة النووية بحيث تستطيع حماية وجودها وأمنها .

دور مصر يحدده أكثر من عامل . يحدده موقعها الجغرافى وإمكانياتها المتوافرة . يحدده

ثقافتها وعلمها وقوتها أو وضعها العسكرى ومصالحها الجوهرية هذه اعتبارات تحدد دور مصر . كيف نتحرك فى اتجاه أهدافنا النهائية . نحاول أن نتحرك إلى مرحلة تكتيكية طبقاً للامكانيات المتوافرة ومن قاعدة ثابتة .

يجب أن نتبع سياسات مرنة يجب أن نعمل ديبلوماسية بقدر من الخيال وقدرة على توفير طرق تبادلية لا تفرض أن أسير فى طريق واحد .. مصر لا تحترم إلا إذا كان لها قاعدة إقليمية .

أهمية مصر للعالم الخارجى مستمدة من تأثيرها على القوة التى حولها وهذا يتحقق بأن تكون لدينا مصداقية ، ويكون لعالمنا العربى تضامن حول أهدافه بعيدة المدى ، وإن اختلفت وجهات نظره بالنسبة للحركة من هدف تكتيكى إلى آخر .

□ * □

أ . محمود توفيق :

لابد من تقييم ما يقال أن هناك نظاماً دولياً جديداً . إلى أى حد هذه المقولة تصدق أو لا تصدق . يحتاج التشخيص إلى دقة شديدة حتى نقف على حقيقة هذا النظام العالمى ومدى قيادته أو عدم قيادته .

نعرف النظام الذى قام بعد الحرب العالمية الأولى كان يعكس توازن قوى معينة . بعد الحرب العالمية الثانية خرجت من الساحة دول المحور وبالتالى أقيم النظام العالمى الجديد وكانت نتائج أسفرت عن وجود ثلاث كتل . العالم الرأسمالى – الحزب الرأسمالى فى أمريكا ودول الغرب – المعسكر الإشتراكى وكتل التحرر . عندما استقر النظام العالمى فى ظل الأمم المتحدة كانت وسائله من خلال الأمم المتحدة (ميثاق الأمم) يمثل الأساس القانونى للنظام العالمى .

من الناحية الواقعية كانت هناك الأمم المتحدة بمجلس الأمن وحق الفيتو الذى يحدد أرصدة كل من الشركاء . الدول الكبرى لها حق الفيتو . الآن حدث التغيير الآتى : خلع المعسكر الإشتراكى كقوة رئيسية وبالتالى نتيجة لهذا لانت قوى حركة التحرر وهمشت بدرجة تكاد تكون خرجت من الساحة حتى لو كانت ممثلة فى الأمم المتحدة .

النظام العالمى الذى كان قائما ولم يبق غير البقايا يقول أن لا نظام عالمى ما يحدث من تصرفات من الولايات المتحدة وحلفاؤها عكس ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة ، فى حرب الخليج خربت العراق باسم الأمم المتحدة وباسم ردع العدوان ولكن استمرار الحصار لايبرره أى منطق وما تتعرض له ليبيا يتعارض تماما مع أول مبادىء الأمم المتحدة وهو عدم التدخل . فقد تغير الوضع الآن فى النظام العالمى . وما معنى حق الفيتو الآن للاتحاد السوفيتى ولا يوجد اتحاد سوفيتى . لايتصور أن حق الفيتو يعمل لغير ما تريده الولايات المتحدة .

وهذا ليس شأن نظام وإنما فوضى . تشخيص النظام الدولى . هناك تناقضات رأسمالية معروفة تنتهى بانهيار المعسكر الإشتراكى . هناك التناقضات بين الكتل الرأسمالية وهناك التناقض القائم بين النظام الرأسمالى العالمى وبين الشعوب التى تقع ضحية هذا النظام . هل هذه التناقضات لها أثر فاعل فى مستقبل ليس بعيداً . ومن حيث المبادىء ما هى مبادىء النظام العالمى الجديد ؟ .

قولنا أن أساسه حقوق الإنسان وأساسه المعنوى ما هى القضايا التى يقوم عليها هذا النظام . هناك ورقة تقول إن النظام العالمى يقوم على توازن المصالح .. وأنا لا أفهم هذه العبارة وأرى أنه لا توجد مصالح مطلقة . كيف تتوازن المصالح ؟ وهناك مصلحة القوى ومصلحة

الضعيف نعرف أن القوة تحد القوة و لم نسمع أن المصالح تحد المصالح . لو تعمقنا هذا التعبير نقول إن المسألة كانت وما زالت وستظل مسألة توازن قوى وليست توازن مصالح .

الشرعية الدولية المزعومة هناك كثير من المشاكل موجودة فى عالمنا لا تطبق فيها الشرعية الدولية . فإن قضية تطبيق الشرعية الدولية فى الواقع هى خرافات وادعاء من الادعاءات .

بالنسبة للديموقراطية وحقوق الإنسان الأساسية فى النظام العالمى الجديد لم نر أن الولايات المتحدة تدخلت لصالح الديموقراطية فى أى بلد وتعارض الديموقراطية فى المعسكر الإشتراكى ، تستغلها ضد العراق ، ومن النظم التى تنتهك حقوق الإنسان الخليج إذن مسألة الديموقراطية وحقوق الإنسان وأنها ملمح وهدف فى النظام العالمى الجديد هذه اكذوبة ، تسوية الخلافات سلميا شيء غير موجود فى الصراع العربى الإسرائيلى .

النظام الجديد لا يتدخل فى هذا ، الأقرب إلى الصحة أن نقول أن لا نظام عالمى جديد لا يقوم على الأسس التى تتطلع اليها الشعوب . أعتقد أنه من أهداف كل مفكر وكل سياسى وكل من يعمل بالقضايا العامة أن يدعو إلى شحذ كل الجهود وحشدها من أجل إقامة نظام عالمى .

بالنسبة للاوضاع الداخلية أرى أن النظام القديم قائم و لم ينشأ نظام جديد و لم تتغير الأهداف الوطنية والعربية . القضايا التى نناضل من أجلها منذ بداية القرن الماضى لم تتغير حتى الآن . الإستقلال وحماية الإستقلال الوطنى من القوى الأجنبية .

التحول الديموقراطى مازال قائما لم يتغير . التضامن العربى بأقصى قدر ممكن من الفاعلية . التنمية الشاملة فى المجتمع على مختلف الأصعدة . النظام العالمى الجديد لن يحدد مطالبنا وأهدافنا الأساسية .

بالنسبة لقضية الديموقراطية الدكتور أسامة الغزالى قال عبارة « إن أحداً لا يجادل فيما يتيحه التعدد الحزبى فى مصر من فرص التعبير للقوى السياسية فى المجتمع » أنا أجادل وأجادل بشدة وأقول إن هذا الكلام مبالغ فيه .

فالديموقراطية ليست مجرد كلام فهى أشياء كثيرة جداً منها حق الحرية . الحريات فى كل الأشكال والحقوق السياسية . وفوق هذا يجب أن تنتهى عملية تزييف الإنتخابات ويكون هناك عشرة أحزاب فى مصر ولاعرف ما المبرر من عدم منح الأحزاب الأخرى الحق بممارسة نشاطها . قضية الديموقراطية فى مصر من أوائل القرن الماضى – الديموقراطية ليست مجرد

ديموقراطية سياسية هى قناة توصلنا إلى المستقبل والحضارة منذ القرن الماضى ونحن نلف وندور فى حلقات مفرغة شيطانية .

دستور ٢٣ حال دون استقرار الحركة الوطنية . فالتحول الديموقراطى ينبع من إرادة الجماهير . على الدستور والديموقراطية أن تكون واقعية مع شعبنا . هناك دساتير مفصلة ومزيفة . نقطة البدء للإصلاح هى الإصلاح الدستورى وإقامة جمعية منتخبة بإرادة الشعب .

□ * □

السفير/ عبد الشافى عبد الحميد :

هل لازالت الدائرة العربية هى الدائرة الأولى للعمل المصرى وهل الدائرة العربية بمفهومها القديم الذى قام على قاعدة الدفاع العربى المشترك التى تجعل من الأمن القومى العربى جزءا واحدا وما يعضده من أمن اقتصادى . هل هو هذا المفهوم أم أن المفهوم قد تغير . يبدو أن هناك تجربة أثارت فى أذهاننا بعض التساؤلات . هل أمن الخليج جزء من الأمن العربى العام ؟ وبطبيعة الحال جرت هذه المشكلة إلى خلق مشكلة أخرى . لابد أن نحافظ على الشخصية العربية وهذا يستدعى أن ننظر إلى تقوية المشروعات . يجب أن يكون هناك مفهوم جديد للتنمية الإقليمية وهى مرتبطة بالأمن القومى . الكويت فى الوقت الحالى تعقد إتفاقية خاصة مع أمريكا وهذا يجرنا إلى الدور الرائد لمصر .

فى اعتقادى يجب أن نركز على نقطتين أساسيتين : الأولى التنمية الإقتصادية والثانية مواجهة بعض التناقضات العربية.

لايمكن أن نتعامل فى تطبيقنا للقواعد بقاعدتين بمواجهة الغير بقاعدة وفى مواجهة أنفسنا بقاعدة.

فى الحقيقة دور مصر الريادى يجب أن يساعد الدول الخليجية ، بقاء الحال كما هو عليه دون وجود أجهزة حقيقية سيعرضنا لمشاكل .

□ * □

السفير محمود سمير أحمد :

شكراً سيدى الرئيس ..

فى الواقع أن الأمر يحتاج إلى التروى أكثر .. إنما سأحاول أن أوجز .. الدكتور رأفت خالد تفضل وقال إن دور مصر العسكرى مقبول عربيا .. والسفير الشافعى عبد الحميد أشار إلى أن حتى اتفاقية الأمن المشترك رفضت تعاملها فى مصر .. فبالله عليك كيف تقول إنها مقبولة عربيا .. هذا بالإضافة إلى أن القوى العسكرية المصرية غير كافية للدفاع عن سوريا إزاء هجمة اسرائيلية ، للدفاع عن لبنان : للدفاع عن الأردن ، للدفاع عن سوريا إذا هاجمتها تركيا ، للدفاع عن العراق ضد تركيا أيضا .. قوة مصر العسكرية ليست كافية .

يجب أن تكون لدينا قوة عسكرية بالقدر اللى اقتصاديات مصر وإمكانياتها تسمح بها .. أما أن ندعى أنها كافية للدفاع عن العالم العربى ، أو أنها مقبولة فى العالم العربى !!

أنا أشعر أن الشىء الحقيقى الذى يمكن أن يجمع العالم العربى .. إلى جانب شعارات القومية العربية .. هو المصالح الإقتصادية إذا عرفنا كيف نقيمها حقيقية .. بحيث أن تكون قادرة على الربط بيننا وبين المغرب والجزائر وتونس والسودان .. لأن الأهواء والأحاسيس تتبع فردا .. أما لوأن هناك مصالح اقتصادية بين العالم العربى تتكتل حول مصر .. أعتقد أنه يجب أن تتركز على الروابط الإقتصادية الحقيقية ، تربط بيننا وبين السعودية والخليج وكل دولة فى العالم العربى فى شبكة من المصالح الإقتصادية طويلةالأمد ، قادرة على تحمل الصدمات .. أما شعارات جوفاء فلن تثمر ...

هذا بالنسبة لما يمكن أن يجمع الدول العربية مثلما كان حادث فى الستينيات وحتى فى الأربعينيات .. كانت مصر قدوة .. مصر أقامت الجامعة العربية عام ١٩٤٥ ، وبدأنا نرسل معلمين مصريين فى مدارسهم ، واستقبلنا آلافا من الطلاب العرب لتلقى العلم فى القاهرة على حساب الدوله المصرية .. وكنا قدوة ولن يمكن أن نجمع العرب حولنا إلا إذا كنا فعلا قدوة حضارية ثقافية تكنولوجية ، اقتصادية .. نقدر نجمعهم حولنا فقط إذا كنا نستطيع أن نجذبهم إلينا ... كما كنا فى الأربعينيات والخمسينيات ...

أما بالنسبة لعلاقة تركيا وإيران بالمنطقة .. فنحن لن نستطيع إبعاد تركيا وإيران من المنطقة ،إلا إذا أصبحنا قوة بديلة فى نظر العرب .. لأن العرب ينظرون اليوم إلى إيران .. ويريدون الإرتباط بها فى مصالح أمنية مشتركة ، وكذلك تركيا .

فتركيا وإيران سيدخلان العالم العربى .. ولن نستطيع استبعادهما إلا إذا كنا بنفسنا بديلا

لهم .. حضاريا واقتصاديا وتكنولوجيا .. فتركيا لديها تقدم تكنولوجى ، وإيران عندها ذخيرة عسكرية ضخمة جداً لن تستطيع منافستها ونفوذ تركيا وإيران لا يمكن استبعاده إلا إذا كنا بديلا لهم .. وهذا ما أستبعده لانهم يسبقوننا ..

أما عن كيف تستعيد مصر دورها الريادى فى أفريقيا ، أنا أدعى أن أفريقيا أهم لنا من العالم العربى .. لأن شريان حياتنا يأتى من أفريقيا وليس من العالم العربى .. يعنى إذا كان لابد نستغنى عن العالم العربى .. لكن لا نستطيع الاستغناء عن أفريقيا إطلاقاً ..

سياستنا الأفريقية ينقصها الكثير .. فنحن لا نذهب إلى أفريقيا إلا حين يكون لنا مصلحة .. نريد أصوات أفريقيا ضد اسرائيل .. أو نريد من أفريقيا أن تقطع علاقاتها مع إسرائيل .. أو .. أو

لكننا لم نتوجه إطلاقا إلى أفريقيا لأن أفريقيا تستاهل منا التوجه إليها .. والأفارقة لا يقبلون إدعاءنا أننا أفارقة .. ويقولون إننا لا نذهب إليهم إلا إذا كنا نريد شيئا منهم .. ونفرض عليهم مشاكلنا ..

يجب أن تكون لمصر سياسة دائمة . طويلة النفس ، ومستقلة عن سياستنا العربية .. فنحن نحتاج لأفريقيا أكثر مما نحتاج العرب .

كل ذلك يحتاج من مصر لدبلوماسية مستقلة ومستمرة وطويلة النفس .. تراعى احتياجات أفريقيا .

بدون دبلوماسية عربية وأفريقية ، لا يمكن أن يكون لدينا قدرة على لعب دور رائد عربيا وأفريقيا ...

□ * □

الدكتور / حلمى الحديدى :

شكراً سيادة السفير

واسمحوا لى أن أوجز فى دقيقتين نقاطاً محددة .. ليست بالضرورة نقاطاً للبحث ، ولكن هى فى الحقيقة نقاط يجب أن يستمر البحث فيها فى لقاءات أخرى وحتى فى حوار ثانى ليس بالضرورة فى هذه الغرفة ، ولكن على مستويات أخرى أيضاً ..

لاشك أننا ندرك أننا نمر بعالم معاصر متغير وغير ثابت .. كون هناك نظام دولى ، أو بداية نظام دولى ، أو إرهاصات نظام دولى ، فهذا أيضاً واضح من أحاديث اليوم ، لنبحث وهذا هدف الندوة البحث عن مصر فى هذا العالم بصورته المختلفة .. وحث المفكرين على أن يضعوا تصوراً معينا وسيناريوهات متعددة لمصر فى هذا العالم المتغير واتضح من الحوار أن هذه المتغيرات التى تحدث فى العالم ، تلمس أول ما تلمس ، النظام السياسى ، والحقيقة لا نستطيع أن نهمل ما حدث فى روسيا وقد تم التغير السياسى بوعى شعبى .. قد نتفق أو نختلف أن هناك عوامل خارجية وعوامل تاريخية ساعدت على ذلك ، ولكن الأصل فيه أنه تغير سياسى تم بوعى شعبى .

النقطة الثانية : إن هناك فى عالمنا توجهاً نحو الحرية ونحو الديمقراطية ، وهذا لا يتأتى إلا بتوافر حد أدنى من حقوق الإنسان على مستوى العالم .. وحقوق الإنسان معروفة ، وهناك حد أدنى لهذه الحقوق لابد أن نتفق عليه لا نقبل بأقل منه ..

وضع مصر فى هذا العالم لابد أن يتأثر ايجاباً أو سلباً بما يحدث فى العالم .. ولذلك ، لابد وأن تكون هناك قاعدة داخلية سليمة ، وألا نعجز عن الانطلاق والتأثير خارج الحدود ، هذه قاعدة سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية وحضارية ، بالإضافة إلى ذلك لابد ألا نكتفى بهذا الدور الداخلى .. ولكن لابد وأن نشع فيما حولنا .. وهنا نأتى لقاعدتنا الأقليمية .. وسواء اتفقنا أو اختلفنا على قيمة العرب فى هذه المعادلة أو قيمة أفريقيا فى هذه المعادلة ، أو قيمة المعاملات الدولية ، لكن أنا أرى ثلاثة من المجالات .. ولا داعى إطلاقاً أن نواجه بين أهمية أحدهم على الآخر .. فلكل دوره ، ومطلوب هذه الأدوار جميعاً فى القاعدة المطلوبة للإنطلاق المصرى إلى العالم .

أما عن التغيرات العالمية .. والقول بأن الكتلة الرأسمالية قويت ، وكتلة عدم الانحياز همشت .. فنحن نرى أن السيناريو المطلوب من كل المفكرين أن يبحثوا وضع مصر فى هذه الكتل أو علاقتها بهذه الكتل فى أوضاعها المستقبلية .. وهنا أن تبحث السيناريوهات المطلوبة

عن دورنا مع كل هذه التكتلات لو عاشت واستمرت ومع التكتلات الجديدة لو تطورت الأمور إلى نشوء تكتلات جديدة ..

ولاشك أن حوارنا اليوم وحواراتنا السابقة فى المحور الحضارى واللاحقة فى المحورين الإستراتيجى والاقتصادى سيساعد فى بناء هذا السيناريو الإستراتيجى ..

بقى نقطة واحدة .. إن الفرق بيننا وبين الدول المتقدمة لا يتعلق بقدراتنا الإقتصادية ولا قدراتنا العسكرية ولا السياسية ، ولكن يتعلق بقيمة الفرد المصرى ، ونظرة الدولة إليه ونظرته إلى نفسه ، ونظرة المجتمع له ، ونظرته للمجتمع ..

لهذا أتساءل .. ماذا فعلنا لنحقق الشروط المطلوبة لإيجاد ديمقراطية سليمة ، لا زالت الأمور فى مصر كما كانت منذ خمسين أو ستين سنة ، لا زالت الفروق الاجتماعية تتفاقم ، وأنا أعتقد أنه لا ديمقراطية لمن لا يملك .. ولا حق للمشاركة له ..

أشكركم جميعاً ، وأرجو ألا أكون قد أطلت ..

□ * □



المحور
الاستراتيچى

٢٢ ديسمبر ١٩٩١

رئيس الجلسة : السفير محمد حافظ إسماعيل :

المشتركون فى المناقشة :

* الأستاذ / أحمد حمروش .
* السفير / أحمد عثمان .
* السفير / الشافعى عبد الحميد .
* الدكتور / حسام عيسى .
* الأستاذ / حسن أبو طالب .
* الدكتور / حسن نافعة .
* اللواء / طلعت مسلم .
* السفير / طه المجدوب .
* اللواء / عبد الستار أمين .
* اللواء / عبد الغنى البشرى .
* اللواء / عبد المنعم خليل .
* السفير / محسن عبد الخالق .
* الأستاذ / محمد عودة .
* الفريق أول / محمد فوزى .
* السفير / محمد وفاء حجازى .
* السفير / محمود سمير أحمد .
* الدكتور / مختار هلودة .
* الدكتور / مراد غالب .

الأحزاب السياسية المصرية :

* الحزب الوطنى الديمقراطى : الدكتور / رأفت خالد .
* حزب الوفد الجديد :
* حزب الأحرار : الأستاذ / مصطفى كامل مراد .
* حزب التجمع التقدمى الوطنى الوحدوى : الأستاذ / حلمى ياسين .

□ * □

الأوراق
المقدمة
حول
المحور
الاستراتيچى

مصالح وأهداف الأمن القومي المصري

السفير محمد وفاء حجازى

مقدمـــة :

أدى زلزال التغيير الذى أطاح بالبنية الأساسية للعلاقات الدولية التى أفرزتها الحرب العالمية الثانية ، إلى سيطرة مفهوم التغيير على فكر المتعاملين مع كل مايتصل بالقضايا والأوضاع السياسية ، بأبعادها الدولية والإقليمية والمحلية إلى الحد الذى أشاع اعتقاداً مفاده أن هذا التغيير بحكم جسامته ، وعمقه ، وسرعة ايقاعه ، لابد وأن يكون قد شمل مصالح الدول والشعوب ، وحولها إلى شكل ومضمون آخرين غير اللذين كان عليهما فى السابق .

ومثل هذا الإعتقاد يفترض أن زلزال المتغيرات لم يترك فى ساحة العلاقات الدولية أية ثوابت ، بما فى ذلك ماجرى الإتفاق على تسميته .. بالمصالح العليا للدول .

وتأسيساً على ذلك فإنه – أى هذا الإعتقاد – يدعو إلى مراجعة شاملة لكافة الأسس والمكونات التى تتشكل منها العلاقات الدولية .

ومع التسليم بضرورة مراجعة خريطة العلاقات الدولية فى ظل المتغيرات الحادثة .. إلا أن .. الأخذ بالمنطق السابق على إطلاقه ، يعنى القبول بفكرة أن المصالح العليا للدول هى مسألة نسبية .. ومتغيرة وقابلة للتعديل والتصحيح من وقت لآخر ، وفقاً لما يطرأ على الموقف الدولى من تغيرات .. فهل هذا صحيح ؟! .

ماهى المصالح العليا للدول :

قد تتعدد وتتنوع الصيغ التى تعبر أو تعرف بماهية المصالح العليا للدول . ولكنها جميعاً .. وبلا استثناء قد تلتقى وتتفق على العناصر الأساسية التى تشكل جوهر هذه المصالح . فالمصالح العليا .. لأية دولة .. يمكن أن نسميها .. بمجموعة الاحتياجات والمطالب المادية والمعنوية الضرورية للمجتمع الذى يعيش داخل حدود هذه الدولة والتى تحقق له الأمن والاستقرار والرفاهية والتطور نحو حياة أفضل فى مختلف المجالات .

تلك قد تكون الصيغة التى تعبر عن المصالح التى لا غنى عنها لأية دولة من الدول وهى من منظور القانون الدولى والمبادىء والقيم والأعراف التى اختارها المجتمع الدولى أساسا لتنظيم علاقاته ، وتعاملاته ، حق لأى مجتمع ، . طالما ، لا تشكل مصالح الدولة الممثلة له افتئاتا على نفس الحق لمجتمع أو مجتمعات أو دول أخرى .

ولكن جرى استخدام تعبير المصالح فى التداول اليومى ، وخاصة الاعلامى ، للقضايا السياسية بشكل فضفاض ، وعلى نحو ، يجعلها فى كثير من الأحيان تتجاوز بمسافات بعيدة حدود التعبير المجرد .

فالمصالح بالنسبة للدول الكبرى ، والقوى العظمى ذات الإستراتيجيات العالمية ، والكونية ، .. لا تتوقف عند حد تلبية الاحتياجات الضرورية للمجتمع الذى تمثله ، .. وإنما قد تعنى ، فرض سيطرتها .. أو بسط نفوذها ، .. أو ممارسة تأثيرات فعالة على حياة شعوب ، وأوضاع مجتمعات ودول .. تقع خارج حدودها ، وقد تكون بعيدة عنها كل البعد ، وذلك بقصد الحصول على ميزات تتفوق بها على غيرها من دول ومجتمعات .

ولذا وجب التفريق بين .. المصلحة .. التى تعنى مطلباً ضرورياً ولازما .. ولاغنى عنه ، والذى هو حق غير متنازع عليه .

وبين المصلحة التى تزيد عما هو ضرورى ، .. ولازم ، والتى تشكل إضافة يمكن الاستغناء عنها .

وقد يكون التعبير الأكثر مناسبة والذى يمكن إطلاقه على الحالة الثانية بقصد التفرقة والتمييز هو المنفعة **BENEFIT** ولعل أبرز الأمثلة التى توضح الفرق بين الحالتين هى :

مصالح مصر فى مياه النيل فبدون تدفق هذه المياه تنهى الحياة من على أرض مصر .

ومصالح أمريكا فى البترول العربى فالبترول هنا ثروة قومية للدول العربية وملك خالص لها .

فالدول العربية قد تبيع البترول لأمريكا أو لغيرها من الدول . وأمريكا قد تشتريه من الدول العربية أو من غيرها من الدول المنتجة للبترول .. أو .. قد تكتشف وتستحدث بدائل أخرى لانتاج الطاقة تغنيها عن البترول العربى أو يقلل اعتمادها عليه .

وبمزيد من التدقيق يمكن تبين عدد من السمات للتمييز بين المصالح **INTERESTS** – والمنافع **BENEFITS** منها على سبيل المثال :

أن المصلحة فى غالب الأحوال لها صفة الثبات والاستقرار .. بمعنى أنها محدودة .. ولا غنى عنها . أما المنافع فليس من الضرورى أن تتوافر فيها هذه الخاصية .

أن المصلحة هى حق .. يستند إلى القواعد القانونية والشرعية الدولية وتحتكم إليها . أما المنفعة فليس من الضرورى أن تكون حقاً له قاعدة قانوينة أو مظلة دولية .

كما أن تحقيق المنفعة قد يأتى عن طريق الاتفاق والتعاقد .. وقد يأتى عن طريق الفرض والإرغام المنافيين لأصول العلاقات الدولية .

المصلحة لايمكن التنازل عنها أو المساومة عليها وبها ، بينما المنافع قد تخضع للتنازل والمساومة .

المصالح لا بديل لها،أما المنافع قد يكون بها أكثر من بديل .

المصالح تشمل الإحتياجات المادية والمعنوية بينما تقتصر المنافع على المطالب المادية فى الأغلب .

المفهوم العام لكل ما سبق أن المصلحة كمصطلح سياسى يغلب عليها صفة الثبات والإستمرار ، وأنها البوصلة التى توجه أنشطة المجتمع فى الداخل ومحاور تحركه فى الخارج .

وتحقيقاً لهذه المصالح فى الداخل والخارج يجرى وضع الإستراتيجيات ورسم السياسات وإعداد الخطط وتحديد الأهداف المرحلية وبعيدة المدى .

وهذه هى الأدوات التى تخضع للتغيير والتبديل والتطوير فى ضوء المستجدات العالمية ، والتطورات التى تتعرض لها العلاقات الدولية .

ماهى مصالح وأهداف الأمن القومى المصرى :

الحديث عن المصالح المصرية كان لابد وأن يمر عبر هذا المدخل كمحاولة لتكشف السمات والأبعاد المحددة لمعنى المصالح وكذلك لتفادى الخلط بينها وبين الأدوات والوسائل المستخدمة فى تحقيقها .

وتناول المصالح المصرية يعنى التعرض بصفة أساسية لموضوع الأمن القومى المصرى حيث أنه محور الإرتكاز لهذه المصالح .

ولما كان موضوع الأمن القومى قد يتسع ليشمل كل القضايا والمسائل المطروحة فى المحاور الأربعة التى تضمها هذه المائدة المستديرة .. أو قد يقتصر على المسائل المتعلقة بالشئون الدفاعية والعسكرية التى تخضع لإعتبارات السرية والحظر بطبيعتها .

وتلافياً لتشعب الموضوع من ناحية وتجنباً لقيود الحظر من ناحية أخرى فقد يكون من الأنسب تصنيف المصالح المصرية إلى ثلاث شرائح رئيسية :

أولاً : المصالح الأمنية .
ثانياً : المصالح الاقتصادية .
ثالثا : المصالح السياسية .

أولاً : المصالح الأمنية

والمقصود بها حماية سيادة مصر ووحدة أراضيها ونظامها الدستورى الذى اختاره الشعب من أى عدوان خارجى أو تخريب داخلى .

ولقد تناول اللواء طلعت مسلم فى البحث الذى أعده عن [مصادر تهديد الأمن القومى المصرى] كل الجوانب المتصلة بالموضوع على نحو مفصل .

لهذا فإننا سنقتصر فى هذا الصدد على التعرض اجمالاً إلى ماهية المصالح المصرية فى إطار الأمن القومى آخذين فى الاعتبار ، أن التركيز سينصب على تناول الأمن القومى من منظور الأخطار الخارجية ، حيث إن هذه الورقة تعنى بالقضايا الخارجية فى الأساس .

تحقيق حماية الأمن القومى لأية دولة يقتضى العمل فى إتجاهين :

١ – إتجاه وقائى بمعنى وضع الخطط واتخاذ التدابير والاجراءات التى تحول دون تعرض هذا الأمن القومى للأخطار والتهديدات .

٢ – إتجاه علاجى بمعنى .. وضع الخطط واتخاذ التدابير والاجراءات وكذلك المبادرات التى تمكن الهيئات والأجهزة المسئولة عن حماية الأمن القومى – وفى مقدمتها القوات المسلحة من التصدى الفعال لمواجهة أية أخطار تهدد سلامة الوطن والحيلولة دون وصولها إلى أهدافها . وترجمة الاجراءات أو العمل الوقائى .. هو أن تقرر مصر الاستراتيجيات وتتبع السياسات وتضع الخطط وتبذل الجهود من خلال مؤسساتها وأجهزتها السياسية والدبلوماسية لتنسج وتنمى علاقات الصداقة وحسن الجوار وتبادل المنفعة .. مع دول الجوار ذات الغاية المباشرة على أمنها القومى ، وكذا مع القوى الاقليمية والدولية ، والتجمعات العالمية ذات التأثير على أمنها القومى بشكل مباشر أو غير مباشر .

وذلك كله بما لا يخل بسيادتها أو بحريتها فى الحركة وقدرتها على اتخاذ المبادرات على الصعيدين الدولى والاقليمى .

وفى إطار هذا المفهوم يصبح السلام وإقامة علاقات سلمية مع دول الجوار والنطاق الجغرافى .. وإشاعة مناخ سلمى فى الاقليم الذى تنتمى إليه هى القاعدة الأساسية التى تنطلق منها سياسات مصر الخارجية وخط الدفاع الأول عن أمن مصر القومى .

وقد يتطلب الأمر فى هذا الصدد وقفة توضيح لتفسير كنه ومعنى السلام المقصود والمطلوب . فقد شاع فى السنوات الأخيرة .. استخدام تعبير السلام على الصعيدين السياسى والإعلامى ، بما يفهم منه أن السلام هو ملاينة مصدر التهديد لتسكين حالة التهديد وفق شروطه .

وهذا الوضع لا ينهى حالة التهديد وإنما يجمدها ، ولا يزيل أسبابها وإنما يتركها معلقة وعرضة للإشتعال والتفجر لدى وقوع أية أزمة .

هذا النوع من السلام علاوة على أنه قد يمس بشكل أو بآخر سيادة الدولة وينشىء قيدا على حريتها فى الحركة والمبادرة فى الساحة السياسية فهو حالة سلبية فى العلاقات بين الدول يغلب عليها طابع التحفظ ، وأميل للتراجع والانحسار منها إلى التطور والنمو .

وهو لا يمكن إلا وأن يكون سلاما هشا وموقوتا ، وآيلاً للسقوط لدى اصطدامه بأية قضايا خلافية عميقة وأساسية .

ومن هنا وجب أن يكون التوجه السلمى عبر طريق من الجهود والمساعى التى لابد وأن تتوصل إلى إنهاء حالة التهديد والتوتر .. وإزالة وتصفية أسبابها على نحو يحرر الأمن القومى من نذر التهديد ويصون سيادة مصر ووحدة أراضيها ونظامها الدستورى .

والسؤال الذى تطرحه هذ الرؤية هو هل استطاعت اتفاقيات كامب ديفيد إلى إنهاء حالة التهديد والتوتر ؟! وإلى إزالة حالة التهديد وتصفية أسبابها ؟ .

بما يعفى الأمن القومى المصرى من مغبة التهديد الموجه إليه من قبل .. إسرائيل ؟! .

والسؤال الآخر الذى تبدو ملامحه بازغة فى الأفق هل مؤتمر السلام الذى يحظى بتأييد كل العرب سيحقق للعرب جميعا بما فيهم مصر زوال التهديد الاسرائيلى لأمنهم القومى إلى الأبد وإلى غير رجعة ؟! .

ويدخل فى نطاق الاجراءات الوقائية الوصول مع المصادر المهددة للأمن القومى .. من خلال اتفاقات تعاقدية وملزمة ومكفولة بالضمانات الدولية إلى تحديد أوضاع عسكرية وتسليحية متوازنة بين الأطراف المتعاقدة تحول دون أن يحقق أى طرف تفوقا عسكريا على الطرف أو الأطراف الأخرى ، ودون أن يرتب أوضاعا تغريه بالإقدام على أية مغامرة تضر بأمنها القومى .

وهذا يعنى بالنسبة لمصر .. ضرورة الإسراع فى التوصل إلى إتفاق مع المصدر الأول الذى يهدد أمنها القومى ، وهو إسرائيل تحديدا .. يزل ويصفى الترسانة النووية الاسرائيلية ، فتوقف بموجبه انتاج وتخزين وتجريب الأسلحة النووية أو الصواريخ الناقلة لها . حيث إن استمرار احتفاظ إسرائيل بهذه القدرات فيه تهديد خطير بالأمن القومى المصرى وإخلال كبير فى ميزان القوى العسكرية بالمنطقة . له تأثيره السلبى على القرار السياسى المصرى ، ويتيح لإسرائيل ممارسة الهيمنة السياسية فى ظل هذه الأوضاع .

ويبدو فى ظل هذه الظروف أن جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعها [النووى والكيماوى والبيولوجى والجرثومى] ضرورة لاغنى

عنها ، وأن تبنى المجتمع الدولى للمبادرة التى تقدمت بها مصر عام ١٩٩٠ هو الحل الأمثل وهذا يضع على عاتق الدبلوماسية المصرية مسئولية حث المجتمع الدولى على إقرارها .

أما الإجراءات العلاجية فهى تطوير وتصعيد القدرات العسكرية المصرية بالكم والكيف اللذين يمكناها من صد أى عدوان يقع عليها ، وذلك فى ضوء تقدير سليم وصحيح للقدرات والإمكانيات العسكرية التى تتملكها إسرائيل باعتبارها المصدر الأول المهدد لأمن مصر القومى . وهذا يعنى تحديداً .. أن على مصر – طالما لم تتوصل إلى إتفاق مع إسرائيل لإزالة وتصفية ما تملكه من أسلحة نووية وإستراتيجية وأسلحة أخرى للدمار الشامل — أن تبادر ودون تأجيل إلى وضع برنامج للتسليح النووى والإستراتيجى يحقق لها التوازن مع آلة الحرب الاسرائيلية .

ولاشك أن توجه مصر بجدية نحو وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ قد يشكل أداة ضغط فعالة تقنع إسرائيل بضرورة الرضوخ للاتجاه الدولى الساعى إلى إزالة جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل .

ثانيا : المصالح الاقتصادية لمصر

إن تناول المصالح المصرية وربطها بأهداف الأمن القومى يقتضى التعرض للجانب الاقتصادى حتى لايفقد الموضوع تواصله واسترساله ورغم تخصيص محور يناقش القضايا الاقتصادية فى إطار أعمال المائدة المستديرة .

وبعيدا عن الخوض فى التفاصيل التى لابد وأن تكون موضع دراسة المحور الاقتصادى .. فقد يكون من المناسب التذكير برؤوس الموضوعات التى يجب أن تكون ماثلة فى الأذهان عند الحديث عن مصالح مصر الاقتصادية ، والتى يمكن تلخيصها وعلى النحو التالى :

١ – **النيل** : فحصول مصر على رصيد مائى من نهر النيل يغطى احتياجات شعبها ومتطلباته الحالية والمستقبلية فى جميع أوجه ومجالات الحياة .. كان ومازال وسيظل أهم مصالح مصر على وجه الإطلاق .

وهذا يعنى أن يكون الهدف الأسمى لاستراتيجية مصر وسياستها ، هو ضمان تدفق حصة مصر من مياه النيل مع العمل على زيادة هذه الحصة فى المستقبل لتتناسب مع الزيادة المتوقعة فى عدد السكان .

وهذا يقتضى السعى من الآن للوصول إلى تفاهم مع دول حوض النيل التسع لتنفيذ مشروعات مشتركة تستهدف تنمية موارد النهر ، وتقليل فاقد منه ، وحمايته من التلوث ،

وتحسين الملاحة فيه ، والإستفادة من تدفقه لتوليد الكهرباء وتوزيعها من خلال شبكة مشتركة على دول الحوض .

٢ – تنفيذ برامج تنمية اقتصادية طموحة وعملاقة ترتكز على تطوير وتصعيد القدرات الإنتاجية فى مختلف المجالات الزراعية والصناعية بهدف :

تحقيق الاكتفاء الذاتى فى إنتاج المواد الغذائية خاصة القمح .. أو على الأقل تقليل الاعتماد على الخارج فى إطعام الشعب .

وجدير بالذكر أن هناك فرصاً متاحة لتحقيق ذلك من خلال خطط زراعية استراتيجية – مثل إقامة مشروعات مشتركة مع السودان ... وليبيا .

فلقد جرى بالفعل تنفيذ بعض المشروعات التجريبية لزراعة القمح فى السودان فى إطار التكامل ، أسفرت عن نتائج باهرة ولكن للأسف توقفت بسبب الأزمات السياسية التى كانت تقع بين الحكومة السودانية والحكومة المصرية .

الحد من استيراد السلع المصنعة تم التوسع فى تصدير المنتجات الصناعية المصرية وفتح أسواق ثابتة بها .

مضاعفة الدخل القومى بتواتر سريع بما يمكن مصر من سداد ديونها ، والأهم من ذلك الخروج من دائرة الفقر .

اللحاق بركب التقدم الاقتصادى العالمى .

تضييق الفجوة التى تزداد إتساعاً بين الإستيراد والتصدير وبين الدول المصدرة للمواد الخام والدول المصدرة للسلع المصنعة .

توظيف التقدم الإقتصادى لتحقيق تقدم اجتماعى من خلال رفع مستوى معيشة الشعب ، وتوزيع العائد القومى على أساس عادل .

٣ – الانفتاح الاقتصادى على العالم أخذا وعطاء فى مجالات الإنتاج والإنتقال تبعاً لذلك من مرحلة الدولة المستهلكة للسلع الأجنبية إلى مرحلة الإعتماد المتبادل بينها وبين دول الرخاء الإقتصادى .... الأمر الذى سيشجع رأس المال الأجنبى إلى دخول مجالات الاستثمار فى مصر ويحقق علاقة اقتصادية صحية ووطيدة مع مجموعة الدول المتقدمة .

٤ – الإستفادة من امكانيات وقدرات المؤسسات والهيئات الإقتصادية الدولية مثل البنك الدولى ... وصندوق النقد الدولى فى دعم الإقتصاد المصرى وتمكينه من إحداث التنمية المطلوبة

دون أن يكون لذلك آثار جانبية أو سلبية تحد أو تقيد من استقلالية القرار المصرى .

٥ - تسخير كافة الإمكانيات لإرساء قاعدة علمية تكنولوجية وتزويدها بصلاحيات واسعة تمكنها من قيادة حركة البحث العلمى وتفريخ مزيد من مراكز البحث العلمى ذات المستوى الرفيع وحثها وتشجيعها مادياً وأدبياً على المساهمة الفعالة فى مختلف أوجه النشاط خاصة النشاط الاقتصادى وهذا يقتضى بالضرورة تحرير مؤسسات ومراكز البحث العلمى من أية قيود روتينية وإعطاء عملية البحث والقائمين عليها استقلالية كاملة ، وتوفير المناخ العلمى والأدبى والمادى الذى يعطى لحركة البحث العلمى مكانها الريادى اللائق .

ولابد فى نفس الوقت من توثيق العلاقات والصلات بين مراكز البحث العلمى المصرية والمراكز المقابلة لها من البلاد المتقدمة .

ثالثاً : المصالح السياسية

لاشك أن المصالح السياسية للدول كانت أكثر العوامل التى تأثرت بعملية التحول العميقة التى جرت على شبكة العلاقات الدولية .

ولقد فجر هذا التغيير الكاسح فى مجمل الأوضاع الدولية إحساساً قوياً لدى كثير من الدوائر بأن المصالح السياسية للدول قد فقدت مبرر استمرارها على النحو الذى درجت عليه سابقاً على هذه التحولات .

وكثيراً ما تلجأ هذه الدوائر إلى الاستشهاد بما جرى لدول المعسكر الاشتراكى وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى للتدليل على صحة وجهة نظرهم .

فهل هذا القصور صحيح على إطلاقه ؟! .

وإذا كان صحيحا بالنسبة لبعض الحالات فهل هو كذلك بالنسبة لمصالح مصر السياسية ؟!

الملحوظة الأولى التى يجدر التوقف عندها ، هو أن الانهيار الذى حدث فى أوضاع المعسكر الاشتراكى كان بفعل عوامل داخلية أكثر منها خارجية .

وأن المصالح السياسية لدول هذا المعسكر فقدت اعتبارها نتيجة لتخلى قيادتها الجديدة عن الإستمرار على نفس النهج الأيديولوجى [المذهبى] المنشىء أصلاً لهذه المصالح والمؤسس لها . وكان من الطبيعى أن تتأثر المصالح السياسية لمعظم الدول ومن بينها مصر بالمنحى الجديد الذى اتخذته العلاقات الدولية بعد انفراد الولايات المتحدة بتوجيه مسارها .

ولكن قد يكون من الصعب التسليم بأن جوهر المصالح السياسية المصرية قد أصابها التغيير فى ظل الأوضاع الدولية الجديدة ، وقد يستدعى ذلك استعراض ومراجعة مضامين هذه المصالح .

فلقد حددت مصر مع مطلع ثورة يوليو محاور حركتها الخارجية المعبرة عن مصالحها السياسية فى إطار دوائر ثلاث هى :

الدائرة العربية .

الدائرة الأفريقية .

الدائرة الإسلامية .

ثم أضافت مصر من خلال الممارسة والإحتكاك الدولى دائرة رابعة تداخلت مع الدوائر الثلاث الأخرى وارتبطت بها وهى دائرة عدم الانحياز .

ولم يكن توجه السياسة الخارجية على هذا النحو هو ابتداع لرؤية سياسية جديدة أو تمثل تحولا أو تغييرا لتوجهات سابقة عليها وإنما جاء من قبيل التقنين والبلورة لرؤية كانت موجودة واستجابة واعية للمصالح السياسية المصرية التى كانت تفرض دائماً نفسها على صناع القرار السياسى المصرى فى المراحل السابقة على الثورة .

الجديد الوحيد فى هذا التوجه هو الترتيب الذى حدد أسبقية الإهتمامات المصرية . فجاءت الدائرة العربية فى المقدمة تعبيراً عن المصالح المشتركة عميقة الجذور بعيدة المدى التى ترتبط بها مصر مع باقى الدول العربية ، والإحساس القوى بأن الاتجاه القومى العربى من شأنه أن يتيح للمجموع العربى فى ظل الوحدة أو التضامن أو التعاون ، امتلاك زمام المنطقة العربية وانتزاعها من دائرة النفوذ الإستعمارى الذى كان متمركزاً فى ذلك الحين فى العديد من الأقطار العربية ، والقيام بدور عربى مؤثر فى صياغة وتشكيل العلاقات الدولية . ولقد ساعد على دعم وتعميق التيار القومى فى ذلك الحين :

تصاعد التهديد الاسرائيلى .

وقوع معظم الأقطار العربية فى قبضة الاستعمار البريطانى والفرنسى .

الإحساس بقوة الروابط التى تجمع بين الشعوب العربية من لغة ودين

ومصالح مشتركة وخلفية ثقافية وتاريخية بما يحقق الوحدة بينها فى سهولة ويسر .

والدائرة الأفريقية جاءت تعبيراً واضحاً عن مصالح مصر المشتركة مع دول حوض النيل

وانتمائها العضوى للقارة الأفريقية .

ولقد تجلى اهتمام مصر بقضايا القارة فى مساندتها لحركات التحرر الأفريقية [الكونغو ، غانا ، غينيا] ومساهمتها الرائدة فى تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية .

وحرصت مصر كذلك على تأكيد هويتها الإسلامية بتنشيط دور الأزهر فى الدول الإسلامية وتأسيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية والمشاركة فى تأسيس المؤتمر الإسلامى .

ثم كان الدور الرائد فى تأسيس حركة عدم الانحياز التى لعبت دوراً مؤثراً وفعالاً فى مناخ الحرب الباردة التى كانت سمة النظام الدولى السابق الذى عصفت به مؤخراً رياح التغيير ، فى جميع هذه الدوائر - الأربع - لعبت مصر دوراً رائداً وقائداً وكان هذا الدور هو ركيزتها الأساسية فى التعامل الدولى والتحرك بفاعلية وتأثير فى ساحة العلاقات الدولية وكذلك فى تشكيل وتوجيه المناخ السياسى فى منطقتها العربية والشرق الأوسط .

وكانت أبرز السمات التى حددت بوضوح ملامح المصالح السياسية لمصر من خلال الممارسة العملية فى هذه الدوائر الأربع هى :

رفض الهيمنة الإستعمارية والتدخل الأجنبى فى الشئون العربية والأفريقية والعالم الثالث على إطلاقه ، والتمسك بإستقلالية القرار الوطنى لكل دولة من دولة .

تجنب الإنضواء تحت جناح التكتلات الدولية .

قيادة التيار القومى العربى لتحقيق إندماج وتلاحم القوى والمصالح العربية لتعزيز الاستقلال السياسى والاقتصادى للدول العربية فى مواجهة سياسات التدخل وبسط النفوذ الأجنبية ، ولحصار السياسات الإسرائيلية الرامية إلى التوسع الاقليمى والمهددة لأمن الدول العربية .

دعم وتعميق المصالح المشتركة بين الدول الأفريقية .

الدفاع عن المصالح الإقتصادية لدول العالم الثالث التى تتعرض لإستغلال الدول المتقدمة اقتصادياً.

محاربة سياسات التمييز العنصرى .

الدعوة إلى سلام عالمى وإقليمى قائم على العدل .

ولعل السؤال المطروح علينا الآن والذى يستثير المناقشة والجدل هو ، هل التغييرات التى اجتاحت الساحة الدولية تدعونا إلى إعادة النظر فى مصالح مصر السياسية ؟ أو التخلى عن

بعض أو كل تلك المصالح ؟ أو إدخال تعديلات جوهرية عليها ؟ أو تعديل أسبقياتها ؟!! .

إن المصالح السياسية لمصر التى عبرت عنها سياسة مصر الخارجية بعد قيام ثورة يوليو مازالت – فى اعتقادى – تمثل أصولاً وركائز لاغنى عنا للسياسات المصرية ... ومازالت – رغم التحول الذى غير جذرياً من طبيعة العلاقات الدولية – محتفظة بصلاحيتها بل وتثبت الأحداث الجارية ضرورتها .

ورغم التصدعات بل والانهيارات التى حدثت فى الصف العربى خاصة بعد أزمة الخليج ... فالواضح أنه لا مخرج للدول العربية إلا بالتمسك بالروابط القومية العربية .

وإذا كان الكويت قد تعرض لمغامرة مجنونة من حاكم العراق ؟ ... فإن تصحيح ذلك الخلل الفادح الذى أصاب العلاقات العربية لن يحقق باستحضار قوى أجنبية طامعة فى المنطقة كلها. وإنما يتحقق أمن الكويت والخليج وكل قطر عربى من خلال تصحيح وتصويب العلاقات العربية وإرساء تضامن عربى متين يوثق الاتصال والمصالح المشتركة والتضامن بين كافة الدول العربية .

وهذا ينسحب على ... المصالح الأمنية ... والمصالح الاقتصادية ، فأمن مصر ... وكل قطر عربى يتدعم ويقوى ويتعاظم فى إطار وتحت مظلة الأمن القومى لكل الدول والشعوب العربية .

ومصالح مصر الاقتصادية تتدعم وتنتعش فى ظل مزيد من الترابط الاقتصادى الأوسع والأشمل ، وهو ما تؤكده الظاهرة العالمية الجديدة التى تبين بجلاء أن الاتجاه إلى التكتل والاندماج هو العلاج الأمثل لضعف الاقتصاديات القطرية والمحدودة .

وتبقى دائرة عدم الانحياز هى التى تثير الجدل والخلاف حول مبرر استمرارها بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء المواجهة بين المعسكرين .

ولكن مضمون عدم الانحياز هو تجمع الدول الصغيرة والضعيفة اقتصادياً والمهددة سياسياً وعسكرياً والمعرضة للاستقطاب لتحقق من خلال تضامنها قدراً من التأثير على العلاقات الدولية وللتمكن فى إطار هذا التجمع من المشاركة فى توجيه هذه العلاقات .

واختفاء إحدى الكتلتين وانفرد قوة واحدة منها بزمام العلاقات الدولية لا يسقط المبرر الذى دعى هذه الدول للتضامن فيما بينها ... بل أن تعرضها فى الوضع الجديد للإستغلال والإبتزاز أدعى إلى زيادة التماسك فيما بينها .

وأخيراً فلاشك أن هناك مستجدات فى الساحة السياسية أصبحت تنشأ مصلحة سياسية

جديدة لمصر ، وهى ظهور التأثير المتنامى لدول الجوار الجغراف [إيران وتركيا] .

ولاشك أن هذه الظاهرة الجديدة تفرض على المخطط السياسى المصرى انتهاج أسلوب للتعامل مع هذه الدول بما يعزز ويدعم مصالحه السياسية الأخرى .

نخلص من العرض السابق إلى أن المصالح المصرية من منظورها الأمنى .. والاقتصادى ... والسياسى ... لم يصبها بعد تغيرات جوهرية نتيجة للتغير العميق الذى أصاب العلاقات الدولية خلال السنوات الخمس الماضية .

ولكن ليس معنى هذا هو استمرار استخدام نفس الأساليب والوسائل المحققة لهذه المصالح فالأمر الذى لا جدال فيه ولا خلاف حوله أن كل الأساليب والوسائل والتكتيكات التى كانت تنتهج من قبل تعرض العلاقات الدولية لهذا التحول الجذرى لابد وأن تخضع للتحديث والمراجعة والتبديل حتى يمكنها أن تحقق بكفاءة واقتدار نفس المصالح التى ظلت على استمرارها ... واستقرارها .

□ ★ □

البيئة الدولية

اللواء أ . ح . عبد الستار أمين

عـــام :

- إن الحديث عن البيئة الدولية فى ظل المتغيرات الدولية المتلاحقة بطريقة غير مسبوقة موضوع عالمى يحتاج إلى تصور متعمق لمدى المتغيرات الدولية فى العالم المعاصر مع المرونة فى هذا التصور تمكننا من متباعة هذه المتغيرات والتنبؤ بتطورها وانعكاساتها على مصرنا العزيزة بحيث يكون لنا دور فيها ونتفاعل معها لكى نسهم فى تشكيل النظام الدولى المتجدد بما يحقق مصالحنا المستقبلية .
- وأرى أن يكون حوارنا فى هذا المجال بعيداً عن النمطية بل ينبع من الواقع الدولى المعاصر والذى تحولت فيه الحرب الباردة إلى علاقات دافئة بين القوى العالمية المتصارعة مع التسليم بزوال القطبية الثنائية وتحولها إلى أحادية القطبية للولايات المتحدة الأمريكية .

التحولات الجذرية فى الاتحاد السوفيتى :

- قلت فاعلية الاتحاد السوفيتى عالمياً ويواجه أزمات داخلية نتيجة مصاعبة الاقتصادية والسياسية الأمنية بل وبدأ يتفكك الاتحاد نتيجة تراخى سيطرة المركز السوفيتى على الجمهوريات وخاصة عقب محاولة الانقلاب الفاشلة وما تبعها من زوال أقوى الروابط المركزية للاتحاد السوفيتى (حل الحزب الشيوعى – K. G. B) وتسريح عناصرها – انخفاض الروح المعنوية للقوات المسلحة السوفيتية وتدنى الضبط والربط بها واتجاه الجمهوريات (١٥ جمهورية) إلى الاستقلال عن المركز والمطالبة بتشكيل قوات عسكرية إقليمية للجمهوريات على حساب القوة المركزية وتحولت معظم سلطات المركز إلى الجمهوريات .

التحولات فى شرق أوروبا :

- ما حدث فى أوروبا الشرقية منذ مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى الأول فى هلسنكى عام ١٩٧٥ ووصول جورباتشوف إلى السلطة فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٥ م – وما طرحه من برامج إصلاحية « البروسترويكا – والجلاسونست » مما سمح بفك الارتباط بين دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى وبالتالى انفراط حلف وارسو ومنظمة الكمينوكون الاقتصادية مما إعتبره الغرب « ثورة ديمقراطية ثانية فى أوروبا لصالحه » .

الاتجاه نحو الديمقراطية :

- هناك شبه اجماع عالمى على اتباع النظم الديمقراطية وما تشمله من تعددية حزبية وحرية الانتخابات . والتحول إلى اقتصاديات السوق والحرص على مراعاة حقوق الانسان مع حدوث تحولات عالمية فى هذا الاتجاه بدأت فى شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى وعديد من دول العالم الثالث لثبوت فشل النظم الشمولية فى تحقيق الاستقرار والرفاهية .

تصفية بؤر الصراع سلمياً :

- لقد أثبتت حرب الخليج فشل أسلوب استخدام القوة فى حل المشاكل الدولية فبالرغم من تمكن العراق من احتلال الكويت بالكامل فى بداية الأزمة إلا أنه أجبر على التخلى عن كل مكاسبه نتيجة سيطرة الولايات المتحدة وإدارتها لحرب الخليج مستغلة نفوذ الأمم المتحدة والشرعية الدولية مما أوجد شبه اجماع عالمى على الاستمرار فى تصفية بؤر الصراع العالمية بأساليب سلمية إقليمياً وتحت مظلة الأمم المتحدة (ناميبيا - أفغانستان - كمبوديا - كوريا - نيكاراجوا - فيتنام - مشكلة الصحراء المغربية .. إلخ) .
- أكدت الولايات المتحدة تأييدها لهذا الاتجاه وأعلنت أنها ستتولى بنفسها مشاكل المركز السوفيتى ومشاكل الشرق الأوسط أما باقى المشاكل العالمية فيتم تسويتها إقليمياً وبمعاونة الأمم المتحدة . وتعتبر الدعوة لعقد مؤتمر السلام فى مدريد والجهود الأمريكية المبذولة تأكيداً لهذا الاتجاه . وترك حل مشكلة يوجوسلافيا لتحل إقليمياً داخل النظام الأوربى وبمعاونة الأمم المتحدة .
- **هيمنة العامل الاقتصادى** : على العلاقات الدولية وصعوده إلى أعلى درجات سلم الأسبقيات عالمياً بحيث تحولت أهداف الصراعات إلى أهداف اقتصادية وتوارت أولية القوة الأيديولوجية والسياسية والعسكرية ولذلك نجد تخلى عديد من الدول عن أيديولوجيتهامقابل الحصول على المساعدات الاقتصادية والتكنولوجية . وهناك اتجاه عالمى إلى خفض النفقات العسكرية بتخفيض والتخلص من الأسلحةوخاصة أسلحة الدمار الشاملوتخفيض وتسريح الجيوش وتحويل بعض الإنتاج الحربى إلى إنتاج مدنى لدعم الاقتصاد الوطنى . واستبدال الأحلاف العسكرية بنظم أمن وتعاون وتكتلات اقتصادية أساساً .

فكرة الصراع الخفى بين الشرق والغرب :

- بفرض استبعاد الحرب الشاملة مع الاتحاد السوفيتى مستقبلاً فإن هدف الولايات المتحدة

والغرب هو المحافظة مرحلياً على وحدة هشة فى الاتحاد السوفيتى تحقق الأمن والاستقرار فيه بالقدر اللازم لاتمام التحول السلمى إلى النظم الديمقراطية واقتصاديات السوق ومراعاة حقوق الإنسان والمتوقع أن تستمر حتى نهاية القرن،وتحرص أمريكا والغرب على تقديم مساعدات إنسانية قريبة المدى خلال فترة التحول وتأجيل أى مساعدات وتعاون اقتصادى على نطاق واسع بعد التأكد من اتمام عمليات التحول مع الحرص خلال فترة التحول على عدم السماح بإعادة الروابط بين دول الاتحاد السوفيتى أو بين الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا وشغل كل من الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا بسلسلة متلاحقة من الأزمات حتى تمام التحول .

اتجاهات جديدة للتوحد والتعاون فى مجالات الأمن العالمى :

- هناك اتجاه عالمى قوى للتوحد وخاصة فى المجالات الاقتصادية فهناك الوحدة الاقتصادية والنقدية فى أوروبا بنهاية عام ١٩٩٢ – تكتل أمريكى كندى مع دول أمريكا اللاتينية – تكتل يابانى مع كوريا – سنغافورا – هونج كونج – تايوان – توحد ألمانيا – توحد اليمن – توحد كوريا – مجالس التعاون العربية – إعلان دمشق .
- المناداة بتوحيد أوروبا (البيت الأوروبى الكبير) حيث تسعى أوروبا إلى تحقيق وحدة سياسية وعسكرية تضم كلاً من غرب أوروبا وشرقها وبعض دول الاتحاد السوفيتى لقيام أوروبا الموحدة كأساس للنظام الدولى الجديد لتضم كلاً من ألمانيا الموحدة وروسيا الاتحادية بهدف تحقيق الأمن والتعاون والنمو الرأسى اقتصادياً وتستمر فى التنسيق والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية .
- يترك للولايات المتحدة الأمريكية المجال العالمى لتنسيق الأمن والتعاون فيه باعتبارها القوة الوحيدة المؤهلة عالمياً لذلك حالياً .
- **بالنسبة لمسرح المحيط الهادى** : فإنه من المنتظر أن تستمر الولايات المتحدة الأمريكية مرحلياً للقيام بدورها الأمنى فى المنطقة مع تشجيع دول المنطقة لتتحمل تدريجياً مسئوليات دفاعية إقليمية لتحقيق الأمن والتعاون فيما بينها بحيث تعتمد على نفسها مستقبلاً .
- **أما مسرح جنوب شرق آسيا** : فإن الغرب يقدر أنه لو استمرت الصين على معدلات الانجاز الحالية فإنها ستكون قوة عظمى بحلول عام ٢٠١٠ لتتواجد على الساحة العالمية مع الولايات المتحدة وأوروبا الموحدة . وأنه من المحتمل أن تصبح كل من أندونيسيا

وكوريا الجنوبية قوة نووية قريباً مما سيفرض على اليابان دوراً أمنياً مستقبلاً فى المنطقة وخاصة عقب توحد كوريا وحل مشكلة كمبوديا ومن المنتظر أن تستمر أمريكا فى تنسيق التعاون الأمنى والاقتصادى مع اليابان .

مشاكل أمريكا الداخلية :

- على أمريكا أن تواجه مشاكلها الداخلية وخاصة الاقتصادية ليزداد ثقلها عالمياً بعد النصر فى الحرب الباردة وتبلور أحادية القيادة بها وتعتبر الولايات المتحدة أن اليابان هى منافسها الأول إقتصادياً مما يحتم أن تقوم اليابان كقوة عظمى اقتصادية بدور دولى اقتصادى لتقديم المساعدات لدول العالم الثالث وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى .
- الاتجاه إلى زيادة فاعلية مجموعة الدول السبع الاقتصادية واعطاؤها دوراً سياسياً عالمياً أكبر لاجبار كل من ألمانيا واليابان على تقديم المساعدات الاقتصادية والمعاونة فى إجراء التنمية فى الدول النامية لتخفيف الأعباء الاقتصادية عن الولايات المتحدة الأمريكية .

سلبيات فى النظام الدولى الجديد :

- هناك نزعات استعمارية لاستعادة الدول الاستعمارية نفوذها وخاصة الاقتصادى فى مستعمراتها السابقة فنجد بريطانيا تحاول تدعيم رابطة الكمنولث وإحياء وتجديد روابطها بدول الخليج والشرق الأوسط وتدعم فرنسا نفوذها فى مجموعة الفرانكفون وخاصة فى أفريقيا والمغرب العربى بصفة خاصة كم نلاحظ الدور البلجيكى فى زائير مما يتطلب الحذر من هذا الاتجاه فى ظل النظام الدولى الجديد واحتمالات تدخلات الدول الاستعمارية السابقة فى الشئون الداخلية لمستعمراتها السابقة . ويجب أن تعلم تلك الدول أن عهد الاستعمار قد ولى بلا رجعة ولن يسمح النظام الدولى الجديد بإعادة السيطرة والهيمنة مرة أخرى لتلك الدول الاستعمارية ولكن هناك تعاوناً واحتراماً متبادلاً ومصالح متبادلة دون استغلال وتدخلاً فى الشئون الداخلية .
- ومن الأمور الملاحظة أخيراً أن هناك تشجيعاً للنزعات الإنفصالية للتطرفات العرقية والدينية سواء فى يوجوسلافيا ومشكلة الأكراد ومشكلة جنوب السودان وفى الاتحاد السوفيتى مما يسبب عدم الاستقرار فى دول العالم الثالث بهدف تقسيمه إلى دويلات أصغر تنفيذاً لسياسة الاستعمار القديمة فرق تسد . وأنه إذا كانت الدول الكبرى والعظمى تسعى للتكتلات فإن دول العالم الثالث فى أمس الحاجة لمثل هذه التكتلات .

الأمم المتحدة :

- عقب النجاح فى تحرير الكويت تعالت أصوات تطالب بدعم المنظمات الدولية والاقليمية وخاصة الأمم المتحدة وآلياتها لدعم الشرعية الدولية ولتكون قادرة على صنع السلام وليس المحافظة عليه فقط كما هو الحال حالياً وذلك بتعديل مواثيقها بهدف زيادة سلطاتها وسلطات الأمين العام .
- يطالب البعض بإعطاء الأمم المتحدة صلاحيات التدخل فى النزاعات الاقليمية بل والنزاعات الداخلية فى مجال حماية الاقليات وضمان حقوق الانسان مع إنشاء آلية عسكرية دائمة يتبعها قوات أمن وسلام دولية .
- كما أن هناك اتجاها إلى زيادة عدد الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن لتمثيل القوى العظمى الاقتصادية عالمياً (ألمانيا - اليابان) ولكن هناك احتمال اعتراض بعض أو إحدى الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن باستخدام « حق الفيتو » للحيلولة دون إجراء التطوير .
- كما أن هناك فكراً أنه عقب انفراط الاتحاد السوفيتى وتحوله إلى ١٥ دولة مستقلة عضو فى الأمم المتحدة أن تنتقل العضوية الدائمة فى مجلس الأمن إلى روسيا الاتحادية أكبر جمهوريات الاتحاد السوفيتى .

نطاق الأزمات فى أوروبا :

على ضوء المتغيرات الدولية والتحولات الجذرية الزاحفة يتصور الاستراتيجيون الغربيون أن هناك نطاقا للأزمات فى أوروبا ينتظر أن تنشط فيه أزمات تؤثر فى أوروبا الموحدة خلال مرحلة التحول (المقدر أن تستغرق حتى نهاية القرن) ويمتد هذا النطاق من بحر البلطيق شمالاً ليضم دول البلطيق ثم يتجه جنوباً إلى دول وسط أوروبا (ألمانيا - النمسا - يوجوسلافيا) ثم يمر بالبلقان (بلغاريا - رومانيا - تركيا) وأخيراً إلى شرق البحر المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط وعمقها . ولمواجهة تلك الأزمات وللتعامل معها هناك نية لتشكيل قوة رد فعل سريع أوروبية على غرار قوات الانتشار السريع الأمريكية لتكون جاهزة للعمل فى هذا النطاق وما يهمنا هو مهمة هذه القوة فى منطقة الشرق الأوسط وقد نبتت تلك الفكرة كدرس مستفاد من أزمة الخليج فى حرب تحرير الكويت .

أوروبا والشرق الأوسط :

- فى ضوء انحصار التهديد الشيوعى وانفراط عقد حلف وارسو وانحصار الدور السوفيتى

وانتهاء الحرب الباردة فالغرب يحاول البحث عن مصادر للتهديد جديدة ومن وجهة نظره أن الشرق الأوسط سوف يكون مصدراً لعديد من التهديدات لأوروبا مستقبلا مثل :

* انقطاع أو خفض المنتج من بترول الشرق الأوسط واحتمالات ارتفاع أسعاره .
* انقطاع أو تهديد خطوط المواصلات العالمية وخاصة البحرية .
* انتشار أسلحة التدمير الشامل فى الشرق الأوسط .
* الزيادة السكانية بشكل متعاظم مما يترتب عليه انخفاض مستوى المعيشة وزيادة البطالة ثم الهجرة إلى أوروبا مما يهدد التوازن الديمقراطى بها .
* التطرفات الدينية وخاصة الاسلامية واحتمالات وصولها للسلطة .
* التلوث البيئى عبر البحر المتوسط .
* المخدرات وانتشارها فى أوروبا حيث يصل غالبيتها لأوربا من خلال الشرق الأوسط .
* تصاعد الصراعات المسلحة فى المنطقة .
* تصاعد العمليات الارهابية سواء فردية أو جماعية أو بواسطة الدول .

- مما يتطلب المساهمة الايجابية لأوروبا فى صنع السلام وتأمين الاستقرار واجراء التنمية فى الشرق الأوسط باعتبار السلام والرخاء فى أوروبا مرتبطان بالاستقرار والأمن والتنمية فى الشرق الأوسط . لذلك نجد أوروبا تطرح مشروعات أمن وتعاون لدول البحر المتوسط وللشرق الأوسط عقبل حل مشاكله وإنهاء صراعاته . وقد برز حرص أوروبا على المساهمة فى أمن واستقرار الشرق الأوسط فى مؤتمر السلام الدولى فى مدريد باعتباره مسرحاً متاخماً للمسرح الأوروبى ومصدراً رئيسياً للطاقة وتحكمه فى المواصلات العالمية بين أوروبا وباق قارات العالم .

الردع النووى :

من الأمور المطروحة للمناقشة بإلحاح حالياً موضوع الردع النووى عقب إنتهاء الحرب الباردة وتدهور أوضاع الاتحاد السوفيتى الاقتصادية والسياسة والأيديولوجية والتساؤل هو هل سيستمر الغرب فى اتباع سياسة الردع النووى ؟ وهل هناك تهديدات بعد زوال الحرب الباردة تستحق التمسك بسياسة الردع النووى ؟

ولقد برزت النقاط الهامة التالية فى هذا المجال :

- يسعى الغرب لضمان السيطرة الآمنة على الترسانة النووية السوفيتية بتركيزها فى يد المركز أو فى روسيا الاتحادية مستقبلاً مع إيجاد ضمانات (إقفال) لتلك القوة باعتبارها مصدر التهديد الرئيسى .
- يسعى الغرب لتخفيض الترسانات النووية من خلال اتفاقيات تخفيض احتمالات الخطر بدءاً بالأسلحة النووية التكتيكية المنتشرة فى أكثر من جمهورية سوفيتية .
- قد تقبل القيادة السوفيتية بتدمير بعض الأسلحة مقابل الحصول على معونات اقتصادية .
- يتخوف الغرب قبل إتمام نزع السلاح النووى أو إحكام سيطرة روسيا الاتحادية على الأسلحة النووية السوفيتية ، أن يحدث إنقلاب عسكرى دموى يقوم به صغار الضباط وتعود الدكتاتورية مسلحة بالنووى وتتبع سياسة عدوانية تستخدم فيها الأسلحة النووية (٢٠,٠٠٠ رأس نووية مسرح - ٥٠٠٠ رأس نووية إستراتيجية بعد تنفيذ إتفاقية START) ضد الدول التى استقلت عن الاتحاد السوفيتى أو ضد أى دول أخرى .
- قد تطالب بعض الجمهوريات السوفيتية المستقلة بالاحتفاظ بأسلحة نووية تكتيكية وقد يسمح لهم بذلك وخاصة جمهورية أوكرانيا وجمهورية كازاخستان الإسلامية والمتواجد بهما حالياً أسلحة نووية .
- قد تنتشر الأسلحة النووية عن طريق بيع السوفيت بعض أسلحة نووية تكتيكية مقابل المال والمعونات الإقتصادية .
- احتمال بنهاية القرن الحالى إذا لم يتم وضع نظام صارم للحد من انتشار الأسلحة النووية من المنتظر أن تدخل عدة دول فى المجال النووى نتيجة امتلاكها مكونات وتكنولوجيا الأسلحة النووية (إسرائيل - جنوب إفريقيا - كوريا الجنوبية - ليبيا - العراق - أندونيسيا) لذلك يجب أن تشمل سياسة الردع ردع الإنتشار النووى بطريقة حاسمة .

- لكل ذلك تحتم الإحتفاظ بقوات للردع النووى كافية بعد اجراء التخفيضات مع تطوير وسائل الرصد والاستطلاع والقيادة والسيطرة مع الابقاء على الصواريخ التى تحملها الغواصات والسعى للاحتفاظ بأسلحة فى الفضاء (استمرار برنامج حرب الكواكب أو الدفاع الاستراتيجى) حتى يتم السيطرة الآمنة والكاملة على القوة النووية الشرقية أو تخفيضها على مراحل أو وضعها تحت سيطرة حلف الناتو بعد توسيع نطاقه ليشمل روسيا الإتحادية ضمن أوروبا الموحدة مع استمرار احتفاظ كل من فرنسا وبريطانيا بقدرات ردع نووية .

- يعتبر الغرب أن القوة النووية السوفيتية عقب فشل محاولة الإنقلاب أصبحت أكثر تأميناً نتيجة تولى جيل من القيادات العسكرية السوفيتية الشابة .

ضبط التسلح :

- هناك شعار فى أوروبا حالياً يقول « لتحقيق السلام بنشر قليل من السلاح » وهى ترجمة لأسس ومبادىء ضبط التسلح سواء بالنزع أو التخفيض أو الحد من الانتشار أو وضع ضوابط أخرى تحقق الأمن القومى بأقل مستوى عسكرى ممكن ومقبول يحقق الإستقرار ويحسن العلاقات السياسية ودعم الثقة ويقلل نتائج الحرب وعواقبها بأقل التكاليف الاقتصادية .
- ينطبق ذلك على كافة أنواع الأسلحة سواء التقليدية منها وغير التقليدية كأسلحة الدمار الشامل وخاصة النووى منها . ولقد بدأت فى ظل الوفاق الجديد وانحسار الحرب الباردة تتخذ خطوات إيجابية ومتلاحقة فى المسرح الأوروبى فسحب الاتحاد السوفيتى جزءاً من قواته فى أوروبا إلى شرق جبال الأورال وخفضت أمريكا قواتها التقليدية فى أوربا هذا علاوة على الخطوات العملاقة فى مجال نزع الأسلحة النووية لكلا العملاقين .
- التساؤل هل يمكن أن تتخذ خطوات مماثلة فى المسارح الأخرى وخاصة مسرح الشرق الأوسط أم سيستمر سباق التسلح وما تبعه من تصاعد الصراعات باعتبار تجارة السلاح موردا اقتصاديا ضخما للدول المنتجة والمصدرة للأسلحة وهى أساساً الدول الخمس دائمة العضوية (٨٠٪ من تجارة السلاح العالمية) أم يلتزمون بفكرة ضبط التسلح التى عقد لها مؤتمر فى باريس قريبا وهل سيقتصر الإمداد بالأسلحة الدفاعية التقليدية أم يتم الإمداد بكافة أنواع الأسلحة المتطورة . وحتى كتابة تلك السطور يتدفق على المنطقة العديد من نظم التسلح مما يرجح احتمال استمرار سباق التسلح وخاصة فى دول الشرق الأوسط إلا إذا أمكن لدول الشرق الأوسط الوصول إلى حلول جذرية سلمية للمشاكل وصراعات المنطقة تمشياً مع الاتجاه العالمى لتصفية بؤر الصراع عالمياً وإقامة نظم أمن وتعاون تكفل استمرار السلام والإستقرار وتشجيع عمليات التنمية الإقتصادية وجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل (مبادرة الرئيس مبارك مارس ٩٠) .

سياسة عدم الانحياز والعالم الثالث :

- على ضوء المتغيرات العالمية السابقة وخاصة اختفاء ثنائية القطبية وانحصارها فى زعامة الولايات المتحدة فهناك تساؤلات تدور حول سياسة الحياد وعدم الانحياز وهل فقدت

أسسها وانتهى عهدها أم أنها كجوهر سياسى باقية مع إمكان تغير المسميات أو تعديل فى الأسلوب باعتبار أن أهم ما تميزت به سياسة عدم الانحياز هو المحافظة على حرية الارادة الوطنية وحرية القرار السياسى الوطنى وإيجاد نوع من الترابط بين دول العالم الثالث لتجنب التبعية وللدفاع عن الحقوق لدول العالم الثالث وعلينا أن نحافظ على هذه السياسة وتطويرها لعدم ضمان دوام أحادية القطبية عالمياً ولتبقى دول عدم الانحياز حرة الإرادة لتنحاز إلى وتدعم الحق والعدل والشرعية فى الأزمات العالمية دعماً للأمن والاستقرار العالمى فى ظل النظام الدولى الجديد .

خاتمـــة :

هذا بعض ما يدور فى مجالات الفكر العالمى الاستراتيجى حول النظام الدولى الجديد والأبعاد الجديدة فى الأمن العالمى لكوكبنا . وباعتبارنا فى الشرق الأوسط الذى يعتبر قلب العالم ومهد الحضارات وأكبر مصدر وإحتياط للطاقة علينا فى مصر وهى بمثابة المركز فى الشرق الأوسط ألا نتباطأ فى متابعة التحولات العالمية وتتبع توازنات القوى ونسهم فى بناء ما يسمى بالنظام الدولى الجديد مستغلين إمكانياتنا الشاملة لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية فى ظل البيئة الدولية المعاصرة بحيث لا تتصادم مصالحنا مع مصالح القوة العالمية الجديدة ومما يزيد من ثقل مصر أنها بدأت مرحلة التحول إلى الديمقراطية واقتصاديات السوق الحرة ، وكفالة الحريات وكافة حقوق الإنسان وتدعيم السلام والاستقرار منذ عقد من الزمان مما يضعنا فى موقف يسهل الانطلاق منه إلى آفاق النظام الدولى الجديد .

﴿ ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز ﴾

(صدق الله العظيم)

□ ★ □





السفير طه محمد المجدوب

مقدمـــة :

لقد شاء القدر لمصر أن تقع على مفارق الطرق بين قارات ثلاث . وأن تكون الدولة الوحيدة التى تطل على البحرين الأبيض المتوسط والأحمر ، وحيث تربطهما قناة السويس والتى تنتمى إلى قارتين من قارات العالم القديم الثلاث . فهى جزء لايتجزأ من الأمة العربية المنتشرة فى جنوب غرب آسيا وشمال وشرق أفريقيا . وفى نفس الوقت هى المفتاح الإستراتيجى للقارة الأفريقية .

هذه الحقائق الجغرافية جعلت من مصر مركز العالم القديم وقلب الأمة العربية . وحولتها إلى طريق من أهم طرق التجارة العالمية منذ القدم . ومطمعاً للغزاة الفاتحين قديماً . ثم ساحة لصراع الإستراتيجيات الكبرى حديثاً .

تلك ظروف فرضتها على مصر ثوابت أساسية نابعة من حقيقة الموقع وطبيعة المكان جعلت من الصعب عليها أن تعيش بمعزل عن كل مايدور حولها سواء فى أنحاء أمتها العربية أو فى أرجاء قارتها الأفريقية . وتركت بصماتها دائماً على أمنها وعلى مجالات حركتها السياسية وطبيعة علاقاتها مع جيرانها ومع دول المنطقة وكذا الدول الكبرى . لذلك سنتناول فى هذه الورقة تلك الظروف والمتغيرات المباشرة التى تشكل البيئة الإقليمية فى إطار علاقاتها الجيوبوليتيكية مع المناطق المحيطة بها والدوائر المجاورة لها .

أولاً : المتغيرات الاقليمية وانعكاساتها على مفاهيم الأمن القومى :

١ - تعتبر أزمة الخليج أهم المتغيرات الإقليمية التى وقعت فى الحقبة الأخيرة . حيث بلغ تأثيرها حد الصدمة بما عكسته من متغيرات أساسية . على البيئة الإقليمية والعالمية . وما فرضته من تغيير على صياغة المبادىء الأساسية للأمن الإقليمى . وتعتبر مصر من أكثر دول منطقة الشرق الأوسط تأثراً بمتغيرات البيئة الإقليمية نظراً لما يتميز به وضعها السياسى الإستراتيجى من خصوصية وما تنفرد به من عناصر جيوبوليتيكة هامة .

وقد زاد من تأثير الصدمة التى أحدثتها أزمة الخليج . وقوعها فى وقت كان العالم يظن أنه قد تخلص من أخطر عوامل الإثارة والتوتر ومسببات الصراع والصدام . بعد أن وصلت الحرب الباردة إلى نهايتها أو اقتربت منها . وسقط الصراع الأيديولوجى بين القوتين العظميين . بينماسادت حالة جديدة من الوفاق الدولى والشعور العام بالإقتراب من السلام العالمى .

فى هذه اللحظات الفاصلة فى تاريخ العلاقات الدولية . تفجرت أزمة الخليج . فوضعت

المنطقة والعالم كله أمام متغير حاسم جديد . يشكل تهديداً جسيماً للمصالح العالمية الكبرى فى المنطقة . ويفرض تأثيره العميق على كل المفاهيم الأمنية السائدة .

٢ – المفاهيم الأمنية التى أفرزتها أزمة الخليج :

أفرزت أزمة الخليج عدة مفاهيم هامة تتعلق بالأمن القومى ومتطلباته الأساسية . وتتسق مع معطيات العصر ومتغيراته . ولعل أهم هذه المفاهيم الآتى :

ا – **أن الخطر لايزول بزوال مصادر التهديد** . بل أنه يتجدد طالما بقيت مسبباته قائمة . فإن وجود الثروة القومية الضخمة أو المناطق ذات الأهمية الحيوية دون تأمين ودفاع كافيين . تجعلها نقاط جذب إستراتيجية قوية تغرى الحكام الطامعين بالعدوان . وهى تتطلب نمطاً خاصاً من الأمن القائم على التعاون المشترك على أسس قومية وإقليمية وعالمية .

ب – **أن الحفاظ على سلامة وأمن دول المنطقة لايمكن أن يتسق مع « فكرة الإعتماد المحدود على القدرة الذاتية »** التى أثبتت تجربة الخليج فشلها . أو على فكرة **الإستعانة بالقوى الأجنبية** بشكل دائم ووجود مستمر . التى تشكل رده فى مفاهيم الأمن القومى . وتمثل فكرة تعرض سيادة الدولة واستقلالها للمخاطر .

لقد ثبت أن الأمن الذاتى للدولة أو القاصر على عدة دول محدودة القدرات فى الظروف المعاصرة لايكفى لمواجهة التحديات القائمة . ولابد من وجود نظام أمن شامل أوسع نطاقاً وأكثر امكانيات بما يحقق **التكامل الإستراتيجى** وبالتالى فعالية النظام الأمنى .

جـ – **أن وجود المصالح العالمية الكبرى فى المنطقة . يعتبر حقيقة مسلما بها . ولذلك يصعب الغاء الوجود الأجنبى أو التخلص منه كاملا** . خاصة مع استمرار وجود **« فراغ أمنى إستراتيجى »** ناجم عن تناقض عربى فى مفاهيم الأمن القومى وعلاقته بالأمن الذاتى .

ولكن من الممكن العمل على حصر نطاق الوجود الأجنبى مع الحرص على نمو القدرات الذاتية والجماعية للإقلال من مبررات الوجود الأجنبى . والحرص على حرية القرار السياسى والأمنى .

د – **أن الظروف الدولية والإقليمية الراهنة . لم تعد تسمح بوجود أى عوامل تعرض أمن المنطقة للمخاطر والهزات** . وهذا يتطلب ضرورة التخلص من المشاكل الإقليمية

الثنائية المزمنة **وأهمها** فى الشرق الأوسط مشاكل الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية . حتى يمكن القضاء على مصادر التهديد المؤثرة على المصالح العالمية الكبرى فى المنطقة .

هـ - أن قيام نظام متكامل للأمن الأقليمى هو البديل الذى يجب أن يحل محل الصراع فى منطقة الشرق الأوسط بدولها العربية وغير العربية . كجزء من النظام العالمى الجديد وأحد مكوناته وهذا يتطلب بحث القضايا والمشاكل المشتركة ذات الطبيعة الاقليمية وإيجاد الحلول المناسبة لها . مثل قضايا نزع السلاح النووى ووقف سباق التسلح ومشاكل المياه والتنمية والتعاون الاقتصادى .

٣ - متطلبات أمن مصر القومى :

فى ظل الثوابت الجغرافية التى يتميز بها موقع مصر . وما تعكسه من علاقات جيوبوليتيكية مع المناطق المحيطة والمجاورة . وفى ضوء المتغيرات الأقليمية والعالمية المعاصرة .ومع ماتطرحه من مفاهيم جديدة **لعلاقات القوى . يمكننا أن نستشرف بعض المعالم والعناصر الأساسية لمستقبل الأمن المصرى** :

أ - رغم التقاء وجهات النظر العربية مع وجهات النظر العالمية حول هدف تحقيق الأستقرار فى منطقةالشرق الأوسط . وحماية المصالح الحيوية بها . وتخليصها من عوامل التوتر وعناصر الصدام . إلا أن النظرة العربية الجماعية لمفهوم الأمن القومى مازالت تفتقر إلى التجانس . وتتعثر فى ثنايا المفاهيم القطرية المحدودة على حساب التوجهات القومية . **ولكن تختلف نظرة مصر العربية لمفهوم الأمن القومى . فترى أن يتضمن العناصر التالية** :

(١) مفهوم شامل قائم على التلاحم الاستراتيجى بين القوى العربية بما يحقق تكاملها القادر على مواجهة كل أنواع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية . ويتسع - فى نفس الوقت - للبعد الأقليمى فيسمح بتحقيق نوع من التعاون والتنسيق الاقليمى الضرورى لحل المشاكل المشتركة التى تهم دول منطقة الشرق الأوسط وتخدم خطط التنمية الاقتصادية .

(٢) أن حجم التحديات التى تواجهها المنطقةالعربيةومتطلبات التصدى لها .. يحتاج تضافراً لكل الجهود العربية وتنظيماً جيداً لفعاليتها ولما كان أمن مصر جزءا لا يتجزأ من الأمن القومى العربى .. **فإن سعيها لإقامة نظام أمن قومى عربى يعتبر « مهمة**

قومية ، تعمل على تحقيقها فى اطار دورها القيادى والرائد الذى يتوخى حماية مصالحها ومصالح أمتها ، وإرساء دعائم الاستقرار والأمن والسلام .

ب – أن الارتباط الوثيق بين أمن مصر من ناحية والأمن القومى العربى والأمن الاقليمى للشرق الأوسط من ناحية أخرى .. يعتبر حقيقة جيواستراتيجية .. تفرز معطيات أمنية موضوعية تفرض على مصر رفض العزلة والعمل على الانتشار عربياً وإقليمياً وفقاً لمستويات أمنية ترتبط بها ودوائر جغرافية تمارس فيها نشاطها . ويحقق استراتيجية الأمن المصرية من خلال ثلاثة مستويات :

« **الأمن القومى العربى** » وهو النظام الأساسى لأمن مصر فى إطاره الجماعى .. ومستوى « **الأمن الاقليمى** » لدول الشرق الأوسط وهو المجال الأساسى للتعاون الاقتصادى والسياسى ثم « **الأمن العالمى** » المرتبط بالأمن الاقليمى من خلال إلتزامات متبادلة .. تتبلور فى :

(١) **رعاية إقليمية** لحماية المصالح العالمية الكبرى فى المنطقة .

(٢) **إلتزام دولى** بالمساهمة فى مسئولية توفير متطلبات الأمن الاقليمى والتنمية الاقتصادية .

جـ – تعتبر المعطيات الجغرافية من أهم معطيات الأمن القومى للدولة بما تعكسه من آثار سياسية وإستراتيجية .. إلا أنها بالنسبة لمصر أكثر خصوصية .. نظراً للأهمية المتميزة لموقع مصر الجغرافى .. الذى جعل منها نقطة ارتكاز عالمية تفرض على أمنها مبدأ الانتشار والحركة الاقليمية فى المناطق المحيطة .. فى دوائر ذات طبيعة جيوبوليتيكية .. يمكن تحديدها فى ثلاث دوائر هى « **الدائرة الأفريقية** » .. و « **الدائرة العربية** » .. و « **الدائرة الشرق أوسطية** » .. وسوف نخص القسم الثانى للحديث عن هذه الدوائر فى محاولة لتحديد أبعادها الاستراتيجية وأهميتها الأمنية وعلاقتها بأمن مصر القومى وتأثير المتغيرات الجارية عليه .

ثانياً : دوائر الحركة لأمن مصر القومى :

١ – الدائرة الأفريقية :

أ – مصر وأفريقيا :

إن وجود مصر على البوابة الشمالية الشرقية للقارة الأفريقية جعل من هذه القارة عمقاً إستراتيجياً حيوياً لمصر يربط أمن مصر القومى رباطاً وثيقاً بأمن القارة الأفريقية عامة على المحورين الجنوبى والغربى خاصة : **المحور الجنوبى** ويشمل دول حوض النيل ومنابعه

ومنطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقى الحيوية .. **والمحور الغربى** ويشمل ليبيا ودول الشمال الأفريقى العربية . مع التركيز على المحور الجنوبى حيث يوجد نهر النيل الشريان الذى يمد مصر بالحياة .. القادم من عمق أفريقيا والمار بدولة السودان العربية التى تمثل عمق مصر الإستراتيجى الطبيعى تجاه الجنوب بينما يقع البحر الأحمر إلى الشرق منه وتحكمه بوابتان بحريتان تشرف عليهما دولتان عربيتان هما باب المندب فى الجنوب وقناة السويس فى الشمال .. ولهما أهمية استراتيجية إقليمية وعالمية كبيرة .

ب - مناطق ذات أهمية إستراتيجية لأمن مصر :

إذا كان أمن مصر مرتبطا بأمن أفريقيا .. فهناك معالم أساسية ترتبط بهذا الأمن وتربطه بقلب أفريقيا ونصفها الشرق . وأهم هذه المعالم :

(١) حوض نهر النيل :

فى مقدمة اتجاهات البيئة الاقليمية المؤثرة على أمن مصر القومى .. وأكثر الاتجاهات تأثيراً على وجودها . ويضم حوض النيل حيث تقع منابع النهر تسع دول أفريقية بما فيها مصر وتجمعها منظمة « **الأندوجو** » عدا أثيوبيا .

– وتمثل مياه النيل مصدر الحياة لمصر .. وبالتالى فإن ضمان استمرار تدفقها بالمعدلات التى تفى بإحتياجاتها الحالية والمستقبلية .. يعتبر من أهم أهداف أمن مصر القومى .. وذلك لأن تحكم أى قوة معادية لمصر فى مصادر المياه فى الجنوب يعتبر أخطر تهديد يمكن أن يوجه لأمن مصر وكيانها .

(٢) جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقى :

البحر الأحمر نطاق حيوى هام فى سياسة الأمن القومى المصرى والعربى .. كذلك منطقة القرن الأفريقى .. الملتقى الجغرافى لحوض النيل والبحر الأحمر وله أهميته الكبيرة .. وكلاهما منطقة جذب استراتيجى للقوى العالمية والإقليمية .. وتزايدت أهمية البحر الأحمر فى السنوات الأخيرة نتيجة للصراعات التى دارت ، وما زالت تدور فى منطقة القرن الأفريقى .. وتضاعفت الأهمية بعد تعاظم دوره الاستراتيجى والاقتصادى خاصة فى مجال نقل البترول بعد التوسع فى استخدام خطوط الأنابيب فى نقله عبر شبه الجزيرة العربية .. وتنعكس هذه الأهمية على الجزر المنتشرة فى أنحائه .. خاصة الجزر الجنوبية والجزر الأريترية على وجه التحديد .. والتى حظت بإهتمام إسرائيل الكبير خاصة بعد حرب اكتوبر ٧٣ فى ظل العلاقات الوثيقة مع النظام السابق فى أثيوبيا .. لأهمية هذه الجزر كنقط وثوب للسيطرة البحرية على جنوب البحر الأحمر وباب المندب .

ومع انتشار التغيرات السياسية والصراعات الإقليمية الدائرة فى المنطقة خاصة فى أثيوبيا وأريتريا والصومال والسودان .. يتطلب الأمر تركيزاً سياسياً من جانب مصر ومتابعة مستمرة لما يدور فى هذه المناطق الحيوية المؤثرة على أمن مصر القومى .. فإن وجود أى قوة معادية فيها سوف يعكس نتائج سياسية وأوضاعاً إستراتيجية ضارة بأمن مصر ومصالحها فى منابع النيل الحبشية وطرق الملاحة الدولية فى البحر الأحمر وقناة السويس .

جـ - دول ذات أهمية استراتيجية لأمن مصر :

لاشك فى أن استمرار وجود الصراعات والمنازعات فى مناطق حوض النيل والبحر الأحمر والقرن الأفريقى يؤثر على سلامة الأمن القومى المصرى .. لذلك فإن أمن دولها يرتبط بأمن مصر وخاصة السودان وأثيوبيا وأريتريا :

(١) **السودان** : يعتبر أهم الدول العربية والأفريقية لمصر .. والقاسم المشترك فى متطلبات الأمن القومى لها .. فهى تمثل عمق مصر الإستراتيجى الجنوبى .. ومنفذها الرئيسى إلى قلب القارة .. فضلا عن أهميتها الحيوية فى السيطرة على مياه النيل واتصالها الجغرافى بأثيوبيا حيث المنابع الموسمية الحبشية .. وبأوغندا حيث المنابع المستديمة الإستوائية . لذلك فإن تعرض السودان لأى تهديد من أى إتجاه يعرض أمن مصر المباشر للخطر .. من ناحية أخرى فإن الحرب الأهلية فى جنوب السودان تهدد أمن السودان وبالتالى أمن مصر فضلا عما سببته من تخريب لمشروعات المياه الحيوية فى هذه المنطقة وتوقف مشروع قناة جونجلى الذى يهم مصر وما خلقته من محاولات بعض الأطراف الدولية لتكريس إنفصال جنوب السودان عن شماله .

(٢) أريتريا : وتعتبر ذات أهمية جيوأستراتيجية متميزة بالنسبة لمصر .. بين دول منابع النيل حيث يأتى من منابعها ٨٠٪ من احتياجات مصر لذلك فأى استخدام مخل لمياه النيل فى أثيوبيا سوف يهدد أمن مصر ومستقبلها الإقتصادى .. فضلا عن تأثير أثيوبيا على عمق مصر الإستراتيجى لمجاورتها للسودان .. بالإضافة لقدرتها على التأثير فى الملاحة بالبحر الأحمر وباب المندب لوجودها على سواحله فى إقليم أريتريا الذى سوف يستقل ذاتياً .

تكتسب أثيوبيا أهمية متميزة فى إستراتيجية الأمن المصرية بإعتبارها المصدر الرئيسى لمياه مصر .. بينما لا يشكل تاريخ العلاقات معها قدراً مناسباً من الإطمئنان سواء من حيث علاقتها القوية مع إسرائيل أو محاولاتها فى استخدام مياه النيل كأداة للضغط

السياسى على مصر والسودان إبان صراعها ضد الصومال والثورة الأريترية .. **فضلا عن أن الوجود الإسرائيلى فى أثيوبيا قد يشجعها على تنفيذ مشروعات مائية على روافد النهر التى تغذى النيل بالمياه الأمر الذى سيعطل المشروعات المصرية للإستصلاح الزراعى .. بالإضافة إلى سعى إسرائيل للإلتفاف حول الدول العربية فى أفريقيا وتهديد عمقها الإستراتيجى ومصالحها الحيوية خاصة مصر والسودان .**

(٣) **أريتريا** : **يمثل** استقلال أريتريا وإنفصالها النسبى عن **أثيوبيا نقطة تحول هامة فى أمن البحر الأحمر وعلاقته بأمن مصر والدول العربية المطلة عليه .. وفرصة** كبيرة **الأهمية للإستراتيجية المصرية لوضع وتطبيق سياسة أمنية تدعم** العلاقات مع أريتريا **وتوثق الروابط الإقليمية والقومية معها . أن السيطرة الموالية على هذه المنطقة تحقق** أمن جنوب البحر الأحمر وتستكمل السيطرة العربية على القرن الأفريقى وتحكم الحصار على الملاحة الإسرائيلية عند الضرورة .. كما توفر الحماية لمنابع النيل الحبشية .. بينما **أى سيطرة معادية على السواحل والجزر الأريترية يعرض الملاحة فى البحر الأحمر للخطر** وتهدد مضيق باب المندب وقناة السويس .

من ناحية أخرى .. تمثل كتلة الصومال وجيبوتى وأريتريا أهمية خاصة لمصر والدول العربية .. **فهى الإمتداد الجغرافى العربى البرى إلى شرق أفريقيا وتحقق الربط العضوى بين القرن الأفريقى والسودان وباقى الدول العربية الأفريقية .**

وتهتم مصر اهتماماً خاصاً بتقوية علاقاتها مع النظام الأريترى الجديد .. **وإعلان تأييدها** لحق الشعب الأريترى **فى تقرير مصيره .. كما وافقت مؤخراً على فتح مكتب لبعثة** الحكومة الأريترية المؤقتة **فى القاهرة .**

٢ – الدائرة العربية :

أ – مصر والدائرة العربية :

إذا كانت الدائرة الأفريقية هى أهم الدوائر الأمنية لمصر من حيث التأثير على كيانها ونموها .. فإن الدائرة العربية هى المرتكز الأساسى لأمن مصر القومى بإعتباره جزءاً **من الأمن القومى العربى .**

إن مصر كجزء أساسى من نسيج الدائرة العربية مع تميز بالكثافة البشرية العالية والتجانس الشديد والثقل الحضارى والإشعاع الفكرى والموقع الإستراتيجى والتأثير الإقليمى والدولى .. **ذلك كله فرض عليها دوراً قيادياً ومسئولية دائمة فى حماية**

العروبة والدفاع عن القومية العربية .

وإدراكاً من مصر لأهمية مهمتها القومية حرصت دائماً على جمع شمل العرب .. رغم كل التناقضات والخلافات التى تفاقمت أبعادها .. خاصة فى الحقبتين الأخيرتين بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل .

لذلك فإن النظر إلى أمن مصر بمعزل عن أمن الوطن العربى هو افتراض لا يمكن أن يستقيم مع التاريخ والواقع .. فالمجال العربى هو المجال الحقيقى للعمل المشترك والأمن الجماعى الذى تشارك فيه مصر مع الدول العربية من أجل صالح أمنها وتوفير التكامل الاستراتيجى للمنطقة كلها .. وهو فى نفس الوقت المجال الذى يظهر الدور الحقيقى لمصر كخط دفاع أول عن القومية العربية .. وموقفها هو الموقف الحاسم فى أى مواجهة يخوضها العالم العربى .. لذلك يلجأ أعداء الأمة العربية دائماً إلى محاولات تحييدها أو عزلها عن أمتها .. أو العدوان عليها واضعافها بهدف تسهيل احتواء كل المنطقة العربية والسيطرة عليها وتهديد أمنها .

إن العوامل **التى تجمع بين أجزاء الوطن العربى وشعوبه تجعل منه « وحدة إستراتيجية متكاملة » .. تجمعها مصالح مشتركة ويواجهها مصير واحد** .. وتبرز هذه الحقيقة بوضوح عندما يتعرض الوطن العربى لتهديد خارجى أو داخلى .. حيث يسود العالم العربى ظاهرة محددة هى ظاهرة **« التأثير المتبادل بين أجزاء الوطن العربى »** . فإذا ما تعرض أى جزء من الأقليم لحدث ما ينتشر أثره وتظهر ردود الفعل الفورية فى أنحاء الوطن العربى .. ولقد تأكدت هذه الظاهرة على امتداد الصراع العربى الإسرائيلى .. ثم تجلت فى صورتها الواضحة إبان أزمة الخليج .. وما أحدثته من تغيرات هامة سلبية وإيجابية فى الوطن العربى .

ب – ومن أبرز سلبيات أزمة الخليج .. ازدياد اتساع نطاق النزاعات العربية/العربية بشكل غير مسبوق .. الأمر الذى يعرض الأمن القومى العربى لمخاطر شديدة .. **خاصة بعد أن أضيف إلى مصادر تهديده .. مصدر أشد خطراً .. هو التهديد القادم من داخل الوطن العربى ذاته وبواسطة عضو من أعضاء هذا الوطن .. وما أدى إليه ذلك من تفتيت وتمزيق للعالم العربى.. وفقدان للثقة فى المعاملات العربية** .. الذى انعكس لدى بعض الدول العربية على المعايير المستخدمة فى علاقاتها بالدول العربية الأخرى وخاصة ما يتعلق منها بالرباط القومى معها .

لقد امتد الانقسام فى بعض الدول العربية إلى الرأى العام داخل القطر الواحد .. نتيجة

لغياب الشرعية القادرة على صهر التيارات المتنافرة فى بوتقة الكيان القومى الواحد .. ولذلك تفاقمت حدة عدم الإستقرار السياسى والاجتماعى فى مثل هذه الدول .

لاشك أن استمرار التفتت داخل الدائرة العربية **من شأنه أن يلحق الضرر بالأمن القومى المصرى .. حيث يستمر الخلاف حول مفهوم الأمن القومى العربى الجماعى الشامل – الأمر الذى قد يثير علاقة تناقض بين أمن مصر وأمن بعض الدول العربية تتفاقم مع استمرار عدم وجود وحدة وتجانس فى الفكر الإستراتيجى العربى** .. مثل هذا التناقض قد يضع العراقيل أو الصعوبات أمام مصر فى تطبيق مبدأ الانتشار .. كذلك قد يتأثر الدور الرائد لمصر فيعجز عن تأدية وظيفته الإقليمية فى الدائرة العربية المتكاملة .

جـ – **وكما عكست أزمة الخليج آثارها السلبية على النظام العربى .. كان لها جوانبها الإيجابية الهامة** .. ومن أبرزها كشف محدودية الدور الإسرائيلى فى أمن الشرق الأوسط .. وتوقيع ثمانى دول عربية (مصر وسوريا ودول الخليج العربية الست) لإعلان دمشق .. وتبرز أهمية هذا العمل كأول محاولة لعمل عربى مشترك يستهدف تحقيق مبدأ « الأمن الجماعى » .

فمن المبادىء الأساسية التى أفرزتها أزمة الخليج ما أكدته من أن أمن الدولة جزء من أمن المنطقة .. ينبع من داخلها ويعتمد على إمكانياتها .. وبالتالى فإن أمن مصر هو جزء من أمن الأمةالعربية القائم على مبدأ « الأمن الجماعى » والعمل المشترك والتعاون الوثيق..

وتعتبر مبادىء إعلان دمشق **ترجمة أولية** لهذه القاعدة .. وهو كوثيقة يعتبر **مثالاً للعمل العربى المشترك فى مجال الأمن الجماعى على أساس المفهوم الشامل** . وتتميز الوثيقة كذلك **ببعدها القومى** الواضح واشتمالها على **عناصر الأمن المتكامل السياسية والإقتصادية والعسكرية** . لقد صدر الإعلان تحت تأثير لحظة الصدق التى سادت أثناء وفى أعقاب حرب الخليج .. وجاءت صياغته إنعكاساً صادقاً لأهم دروس تجربة الخليج مؤكداً أن البعد القومى هو الخيار القادر على معالجة القضايا العربية فى الأمن والتنمية فى ظل التحديات التى تواجهها الأمة العربية .. وعلى رأسها الصراع العربى الإسرائيلى ..

ولكن بقدر الإيجابيات التى أبرزتها وثيقة إعلان دمشق وهى إيجابيات قادرة على اثراء العمل العربى المشترك فهى ما زالت تفتقر إلى الوضوح والتحديد خاصة

ما يتعلق بطبيعة العلاقات الأمنية ونوعية الآليات التنفيذية ومهامها وشكل الخطوات والمراحل اللازمة لوضعها موضوع التنفيذ والمحافظة على قوة دفعها وتحولها إلى حقيقة واقعة حين تتحول ورقة المبادىء إلى برنامج عمل حقيقى يجسد الوثيقة الموضوعة فى شكل ممارسة قومية للعمل الجماعى العربى .. ربما لأول مرة فى تاريخ العمل العربى المشترك . ونحن نأمل أن توحد الإرادات وتخلص النوايا العربية حتى يأخذ هذا العمل القومى المتميز قوة دفع حقيقية فى الإتجاه الصحيح . كأول إنجاز قومى يتفق مع معطيات العصر .

د - **لاشك أن التاريخ قد أتاح الآن فرصة هامة لوضع حد للصراع بين العرب وإسرائيل وتحقيق حالة من السلام حرمت منها منطقة الشرق الأوسط لعشرات السنين** .. ذلك إذا حققت عملية السلام الجارية حالياً أهدافها الرامية إلى انهاء حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية وحل المشكلة الفلسطينية على أساسى الشرعية والعدل .. ونجحت المفاوضات الثنائية فى التوصل **إلى تسوية سلام وإنهاء حالة الصراع والتحول إلى حالة مستقرة من الأمن .. سوف يؤدى ذلك إلى تغيير كبير فى البيئة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط .. وسيعتبر من أهم المتغيرات الإقليمية التى تحدث فى المنطقة منذ قيام إسرائيل فى قلب الوطن العربى عام ١٩٤٨ .**

ورغم أن الطريق نحو هذه الأهداف لن يكون سهلا وسوف يستغرق وقتاً وجهداً كبيراً .. إلا أن معطيات الموقف الدولى والإقليمى والجهود المبذولة فى عملية السلام .. تبشر بانتهاء عهد المواجهة والصراع وتوافر أساس جديد لمستقبل يتميز بالإستقرار والأمن .

هـ - وإذا كانت مصر قد حققت حالة من السلام والإستقرار مع إسرائيل منذ توقيع المعاهدة عام ١٩٧٩ .. أتاحت الفرصة لها لكى توجه جهودها نحو مشكلاتها الداخلية وتوفر قوة دفع جديدة لتنفيذ خطط التنمية الشاملة .. **فلم يعن ذلك تخلى مصر عن التزاماتها القومية بل ظلت حريصة على ممارسة دورها القومى رغم المقاطعة العربية لمصر** والتى بدأت بعد توقيع معاهدة السلام .. ولعل ما قدمته مصر من دعم عسكرى للعراق إبان حربها مع إيران ومن مساندة للقضية الفلسطينية .. ومن عون مباشر لمنظمة التحرير الفلسطينية خاصة أثناء محنتها فى لبنان لخير دليل على ذلك .

وبعد أن عادت مصر للصف العربى وللجماعة العربية .. تضاعف جهدها فى الإتجاه القومى **وبرز دورها بكامل قدراته فى أزمة الخليج .. ليؤكد مدى ثقلها السياسى**

والإستراتيجى .. ثم جاء دورها النشط والمؤثر فى عملية السلام فى إطار الجهود المبذولة الآن من أجل إنهاء مشكلات الصراع العربى الإسرائيلى .

هكذا ظلت الإلتزامات القومية خطاً أساسياً فى الإستراتيجية المصرية .. واستمر التهديد الإسرائيلى الموجه للدول العربية المجاورة لإسرائيل جزء لا يتجزأ من أمنها القومى . رغم وجود معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر وحرص مصر على إحترام تعهداتها والتزاماتها الدولية . .

لذلك لاشك أن إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية المجاورة .. وتحقيق السلام سوف يؤدى إلى تخفيف أعباء الدفاع عن مصر وتهيئة المناخ العربى الصالح لإنطلاق مصر فى تنفيذ خططها الخاصة بالإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والتنمية الشاملة .. وتركيز الجهود تجاه العمل العربى المشترك لتحقيق البنية الأساسية للأمن القومى العربى .

٣ - الدائرة الشرق أوسطية :

ا - الشرق الأوسط والأمن الإقليمى :

تضم دائرة الشرق الأوسط الدول العربية ودول الجوار غير العربية المتاخمة لدول عربية والواقعة - فى نفس الوقت - فى إطار اهتمامات مصر الأمنية .. وهى على وجه التحديد إيران وتركيا وأثيوبيا وإسرائيل . وقد عكست أزمة الخليج وحربها عدة ظواهر هامة على مستوى هذه المنطقة .. سوف تصبح هذه الظواهر من معالم النظام الإقليمى لمنطقة الشرق الأوسط وعلاقته بالنظام العالمى الجديد والإستراتيجيات الكونية التى ستحكمه .

ولما كان زمن الأحلاف العسكرية لملء الفراغ الأمنى الإقليمى قد انقضى مع انتهاء عصر الحرب الباردة .. فضلا عن أن التاريخ لن يعيد نفسه .. لذلك فإن محاولات ربط أمن المنطقة العربية والمنطقة الشرق أوسطية بترتيبات تشارك فيها بطريقة مباشرة وشاملة .. قوى أجنبية من خارج المنطقة .. أمر قد لا يحقق المصالح العربية .. كما أنه لا يمثل أفضل الحلول للحفاظ على المصالح العالمية الموجودة فى المنطقة .. **لذلك فإن البديل المناسب لتحقيق الأمن الإقليمى وضمان الإستقرار فى المنطقة .. هو إقامة نظام أمنى يتخلص من كل عناصر التوتر والمشكلات المثيرة للإضطراب ، ويهيىء أفضل الظروف لتحقيق التعاون المتبادل وخلق المصالح المشتركة بين دول المنطقة كأساس ضرورى يضمن الأمن ويكرس الاستقرار .**

يتطلب تحقيق هذه الأهداف إيجاد الحلول المناسبة والمقبولة لكل المشكلات الثنائية والقضايا الإقليمية فى إطار الضوابط التى بدأت تحكم النظام العالمى وحلها بالوسائل السلمية ورفض استخدام العنف فى حلها .. وذلك لتكريس الاستقرار وتوفير أفضل ضمان لنشر الأمن فى ربوع المنطقة والعالم كله .

وتشتمل المنطقة على العديد من المشكلات سواء على المستوى الثنائى كالصراع بين العرب وإسرائيل أو مستوى إقليمى كقضايا نزع السلاح والمياه والتنمية . **ولما كانت كل هذه المسائل تنعكس إنعكاساً مباشراً أو غير مباشر على أمن مصر القومى .. لذلك تشارك مصر بقوة فى جهود السلام المبذولة لحل كل المشكلات والقضايا المطروحة .. حيث تجرى مفاوضات ثنائية بشأن مشكلات الصراع العربى الإسرائيلى .. ومفاوضات إقليمية تضم العديد من الدول لمعالجة القضايا المشتركة التى تهم بلدان الشرق الأوسط العربية وغير العربية وخاصة تركيا وإيران وإسرائيل .**

ب – أوضاع دول الشرق الأوسط غير العربية :

(١) تركيا :

كثرت فى الفترة الأخيرة الدلائل التى تشير إلى رغبة تركيا فى القيام بدور قيادى فى منطقة الشرق الأوسط .. وأنها تسعى للتحول إلى قوة إقليمية عظمى .. لذلك فهى تركز حالياً على إعادة بناء مقومات قوتها الشاملة بأصولها الاقتصادية والعسكرية .. وتبذل جهداً مستمراً فى تحديث قواتها المسلحة فى مختلف المجالات كما تحاول الدخول إلى ميدان الأسلحة فوق التقليدية خاصة الأسلحة النووية .

وقد بدت التطلعات القيادية لتركيا فى المنطقة واضحة بصفة خاصة فيما طرحته من تصورات حول الترتيبات الأمنية فى منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط .. حيث دعت إلى اسناد دور لها فى إنشاء البنية الأمنية فى الخليج من خلال التعاون المشترك مع الدول المعنية خاصة فى المجالات الإقتصادية التى تعتمد عليها كمدخل أساسى لسياستها الجديدة .

فى هذا الإطار تسعى تركيا إلى تحقيق رغبتها فى أن تكون قوة اقتصادية عظمى فى هذه المنطقة الحيوية والعمل كجسر للربط بين العرب والعالم الغربى باعتبارها دولة إسلامية لها علاقاتها التاريخية الطويلة مع العالم العربى من جهة .. وعضو فى المجتمع الأوروبى وفى حلف شمال الأطلنطى من جهة أخرى .. وذلك من خلال تحركات

سياسية واقتصادية وعسكرية وإعلامية واسعة ومنسقة .

وتعتبر تركيا البعدالاقتصادى هو المجالالأساسى لنشاطها مع دول المنطقة وتراه جزءاً حيوياً مكملا للترتيبات الأمنية .. **وذلك من خلال تقديم مشروعات إقتصادية تساعد على الاستقرار تتعلق بالبنية الأساسية فى المنطقة** كمشروعات المياه التى تحتاجها دول المنطقة .. فتطرح مشروع « أنابيب السلام » لتوزيع المياه التركية على دول المنطقة .

وللمشروع أبعاده السياسية والإستراتيجية الأساسية .. **فهو** يسمح لإسرائيل التى تعانى من مشكلة حادة فى المياه .. بالإشتراك فيه ولكن تركيا ربطت هذه المشاركة بمدى ماتحققه عملية السلام بين العرب وإسرائيل من تقدم .. **بهذا تحاول تركيا أن تهيىء لنفسها دوراً أو تأثيراً فى عملية السلام بالشرق الأوسط . وهى فى نفس الوقت تعطى هذا الدور بعداً أمنياً** فتروج للمشروع بإعتباره أحد العوامل التى تساعد على استقرار المنطقة بما سيخلفه من مصالح مشتركة بين جميع الأطراف التى يهمها الحفاظ عليه .. ويؤدى إلى تخفيف عوامل التوتر والصدام فى المنطقة .

أما الهدف الأساسى لهذا المشروع فيكمن فى بعده الإستراتيجى المعبر عن رغبة القيادة التركية فى تعظيم وزنها الاستراتيجى فى منطقة الشرق الأوسط .. حيث سيمثل المشروع المفتاح الرئيسى لتحويل تركيا إلى الدولة الإقليمية الرئيسية فى الشرق الأوسط من خلال تحكمها فى إمدادات المياه لدول المنطقة كدولة المنبع الأمر الذى سيمكن تركيا من أن تلعب دوراً سياسياً يؤثر على المنطقة كلها .

ولا يقتصر الدور التركى على هذه الأبعاد الحيوية .. بل له أبعاد أخرى فى إتجاه إيران والجمهوريات الإسلامية بالاتحاد السوفيتى لخدمة الإستراتيجية الغربية فى المنطقة التى تهدف إلى احتواء الطموحات الإيرانية الإقليمية .. خاصة بالنسبة للحركات الإسلامية فى الجمهوريات الجنوبية للاتحاد السوفيتى الساعية إلى الانفصال عن الاتحاد السوفيتى .

(٢) إيران :

شكلت أزمة الخليج فرصة ذهبية لإيران أحسنت استغلالها بمهارة فى الخروج من عزلتها بل والمشاركة بدور إيجابى فى المنطقة .. ساعدها على ذلك المواقف التى اتخذتها أثناء الأزمة خاصة موقف الحياد الذى سمح لهاباتصالات واسعة مع أطراف عديدة .. وبأن تكون مركزاً للمفاوضات التى جرت أثناء أزمة وحرب الخليج فقضت بذلك على عزلتها وطفت فوق سطح الأحداث مرة أخرى .

وباندحار القوة العسكرية والإستراتيجية للعراق عادت إيران لتصبح أقوى دول المنطقة الخليجية يساعدها فى ذلك قدراتها البشرية الكبيرة والإقتصادية وتأثيرها العقائدى على دول الخليج العربية .. وفى نفس الوقت أكدت إيران عزمها على أن تلعب دوراً هاماً ونشطاً فى مستقبل منطقة الخليج .. **وشرعت فى تنفيذ برامج شاملة لإعادة بناء قوتها المسلحة خاصة القوات الجوية .. كما اهتمت بإحياء واستكمال مشروع بناء المفاعل الذرى** فى بوشهر وتطويره كما اتجهت نحو الهند وباكستان فى محاولة للحصول على خبراتها النووية واتجهت مؤخراً إلى الصين لنفس الغرض الأمر الذى أثار قلقاً شديداً فى الأوساط الغربية هو أمر يمثل فى نفس الوقت تهديداً للأمن القومى العربى ولمصر لما لها من تطلعات فى منطقة الخليج ومن مواقف تجاه مصر .

وتهتم إيران إهتماماً كبيراً بأمن الخليج .. وفى هذا المجال طرحت نفسها ، بإعتبارها القوة الوحيدة التى يستطيع العالم الاعتماد عليها للحفاظ على الأمن والسلام فى الخليج .. وضمان إبقاء طرق تدفق البترول من الخليج مفتوحة .. وعندما صدر إعلان دمشق بشأن أمن الدول العربية بالخليج فى أعقاب الحرب .. احتجت إيران على تجاهلها فى ترتيبات الأمن واعترضت بشدة على مشاركة مصر فى الترتيبات الأمنية الأمر الذى أثار أزمة بين البلدين .

وقد تمسكت إيران برفض أى تواجد لقوات أجنبية فى منطقة الخليج .. وبأن ترتكز ترتيبات أمن الخليج فقط على دول المنطقة .. ورفضت مصر هذا التدخل الإيرانى فى شئون الأمن القومى العربى .. وهو الأمر الذى يهم مصر كدولة عربية .

والواقع أن دول الخليج العربية ترى بحكم موقعها ومصالحها أن تحتفظ بعلاقاتها القومية القوية مع مصر وعلاقاتها الإقليمية الودية مع إيران .. هذا الاهتمام المزدوج لايتعارض مع المفاهيم الحديثة للأمن الشامل فى إطار النظام العالمى الجديد .. حيث يقوم نظام الأمن على مستويات أمنية مترابطة .. قومية وإقليمية ودولية .. **بمعنى أن أمن الدول العربية فى الخليج هو جزء لايتجزأ من الأمن القومى العربى ومصر ركن أساسى من أركان هذا المستوى الأمنى .. بينما الأمن القومى العربى جزء من الأمن الإقليمى للشرق الأوسط .. وإيران ركن أساسى فى هذا النظام الأمنى الإقليمى .. وبالتالى فإن إنتماء إيران إلى أمن منطقة الشرق الأوسط لايتعارض مع أمن المنطقة العربية فكلاهما مكمل للآخر .. وكل منهما يؤدى إلى الاطار الإقليمى العام وصولا إلى نظام أمن عالمى يعتبر سمة أساسية للنظام العالمى الجديد .**

أن مصر كدولة عربية كبرى وقوة إقليمية كبرى لابد أن يكون لها دور أساسى فى مستويات الأمن المختلفة .. بدءاً من أمن دول الخليج العربية والأمن القومى العربى ثم الأمن الإقليمى لمنطقة الشرق الأوسط . على هذا الأساس فإن أمن الدول العربية فى الخليج . وهو الأمن الذى تعرض للعدوان الأخير - يعتبر مسئولية قومية عربية يمكن أن يشارك فيه أى عدد من الدول العربية تستعين به دول الخليج .. وهذا هو المفهوم الأمنى الذى صدر « إعلان دمشق » على أساسه والذى يعنى بأمن دول الخليج حلقة أساسية من حلقات الأمن القومى العربى .

(٣) إسرائيل :

تسعى إسرائيل دائماً إلى عزلة مصر عن العالم العربى .. وقد كثفت جهودها بعد توقيع معاهدة السلام مع مصر للحد من تأثير الدور الإقليمى الهام الذى تلعبه مصر أو شلها عن القيام به بحيث تدعم وجودها وسيادتها للمنطقة بعد أن تنجح فى تعميق عزلة مصر خاصة فى المحيط العربى حيث حاولت حصارها فى كل موضع تعودت أن تمارس فيه وظيفتها القيادية سواء فى العالم العربى أو فى أفريقيا والشرق الأوسط .

ولكن مصر نجحت فى اجتياز هذه المرحلة الصعبة .. وعادت إلى الصف العربى أقوى مما كانت .. فى الوقت الذى بدأت الأوضاع الدولية تتغير خاصة فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى .. الأمر الذى انعكس سلبياً على دور إسرائيل فى الإستراتيجية الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط .

وعندما وقعت أزمة الخليج واشتعلت حرب تحرير الكويت انكشف الحجم الحقيقى للدور الإسرائيلى عند مواجهة الازمات الإقليمية الحادة .. وتأكد أن إسرائيل التى تستمد ثقلها السياسى والعسكرى من علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة - لا يمكن أن تكون القوة المؤهلة للقيام بالتدخل المباشر فى المنطقة من أجل حماية المصالح الحيوية الغربية فى منطقة الشرق الأوسط .. الأمر الذى أثر على القيمة الفعلية للتحالف الإستراتيجى الأمريكى الإسرائيلى .. ودفع الولايات المتحدة إلى إعادة النظر فى إستراتيجيتها فى منطقة الشرق الأوسط .. بعد أن تأكد أن الصورة الشاملة لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط .. تتطلب تغيير موقع إسرائيل فى إستراتيجية الولايات المتحدة .. وكذا النظر فى مدى التغيير الذى سيطرأ على مواقع البلدان العربية فى هذه الإستراتيجية نفسها وعلى رأسها مصر .. وذلك من حيث دورها فى تحقيق الإستقرار وإيجاد الحلول السلمية للتسوية الشاملة لقضايا الصراع العربى الإسرائيلى كمدخل

ضرورى لتثبيت دعائم الإستقرار باعتباره العنصر الحاسم فى معادلة حماية المصالح الكبرى فى المنطقة .

وقد أكد وليام كوانت الخبير الأمريكى المعروف فى شئون الشرق الأوسط أبعاد الوضع الإستراتيجى لإسرائيل حين صرح مؤخراً بقوله : « ان إسرائيل لم تعد الحليف الإستراتيجى لأمريكا .. حتى فى السابق كان هناك مبالغة فى القول أن الولايات المتحدة تحتاج إسرائيل كحليف إستراتيجى كما أن الإتفاقيات الإستراتيجية بينهما مبالغ فيها .. فقد قلت أهمية إسرائيل إلى حد كبير مع نهاية الحرب الباردة .. ويستطرد كوانت قائلا : ان الولايات المتحدة لم تعد فى حاجة إلى جهود إسرائيل عند تعاملها مع قضايا الشرق الأوسط » .

فى ضوء هذه الأوضاع بدأت الولايات المتحدة فعلاً تعيد النظر فى إستراتيجيتها فى الشرق الأوسط .. فى ظل شعور بأن إسرائيل أصبحت عبئاً إستراتيجياً على الولايات المتحدة .. هذا الوضع يفسر لنا الإهتمام الكبير الذى تبديه إسرائيل بالقضايا الإقليمية .. التى تساعد على إندماجها فى النظام الإقليمى الشرق أوسطى خاصة فى المجال الإقتصادى .. بهدف الإقلال من إعتمادها الكامل على الولايات المتحدة .. وتحررها نسبياً من استمرار حاجتها إليها كضرورة لبقائها والحفاظ على وجودها .. لذلك تبدى إسرائيل إهتماماً واضحاً بالمفاوضات الإقليمية التى ستتناول الموضوعات المشتركة فى الشرق الأوسط .. خاصة مجال التعاون الإقتصادى .. وتستعجل إنعقاد هذه المفاوضات وإعطائها أسبقية كبيرة على أن تتمخض عن دور جديد لإسرائيل .. يؤكد وجودها فى هذا المجال الحيوى بمنطقة الشرق الأوسط .

جـ – قضايا الشرق الأوسط الأساسية :

(١) خفض التسليح ونزع السلاح النووى من المنطقة :

إن الأمن الإقليمى للشرق الأوسط .. الذى يحقق الإستقرار ويحمى المصالح الحيوية . يمثل مطلباً حيوياً لدول العالم .. مثل هذا الإستقرار لن يتحقق ما لم تدخل إسرائيل المفاوضات الإقليمية القادمة متحررة من أغلال الفكر العدوانى ومن فكرة الاعتماد على الردع النووى كوسيلة ضرورية لحماية وجودها .. مستعدة للإنضمام مع باقى دول منطقة الشرق الأوسط إلى معاهدة لتجريد المنطقة من أسلحة الدمار الشامل .. تكريساً للإستقرار وتتويجاً ضرورياً لجهود السلام وترسيخاً لدعائمة .. وتحقيقاً لقدر مناسب من توازن القوى القائم ليس فقط على وقف سباق التسلح فى المنطقة .. ولكن القائم

كذلك على إيجاد حد أدنى مناسب ومتوازن من هذه القوى .

لذلك فإن الخطوة الأساسية التى تؤكد جدية النوايا الدولية وتخدم هدف الأمن الإقليمى والعالمى .. تتم بواسطة نزع أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها من كل دول المنطقة دون إستثناء .. ذلك لأن أى تجاوز يسمح باستمرار وجود مثل هذه الأسلحة لدى دولة من الدول .. سيكون المعول الأول فى هدم أى نظام أمن عربى أو إقليمى ..

فى هذا الإطار فإن المبادرة الأمريكية السابق طرحها فى مايو ١٩٩١ والرامية إلى تحقيق أهداف ومستويات معينة من التسلح فى المنطقة .. لن تخدم هدف التوازن بل قد تعمق الخلل فى التوازنات الإستراتيجية .. وتدفع العرب إلى الاصرار على إصلاح هذا الخلل بوسائل مختلفة .

بينما يحمد الطرح العربى بشأن نزع أسلحة الدمار الشامل المتمثل فى المبادرة المصرية السابق طرحها بشأن تجريد المنطقة من هذه الأسلحة .. على أساس أن التوازن هو أساس الاستقرار .. وأنه لا أمن ولا سلام بلا استقرار .

أن هذه المبادرات لن تكون قاصرة على الدول العربية وإسرائيل ولكنها ستضم كذلك دول الشرق الأوسط خاصة تركيا التى تتطلع إلى استخدام الخيار النووى كجزء من سياستها لتعظيم وضعها فى منطقة الشرق الأوسط .. كذلك إيران التى عادت إلى إحياء البرنامج النووى الذى بدأه الشاه عام ١٩٧٦ .. والذى أصبح يمثل أهم اهتمامات النظام الإيرانى الحالى واتجهت إيران إلى الهند وباكستان وأخيراً الصين للحصول على خبراتها النووية فى استكمال مشروعها النووى لتجهيز مفاعل بوشهر (١) وبوشهر (٢) . وتؤكد تصريحات المسئولين الإيرانيين سعى إيران نحو امتلاك خيار نووى فى إطار سعيها لتأكيد وضعها كقوة إقليمية عظمى فى المنطقة .. فقد سبق أن قال الرئيس رافسنجانى « انه من الضرورى لإيران امتلاك سلاح للردع لمواجهة ما فى ترسانة قوى الاتحاد العالمى » .

(٢) مشكلة المياه :

أنه بسبب الزيادة الكبيرة فى عدد سكان العالم العربى .. إضافة إلى الإرتفاع الشديد فى معدلات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل .. أصبحت المياه فى منطقة الشرق الأوسط مشكله هامة نتيجة الخلل أساسى فى توزيع موارد المياه فى المنطقة ولجوء إسرائيل إلى الإستيلاء على موارد المياه العربية لصالح مشروعاتها .. الأمر الذى أكسب مصادر المياه

أهمية سياسية كبيرة آخذة فى التزايد الذى حول المشكلة إلى قضية استراتيجية .. قد تقود إلى صراعات إقليمية أو تصادمات عسكرية بين دول المنطقة .

إن إمدادات المياه وتنفيذ مشروعات الرى الطموحة تقتضى ضرورة تنظيم استهلاك المياه بين الدول المعنية والإتفاق على استخدام مياه الأنهار الواقعة على الحدود أو التى تمر عبر عدة بلدان كنهر النيل ونهر الفرات ونهر الأردن .. لذلك ينتظر أن يمثل النزاع العربى الإسرائيلى حول المياه إحدى القضايا الرئيسية فى مفاوضات السلام الإقليمية . وقد نجم النزاع نتيجة لقيام إسرائيل بسحب المياه العربية لرى أراضيها بشكل غير شرعى من الأنهار العربية كالليطانى فى جنوب لبنان والأردن وروافده واليرموك الذى ينبع من جبال حرمون .. وتستفيد منه كل من سوريا والأردن وكذلك مخزون المياه فى مرتفعات هضبة الجولان السورية ونهر بانياس الموجود على الهضبة .. فضلا عن استيلاء إسرائيل على ٤٠٪ من المياه الجوفية للضفة الغربية .. كل ذلك يحتم ضرورة التوصل إلى اتفاق تنظيم استهلاك المياه ويحظى بقبول كل الأطراف .

من ناحية أخرى هناك نزاع مماثل بين تركيا وكل من سوريا والعراق حول مياه نهر الفرات الذى يمثل منطقة أزمات .. وهو ينبع من تركيا وينساب عبر سوريا والعراق ويشكل مع نهر دجلة - بعد إلتقائهما - نهر شط العرب على الحدود بين العراق وإيران والذى اشتعلت على ضفافه حرب الخليج الأولى التى استمرت ثمانى سنوات .

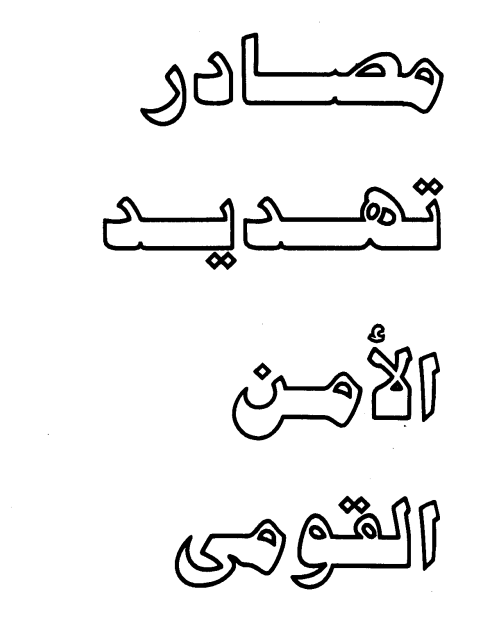
وبعد أن قامت تركيا ببناء سد أتاتورك الهائل .. اتهمت بأنها تستولى على مياه الفرات من جيرانها العرب .. وفى الواقع يرتبط هذا النزاع على المياه بالطموحات التركية التى تعكس مخاطر سياسية على العرب .. سيزداد تأثيرها بما سيفرضه مشروعها الجديد الخاص بإمداد بعض الدول العربية وإسرائيل بالمياه (أنابيب السلام) من تحكم اقتصادى فى دول المنطقة .. وذلك بإعطاء نفسها حق التصرف فى مياه نهرى دجلة والفرات بما يتفق مع مصالحها الإقتصادية والسياسية .. كل ذلك يتطلب ضرورة وجود إتفاق جديد بين تركيا ودول المنطقة حرصاً على منع أى صدام حول المياه فى المنطقة .

مثل هذه النزاعات قد تبدو أنها لا تمس أمن مصر .. ولكنها فى الواقع تمسه ولكن ليس بشكل مباشر .. لأنها تطرح تحديات غير مباشرة على أمن مصر القومى .. نتيجة لما ستحدثه من تغيير فى قائمة الأولويات والتهديدات على الساحة العربية .

وعموماً فإن مجمل هذه المتغيرات قد تخلق حالة من عدم التجانس بين قضايا الأمن القومى المصرى وقضايا الأمن المباشرة لدى الدول العربية الأخرى .. وذلك فى حالة الاستمرار على

عدم اتباع استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع مثل هذه النوعية من القضايا العربية والمنازعات الجديدة وغيرها من القضايا القومية والشرق أوسطية التى تعكسها البيئة الإقليمية .. وتحتم على مصر ممارسة دورها الرائد ومتابعة سلوكها القومى بفعالية عالية .. تتفق مع معدلات التغير الجارية فى المنطقة من أجل مصالحها الجوهرية .. ومصالح أمتها العربية وما تحتاجه من أمن وسلام واستقرار يوفر لها المناخ الصالح للإنطلاق نحو التنمية الشاملة فى إطارها القومى والإقليمى .

□ ★ □



اللواء. طلعت مسلم

يتعرض الأمن القومي كأي كيان سياسي لتهديدات ، وتعني هذه التهديدات أن بقاء هذا الكيان السياسي ومصالحه العليا تتعرض للخطر بحيث ينتج عن ذلك أما تلاشي هذا الكيان تماما ، أو تضاؤله أو انكماش مصالحه العليا بما في ذلك مكانته الدولية ومستوى معيشه أبنائه بدرجة كبيرة بحيث يتحول هذا الكيان في النهاية إلى كيان آخر يصعب مقارنته بنفس الكيان قبل تعرضه للتهديد . إلا أن هذه النتيجة إنما تحدث فقط حينما يصبح التهديد واقعا وليس مجرد احتمال كما هي العادة ، فكل كيان سياسي يتعرض لاحتمالات التهديد ، والأجهزة المسئولة عن أمن هذا الكيان تعني بدراسة هذه الاحتمالات وتتخذ من الاجراءات ما يكفل استباق التهديد بحيث لا يتحول من مجرد احتمال إلى واقع معاش .

ان احتمالات التهديدات لابد وأن ترتبط بمصادر يحتمل أن ينبعث منها هذا التهديد عند توافر ظروف مناسبة لذلك . إن هذه المصادر قد تكون كيانات سياسية أخرى ، أي دولة أو مجموعة دول مترابطة ، كما أنها يمكن أن تكون مصادر طبيعية مثل الجفاف أو الأوبئة والتصحر أو التلوث البيئي ، أو الانفجار السكاني . كذلك فإن هناك تهديدات مجتمعية لا تنبع إلا من داخل الكيان السياسي نفسه ، أي أنها تهديدات داخلية كانتشار المخدرات و الفتن الطائفية والمذهبية والدينية والاهمال وانتشار العنف .

رغم الاقتناع بكل ما سبق فإن الدراسة تنحى المصادر الطبيعية لتهديد الأمن القومي وكذا المصادر الداخلية ، ليس تهوينا من أمرها أو تجاهلاً لها ، وإنما لكونها تخرج عن مجالها المحدد والمخصص بتلك المصادر المتعلقة بالسياسة الخارجية والدفاع . وهي في ذلك قد تتطرق إلى أي منها حينما تكون له علاقة بالمصادر الخارجية لتهديد الأمن القومي .

إذا كان ما سبق يمكن أن ينطبق على مصادر تهديد الأمن القومي لأي كيان سياسي فإن ورقتنا ليست بحثا مطلقا عن مصادر تهديد الأمن القومي لأي كيان سياسي ، وإنما تختص بالبحث في مصادر تهديد الأمن القومي لمصر بالذات ، ورغم ارتباط الأمن القومي لمصر بأمن المنطقة الأمر الذي سنتطرق إليه فيما بعد .

إن دراسة مصادر تهديد الأمن القومي لكيان ما لابد وأن ترتبط بدراسة أساليب التهديدات أو طبيعتها التي يمكن أن يتعرض لها كيان سياسي ما ووسائلها إذ أن هذه الأساليب والوسائل تستطيع بنفسها أن تشير إلى مصادر التهديد المحتملة ، في حين أن القفز إلى تحديد المصادرة مباشرة قد يدفع إلى تصور مصدر للتهديد لا تتوافر لديه الفرصة لاستخدام أحد أساليب تهديد أمن هذا الكيان أو أنه لا تتوافر لديه إحدى وسائل التهديد .

يجدر التنبه منذ البداية بأن تهديد الأمن القومي لكيان سياسي ما يعني تهديد أحد

العناصر التالية بالتحديد : البشر (السكان) والمال (الاقتصاد) والقوة المسلحة ، وبالتالى فإن أساليب ووسائل ومصادر التهديد لابد وأن تكون موجهة إلى أحد هذه العناصر على الأقل ، أو إليها كلها .

تختلف أساليب تهديد الأمن القومى لأى كيان سياسى عن أساليب تهديد الأمن القومى لكيان آخر وفقا لطبيعة وظروف هذا الكيان فى حين أنه هناك أساليب عامة يمكن اعتبارها إنها تستخدم أو قابلة للاستخدام ضد أى كيان سياسى إذا توافرت الظروف المناسبة لمصدر التهديد وكانت حالة هذا الكيان نفسه تسمح بهذا التهديد .

وفقا لما سبق فإن الأمن القومى لمصر يتعرض للتهديد وفقاً لعوامل قومية وجغرافية بالاضافة إلى العوامل العامة التى يمكن أن يتعرض لها أى كيان سياسى آخر . والحقيقة أن العوامل القومية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعوامل الجغرافية ، إلا أن هناك عوامل جغرافية ليس لها علاقة مباشرة بأية عوامل قومية .

لقد ارتبطت مصر منذ فجر التاريخ بالمنطقة المحيطة بها بحيث انعكست التهديدات التى تتعرض لها هذه المنطقة المعروفة الآن بالوطن العربى على أمن مصر ، فلم تتعرض هذه المنطقة لتهديد لم يهدد مصر ، كما أنه فى الحالات النادرة التى اتجه التهديد بداية إلى مصر فإنه سرعان ما تحول إلى تهديد باقى المنطقة . هكذا كان الغزو الفارسى والاغريقى والعثمانى قادما من خارج المنطقة مارا بأقاليم هذا الوطن قبل وصوله إلى مصر فى حين اتجه الغزو الرومانى إلى مصر واتجه منها إلى باقى المنطقة ،كذلك بدا الغزو الفرنسى الفاشل بمصر وامتد إلى الشام فحين فشل هناك انسحب من مصر ، ثم كان الغزو البريطانى لمصر بداية لامتداده فى المنطقة . أخيراً فإن الفتح الإسلامى بدأ فى الجزيرة العربية وامتد إلى الشام ثم إلى مصر ليمتد بعد ذلك ليشمل المنطقة كلها . مؤخرا فإن التهديد الاسرائيلى لفلسطين سرعان ما امتد إلى مصر وإلى باقى الوطن العربى .

كان هذا الارتباط جغرافيا من قبل الفتح الاسلامى وقبل أن تتعربّ مصر والمنطقة لكن الاسلام والعروبة قد أوجدا روابط وثيقة وقوية بين مصر وباقى المنطقة العربية لا يمكن الاستهانة بها إذ أنها تتعلق بمنظومة القيم السائدة فيها والتى لو تعرضت للتغيير فإنها لابد وأن تؤثر على أمن مصر ، هكذا فإن تعرض المقدسات الاسلامية للخطر يعتبر تهديدا لأمن مصر القومى وعلى رأس هذه المقدسات الأماكن المقدسة فى مكة والمدينة والقدس . إن تعرض هذه الأماكن للخطر لا يحرم الشعب المصرى فقط من أداء فرائضه الدينية وإنما يهدد منظومة القيم السائدة فيه ويعرضه لتهديدات أكبر ، كذلك فإن التعرض للمنطقة العربية بهدف تغيير هويتها العربية

جزئيا أو كليا يؤدى عمليا إلى عزل مصر وتهديد مصالحها العليا إذ يحدد فرص التنقل والعمل داخل المجال الحيوى للشعب .

إن هذه العوامل الجغرافية القومية تعنى أن أول أساليب تهديد الأمن القومى لمصر هو عزلها عن باق الوطن العربى الذى يمثل مجالها الحيوى ، وأى قيد على حرية حركة شعبها داخل المنطقة يشكل تهديدا لأمنها . هكذا فإن أى خطر خارجى تتعرض له دولة عربية أو إقليم عربى هو فى الحقيقة مقدمة لتهديد أمن مصر ، بل إنه يمكن اعتباره تهديدا موجها لأمنها .

إذا انتقلنا من العوامل القومية الجغرافية إلى دراسة تأثير عوامل الطبيعة الجغرافية لمصر فإننا لابد أن نلاحظ أن مصر منطقة صحراوية يمر بها نهر النيل ، وإن اختراق هذا النهر لهذه المنطقة الصحراوية وبما جلبه من مياه عذبة هو السبب فى قيام أول حضارة فى التاريخ على أن نقص هذه المياه يؤدى إلى انخفاض قدرتها على النمو والعودة إلى التصحر مرة أخرى ، وهو بالتالى يؤدى إلى احتمالات التوتر الاجتماعى نتيجة لاحتمالات النزاع حول المياه .

هكذا فإن التأثير على مياه النيل بالنقصان هو تهديد خطير لأمن مصر القومى ، بل إن كل ما يعوق تنمية موارد مصر المائية فى ظروف الانفجار السكانى الحالى يشكل تهديدا لأمنها القومى .

كذلك فإن الإقليم المصرى يتسم بندرة الموارد الطبيعية مقارناً بأقاليم أخرى سواء كانت هذه الموارد مياه الأمطار أو كانت ثروات معدنية ، وتزداد أهمية هذا العامل مع التزايد المستمر لعدد السكان حيث ينخفض نصيب الفرد من هذه الموارد . هكذا فإن ارتباط مصر بالعالم الخارجى للحصول على ما تحتاجه من موارد غير متيسرة لديها ضرورة حيوية وترتبط بذلك حرية حركة الإنسان المصرى إلى الخارج سواء فى محيطه الإقليمى أو الدولى . ومع ندرة هذه الموارد فإن أى اقتطاع لأى جزء من الإقليم هو اقتطاع من الموارد دون تخفيض للأعباء . يؤدى إلى تهديد للأمن القومى .

يبقى أن كل كيان سياسى يتعرض عندما تتوافر ظروف معينة تتعلق بضعفه النسبى حيال كيانات سياسية أخرى إلى احتمال الوقوع تحت الهيمنة السياسية لهذه الكيانات ، أو اقتطاع لجزء منه عن طريق شد أطرافه ، أو تهديد وحدته أو بشطره بوجود كيان دخيل فى وسطه وأما بتهديد وحدته الاجتماعية وتماسكه . أخيراً فإن التخلف الناتج عن فرض الجهل أو تقييد العلم والبحث والانتاج هو تهديد خطير لأمن أى كيان سياسى .

هكذا يمكن تلخيص أساليب المجتمع لتهديد الأمن القومى لمصر فى عزلها عن منطقتها العربية ، وحرمانها من نصيبها العادل فى مياه النيل وعرقلة الملاحة الدولية وخاصة عبر قناة

السويس ، وشد أطرافها بالاستيلاء على جزء من أرضها ، وفرض التبعية والهيمنة السياسية والتخلف . تتحقق أساليب تهديد الأمن القومى المصرى بعدة وسائل بعضها عسكرى والآخر سياسى واقتصادى وثقافى معنوى . ولما كان بحثنا يتركز على ما يختص بالعناصر العسكرية والسياسة الخارجية فإننا سنركز على تلك الوسائل العسكرية بالذات دونما إهمال وتقليل من شأن الوسائل الأخرى ، علماً بأن الواقع أن هذه الوسائل تتشابك لتكمل بعضها ، وأن الوسائل العسكرية بالذات لابد وأن تخدمها باق الوسائل السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمعنوية .

لقد كانت هناك وسائل تقليدية عرفها التاريخ منذ القدم ، ومازالت هذه الوسائل سارية ومستخدمة ، إلا أن استخدامها أصبح نادراً نتيجة لتوافر وسائل جديدة قوية ومؤثرة وتستطيع أن توفر الكثير من الجهد والمال الذى تحتاجه الوسائل التقليدية السابقة . لقد كانت الصورة التقليدية الرئيسية لتهديد أمن الدول هى الغزو البرى بهدف شد أطراف الاقليم والاستيلاء على ثروته أو احتلاله كاملاً ، وسرعان ما لحق به فى التاريخ القديم الغزو البحرى بعد تطور الأساطيل البحرية بما يمكن من نقل الجنود أولاً ثم معاونتها بالنيران من البحر بعد ذلك . وما زالت هذه الوسائل سارية المفعول ومستخدمة ، ويمكن ذكر أمثلة لها فى الماضى القريب وفى تاريخ مصر الحديث . يكفى أن نتذكر الغزو البحرى البريطانى الفرنسى لبورسعيد فى عام ١٩٥٦ ، والغزو الاسرائيلى البرى لمصر عامى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ . إلا أن التاريخ الحديث يمكن أن يضيف أن التهديد بالغزو البرى والبحرى أصبح من الوسائل المستخدمة منذ زمن ليس بالقصير ، وقد عرفت الأدبيات ما يسمى « **بدبلوماسية البوارج** » كما أن حشد القوات على الحدود المشتركة وإجراء المناورات العسكرية بالقرب منها من الوسائل المعروفة لتهديد الأمن القومى .

ظهرت فى القرن العشرين وسائل جديدة لتهديد الأمن القومى بعضها أصبح محققا فى حين مازال البعض الآخر رهن التحقيق ، وأهم هذه الوسائل : السيطرة الجوية والتهديد النووى وعسكرة الفضاء . وتتحقق السيطرة الجوية عن طريق تحقيق تفوق جوى على وسائل الدفاع الجوى للطرف الآخر بحيث لا يمكن لهذه الوسائل اعتراض أعمال القوات الجوية المعادية بفعالية وبحيث تصبح القوات الجوية المعادية حرة الحركة فى سمائه قادرة على الوصول إلى أى هدف داخل أراضيه خلال فترة زمنية محدودة وبدون أدنى شك وبخسائر يمكن إهمالها أو تجاهلها . وأهم نتائج هذه الوسائل هى أولاً القدرة على اكتشاف أغلب الترتيبات الدفاعية للخصم أولاً بأول وأى تغيرات فيها ، ثم القدرة على إصابة الأهداف بدقة عالية وخلال فترة زمنية محدودة مما يجعل الدولة المعرضة لهذه الوسيلة تحت التهديد الدائم أو شبه الدائم للاصابة بنيران العدو

الجوية ، وتحرمها عمليا من القدرة على المناورة بوسائلها العسكرية والاستراتيجية . ورغم أنه يمكن تحقيق تهديد به بعض الشبه عن طريق امتلاك صواريخ أرض/ أرض إلا أن النتيجة لا تكون متساوية أو قريبة منها حيث لا تؤدى هذه الصواريخ أولاً مهام الاستطلاع التى تحققها القوة الجوية ، كذلك فإن درجة دقة الإصابة وفاعليتها والقدرة على تكررها أقل بكثير منها فى حالة القوة الجوية . وفى حين أن الطائرة الواحدة يمكنها القيام بمهمة استطلاعية ومهمة قتالية فى وقت واحد ، فإن الصاروخ أرض/أرض لا يمكنه القيام بذلك .

جاء التهديد النووى فى نهاية النصف الأول من القرن العشرين ليكون وسيلة جديدة فى تهديد أمن الدولة . ويتميز هذا التهديد بأنه يحدث دماراً وخسائر أكبر بكثير من جميع الأسلحة التى سبقته . وبحيث أصبح من الصعب على قيادة أية دولة المخاطرة بالقيام بعمل يؤدى بالضرورة إلى تعرضها للإصابة بسلاح نووى ، من هنا برزت فكرة الردع النووى التى تعتمد على إقناع الطرف الآخر بأن خسائره الناتجة عن القيام بعمل ما يعتبره الطرف الرادع مبررا كافيا لاستخدام أسلحة نووية أكبر بكثير من أى مكسب يمكن تحقيقه عن طريق القيام بهذا العمل . ورغم أن فكرة « **الردع** » عموماً ليست فكرة جديدة ، إلا أن الجمع بينها وبين السلاح النووى حقق لها مزايا لم تكن متوافرة سابقا . ومع تطور الأسلحة النووية ووسائل توصيلها إلى أهدافها تطور الأمر من مجرد التهديد بعدد محدود من الأسلحة النووية إلى امتلاك أعداد كبيرة من الرؤوس النووية بهدف تحقيق توازن نووى وليس مجرد ردع نووى . ولقد أعطت الأسلحة النووية قيمة خاصة للصواريخ أرض/أرض حينما تغطى الفجوة بين قدرات القوة الجوية والصواريخ أرض/أرض .

و لم تكن الوسيلتين الأخيرتين بعيدتين عن الوطن العربى فقد تحققت السيطرة الجوية لأول مرة فى المنطقة لقوات العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وتكررت فى عام ١٩٦٧ وأثناء حرب الاستنزاف ، ومازالت القوات الاسرائيلية تمارس السيطرة الجوية تماما فوق لبنان والأردن وفوق سوريا بدرجة كبيرة كذلك فإن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية يحقق التهديد النووى للدول العربية ومصر من بينها حتى وإن كانت إسرائيل لا تعترف علنا بامتلاكها للأسلحة النووية .

مازالت عسكرة الفضاء وسيلة غير مكتملة لتهديد أمن الدول ، فرغم أن الأجسام الفضائية تستخدم لأغراض عسكرية كثيرة مثل الاستطلاع والمساحة والاتصالات والأرصاد الجوية والملاحة ، إلا أن الأمر لم يصل حتى الآن إلى تسليح الفضاء الأمر الذى يمكن أن يبدأ مع تنفيذ مبادرة الدفاع الاستراتيجى . وتشكل الأجسام الفضائية الحالية خطراً يشكل مع باقى الوسائل تهديداً للأمن القومى خاصة فيما يتعلق بالاستطلاع والحرب الألكترونية ،

إلا أن تسليح الفضاء يمكن أن يشكل فى ظروفه تهديدا قويا حيث لا يتوقع أن تتوافر لدى كثير من الدول القدرة على الدفاع ضد أسلحة النضال . وليست عسكرة الغضب بعيدة عن أمن مصر والمنطقة العربية نتيجة لامتلاك إسرائيل أقمار صناعية لم تتأكد مهامها على وجه اليقين . وكذا لازدحام الفضاء الخارجى بأجسام فضائية لدول مختلفة تعبر الفضاء فوق مصر والمنطقة العربية دون قدرة على اعتراضها أو امتلاك ما يماثلها .

إذا كانت هذه هى الوسائل العسكرية الرئيسية فإن هناك وسائل أخرى تهدد الأمن القومى وهى وإن كانت أحياناً غير عسكرية فإنها ما أن ترتبط بقدرة عسكرية حتى تصبح فعلاً تهديداً للأمن القومى ، ولا يعنى ارتباطها بالقدرة العسكرية عدم ارتباطها بوسائل وقدرات سياسية ودبلوماسية . ربما كان من أهم الوسائل غير العسكرية إقامة السدود على الأنهار بما يؤثر على نصيب الدولة من المياه بدرجة تؤثر على مصالحها العليا ، وكما قلنا فإن هذه الوسيلة تتطلب أولاً قدرة على الدفاع عن هذه السدود ، ثم إنها تتطلب مساندة سياسية ودبلوماسية واقتصادية . كذلك فإن استخدام القوات البحرية والجوية يمكن أن يشمل على اعتراض خطوط المواصلات البحرية والجوية دونما اشتراط لتحقيق السيطرة الجوية أو الغزو الجوى . ومرة أخرى يتطلب مثل هذه الوسيلة مساندة سياسية ودبلوماسية .

مصادر تهديد الأمن القومى لمصر

الآن وبعد أن استعرضنا الأساليب والوسائل الرئيسية لتهديد الأمن القومى عموماً وتهديد الأمن القومى المصرى بصفة خاصة يمكن الانتقال باطمئنان إلى دراسة مصادر تهديد الأمن القومى المصرى حيث لابد لهذه المصادر أن تكون قادرة على استخدام أسلوب من الأساليب على الأقل ، وأن تتوافر لديها وسيلة على الأقل لتحقيق هذا الأسلوب . إن إدراك ذلك يمكن أن يستبعد بعض القوى التى كان يمكن اعتبارها أو توقعها كمصادر لتهديد الأمن القومى .

إن دراسة التاريخ عموماً وتاريخ المنطقة ومصر بصفة خاصة تشير إلى أن الأمن القومى العربى والمصرى قد تعرض للتهديد من مجموعتين من الدول يحدث أحيانا الامتزاج بينهما : المجموعة الأولى مجموعة دول الجوار الجغرافى ، وحينما نتحدث عن دول الجوار فهى فى الحقيقة دول الجوار للمنطقة العربية أكثر منها دول الجوار الجغرافى لمصر رغم أن هناك سوابق نادرة لتعرض مصر للتهديد من الدول المجاورة لها مباشرة . وتشمل دول الجوار الجغرافى أساساً إيران وتركيا وأثيوبيا ، ودول شمال البحر المتوسط اليونان وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا والبرتغال . أما المجموعة الثانية فهى مجموعة الدول ذات الطموحات العالمية والتى اكتسبت فى وقتها صفة قطب السياسة العالمية أو الدولة الكبرى أو العظمى ، وتبرز هذه المجموعة بصفة خاصة عندما تكون بعيدة عن المجموعة الأولى ، أى حينما يكون أقطاب النظام العالمى ليسوا من دول الجوار

وخاصة دول شمال البحر المتوسط مثل بريطانيا ، وألمانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية . ولا نستطيع هنا أن نغفل تماما احتمالات ضعيفة للتهديد من إحدى الدول المجاورة لمصر مباشرة مثل ليبيا أو السودان إلا أن هاتين الدولتين غير قادرتين ولا راغبتين فى الوقت الحالى ولا فى المستقبل القريب فى تهديد أمن مصر ، كما أن دول الجوار الأفريقية للمنطقة العربية باستثناء أثيوبيا أعجز من أن تقوم وحدها بتهديد أمن مصر القومى ، ولكنها يمكن أن تشكل تهديدا نتيجة لعلاقاتها بإحدى دول المجموعتين السابقتين . وتبرز هنا بصفة خاصة علاقة إسرائيل بدول منابع النيل فى كينيا وأوغندا ورواندا وبوروندى وزائير ، بينما تبرز علاقة فرنسا بأفريقيا الوسطى وتشاد والسنغال .

إسرائيل وتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر إسرائيل المصدر الرئيسى لتهديد الأمن القومى المصرى نتيجة أولاً لأنها لا تخفى نيتها على إقامة إسرائيل الكبرى الممتدة من الفرات إلى النيل ، ولاصرارها على الانتقام من سيادة مصر بالاصرار على شروط مجحفة فى معاهدة السلام مع مصر ، ولحديثها عن حقوق فى المياه العربية عموماً ، بالاضافة إلى ذلك أنها تقوم فعلاً كعازل بين مصر وباقى دول المشرق العربى ، وأنها قادرة على شد الطرف الشرقى لمصر بحكم وضعها الجغرافى ، وبأعماله المستمرة لانتهاك الحرمات والمقدسات الإسلامية والمسيحية فى القدس ولكنها لم تكن لتقوم بذلك لولا تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية . كذلك فإن لدى إسرائيل من الامكانيات ما يسمح باستخدام وسائل الغزو البرى والبحرى وكذا ممارسة السيطرة الجوية والتهديد النووى وعسكرة الفضاء ضد مصر ، وهى بعلاقاتها مع دول منابع النيل وخاصة أثيوبيا وزائير وتنزانيا تحاول التأثير بالنقصان على موارد مصر المائية ، أخيراً فإنها تعترض خطوط المواصلات البحرية المصرية أحياناً بأعمال التخريب والألغام ، وكذا تعترض أحياناً الملاحة الجوية إلى مصر .

الولايات المتحدة الأمريكية ووجودها العسكرى

رغم أن العلاقات المصرية الأمريكية الآن تعتبر من العلاقات الخاصة ، إلا أنها غير قائمة على تكافؤ الأطراف . وهى موجهة لتحقيق المصالح الأمريكية أكثر منها لتحقيق مصالح مصر . وتكرس الولايات المتحدة الأمريكية التبعية الاقتصادية المصرية لها ، وتمارس نوعا من الهيمنة السياسية وهى تعمل واقعيا لتقييد حركة مصر فى المنطقة بتأليب الدول العربية ضدها وبدفعها إلى تبنى مواقف تؤدى إلى خلافات بينها وبين هذه الدول وهى تشجع أبناء النوبة الانفصال عن مصر ، ثم إنها بدعمها لاسرائيل على طول الخط وضمانها لأمنها تشجع إسرائيل على تهديد

أمن مصر على النحو الوارد فى الفقرة السابقة . وهى تفرض على مصر درجة من التخلف بتطبيق قيود على استيراد وإنتاج الأسلحة وخاصة الصاروخية وأسلحة التدمير الشامل .

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أساساً من دول المجموعة الثانية ذات الطموحات والمطامع العالمية ، ومن المستبعد أن تقوم بغزو برى لمصر ، فى حين أن قيامها بغزو بحرى فى ظروف تعارض السياسة المصرية معها أكبر من ذلك ، وتمارس الولايات المتحدة السيطرة الجوية فعلا فى المنطقة العربية إلا أنها تقوم بنشاطها الجوى فى المجال المصرى بتنسيق مع السلطات المصرية ، إلا أنه يتوقع فى حالة الخلاف أن تتحدى الإرادة المصرية . ويلعب الوجود العسكرى الأمريكى فى سيناء وفى البحر المتوسط وفى الخليج دورا رئيسيا فى توفير هذه القدرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية . والولايات المتحدة أكبر دولة قادرة على تحقيق التهديد النووى وعلى عسكرة الفضاء ولا يمكن استبعاد أى منهما ويكفى أن نتذكر فى هذا الصدد ما تردد أثناء حرب الخليج حول إمكان استخدام الأسلحة النووية « **التكتيكية** » ضد العراق سواء بهدف تقليل الخسائر الأمريكية أو لمواجهة احتمال استخدام العراق للأسلحة الكيميائية ، وأهمية ما تردد فى أنه يمثل اتجاها يمكن أن يتغلب على المعارضة فى ظروف مخالفة لما سارت عليه الأمور أثناء حرب الخليج . ولا ننسى هنا قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الدعم السياسى والديبلوماسى لوسائلها العسكرية عن طريق الحصول على التأييد المطلق من دول حلف شمال الأطلسى ودول أوروبا عموما بعد انهيار السلطة فى شرق أوروبا أو عن طريق جمع التأييد داخل مجلس الأمن ، وفى النهاية عن طريق استخدام حق الاعتراض ضد أى قرار مضاد لاستخدامها لوسائلها العسكرية ، وهى فى ذلك تستخدم أيضاً جميع الوسائل السياسية والاقتصادية عن طريق الاغراء والتهديد ، الاغراء بمزايا والتهديد بالعقوبات .

أثيوبيا وتهديد موارد مصر المائية :

تشكل المياه الواردة من هضبة أثيوبيا الجزء الأكبر من موارد مصر المائية ، ويعتبر التأثير على هذه الموارد بصفة خاصة تهديدا لأمن مصر ، فى حين أن التأثير على باقى الموارد يشكل أيضاً تهديدا إلا أن مصادر التهديد هناك لا تتوافر لها وسائل التهديد . وللحقيقة فإن قدرات أثيوبيا الحالية أضعف من أن تمكنها من إقامة سدود على روافد النيل التى تغذى مصر بحيث تؤثر فيها تأثيرا ملموساً ، إلا أنها بمعاونة أجنبية وإسرائيلية بصفة خاصة تقوم بإنشاء سدود قد تمكنها من خفض كميات المياه الواردة إلى مصر بمقدار قد يصل إلى سبعة بالمائة من إجمالى الموارد القادمة من أثيوبيا . وتمتلك أثيوبيا قوة ملموسة للدفاع عن السدود التى تقيمها وتزداد هذه القدرة بالتعاون مع إسرائيل . وتهدد أثيوبيا كلا من السودان والصومال وبالتالى فإنها تهدد مصر وقدرتها على الانتشار داخل مجالها الجوى . أخيراً فإن موقع أثيوبيا الجغرافى وقربه

من مضيق باب المندب قد يمكنها من اعتراض خطوط المواصلات المصرية والعربية وخاصة بالتعاون مع إسرائيل .

فرنســا :

تحسنت العلاقات المصرية الفرنسية فى الثلث الثالث من القرن العشرين ولم تعد فرنسا تتحفز للانقضاض على مصر كما حدث فى الحملة الفرنسية أو فى العدوان الثلاثى على مصر ، لكن الوجود العسكرى الفرنسى بدول الفرانكوفون وخاصة أفريقيا الوسطى وتشاد والسنغال ، وكذا فى جيبوتى وفى الخليج العربى يشكل مصدراً محتملاً للتهديد وخاصة أن فرنسا ترى أن من حقها التدخل فى شئون مستعمراتها السابقة وهى تتخذ سياسة معادية لوصول الاتجاهات الاسلامية إلى الحكم وهى وإن حاولت اتخاذ سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها فى أغلب الأحوال تنحاز إلى سياستها فى نهاية المطاف .

تتبع فرنسا سياسة مضادة للقومية وللاسلام مما يهدد منظومة القيم المصرية العربية الاسلامية ، وهى تحاول تكريس التبعية باشتراكها فى القيود المفروضة على التجارة والبحوث العربية وفى العالم الثالث ، وهى تتبع سياسة تهدف إلى إعادة عزل دول الحوض العربى للبحر المتوسط عن الأمة العربية وتملك فرنسا وسائل السيطرة الجوية والتهديد النووى وعسكرة الفضاء إلا أن احتمال استخدامها للتهديد النووى ضد مصر والدول العربية الأخرى غير حقيقى كذلك فإن وسائل عسكرة الفضاء والمتيسرة لديها محدودة .

إيــران :

تذبذبت العلاقات المصرية الايرانية فى القرن العشرين عدة مرات ما بين علاقات وثيقة وقوية إلى تعارض وصراع غير مسلح ، إلا أن حقيقة الصراع بين مصر وإيران كثيرا مادارت على أرض العراق وفى الخليج العربى إذ تتحدى إيران قدرة مصر على الانتشار فى مجالها الجنوبى العربى وتعمل على عزلها عنه . كذلك فإن إيران بتزعمها للجناح الشيعى تحاول السيطرة على الشعائر الإسلامية المقدسة فى الحجاز ، وهى تمارس دوراً خطيراً فى لبنان ، وشجعت التمرد الشيعى والكردى فى العراق ، ثم إنها أدارت حربا ضروسا مع العراق هدفت فيها إلى فرض الارادة الايرانية على العراق وهددت دول الخليج العربية ، وهى بذلك حاولت شد الطرف الشرق للوطن العربى ، وكذا تجزئته بتشجيع النعرات الطائفية والمذهبية والقومية واعترضت الملاحة البحرية فى الخليج . وتمتلك إيران وسائل الغزو البرى أساساً واعتراض الملاحة البحرية بينما لا تملك قدرات الوسائل الأخرى رغم ما تردد عن مشروعاتها النووية .

تركيـــا :

إحدى دول الجوار الجغرافى التى تذبذبت علاقاتها مع مصر خلال النصف الثانى من القرن العشرين وبدت كأحد مصادر تهديد أمنها ، إلا أن الواقع يقول إن التهديد التركى عادة ما لم يكن تركيا أصيلا بقدر ما كان تهديدا غربيا تتبناه تركيا . وهى كإحدى دول الجوار مهيأة لاستخدام أسلوب شد الأطراف لتهديد الأمن القومى العربى وبالتالى تؤثر على المجال الأمنى الحيوى لمصر ، وهى تقوم بتهديد الوحدة الوطنية لكل من العراق وسوريا وخاصة فيما يتعلق بتشجيع التمرد الكردى رغم ما تعانيه تركيا نفسها من صراع مع الأكراد ، وهى لا تؤثر على مياه النيل إلا أنها تقيم سدودا على نهر الفرات بما يؤثر على موارد كل من سوريا والعراق ، لكن الأخطر هو تعاون تركيا مع القوى العظمى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ، وكذا تعاونها مع إسرائيل بما يتعارض مع المصلحة المصرية المباشرة والمصلحة القومية العربية .

لا يعتقد بامتلاك تركيا بمفردها وسائل كافية لتهديد الأمن القومى العربى والمصرى رغم ما لديها من جيش كبير نسبيا وأسطول أكبر من أى أسطول عربى بما فيه الأسطول المصرى ، لكنها لا تمتلك وسائل الغزو ولا السيطرة الجوية ولا التهديد النووى ولا عسكرة الفضاء ويخشى من أن تحصل على هذه الوسائل سواء من إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية .

□ ★ □



الأمن في نطاق الشرعية الدولية

السفير محمود سمير أحمد

مقدمـــة :

المفروض أن « التنظيم الدولى » الناتج عن ميثاق سان فرنسيسكو لإنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ ، المفروض أنه يحقق أمن وسلامة جميع الدول وأن يضمن رعاية حقوقها ، كبيرها وصغيرها غنيها وفقيرها قويها وضعيفها وذلك إستناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة و القانون الدولى وفى ظل رعاية الدول الخمس الكبرى أعضاء مجلس الأمن وصاحبة قرار الفيتو فى ذلك المجلس .. بصفتها مسئولة عن الأمن والسلام العالمى ..

بيد أن الحرب الباردة بدءا من سنة ١٩٤٨ أبرزت التناطح بين العملاقين الروسى والأمريكى « وثنائية قطبى » ذلك العالم بدءا من ١٩٤٨ وحتى سنة ١٩٩١ . ومن ثم فإن النزاع العقائدى والاستراتيجى بينهما ألقى بظله وعطل تنفيذ الميثاق والشرعية الدولية أحيانا . بل لقد أطلق العنان لتدخل هذا القطب أو ذاك تدخلاً مباشراً وعسكرياً لرعاية مصالحه بعيداً عن الشرعية الدولية (أفغانستان جرانادا – بنما – الغارة على طرابلس وبنغازى) كما سمح أو شجع انتشار الحروب الصغيرة الإقليمية نيابة عن أحد القطبين أو بمباركة أحدهما **Wars by Proxie** . ومن ثم اتسمت الحقبات الأربع الأخيرة بتدخلات عسكرية بما يخالف الشرعية الدولية المفترضة فى ميثاق سان فرنسيسكو .. وفى ظل التوازن الدولى القائم على الرعب النووى ولئن كان ميثاق سان فرنسيسكو قد ضمن – على الأقل نظريا – لجميع الدول صغيرها وكبيرها الأمن والسلامة واحترام سيادتها داخل نطاق الشرعية الدولية ، إلا أن امتلاك المقدرة على المحافظة على أمن الدولة وسعادتها والمحافظة على حقوقها حتى فى حالة الشلل أو عطل أو عجز الشرعية الدولية ، هو ما يعتبر حقاً امتلاك ناصية المقدرة الإستراتيجية (العسكرية والإقتصادية .. إلخ) . وبعبارة أخرى فإن القدرة على المحافظة على حقوق الدولة ومصالحها بطريق الاعتماد على النفس **Self help** هو ما يعبر عنه بتملك المقدرة الإستراتيجية بفروعها العسكرية والتكنولوجية والإقتصادية .

أولاً : فمن وجهة النظر الإستراتيجية :

١ – يجتاز العالم حاليا فترة انتقالية أو تجريبية جديدة ، سمتها الاولى زوال نُفوذ أحد القطبين وفقدانه مكانته بتفكك إمبراطورية الاتحاد السوفيتى وحلول هيمنة وسيطرة الولايات المتحدة منفردة (الأحادية القطبية) محل الثنائية القطبية .

٢ – وإن كان ليس فى الامكان حاليا التكهن بمدى دوام هذه الاحادية القطبية الجديدة [فقد ينازعها مستقبلا ظهور مراكز قوى عالمية جديدة (المجموعة الاوروبية أو اليابان أو الصين أو الهند وهكذا) بل وربما أيضا إحدى جمهوريات روسيا وأوكرانيا] ..

٣ – لكن ما يعنينا فى الوقت الراهن أن زوال تأثير وجود الاتحاد السوفيتى كأحد القطبين المهيمنين :

أ – يطلق يد الولايات المتحدة ويسهل عليها عملية اختيار توجهها الاستراتيجى فى المشاكل التى قد تثار،أتستعمل غطاء الشرعية الدولية أم تلجأ إلى وسيلة الاعتماد على النفس Self help والاعتماد على قوتها العسكرية مباشرة خارج نطاق الشرعية الدولية ، خاصة وقد زال تأثير التوازن الذى كان يكفله وجود الاتحاد السوفيتى ، وقد يشجع ذلك الولايات المتحدة على تكرار ظواهر بنما وجرانادا والاغارة على ليبيا .. وها نحن حاليا نشهد تصاعد الضغط الامريكى البريطانى ضد ليبيا خارج نطاق تلك الشرعية الدولية !!

ب – كذلك فإن زوال تأثير التوازن الاستراتيجى الذى كان يكفله تواجد الاتحاد السوفيتى إلى جانب زوال قوة العراق العسكرية الضاربة من شأنه تشجيع حرية عمل كل من تركيا وإيران وإسرائيل فى منطقة الشرق العربى وقد يسمح لها باللجوء إلى مبدأ الاعتماد على مقدراتها الاستراتيجية المنفردة للحصول على مطالبها الاقليمية ..

ويلاحظ أن تركيا قد لجأت فعلا إلى هذا الاعتماد على النفس Self help فى شمال العراق حيث أرسلت قواتها العسكرية مرارا بدعوى الدفاع عن الأكراد حينا وتأديب عصابات الأكراد حينا آخر .. وها هو ذا رئيس وزراء تركيا يردد مرة أخرى حديثا تهديداته باستعمال القوات التركية فى شمال العراق إذا تعرض الأكراد لعمليات عسكرية عراقية جديدة .

أما إيران فقد أحست قدرا بما يتيحه لها حرية العمل بعد رفع القيود والضوابط (السوفيتية القديمة) . فأصبحت تعمل من أجل تأكيد سيادتها وهيمنتها فى منطقة الخليج والمطالبة بمسئوليتها فى الدفاع عنه بل وقد أثمرت جهودها فى اقتناع الكويت ودول الخليج بوجوب توفير دور مناسب لايران فى ذلك المضمار .

ثانيا : التطبيق العلمى الاستراتيجى للمتغيرات الاستراتيجية الجديدة

يدعونا ماسبق عرضه إلى طرح السؤال ، ماإذا كانت الاوضاع الاستراتيجية الجديدة أكثر مواتية – أم أقل مواتية لمصالح بعض الدول ، التى قد يهمنا الاشارة إليها وهى ؟؟

١ – الولايات المتحدة :

أ – أكثر مواتية بطبيعة الحال إذ يتيح لها الوضع الجديد حرية الحركة الاستراتيجية سواء داخل الشرعية الدولية متى شاءت أو خارجها متى شاءت دون التقيد بالقيود والضوابط التى كان يكفلها وجود الاتحاد السوفيتى فى منافسة صريحة لها ..

ب – هناك خطر ومحاذير تواجد الصواريخ والرؤوس الذرية السوفيتية فى أيدى غير مسئولة حاليا .

٢ – مجموعة أوروبا الغربية :

أ – زوال الوجود السوفيتى يزيح عبء الخطر الشيوعى ضد أوروبا .

ب – لكن مازال هناك خطر وقوع الرؤوس الذرية السوفيتية فى أيدٍ غير مسئولة حاليا .

ج – تفكك الامبراطورية السوفيتية قد يخلق مشاكل جيوبوليتيكيةواقتصادية أوروبية .

د – زيادة الحافز لدى أوروبا الغربية لاقلال اعتمادها على مظلة الولايات المتحدة الاستراتيجية وزيادة فرص منافستها لأمريكا مستقبلا .

٣ – دول شرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابقة :

أ – زادت فرص تحررها واختيارها للأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تحلو لها دون ثمة كبت أو فرض من موسكو .

ب – زادت فرص جمهوريتى روسيا وأوكرانيا لكى تخلف الاتحاد السوفيتى على المقعد الدائم العضوية فى مجلس الأمن وربما استعادة مكانة أحد القطبين الثنائية متى وإذا ماعادت ..

٤ – اليابان وألمانيا :

أ – أما وقد تحررتا من الخطر الاستراتيجى السوفيتى فسوف يكون لهما حرية أكثر للحركة والاستقلال عن مظلة الولايات المتحدة النووية وهيمنتها السابقة .

ب – زادت فرصتهما فى المطالبة بمقعد دائم فى مجلس الامن مع زيادة أهميتهما سياسيا .

ج – كما تزداد فرصتهما فى تبوء مكانة أكبر أهمية فى العالم الجديد عسكرياً واقتصادياً وسياسياً .

٥ – الصين :

ينطبق عليها الحالتان أ – ج (اليابان وألمانيا) .

٦ – الهند :

أ – زال تأثير أكبر حلف للهند فى شكل الاتحاد السوفيتى مما يقلل هذا من فرص حرية

حركة الهند ويجعلها أكثر حذرا فى معاملاتها مع الغرب والولايات المتحدة بل ومع الصين وباكستان .

ب - ومع ذلك تزداد أهمية ووزن الهند فى العالم الجديد وقد تتبوأ مقعداً دائمًا فى مجلس الأمن بعد عقد من الزمان .

٧ - باكستان :

أ - زوال الاتحاد السوفيتى (**حليف الهند**) يقوى من مركز باكستان الإستراتيجى حيال الهند .

ب - كما أن زوال قوة العراق الضاربة يقوى من محور إسلام أباد - طهران - أنقرة .

٨ - تركيا :

أ - زوال الوجود السوفيتى يتيح لتركيا حرية الحركة فى منطقة الشرق الأوسط دون قيود وضوابط الوجود السوفيتى عدو تركيا التقليدى والتاريخى .

ب - يقوى من محور أنقرة - طهران - إسلام أباد ضد الدول المركز العربى .

جـ - ومن محور أنقرة / القدس أو تل أبيب بالمثل (**مشروع أنابيب السلام**) .

د - لكنه يقلل من قيمة تركيا ووزنها فى ميزان الولايات المتحدة الإستراتيجى العالمى .

هـ - وإن كان فى الوقت نفسه يسمح لتركيا بزيادة فرص الإستقلال عن تأثير واشنطن مع زوال الخطر السوفيتى الجاثم على حدود تركيا .

٩ - إيران :

أ - زوال الخطر السوفيتى يتيح لطهران فرض زعامتها وسيطرتها العسكرية على الخليج ، والدينية والثقافية على الجمهوريات المسلمة السوفيتية السابقة .

ب - يتيح لها فرصًا أكبر للمشاركة فى خطط أمن الخليج فى المستقبل .

جـ - بدأت فعلًا محاولة نشر نفوذها فى السودان (**عسكريًا واقتصاديًا**) .

د - يفرض ذلك على العالم العربى التعامل مع طهران بمزيد من الإحترام .

١٠ - إسرائيل :

١ - تفكك الإتحاد السوفيتى سوف يزيد من طوفان الهجرات اليهودية السوفيتية إلى إسرائيل مما يقوى فى نهاية الأمر من إمكانياتها البشرية والفنية والعسكرية .

٢ - يتيح ذلك لإسرائيل فرص الحصول على قدر أوفر من المساعدات من العالم اليهودى والغربى لمجابهة طوفان الهجرات ... إلخ .

٣ – يطلق يد إسرائيل ويشجعها على أساليب العمل العسكرى المباشر Self help ضد جيرانها من أجل الماء أو خلافه متى أرادت .

٤ – يضعف من فرض ممارسة الضغوط السوفيتية الدبلوماسية على إسرائيل لدفعها إلى مائدة مفاوضات السلام .

ثالثا : تأثير المتغيرات الإستراتيجية على مصر والعالم العربى :

مصـــر :

١ – زوال الاتحاد السوفيتى يحرم مصر (وربما غيرها من الدول العربية) من الحليف والصديق البديل alternative إذا ما دعت الضرورة فى حالة توتر العلاقات مع أمريكا .

٢ – كما يحرم مصر من حليف استراتيجى كان مصدراً للسلاح وحليفا سياسيا (سنة ١٩٥٦ كان التحذير السوفيتى ضد بريطانيا وفرنسا وإسرائيل للانسحاب كان من أسباب انسحابها فعلا) وحليفا استراتيجيا (سنة ١٩٦٧ بعد الهزيمة العسكرية كفلت روسيا الدفاع عن المجال الجوى المصرى وعن مينائى بورسعيد والأسكندرية) .

٣ – غياب الاتحاد السوفيتى يقوى من يد عدو مصر التقليدى أى إسرائيل ، وكذا من يد تركيا وإيران فى المنطقة .

٤ – غياب الاتحاد السوفيتى يزيد من خطورة موقف سوريا ولبنان والأردن استراتيجيا أمام إسرائيل،وبالتالى يشكل ذلك خطرا غير مباشر على مصر فى حالة تحرش إسرائيل بإحداها .

ســوريا :

١ – الاتحاد السوفيتى كان يجمعه وسوريا علاقات استراتيجية خاصة .

٢ – كانت تباشير تفكك الاتحاد السوفيتى من أسباب دفع سوريا للتقارب مع الولايات المتحدة .

٣ – أصبحت سوريا أكثر استعدادا للدخول فى مفاوضات مباشرة مع إسرائيل .

٤ – حيث تحس دمشق زيادة قوة خصمها بل خصميها إسرائيل وتركيا وزيادة الضغوط عليها هى تبعا لذلك .

ليبيـا :

١ – يزداد مركز ليبيا خطورة وحرجا أمام الضغوط الأمريكية البريطانية عليها حتى وإن

كانت ضغوطا لا تتمشى مع الشرعية الدولية وذلك بسبب غياب تأثير الاتحاد السوفيتى .

٢ – قد تتعرض ليبيا لعمل عسكرى أمريكى بريطانى مباشر ما لم يبد العالم العربى والعالم الثالث مزيدا من مظاهر مساندة ليبيا والاصرار على التعامل معها داخل نطاق الشرعية الدولية .

الأردن ولبنــان :

١ – يزداد موقفهما ضعفا بزيادة إحساس إسرائيل بقوتها ومقدرتها على العمل العسكرى المباشر بزوال الوجود السوفيتى .

٢ – وبخاصة لزيادة حرج مركز سوريا أيضاً إزاء إسرائيل وتركيا .

٣ – ينطبق نفس الوصف على مركز لبنان خاصة أن المباحثات الأخيرة فى واشنطن بين لبنان وإسرائيل قد كشفت عن محاولات إسرائيل دق أسفين بين لبنان وسوريا بالتلويح للبنان باستعداد إسرائيل للجلاء عن جنوب لبنان فى حالة طلب لبنان جلاء القوات السورية عنها .

عالم عدم الانحيــاز :

١ – تزداد مكانة دول عدم الانحياز ضعفا وحرجا بغياب أحد أسباب قيام نظرية عدم الانحياز وهى الحرب الباردة والنزاع الايديولوجى بين الشيوعية والرأسمالية .

٢ – يتعين على مجموعة عدم الانحياز إعادة النظر فى مقوماتها وأسباب وجودها وتوجهاتها المستقبلة بل علاقاتها الجديدة مع المعسكر الغربى والولايات المتحدة .

□ * □

المناقشات

أ . أحمد حمروش

المحور الاستراتيجى الذى نتعرض له اليوم هو محور شامل لكافة القضايا التى توزعت على المحاور الأخرى ... فلا يمكن فصل الاستراتيجية عن الحضارة أو السياسة أو الاقتصاد ... ولكن الأخ السفير وفاء حجازى مقرر هذا المحور قد رأى مع زملائه الذين أسهموا فى الأبحاث ، أو حضروا جلسات الإعداد أن التركيز أساسا قد جذبهم إلى قضية الأمن ، مع التعرض طبعا لبعض ما نوقش تفصيليا فى المحاور الأخرى.

ولذا رأى السفير وفاء حجازى والزملاء الذين تعاونوا معه أن يكون الحوار مطلقا لا يستند فقط إلى الأبحاث المقدمة أو يكون مقيداً بحدود التعقيب عليها ... وإنما يتجاوز ذلك فى إطار الفكر الاستراتيجى إلى كافة القضايا التى تتفضلون بمناقشتها ..

□ ★ □

نتحدث عن الاستراتيجية فى إطار عالم متغير يفترض أولا فهم للموضوع وفهم للمتغيرات .

مثلا الكلام دار حول الهيمنة الامريكية متى أصبحت تامة ؟ إذا نظرنا إلى هذه الهيمنة نجد أنها ترسخت سنة ١٩٤٥ . كانت هناك حرب طويلة ألمانية – أمريكية انتصرت الولايات المتحدة وكانت الهيمنة لها ، كان لها أقوى اقتصاد عالمي والتطور التكنولوجى .. منذ ١٥ سنة كان المنتج العالمى لأمريكا .. الآن أقول الهيمنة الأمريكية واضح من خلال الأزمة الإقتصادية الأمريكية الهيمنة الأمريكية التى كانت شاملة أصبحت اليوم مضروبة .

لابد أن نطرح فهماً لهذه المتغيرات الدولية . هل انتهت الحرب الألمانية الأمريكية ، أعتقد أنها لم تنته ، احتمالات الاستقلال الألمانى عن أمريكا كثيرة فى حين استقلال الأقتصاد الأمريكى عن اليابان قليلة .

النقطة الثانية : ماهى الاستراتيجية ؟ وما هى المصالح ؟ ليس هناك مصالح ثابتة . المصالح يحددها المشروع القومى ، سنة ١٩٥٦ المشروع القومى حدد لنا مصالح مختلفة تماماً ، هل يمكن فى ظل الركود العالمى الحالى نتيجة لركود أكبر فى اقتصاد عالمى هل يمكن بناء الرأسمالية المصرية فى ظل هذا الركود العالمى ؟ لا ، هل يمكن الاستمرار فى الاعتماد على الخليج ؟ .. لا . هناك خطر هائل على العالم العربى ، وهو تدفق العمالة الأوروبية عليه فما هو المشروع القومى فى الخمس عشرة سنة القادمة ؟ ليس هناك مشروع ! ليس هناك نظرة .

□ ★ □

الريادة بين الدول تقوم على عناصر أربعة وهى : ١ - الفكر سياسياً كان أو اقتصادياً . ٢ - القدرة الاقتصادية . ٣ - القدرة التكنولوجية . ٤ - القوة العسكرية . ومن الضرورى أن يكون هناك حد أدنى بالنسبة للدول التى تصبو إلى الزعامة على المستوى الإقليمى بالنسبة لعدد من هذه العناصر . ومصر فى نهاية الخمسينيات وحتى ما بعد منتصف الستينيات اعتمدت ريادتها على الدول النامية الفكر التحررى ودور العالم الثالث مدعماً بفارق تكنولوجى تحت البناء وعلاقة قوية مع القطب الثانى فى هذا الوقت ألا وهو الاتحاد السوفيتى . وقد تم فى هذه الفترة بناء العديد من المصانع ذات الصبغة الاستراتيجية،وكذا محاولة متكاملة للدخول فى صناعات الطائرات والصواريخ وبحوثها إلا أنه فى نهاية الستينيات كتب على ذلك التوقف عندما تعرضت مصر لنكسة ١٩٦٧ ، وبدأت الظروف المحيطة تتغير بعد حرب ١٩٧٣ وظهر أنه رغم إنشاء المصانع فى مصر إلا أن التكنولوجيا لم توطن فى مجالاتها المختلفة ومع انتهاء حركة التحرر العالمية تقريباً أصبح الدور الريادى الفكرى لمصر محدوداً . ومن الواضح أن المدخل الريادى لمصر فى أفريقيا والدول العربية يجب أن يكون حاليا أمامه المدخل التكنولوجى وإعادة تكوين مدخل فكرى للتطوير العام . ويستدعى ذلك الاهتمام الفورى بعمل إستراتيجية متكاملة من ناحية التطوير والنمو ومن ناحية التكنولوجيات وعلى التوازى دعم العلاقات التكنولوجية والتنموية مع الدول الأفريقية والعربية وأن تحل إلى حد كبير محل التركيز على العلاقات السياسية فقط .وفهم الرؤية التنكولوجية وإنشاء نظم العمل القادرة على تنفيذها ليست بالمهمة السهلة وخاصة إذا استهدفت أيضا التكنولوجيات العسكرية بما فى ذلك عمليات صهر التنكولوجيات المختلفة **Teohnology Fosion** إلا أنه ستكون له آثار إيجابية مباشرة على كلا القطاعين وأعنى الصناعات العسكرية والصناعات المدنية كما أن ذلك مقدمة لمعرفة أساليب الإدارة من خلال تطوير المنظومات والتى تعطى سبقا بالنسبة للدول المحيطة حتى الآن ، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بالإقتناع بضرورته وتكوين المجموعة القادرة على التخطيط له ذات رؤية واضحة مع تحديد التكنولوجيات الأساسية والمدخل المتكاملة للخروج مما نحن فيه وأخذ الريادة فى منطقتنا العربية والأفريقية . هذه الاستراتيجية مع الزمن سوف تعطى لمصر وضعاً محلياً ودولياً فالتطور والنمو من ناحية والتكنولوجيا من ناحية أخرى سيغير دون نزاع العاملين الآخرين وهى القدرة الاقتصادية والقوة العسكرية .

وفى النهاية فإن العلاقات الخارجية فى عصرنا الحالى يجب أن ترتكز على أنه يمكن من خلالها بناء القدرة الداخلية بسرعة وعنف حيث المجتمع الحديث يتطلب متضاربات لاقبل لدولة ذات بناء داخلى جامد أو ضعيف على مواجهتها فهو يتطلب التنافس مع التعاون والدقة والإلتزام مع التحرر وهذا يخلق ضرورة تفهم الانتقال من السيطرة الاشرافية والتعليمات إلى السيطرة بالقياس على الإنجازات وتحقيق الأهداف وهى خطوة ليست بالبسيطة وتحتاج إلى عناية دقيقة فى الدراسة والتطبيق .

□ ★ □

أرى أن المقصود الأمن الوطنى بينما جميع الأوراق ذكرت بإسهاب الأمن القومى بينما مصرهى عنوان الورقة .. لابد من تحديد المسميات الخاصة بالامن فالكلمة التى ندرسها فى سنة أولى عسكرية أمن وطنى يقصد بها الدولة (مصر) ، أمن قومى معناه (الامة العربية) والامن الاقليمى مقصود به الفهم الانجليزى السابق (الشرق الاوسط و الأدنى) .

جميع الزملاء بدون استثناء الباحثين والمعلقين تحدثوا بإسهاب عن الزاوية الخارجية للأمن الوطنى ولم يلمس منهم ، باستثناء طلعت مسلم ، عن الامن الوطنى للزاوية الداخلية . أتفق معكم على التحديات أو المتغيرات العالمية التى أثرت تأثيراً مباشراً على مصر وهى بالترتيب الزمنى زرع اسرائيل منذ ١٩١٧ وعد بلفور الذى يرمى إلى تحقيق هدف استراتيجى كبير فى شق الوضع العربى والأمة العربية ونجح فى هذا .

الصراع العربى الاسرائيلى الذى أسفر منذ ٤٨ حتى الآن عن مواجهات عسكرية خضناها ونتج عنها حقيقة وهى التفوق الشامل على العرب مجتمعين فى النواحى العسكرية والسياسية والاقتصادية الامر الذى أزعجنا كمصريين وكعرب .

التناقضات العربية العربية منذ اكتشاف البترول واستغلاله كمورد رئيسى أدى إلى فصل المجتمع العربى إلى قسمين واحد منهم غنى والآخر متردى قياساً إلى البقية . مثلا دخل الفرد فى الكويت ٧ أضعاف الدخل القومى للفرد فى مصر .

الفصل الاجتماعى بين العرب ونتيجة التنمية الفردية بواسطة البترول .

الحرب الباردة بين القطبين .

تفكك الاتحاد السوفيتى والسيطرة الامريكية على العرب هذه المتغيرات الدولية والهيمنة الأمريكية لابد من إبرازها على السطح أكثر من الآخرين بالنسبة لمصر .

الأمن الوطنى له جناحان جناح اسمه جناح الحكم آلياته مؤسساته ،قواته المسلحة ديموقراطيته والجناح الثانى اسمه التنمية الشاملة .

الهدف الاول للاعتداء الثلاثى ١٩٥٦ عدم إعطاء الفرصة للثورة المصرية لاستغلال الاسلحة السوفيتية بشكل يجعلها تستخدمها الاستخدام الكامل .

والهدف الثانى هو وقف التنمية فى مصر والتى كانت نجحت بشائرها إلى جانب هدم نظام الحكم وزوال عبد الناصر وتجميد الشعب المصرى فى حدوده .

هذا هو الهدف الثانى لأعدائنا ولايزال لأنهم يعلمون ثورة الشعب المصرى التى تعيد إليهم سيرة فرعون من جديد فهم يعلمون تاريخ الشعب المصرى .

أ. محمد عودة

ليس لمصر أمن إلا فى إطار أمن قومى لا يتحقق إلا بإجراء مصالحة عربية شاملة ، لابد أن تضم كل العرب وتبدأ بالعراق . لايمكن أن نقيم سلاماً مع إسرائيل ونحاصر العراق وننبذه خصوصاً أن العراق قد أخذت درسا . بقاء الجناح الشرقى للأمة العربية فى فراغ أدى إلى نظام الأحلاف .. هذه المصالح العربية الشاملة هى الوسيلة الوحيدة لإجراء ثورة عربية شاملة .. لدينا كل المقومات وليس لدينا القوة الضاربة .. لابد أن تتحول الجامعة العربية إلى أداة فعالة . الأمن القومى العربى لا يتحقق إلا فى إطار أوسع بإعادة جبهة عدم الانحياز بطرق أخرى وعلى أساس شامل يركز الآن على الاقتصاد والاستراتيجية .

مصر والصين تستطيع أن تأخذ دوراً رئيسياً. لكن مصر عليها أن تأخذ المبادرة لأنها مفتاح المنطقة ولا يمكن لنظام عالمى جديد بدون السيطرة على هذه المنطقة .

مصر سيادتها الوطنية تحتم عليها أن تأخذ المبادرة لإعادة كتلة عدم الانحياز .

□ ★ □

أ. حسن أبو طالب

لابد من فهم ما يجرى حولنا كمحاولة لاستيعاب الدروس التى تجرى حولنا وأشير إلى ملاحظة سريعة هناك عدة دروس أساسية :

أول درس ، هو أن القوة العسكرية بمعناها المباشر والبسيط لها دور فى المتغيرات الدولية . هناك شعار يقول : يمكن إعادة صياغة العالم من خلال القوة . لابد من الإهتمام بحالة توازن القوة وهذا مرتبط بمسألة التسوية مع إسرائيل .

الدرس **الثانى** ، هو المدخل الاقتصادى ولا يمكن الفصل الآن بين التنمية الذاتية والقومية .

الدرس **الثالث** ، التعامل مع آليات ذات طابع جماعى بمعنى أنه لايمكن التعامل إلا مع المحيط الاقليمى وأعنى الدائرة العربية .

الدرس **الرابع** : خاص بمسألة التكنولوجيا الحديثة التى أصبحت الآن أساساً رئيسياً لأى تقدم وأى تنمية ولا يمكن تنظيم المنافع والمصالح دون الدخول فى هذا المجال .

الدرس **الخامس** : هناك تغيرات فى العالم وأشير إلى نقطة فى ثنايا العهود و لم تأخذ حقها . مسألة المواجهة القادمة على المستوى المعنوى بين الحضارة العربية الإسلامية والغربية . هناك محاولات من قبل إيران لخلق تحالفات قائمة على الشعارات الإسلامية .

الدرس **السادس** : مدى أفول الهيمنة الأمريكية ، أعتقد الهيمنة ليست أبدية ولكن لابد أن نضع فى الاعتبار أن الهيمنة الأمريكية ليست اقتصادية ، لأن الاقتصاد الأمريكى يتعرض لمصاعب وأزمات شديدة وتحديات داخلية تمس التجربة الأمريكية . مسألة مدى اندماج الأقليات المختلفة . يهمنى أن أشير إلى أن الهيمنة ليست فقط ذات بعد اقتصادى هى مزيج من قوة عسكرية وتطور تكنولوجى وقدرة على توظيف المؤسسات الدولية لصالح أمريكا . نرى احتمالات كثيرة حول بروز قوة بعد عقد كألمانيا وكاليابان وكالصين ولكن تظل المرونة الأمريكية لتطويع كل هذه الأمور . نخلص إلى تساؤل ما هى البدائل الإستراتيجية التى يمكن لمصر أن تتعامل بها ؟.

من هذه المتغيرات . هناك مجموعة من القيود ومجموعة من الفرص . أتصور أن مصر أمام أحد بديلين إما اتباع استراتيجية رفض كل شىء وهى مسألة غير واردة كما ظهر فى تجربة الخليج .

لدينا إستراتيجية قصيرة وهى التكيف ومحاولة استغلال كل الفرص المتاحة وتوظيفها .

المستويات التى يجب التعامل معها ؟ ما يمكن منعه أو تفاديه ما هى الأشياء التى يمكن توظيفها لمصلحة مصر ؟ تحديد رؤية مصرية تقدم لصانع القرار تأخذ هذه الاعتبارات .. وما هى الأشياء التى يمكن منعها وتفاديها أو يمكن التعامل معها والتى يمكن توظيفها ؟ .

كيف يمكن إعادة بناء الرأسمالية المصرية وما هى شروطها السياسية والاجتماعية فى ظل الظروف المتغيرة ؟.

□ ★ □

سأتناول نقطتين العالم المعاصر ومفهوم الأمن ومفهوم المصلحة لابد أن نبسط الأشياء ولا نعقدها ونبتعد عن الجدليات كالتركيز على ما هى المصلحة وما هى المنفعة .

العالم الجديد أو العالم المعاصر وموقف مصر فيه كيف نتحدث عن عالم جديد دون أن نكون نحن جزءاً من هذا العالم .

ماهى سمات العالم المعاصر ومدى انطباق ذلك فى مصر . السمات كما أراها هى الديموقراطية وحقوق الإنسان .. وفى الاقتصاد آليات السوق . الإجراءات فى مصر ليست كافية .

النظام السياسى هو الصياغة التطبيقية للفكر السياسى ،كما أن الدستور هو الصياغة القانونية للعقد السياسى أو الاجتماعى .

النقطة الثالثة . العلم وتطبيقه نحن بعيدون عن استخدام الأسلوب العلمى فى معالجة الأمور . هناك هرجلة علمية ، لا يمكن أن يكون لنا دور فى العالم دون أن نتخذ العلم كأسلوب .

النقطة الرابعة : لابد من الالتزام بالعدالة الاجتماعية نحن نعيش فى عصر التكتلات . لايمكن تحقيق أمن فى منظومة عربية واحدة تشمل ٢١ دولة تختلف مصالحها وأفكارها لابد من تنظيم العالم العربى فى تنظيمات كالمغرب .. أسلوب الأمن ، نحن نخلط خلطاً فى مفهوم الأمن . الأمن الوطنى لابد أن يحدد بكينونة الأرض . الأمن القومى يتحقق من خلال نظرية القوى الذاتية والقوة المضادة لتنشأ عنها القوى الشاملة كمدخل حقيقى لاحداث التوازنات وهى الضمان الحقيقى لأحداث الأمن ... فيما يخص المصلحة نحن نخلط بين المصلحة الحيوية التى تؤكد على كينونة الشعب وهى على درجة كبيرة من الثبات - مثلا حبس مياه النيل عن مصر فناء لشعب مصر،وهناك مشروعية للحرب للمساس بالأمن الوطنى والمساس بالمصلحة الحيوية أى عندما تحبس مياه النيل لى الحق المشروع القانونى فى التدخل بالحرب فالمصلحة العامة هى المصالح التجارية .

نريد أن نفرق بين الدولة والأمة . الدولة هى واقع قانونى سياسى واقتصادى والأمة هى واقع اجتماعى ثقافى لغوى وقد تتكون الدولة من أمة واحدة كما فى مصر وقد تتكون من عدة دول كالأمة العربية .

□ ★ □

نحن نواجه فترة إنسانية جديدة تماما ومرحلة من مراحل تطور الإنسان والإنسانية . الثورة الصناعية عملت النظام العالمى ، كان النظام فى هذا العصر هى إنجلترا ونظامها كان رأسمالياً وكانت الماركسية والاشتراكية كرد فعل للرأسمالية . الآن نحن أمام الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة المعلومات هذه الثورة تؤدى إلى نظام عالمى تتربع عليه أمريكا .

الولايات المتحدة لازالت متربعة على عرش العالم وهذا لا يعنى أفول نجم الولايات المتحدة وإنما العكس ، فهناك من تنبأ بأفول نجم الولايات المتحدة وعلل هذا بأن الامبراطورية تنهار .

هناك مجموعة قوى اقتصادية عسكرية أمنية لازالت للولايات المتحدة هذه القوى . هناك نظام هيمنة جديد يتربع عليه سبع دول على رأسهم الولايات المتحدة .

هناك اختراق لجميع الحدود فكيف ندير الأمن المصرى لابد أن نديره فى نطاق عالمى وعلينا إدارته فى إطاره العربى . صحيح هناك نظام هيمنة ضخم٥٠ تريلون دولار تتحول إلى العالم مخترقة حدود العالم و٢ تريلون موجودة وتؤثر فى التجارة الخارجية وهذا يرجع إلى الجهاز الضخم المسيطر .

كيف نتعامل مع هذا العالم . لابد أن يكون هناك أمل من الدول التى تقدمت ووصلت إلى درجة للمشاركة فى هذا النظام . لا نقول إننا نريد أن نواجه بل علينا أن نكون فاعلين فى هذا النظام الدولى الجديد وأن نتواكب وأن نتنافس وأن نتجنب ، بدون شك لا أمن مصر بمفرده وهذا مستحيل . مصر فى إطارها العربى هو الوحيد الذى نتحدث عنه ، فيه الانتقال من الوضع الحالى لمصر والعالم العربى إلى وضع نكون فيه مؤثرين فى العالم المتغير .

الانتقال مباشرة ليس ممكنا، هناك مراحل انتقالية نتحول بهذه المرحلة لكى نصل إلى الثورة التكنولوجية . سؤال ماذا سنفعل ؟ .

هناك تخطيط استراتيجى سياسى عسكرى يبرز نواة غير منفصلة عن العالم العربى فكيف نشكل هذه النواة ؟ هل تكون ليبيا ومصر هذه النواة ؟ أم تكون مجموعة الخليج ؟ وهل هذا يكرس الانفصال والاقليمية ؟ وهل الجامعة العربية لها دور ؟ .

فى إطار عربى وحوض النيل هذه كتلة أساسية لابد من الدخول لها .

التنمية لابد أن تكون شاملة أو فى إطار ميزان واحد . أساس هذه التنمية هو الإنسان القوة البشرية . نحن نصرف على الإنسان أقل مما يصرف على الإنسان الآخر . نسبة الإنفاق العالمى على التعليم والصحة ١١٦٪ لابد من التغيير فى جميع الميادين ورأس الحربة فى هذا التغيير هو الإنسان .

□ ★ □

د . رأفت خالد (الحزب الوطنى الديموقراطى)

دعونا أولا نتفق على تعريف الأمن القومى على أنه « مجموعة من القدرات والأنظمة والاجراءات التى تكفل حماية الوطن من كل الاخطار المنظورة والمتحملة التى يمكن أن تهدد سلامة أراضيه ، واستقراره ، واقتصاده ، ورفاهيته » .

وفى ظل هذا التعريف فإن مقومات الأمن القومى لمصر يمكن أن تكون التنمية والاستقرار ، والديموقراطية ، والذى يستند إلى السلام الاجتماعى ، ويتدعم بمقومات الدفاع .

وعليه ، فإن أهداف الحزب الوطنى هى الديموقراطية ، والتنمية ، والاستقرار ، وهى أهداف متداخلة بمعنى أنه لا تنمية بلا استقرار ، ولا تنمية بلا ديموقراطية ، كما أنه بدون إستقرار لا سبيل إلى الديموقراطية السليمة ، وهكذا تترابط الأهداف وصولا إلى أمن مصر القومى . يدعمه السلام الاجتماعى . ويرعاه مقومات الدفاع الرادع . لأنهم كما يقولون فإن الضعف هو دعوة صريحة للعدوان .

وهكذا يتدعم الأمن القومى ببناء القدرة الذاتية لمصر ، وإدارة مقدرات المجتمع إدارة واعية ، والتحرك فى الدوائر العربية والاسلامية والافريقية والشرق أوسطية والدولية بتوازن يساند الشرعية الدولية ، ويحافظ على السلام ، ويحترم المعاهدات والاتفاقيات .

تنمية القدرات الذاتية لمصر :

فإذا ماتناولنا الوضع الداخلى محليا فى ضوء الأهداف الاستراتيجية العامة للحزب والدولة ، فإننا نثمن جميعا مايتحقق فى سيادة المناخ الديموقراطى وتحقيق دعائم الديموقراطية الحقة . من حرية التعبير وحرية الفكر . والتعددية الحزبية . والمشاركة السياسية . وأن مصر – كما أسلفنا فى المحور السياسى – قد أعطت لأمتها العربية نموذجاً ديموقراطياً يثبت دائما وأبداً أن مصر قادرة على العطاء . وأن مصر هى الرائدة دائما . المعطاء . دوما .
ويقينا فقد أدركت مصر بحسها القومى أن المد الديموقراطى هو سمة المرحلة المقبلة . ولذلك فقد أخذت مصر مبارك المبادأة وسبقت كثير من دول المنطقة إلى إرساء دعائم الديموقراطية . بل وكثير من دول العالم التى تتمخض عن مولد الديموقراطية السياسية . والتى تعد حاليا . إحدى سمات مابعد المتغيرات .

وأدركت مصر أيضا بقيادة مبارك أن السبيل إلى التقدم الحقيقى والحضارى هو التخطيط المستقبلى فوضعت مصر خطة طويلة الأمد لعشرين عاماً ١٩٨١/١٩٨٢ – ٢٠٠١/٢٠٠٢

تم على أربع خطط خمسية متتالية . كانت الخطة الخمسية الاولى بطبيعتها خطة إصلاحية اهتمت بالبنية الأساسية من صرف صحى ، ومياه ، وكهرباء ، ومشروعات صناعية ، وزراعية وإحلال وتجديد القطاع العام . وذلك للتوجيه نحو الاستثمار الذى كان يحتاج . وبالضرورة - لتحديث وإنشاء البنية الأساسية .

ثم تلتها الخطة الخمسية الثانية لتستكمل تلك المشروعات مع الأخذ بالاعتبار البعدين الزمانى والمكانى . ومع الاهتمام المتزايد بتدعيم المقدرة الذاتية للاقتصاد الوطنى ، وإصلاح الاختلالات الهيكلية فيه ، والمبادأة بالإصلاحات الإقتصادية التى يتدعم بها الاقتصاد الوطنى وقطعت حكومة الحزب الوطنى شوطا هائلا فى هذا الصدد شهدت به دول العالم المتقدم ، وأثنى عليه البنك الدولى ، وأيد خطواته صندوق النقد الدولى . ودعمته الولايات المتحدة . وساندته فرنسا وألمانيا والدول الأوربية .

وتتوقف إدارة الاقتصاد المصرى على مركزية التخطيط ، ولا مركزية التنفيذ ، مع إعطاء القطاع الخاص دوره الهام فى تحقيق الخطة ، والاتجاه نحو الخصخصة ، والاتجاه المتوازن نحو ميكانيزم آليات السوق وقوى العرض والطلب .

ويظل البعد الاجتماعى للمحافظة على مصالح محدودى الدخل أحد الاعتبارات الحيوية فى اتخاذ القرار الاقتصادى ،. وإذا كانت آليات السوق تفرض الانصياع لقوى العرض والطلب فإن هناك حاجة ماسة - ولو محدودة - إلى بقاء نوع من الدعم للسلع الأساسية لمحدودى الدخل . وهو وضع خاص تنفرد به مصر لطبيعة ظروفها الإجتماعية .

وهكذا تستطيع مصر بالتنمية الشاملة فى خططها الخمسية المتتالية بناء القدرة الذاتية لها بما يدعم أمنها القومى . مع الاهتمام بالتنمية البشرية وتحويل الإهتمام بالتعليم من قضية خدمات إلى قضية استثمار بشرى يتعلق بأمن مصر القومى ، وخلق قاعدة علمية تكنولوجية قوية نواتها مدينة مبارك للأبحاث العلمية .

أما عن المستوى الخارجى فإن أهداف الحزب الوطنى هى السلام والاستقرار والتنمية . وكل الجهود الدبلوماسية والزيارات المتعددة والمتلاحقة للرئيس مبارك هى فى سبيل دعم التنمية الداخلية حتى أطلق عليها''دبلوماسية التنمية'' .

وإيمان مصر الذى لا يتزعزع بالسلام . وإيمانها بالشرعية الدولية . واحترامها لمعاهداتها واتفاقياتها - أضفت على مصر إحتراما دوليا . وأكسبها التأييد فى كل خطواتها التنموية . وأقدم العالم - بكل اقتناع - على مساندة خطط التنمية الوطنية . تأييد لمواقف مصر الشجاعة . ودعما لسياسه الاعتدال فى المنطقه .

المنطقة العربية :

فإذا مااتسعت دائرة الاهتمام من مصر داخليا إلى منطقتها العربية فإن هناك مصالح قومية عليا تربط مصر مصيرياً بأمتها العربية .

١ – أن الدول العربية هى امتداد طبيعى لامن مصر القومى .

٢ – أن مساندة الدول العربية لمصر وقضاياً العرب تعطى قدرة تفاوضية عالية لمصر فى المحافل الدولية والمؤتمرات العالمية .

٣ – المحافظة على دور مصر الريادى ، واستمرارية الاشعاع الثقافى لها فى منطقتها ، والمحافظة على دور القدرة ، هو أحد أهم المصالح القومية العليا لمصر .

٤ – أن المصالح العربية هى مصالح ذات طبيعة دائمة يجب أن تعتمد على **تنمية إقليمية** ذات أبعاد إقتصادية محددة وضخمة ، وأن التضامن الذى يفرضه الامن القومى العربى – العربى يتأسس على تنمية إقليمية هائلة . وليس على مبدأ **مشاركه الأرزاق** .

٥ – أنه من دواعى التفاؤل قبول دور مصر عسكرياً فى المنطقة لمحاولة حل معادلة القضاء بين الثروة والقوة . وأن الشكل المقبول الذى تقدمت به مصر لانشاء **المظلة العربية** كان أحد أشكال تنمية القدرة الذاتية للوطن العربى . دون الحاجة إلى الحماية الخارجية . وهو مايعرف « بالأمن الجماعى » أى الأمن القومى الذى ينبع من داخل الأمة العربية ويعتمد على إمكانيات دولها .

٦ – أن الامن القومى لمصر يتطلب تدعيم القوى العربية القوية عسكريا لأنها المهيئة أكثر من غيرها على حماية المصالح العليا للوطن العربى .

٧ – أن الامر الذى يحتاج إلى إعادة النظر هو سفر العمالة المصرية دون ضوابط إلى الدول العربية ونوعية المشتغلين هناك . ونوع الفن والثقافة الذى يتم تصديره عربيا لأن ذلك يتنافى مع مبدأى الريادة والقدوه .

القارة الافريقية :

فإذا ما انتقلنا إلى قارتنا الأفريقية التى تعد امتدادا حيويا لأمن مصر القومى باعتبارها الامتداد الطبيعى لنهر النيل ، وأنه عن طريق بعض دولها يتم إمداد مصر بحقها من مياه النيل ، ولو أدركنا أن الحروب القادمة سوف تكون من أجل قطرة ماء ، لتبين لنا مدى الأهمية الاستراتيجية للقارة الأفريقية لأمننا القومى .

ويعيب الكثيرون علينا فى أفريقيا .. أننا لانتجه إلى دول القارة إلا لمصالح وقتية أو لنطالب بتأييد قرار .. أو للمطالبة لقطع علاقات مع دول أخرى على خلاف مع الدول العربية أو لكسب تأييد دبلوماسى فى المحافل الدولية للقضايا العربية المطروحة .

لقد آن الأوان حقا أن تكون مصالحنا فى أفريقيا هى مصالح هامة وثابتة وحيوية وذات طبيعة مستمرة ، خاصه أن أفريقيا – كما قدمنا فى المحور السياسى – هى السوق المستقبلية للصناعات الوطنية المصرية .

ونتبين مقدار أهمية أفريقيا لأمن مصر القومى إذا ما رصدنا تحركات إسرائيل فى أثيوبيا والدعم العسكرى والاتفاقيات العسكرية فيما بينهما ، ومحاولتنا نحن من جهة أخرى خلق التوازن بتأييد ثوار أريتريا ضمانا لسيولة الملاحة عند باب المندب .

ثم تدخل اسرائيل فى جنوب السودان ، وتدخل إيران فكريا وعقائديا بل وعسكريا فى شمال السودان .. ومحاوله تمزيق السودان وترسخ التمزق بين شماله وجنوبه وهو الامتداد الطبيعى لأمن مصر القومى من الجنوب .. ومصدر المياه المتدفق إلى كل حبة أرض فى وطننا الغالى .

المنطقة الشرق أوسطية :

وسوف نركز هنا على المصالح المشتركة مع كل من إيران كتجمع دينى يحكم ، عقائديا نسبة لا يستهان بها من المسلمين الشيعة ، وما تحلم به وتخطط له من تحرك سياسى للهيمنة على منطقة الخليج خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتى وزوال الخطر القائم منه على حدوده مع إيران .. ومع ما لعبته إيران من دور قيادى فى أزمة الخليج الأخيرة ودورها فى المفاوضات التى جرت بين الأطراف المتنازعة خلال الأزمة .

ثم تركيا التى تمتلك كل مصادر المياه التى تجرى إلى العراق وسوريا .. ومع إقامة سد أتاتورك الهائل ..، والتلويح بمشروع أنابيب السلام لتوزيع المياه ، ثم إمكانية تهديد الوحدة الوطنية لكل من العراق وسوريا فيما يتعلق بتشجيع التمرد الكردى فيهما ، على الرغم ما تعانيه تركيا نفسها من صراع مع الأكراد .

هذا بالإضافة إلى أحلام تركيا أن تتحول إلى قوة إقليمية عظمى ، وأنها مفتاح الغرب إلى المنطقة العربية باعتبارها دولة إسلامية لها علاقاتها التاريخية الممتدة مع العالم العربى .. وهى فى نفس الوقت جزء من المجتمع الغربى .

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا .. ماذا أعددنا من دور لكى نواجه أو نتعامل مع هذه

المتغيرات ..؟! وكيف يمكننا أن نحتفظ بدور مصر الريادى فى تلك الظروف ..؟! وما السبيل إلى تحقيق أكبر عائد لأمننا القومى وسط كل تلك المعطيات ؟! ومع تدهور القوة العسكرية للعراق .. وأطماع كل من تركيا وإيران لامتلاك القدرة النووية الرادعة .

ويرى الكثيرون – وربما سمعنا من بعض السادة بالندوة – أن السبيل إلى تنمية العلاقات المشتركة بين كل من مصر وإيران ، ومصر وتركيا يجب أن يعتمد على محاور ثلاثة خاصة فى المراحل الأولية لبناء جسور الثقة ودعم التعاون .

١ – تقرير مبدأ حرية التجارة بين الدول الثلاث دون أى عوائق .

٢ – تقرير مبدأ حرية انتقال رؤوس الأموال وفتح مجالات الاستثمار .

٣ – تقرير حرية إنتقال العماله بضوابط لا تسمح بتكرار أخطاء سابقة .

وعموما فإن التعاون مع تركيا وإيران يحتاج إلى نوع من التوازن تفرضه طبيعة الظروف الحالية والعلاقات المتغيرة التى تمخضت عنها حرب الخليج .

هذا ما تفرضه دواعى الأمن القومى لمصر فى التحركات الدبلوماسية خلال الاتفاقيات الثنائية والمعاهدات المشتركة .. لأن ما يتعلق بأمن مصر القومى يحتل الأهمية القومية الأولى لأنه يعبر عن المصالح العليا للبلاد .

□ ★ □

تجسيد الرعب النووى موجود منذ عام ١٩٤٥ من نجازاكى وهيروشيما ولم تستخدم نوويا حتى الآن رغم انفراد أمريكا بالتملك الذرى ولم تستخدم هذه القوة . الرعب النووى أثر على التطور الاستراتيجى العسكرى .

اكتفت أمريكا بالتعامل التكنولوجى مع العراق ولم تستخدم القوة النووية . الرعب النووى عفريت معنوى قائم فى أنفسنا ..

اسرائيل معنا هادئة تكتيكيا مع مصر وليست استراتيجياً لأن استراتيجية صهيون تقوم على إقامة دولة من النيل إلى الفرار والهجرة مسألة توراتية وبين التوراة والاستيطان عملية سياسية تهدأ ثم تقوم .

المواجهة الاسرائيلية المصرية آتية لاريب فيها وموضوع المياه فكرة عالمية سوف تثير عدة أزمات .

□ ★ □

★ **فكرة الأمن القومى هو أمن شامل يغطى** ستة اتجاهات أو محاور عمل للأمن هى :

أمن قومى سياسى .
أمن قومى دبلوماسى .
أمن قومى اقتصادى .
أمن قومى أيديولوجى .
أمن قومى عسكرى .
أمن قومى بيئى .

★ **أما من ناحية الابعاد والمدى فإنه قد يعمل فى نطاقات أمن عامة أهمها :**

١ – نطاق أمن داخلى وهو الامن القومى الوطنى داخل نطاق الدولة .

٢ – نطاق أمن مباشر ويغطى الدول التى لنا معها حدود مشتركة وهى ليبيا والسودان وإسرائيل وإذا اعتبرت المسطحات المائية همزة وصل فتدخل المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية وقبرص .

٣ – نطاق أمن إقليمى ويشمل أمنا قوميا عربيا وأمنا قوميا أفريقيا (دول حوض النيل) .

٤ – نطاق أمن عالمى ويغطى باقى دول العالم خارج النطاقات السابقة.

★ تمارس النشاطات الأمنية الشاملة داخل تلك النطاقات إما بعلاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بدرجات متفاوتة .

□ ★ □

اللواء / طلعت مسلم

حددت منذ البداية أن موضعنا هو السياسة العسكرية والسياسة الخارجية . حاولنا الاعتراف بأن الإستراتيجية والأمن أكبر بكثير من هذين الجانبين . جزء خاص بالعلاقة بين الأمن المصرى والأمن العربى .

أعتقد أن مصر لا أمن لها بدون الأمن العربى ، التاريخ يقول إن مصر بأوضاعها الجغرافية لا أمان عليها بدون الأمن العربى .

□ * □

السفير/ محمد وفاء حجازى

هناك إشكالية تتعلق بالقدرات وهى عدم رؤيتنا ماهية المتغيرات . إشكالية منهج ، كيف نستطيع أن نخرج من هذه الأفكار إلى رؤية تقدم للأجهزة . نطالب بأن يكون هناك منهج أو وسيلة لتوصيل هذه القرارات إلى صانع القرار .

هناك تناقض ، احتمال أن يكون هناك تعارض بين الأمن الوطنى والقومى . التناقض فى الإدراك الأمنى الوطنى مرتبط عضوى بالقومى . السلام أصبح ضرورة إستراتيجية لمصر . إذا كان السلام منطويا على حالة تهديد يجب أن نفكر فى اتجاه آخر وإنشاء قوة عسكرية تستطيع بها مصر أن تحمى نفسها .

□ * □

السفير/ أحمد عثمان

أعتقد أن لجنة التضامن قد وفقت كل التوفيق عندما أدخلت المحور الاستراتيجي فى إطار دراسة المتغيرات الدولية التى زعزعت القواعد وأنماط السلوك التى كان يسير عليها المجتمع الدولى حتى وقت قريب .

وتقتضى هذه المتغيرات الجذرية من الجانب المصرى أمرين :

الأول : فكر استراتيجى يحاول فهم كل أبعاد هذه المتغيرات لابراز سواء ماقد تحويه من أخطار علينا أو أضرار تصيبنا أو ماقد تهيئه من ظروف مواتية لنا .

الثانى : توضيح العمل الاستراتيجى المطلوب لمواجهة تلك المتغيرات .

الواقع أن الدراسات القيمة التى استمعنا إليها اليوم قد ذهبت إلى حد كبير فى معالجة هذين الأمرين . إلا أن هذه الدراسات توحى إلينا من جانب آخر بافتراضين متعلقين بمنهجية العمل الاستراتيجى .

الاقتراح الأول : خاص بمآل هذه الدراسات :

فى رأينا أن هذه الدراسات يجب ألا تكون أسيرة الأوساط العلمية التى تتداولها ، بل المصلحة القومية تقتضى أن تفرض على المسئولين وأن تستكمل بالمعلومات الرسمية المتوافرة لديهم حتى يتوافر فى النهاية لمصر استراتيجية سليمة وشاملة وفعالة يمكن أن تجنبنا المفاجآت غير السارة والنكبات والكوارث التى انهالت علينا وعلى العالم العربى بانتظام لا نحسد عليه ابتداء من تقسيم فلسطين فى عام ١٩٤٧ حتى غزو الكويت فى عام ١٩٩٠ بكل آثاره المدمرة على الكيان العربى ، كأننا لم نستفد شيئا من الدروس والعبر التى مرت علينا خلال مايقرب من ٥٠ عاماً .

الاقتراح الثانى : خاص بمستقبل العمل الاستراتيجى :

ومقتضاه إنشاء جهاز استراتيجى على مستوى الدولة يكون له صفة الدوام والتفرغ والتخصص .

وتكون **وظيفته الأولى** ذات طابع وقائى بمثابة عين ساهرة لا تنام ويمكن تلخيص وظيفته هذه فى الآتى :

أ- أن يكون منتبها لما يحاك ضدنا وأن يستشعر فى وقت مبكر مؤشرات وملامح الاتجاهات والاستراتيجيات التى تقر بمصالحنا الحيوية فى المجال العسكرى والأمنى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى .. إلخ .

وهذا يقتضى إعداد ورقة تتضمن صياغة تلك المصالح الحيوية تكون دليل عمل له .

ب- أن يتابع هذه الاتجاهات العدائية ويتفهم طبيعتها وأبعادها وأن يستكشف مايكمن فيها من فخاخ أو صراع أو تمويه استراتيجى وأن ينبه المسئولين إليها .

ج- فى ضوء مايسفر عنه تحليله وتقييمه ، يقوم باقتراح الخطوات أو التخطيط المناسب لمواجهة هذه الاتجاهات وذلك لعرضها على صاحب القرار السياسى .

أما وظيفته الثانية : فهى قيامه باقتراح الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق الأهداف التى تسعى مصر إلى تحقيقها على المدى القصير أو الطويل بعد عمل كل الحسابات اللازمة وذلك بناء على طلب صاحب القرار السياسى .

نسارع إلى القول ، بأنه يجب ألا نتوقع المعجزات من مثل هذا الجهاز فى بداية عهده ، فالعسكرية المصرية والمدرسة القانونية المصرية أو الطبية أو الهندسية لم تصل إلى ماوصلت إليه الآن إلا بعد أجيال متعاقبة ، ولكن هناك عناصر أساسية يجب توافرها يمكن أن تهيىء له النجاح فى عمله :

العنصر الأول :

يجب أن تتوافر لديه كل المعلومات المناسبة وأن يقوم بمقارنتها والربط بينها ، فإذا سألنا مثلاً ماالذى يجمع بين زوال سوكارنو وشاه إيران وبوتو ، فبجانب العوامل الخاصة بكل منهم ، فإننا نكشف وجود قاسم مشترك بينهم لم يلق عليه الضوء الكافى وهو أنه كانت لهم جميعاً تطلعات ذرية عسكرية .

العنصر الثانى :

يجب أن يكون مفهوماً وواضحاً منذ البداية أن هذا الجهاز هو للفكر والتخطيط الاستراتيجى على المدى القصير والبعيد ، فهو ليس قطعاً جهازاً تنفيذياً يشارك أو ينافس الوزارات والمؤسسات والهيئات الأخرى فى إدارة أعمالها اليومية ، بل يمكنه الاستعانة بها فى عمله التخطيطى .

العنصر الثالث :

أن يتكون هذا الجهاز من فئتين من الأفراد .

الفئة الأولى : تتألف من ممثلين من الهيئات ذات الصلة المباشرة بالأمن القومى ، كوزارة الخارجية والدفاع والداخلية والاقتصاد والاعلام .. إلخ .

الفئة الثانية : تكون من خبراء لهم دراية بالعمل الاستراتيجى من مختلف التخصصات .

العنصر الرابع :

أن يعمل هذا الجهاز بروح الفريق وأن يعمل على خلق فكر استراتيجى جماعى مؤسس على الحقائق الموضوعية وأن يعاون فى خلق مدرسة فى الاستراتيجية المصرية ، وفى سبيل ذلك يجب أن يكون عمله بعيداً عن الارتجال والسطحية وأن تكون دراساته ذات طابع فنى عميق تأخذ فى الاعتبار كل الجوانب العسكرية والسياسية والدبلوماسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية تمشياً مع الاتجاه الحديث فى العمل الاستراتيجى .

ماهى حيثيات إنشاء مثل هذا الجهاز فى الوقت الحالى :

إن العقل والمنطق البسيط يؤيدان إنشاء مثل هذا الجهاز ، لأن المعروف أن مصر كانت دائماً مستهدفة من قبل القوى الكبرى التى لم تخف أطماعها تجاه مصر بسبب ثقلها الاستراتيجى .

ولكن ومع ذلك ، هناك من يتصور أن انشغال الدول الصغرى بالعملية الاستراتيجية هو من قبيل العبث وتضييع الوقت ، لأنها مهما حاولت بناء استراتيجية خاصة بها لتحمى نفسها ، فلا قبل لها بالوقوف أمام سطوة الاستراتيجيات الموجهة ضدها من جانب القوى الكبرى التى تنزل بالدول الصغرى كقدر محتوم .

وسنحاول إثبات فساد هذا القول ، لا بحجج نظرية أو عقلية ، بل أمثلة عملية مستمدة من جحيم تاريخ مصر المعاصر ، فثبت أن التفكير الاستراتيجى من قبل الدول الصغرى لايقل كفاءة من مثيله فى الدول الكبرى وأنه مفيد وضرورى لو عرف كيفية الاستفادة منه .

أولاً :

المثل الأول حدث فى خريف عام ١٩٥١ ، ففى ذلك الوقت قام بعض أعضاء وزارة

الخارجية بإعداد تحليل استراتيجي تنبأ بأن إنجلترا سوف تقوم بعمل ماضد مصر فى قناة السويس فى أغسطس ١٩٥٦ ، بعد أن ألغت مصر معاهدة التحالف مع إنجلترا الموقعة فى ١٩٣٦ ، وقدمت هذه المذكرة فى ذلك الوقت إلى مكتب وزير الخارجية ، وفى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، قامت الثورة وكان بين الطبيعي أن تندثر هذه المذكرة وسط زحمة الأحداث ، إنما الأمر الأكيد ، أن ماكانت تخشى المذكرة وقوعه من عمل مضاد لمصر ، قد وقع فعلاً ، وإن كان بشكل لم يكن فى مقدور المذكرة أن تتوقعه ، ففى أغسطس ١٩٥٦ اجتمع فى لندن المؤتمر الذى كان ينوى إنشاء هيئة المنتفعين لادارة قناة السويس بعد تأميمها ، وبعد شهرين وقع العدوان الثلاثى على مصر بحجة حماية قناة السويس .

ومما يجدر التنويه هنا أن توقع قيام إنجلترا بعمل عدائى فى قناة السويس خمس سنين قبل وقوعه ، لم يكن من قبيل الحدس العشوائى بل كان مبنيا على أساس تحليل قانونى وسياسى ومتابعة بعض التطورات المتلاحقة فى سلوك إنجلترا فى عام ١٩٥١ .

المهم أن الدرس الذى يمكن استخلاصه من تلك الواقعة ، هو أنه لو كان فى ذلك الوقت جهاز استراتيجي قومى له سكرتارية دائمة ، لكان فى إمكانه الاطلاع على مثل هذه المذكرة وتوجيه نظر الرئيس جمال عبد الناصر لها ، فيكون لديه علم مسبق بنوايا إنجلترا المحتملة ضد مصر فى عام ١٩٥٦ ، فيستعد له وقد يتساءل البعض ما هو السر فى اختيار المذكرة فى عام ١٩٥١ تاريخ أغسطس ١٩٥٦ ، تفسير ذلك أنه بالرغم من إلغاء مصر لمعاهدة التحالف مع إنجلترا فى عام ١٩٥١ ، فإن إنجلترا اعتبرت المعاهدة قائمة من جانبها ، حتى انتهاء مدتها المنصوص عليها فى المعاهدة وهو أغسطس ١٩٥٦ .

ثانياً :

هناك مثل عملى آخر للتفكير الاستراتيجي المصرى ففى نوفمبر ١٩٥٧ ، بعد انسحاب إسرائيل من سيناء بعد عدوان ١٩٥٦ ، أعد بعض أعضاء وزارة الخارجية تحليلاً إستراتيجياً ذكروا فيه أن إسرائيل قد تعاود الكرة فى احتلال سيناء بعد عشر سنوات ، وأنه لذلك يجب التفكير فى تعمير سيناء ، وفى هذه المرة عرضت المذكرة على الرئيس جمال عبد الناصر ، الذى أمر بتأليف لجنة برئاسة المشير عبد الحكيم عامر لتعمير سيناء ، إلا أنه للأسف انفضت اللجنة بعد اجتماع أو اجتماعين ولم يحدث أى تعمير لسيناء ، ودخلت إسرائيل فعلاً سيناء بعد عشر سنوات فى عام ١٩٦٧ ، ولم يبدأ فى تعمير سيناء إلا فى عام ١٩٨٢ بعد آخر انسحاب إسرائيلى أى بعد ربع قرن من تاريخ كتابة المذكرة التى اقترحت التعمير وفى عهد الرئيس حسنى مبارك .

ثالثاً :

هناك أمثلة أخرى لتفكير استراتيجى مصرى اتبعه عمل استراتيجى ناجح :

أ- تغير حدث فى أواخر الأربعينيات أن ظهر كتاب فى الغرب يتنبأ بأن الحروب الدامية المقبلة سوف تكون بين الشعوب العربية فى شمال القارة وبين الأفريقيين السود فى القارة ، لقد كان يمكن لهذه الدعوة المسمومة أن تؤتى ثمارها الخبيثة لولا أن مصر سارت منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة على خط ثابت فى الدفاع عن شعوب القارة وأخضعت على أرضها حركات التحرير الأفريقية و لم تبخل عليها بالدعم مما سمح لمصر بإفشال هذه الدعوة المسمومة فى مهدها .

ب- الاعداد الاستراتيجى المعروف لحرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، الذى كان من أسباب نجاحه استناده إلى تفكير استراتيجى جماعى ومدروس اشتركت فى صياغته التخصصات العسكرية والمدنية .

ج- الاعداد الاستراتيجى الجماعى الذى صاحب سيناريو محاولة إخراج السفن التى احتجزت فى قناة السويس بعد بدء حرب ١٩٦٧ والتى نجحت مصر بمقتضاه أن تثبت للعالم أن إسرائيل هى التى عرقلت عملية إخراج هذه السفن ، وأعتقد أنه كان أول نصر إعلامى نسجله على إسرائيل بعد سنة ١٩٦٧ .

د- الاعداد الاستراتيجى الذى نجح فى تدمير الحفار الذى كانت إسرائيل قد استأجرته لاستخراج البترول من المياه المصرية المحتلة بعد ١٩٦٧ .

من تلك الأمثلة العملية يتضح أن فى مصر تفكيراً استراتيجياً يجب تشجيعه وتنظيمه وأن إهمال العمل به أو التغاضى عنه أصبح أمرا غير مقبول فلم يعد من الجائز كلما دهمتنا الأحداث الجسام أن نهرول فى تفصيل استراتيجية فى التو والساعة كرد فعل للأحداث ، ثم نرضى ضمائرنا بالقول المشهور « **ما هو الحل البديل ؟** » الحل البديل لا يوضع عندما تمسك الاستراتيجية المعادية بخناقنا ، بل الحل البديل يجب البدء فى وضعه فى اللحظة التى يرى الجهاز الاستراتيجى المقترح بوادر أو مؤشرات الاستراتيجية الموضوعة للإضرار بنا ، وفى اعتقادى أن هذه البوادر والمؤشرات موجودة فعلا الآن وهى تستهدف الجبهة الداخلية والجبهة الجنوبية لمصر ، ما لم ننهض بالوعى لها والاستعداد الجيد لمواجهتها .

فائدة هذا الجهاز تتضح أيضاً عندما نتمعن فى المتغيرات الحالية أو المستقبلية فهى فى تقديرنا تحمل تحديات أشد قسوة مما صادفنا حتى الآن ، والعالم العربى أقل استعدادا بانقسامه وتمزقه فى مواجهتها عما كان عليه فى الماضى ، فالمتغيرات يكتنفها غموض وخفاء يثير أسئلة تنتظر

إجابات صحيحة ، من ذلك ، ما هى حقيقة العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة ، هل صحيح أن إسرائيل فقدت جزءا كبيرا من فائدتها لأمريكا بسبب إنهيار الشيوعية ، كما يعتقد الكثيرون ، أليس لإسرائيل وظائف أخرى لدى أمريكا ، وما هى هذه الوظائف ؟

هناك سؤال آخر يردده الكثيرون دون إجابة شافية ، هل الولايات المتحدة غير راضية فى الضغط على إسرائيل لأسباب تخصها أو هى فى الواقع غير قادرة على الدخول فى مواجهة عاصفة مع اللوبى الصهيونى ، وإذا كان قرار أمريكا تأخير ضمانات القروض التى تطلبها إسرائيل يعتبر علامة على إمكان أمريكا الضغط على إسرائيل ، فهل هذا مجرد ضغط تكتيكى لتحذير الجانب العربى كما يعتقد الكثيرون ، فهذه كلها أسئلة تحتاج إلى إجابات صحيحة ولا يمكن الوصول إلى هذه الإجابات إلا بعد أن يقوم جهاز كالذى اقترحنا إنشاؤه برصد السلوك الأمريكى فى عملية السلام ومتابعة تطوره منذ صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ حتى مؤتمر السلام ، وسوف أعطى بعض الأمثلة التى تدل على أهمية هذا الرصد ، فالاستقراء العام لهذا الموقف يدل على أن مصداقية الولايات المتحدة فى عملية السلام فى الحضيض ، والشخصان اللذان اعتقدا بحسن نية أنه بإمكان الولايات المتحدة حقاً إحداث تسوية ما فى الشرق الأوسط ، هما روجرز ونيكسون .

أما روجرز ، فقد استطاع كيسنجر من موقعه فى البيت الأبيض كمستشار للأمن القومى أن يشل مبادرته التى كان جمال عبد الناصر قد قبلها دون أن يغير جزء فيها بالرغم من تحفظات ومخاوف وزارة الخارجية فى ذلك الوقت ، أما نيكسون فقد تم إقصاؤه من الحكم عندما عرف أنصار جمود قضية الشرق الأوسط فى واشنطن نيته الأكيدة فى التصدى للقضية ، أما ووترجيت فقد كانت الأداة التى استغلت للقضاء السياسى على نيكسون ، والسؤال الآن ماذا سوف يكون مصير الادارة الأمريكية برئاسة بوش التى اتخذت قراراً ظاهراً فى الضغط على إسرائيل .

يتمنى الكثيرون أن يتمكن العرب من استرداد حقوقهم عن طريق مؤتمر السلام ولكن إذا ظهر أن الادارة الأمريكية بسبب أو لآخر أصبحت غير قادرة على إتمام السلام العادل ، فما هو الحل البديل أمام الجانب العربى ؟ إن وظيفة الجهاز الاستراتيجى أن يدرس ويفكر فى هذا الحل البديل من الآن وليس عندما يثبت فشل مؤتمر السلام ، أو على الأقل يبدأ فى استكشاف السيناريو الذى يمكن أن يعد لنا لكى ننشغل به عوضا عن فشل مؤتمر السلام ، كما اضطررنا للانشغال بسيناريو غزو العراق للكويت عوضاً عن الانشغال بمؤتمر القمة العربى الذى كان مفروضاً أن يعقد فى نوفمبر سنة ١٩٩٠ وفى ظروف المرونة التى أبدتها منظمة التحرير الفلسطينية والتى ألقت الكرة فى الملعب الأمريكى الإسرائيلى .

والله ولى التوفيق

إنهاء الاتحاد السوفيتى كدولة إتحادية منذ نهاية ١٩٩١ ... ديجول من ٢٠ سنة قال ان الاتحاد السوفيتى لا يستطيع أن يقهر أوروبا عسكرياً أو يسيطر أيديولوجياً على العالم .

أمريكا لم تستطع أن تحارب فى حرب الخليج بدون الشرعية .

أمريكا ولفترة ربما تبقى المسيطرة على الموقف ، ولكن هناك قوتين سوف تظهر .. قوة آسيوية وأخرى أوروبية تتكون من فرنسا وألمانيا . وهذه القوة يمكن أن تقود فى النهاية إلى وجود قوة أوروبية متحدة تتضمن ٣٥٠ مليون مواطن فى داخلها . نحن مطالبون أن نرى مصر فى ظل هذه المتغيرات . أين نحن ؟ أين نريد أن نذهب وكيف نتحرك نحو الهدف ؟ .

ما نريد تحقيقه هو تخطيط أهدافنا فى المدى القصير – الممتدة أعوام، أما أهدافنا فى الأمد الطويل فتتطلب التخطيط بعيد المدى وهى الأهداف التى لا يمكن تحقيقها مباشرة ونتحرك نحوها من مرحلة إلى مرحلة حسب ما نستطيع توفيره من الإمكانيات دون أن نفقد إتجاهنا نحو الهدف النهائى .

حركة مصر فى العالم العربى ومصر جزء من العالم العربى لإرتباطها به جغرافياً وتاريخياً وثقافياً ولن يكون لمصر تأثير لدى الدول الكبرى مالم يكن لها تأثيرها فى العالم العربى .

إسرائيل قوتها النووية مشكلة قد لايمكن حلها إلا فى نطاق الحوار السياسى . اليوم لا نريد حيازة قوة معادلة لأن قدراتنا لا تستوعب برنامجا ذريا، لذا لابد أن نبدأ برنامج ذرى للأغراض السلمية .

مصر لا تستهين بالتسليح النووى لإسرائيل ، فهى تعلم الناس كيف يدافعون عن أنفسهم وكل منزل له مخبأ وكل مواطن له كمامة . عندما نريد أن نحارب علينا أن نختار أسلحتنا . خطأ صدام أنه اختار مواجهة أمريكا بشروطها – ولهذا فقد هزم .

□ * □

المحور الاقتصادى

١٤ يناير ١٩٩٢

رئيس الجلسة : د . مصطفى السعيد :

المشتركون فى المناقشة :

* الأستاذ / أحمد حمروش .
* الأستاذ / أحمد منير البربرى .
* الدكتور / جلال أمين .
* السفير / تحسين بشر .
* الأستاذ / راجى عنايت .
* الأستاذ / زين سليط .
* الدكتور / عبد العزيز حجازى .
* الدكتور / على لطفى .
* الدكتور / فوزى منصور .
* الدكتور / فؤاد حسين .
* الأستاذ / كمال حسن على .
* الدكتور / لطفى عبد العظيم .
* الأستاذ / محمود المراغى .
* الدكتور / مختار هلودة .
* الدكتور / ميلاد حنا .
* الدكتور / نادر فرجانى .

الأحزاب السياسية المصرية :

* حزب الوفد الجديد : د . إبراهيم الدسوقى أباظة .
* حزب العمل الإشتراكى : د . صلاح عبد المتعال .
* حزب الأحرار : أ . مصطفى كامل مراد .
* حزب الأمة : أ . أحمد الصباحى .
* حزب الخضر : د . سعد عبد الجواد .

□ * □

الأوراق
المقدمة
حول
المحور
الاقتصادى

نقاط للمناقشة

الدكتور جلال أمين

يكثر عادة الحديث عن موقفنا ازاء « عالم متغير » عندما يقوى شعورنا بأننا نمر « بمرحلة انتقال » إذ نميل حينئذ إلى الشعور بأننا بصدد مواجهة غير المألوف ، مما يتطلب أعمالاً مغايرة لما تعودنا القيام به ، والاستعداد لمواجهة الجديد من الظروف بالجديد من المواقف .

وأعتقد أننا فى مصر (على الأقل) محقون فى الاعتقاد بأننا نمر بمرحلة انتقال هامة ، سيتلوها جديد يؤثر على الاقتصاد المصرى (وغيره من جوانب حياتنا الاجتماعية والسياسية والثقافية) ومن ثم يتطلب الاستعداد بأفكار جديدة تؤهلنا لاتخاذ مواقف جديدة .

ويمكن أن نذكر من التحولات التى تمت أو بدأت بالفعل ، وتنبىء بأننا مقبلون على عصر له سمات جديدة حقاً وسوف تكون مؤثرة بشكل فعال على الاقتصاد المصرى ، التحولات الخمسة الآتية :

أولاً :

التحولات الخطيرة التى طرأت على المعسكر الاشتراكى ، بما فى ذلك سقوط الأنظمة الشيوعية فى أوروبا الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتى ، واتجاهها جميعاً نحو نظام السوق ، وانتهاء الحرب الباردة .

ثانياً :

انتقال عملية الاندماج الاقتصادى الأوروبى إلى مرحلة حاسمة ببزوغ أوروبا الموحدة اقتصادياً فى ١٩٩٢ .

ثالثا :

اشتداد حدة المنافسة الاقتصادية بين الكتل الاقتصادية الثلاث : الأمريكية والأوروبية واليابانية ، مما يشير إلى احتمالات صراع اقتصادى حاد قد يؤدى إلى صراع سياسى (وعسكرى ؟) .

رابعاً :

ما أسفرت عنه أزمة الخليج من تطورات حاسمة فى المنطقة العربية ، سواء فيما يتعلق بالعلاقات فيما بين البلاد العربية نفسها ، أو بينها وبين إسرائيل ، والتمهيد لمرحلة جديدة من تطبيع العلاقات الاقتصادية وغيرها بين العرب وإسرائيل ، والتمهيد للتعاون بين الطرفين فى استغلال موارد المنطقة وعلى الأخص موارد المياه .

خامساً :

دخول مصر مرحلة جديدة فى علاقاتها مع دائنيها ومع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، أثناء وفى أعقاب حرب الخليج ، اتسمت بإعفاءات كثيرة من الديون ، وإعادة جدولة مابقى منها ، وتسارع تطبيق مصر لتوصيات الصندوق والبنك مما يسمى بالاصلاح الاقتصادى أو التحرير الاقتصادى أو التكيف الهيكلى .. إلخ .

إننى أميل إلى الاعتقاد بأن هذه التحولات الخمسة مرتبطة ، بعضها ببعض ، إلى حد يفوق بكثير ما قد يبدو لأول وهلة ، فالاندماج الاقتصادى الأوروبى شديد الارتباط باشتداد حدة المنافسة بين الكتل الاقتصادية الكبرى ، بل وقد يكون نتيجة مباشرة أو مظهراً مباشراً لهذه المنافسة ، كما أننى لا أعتقد أن نحتاج إلى افراط فى الخيال إذا حاولنا الربط بين التحولات الأخيرة فى المعسكر الاشتراكى ، أو فى الخليج ، أو حتى بينها وبين اشتداد نشاط المؤسسات الدولية المالية على مستوى العالم بأسره ، واتجاهها نحو دعم ، أو فرض التخصيصية والتحرير الاقتصادى .

هذه التحولات الخمسة تمثل فى رأيى أهم ملامح « مرحلة الانتقال » منظوراً إليها من وجهة نظر الاقتصاد المصرى ، إذ أن كلا من هذه التحولات لابد أن تنجم عنه آثار مهمة على التطور الاقتصادى فى مصر ، وفيما يلى محاولة للمس ما قد يكون أهم هذه الآثار :

١ - لابد وأن تسفر التطورات فى أوروبا الشرقية عن تغيرات فى توزيع المعونات الخارجية على نطاق العالم بأسره ، وفى حركة الاستثمارات الأجنبية الخاصة حيث ينتظر أن يتجه جزء لا يستهان به من هذه المعونات والاستثمارات الخاصة إلى أوروبا الشرقية . سوف يؤثر هذا بلاشك على حجم ونوع ما تحصل عليه مصر من كلا النوعين من الموارد الخارجية وما يقرن به كلاهما من شروط .

ومن ناحية أخرى سوف يترتب على انتهاء الحرب الباردة تخفيض الانفاق على السلاح ، على نطاق العالم ككل ، على الأقل فى المستقبل المنظور ، وما لم يسفر الأمر عن صراعات جديدة بين أقطاب جدد . وسوف يؤثر هذه على الاقتصاد المصرى من أكثر من ناحية : كإنفاق مصر على السلاح ، حجم المعونات العسكرية المقدمة إلى مصر ومن ثم حجم المعونات الاقتصادية ، بل وعلى حجم المؤسسة العسكرية فى مصر ودورها فى الاقتصاد القومى ، فإذا ترتب على تخفيض الإنفاق على السلاح تغير ملموس فى هيكل الانتاج فى دول الشمال فلابد أن ينعكس هذا بدوره على طبيعة العلاقات التجارية بين مصر وهذه الدول ، بل وأيضاً على طبيعة ومكونات المعونات المقدمة إلى مصر والاستثمارت الأجنبية الواردة إليها .

٢ – غنى عن البيان أن إحكام عملية الإندماج الإقتصادى الأوروبى لابد أن يؤثرعلى اقتصاديات جميع الدول الداخلة فى علاقات اقتصادية هامة مع أوروبا ومنهامصر ، سواء تعلق الأمر بالمعونات أو الاستثمارت أو العلاقات التجارية ، وهنا يثور أكثر من سؤال فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية المصرية . هل تواجه مصر أوروبا الموحدة منفردة أم متحدة مع غيرها ؟ ماهى آثار التوحد الأوروبى مع هيكل التجارة الخارجية لمصر وماهى السياسات الاقتصادية المرغوب فيها لمواجهة هذه الآثار ؟ وإلى أى مدى يمكن لمصر أن تفيد من أوروبا الموحدة لتخفيف حدة تبعيتها للولايات المتحدة ، لتنويع اقتصادها وتطوير قدراتها التكنولوجية ؟ .

٣ – إن نفس الأسئلة المذكورة فى البند السابق يمكن أن تثار بالنسبة لعلاقة مصر مع اليابان وكتلة جنوب شرق آسيا ، خاصة إذا أسفرت السنوات القادمة عن احتدام المنافسة (الصراع) بين الكتل الاقتصادية الكبرى .

٤ – على أنه ربما كان أهم التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى فى السنوات القادمة هى تلك المتصلة بإسرائيل ، وخططها فى التوسع الاقتصادى والسكانى ، ما أثر تعاظم هجرة اليهود السوفيت أو القادمين من الدويلات التى سترث الاتحاد السوفيتى ، على الاقتصاد الإسرائيلى وخططه التوسعية وانعكاسات ذلك على الاقتصاد العربى ؟ ماذا أعدت مصر من خطط فى مواجهة مشروعات إسرائيل لاستغلال الموارد المائية بالمنطقة ، وإلى أى مدى تتعارض هذه الخطط مع الآمال المصرية فى التوسع الزراعى ؟ ما الآثار المحتملة لاتساع النشاط الإسرائيلى فى التصدير للمنطقة العربية ، وما نوع العلاقات الاقتصادية فيما بين البلاد العربية التى يمكن أن تنجم فى هذا العصر الإسرائيلى ، – أو بالمقابل – فى حالة تصديها له بمخطط منافس ؟ .
فى أى اتجاه سوف تستخدم الفوائض المالية لدى دول النفط العربية ، والفوائض البشرية لدى غيرها : لصالح إسرائيل أم لصالح الدول العربية نفسها أم أن المصلحتين ، كما يزعم البعض ، غير متعارضتين ؟ وهل سيظل معدل التقدم التكنولوجى للبلاد العربية محكوماً بمصالح خارجية ، وهل المنتظر أن يشتد إحكام الخناق على العرب فى هذا الصدد لصالح إسرائيل والشركات الدولية أم أن من الممكن لمصر والعرب الإفلات من هذا المصير ؟ .

٥ – وأخيراً : أن مستقبل مصر الاقتصادى خلال التسعينات منظوراً إليه فى ضوء اتفاقياتها الأخيرة مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لايكاد يحتاج إلى جهد للتنبؤ بصورته وسماته الأساسية ، سواء تعلق بهيكل الانتاج ، أو معدل نمو البطالة ، أو التطور فى

نمط توزيع الدخل ، أو نوعية الحياة بوجه عام . فهل هذه الصورة هى الصورة المرغوب فيها حقا ؟ وهل أصبح هذا النمط هو حقا البديل الوحيد المطروح أمام واضعى السياسة الاقتصادية فى مصر ، كما تزعم هذه المؤسسات الدولية ؟ .

فى ضوء ما تقدم يمكن أن تتناول المناقشة فى المائدة المستديرة المقترحة ، النقاط الخمس المتقدمة ، ويمكن أن تتبع المناقشة نفس الترتيب المتبع فى هذه الورقة ، فتتناول على التوالى :

١ – أثر التطورات فى أوروبا الشرقية وانتهاء الحرب الباردة على الاقتصاد المصرى .
٢ – الآثار المتوقعة لأوروبا ١٩٩٢ .
٣ – الآثار المحتملة لصراع اقتصادى وسياسى جديد بين الكتل الاقتصادية العملاقة : الأمريكية والأوروبية واليابانية .
٤ – الآثار المحتملة لاندفاع عملية التطبيع الاقتصادى مع إسرائيل .
٥ – الآثار المتوقعة لتطبيق سياسات « التصحيح الهيكلى » ، أو « التحرر الاقتصادى » والتخصيصية ، طبقاً لتوجيهات مؤسسات التمويل الدولية .

□ * □



رؤية مستقبلية لاقتصاد مصر

الأستاذ راجى عنايت

مرفق بهذا ، الفصل السابع من كتابى « مستقبل الشعوب العربية ، كيف نفكر فيه ؟ » ، وهو مازال تحت الطبع ، رأيت أن أتقدم به كمساهمة ، فى المائدة المستديرة ، الخاصة بالمحور الاقتصادى ، لما فيه من أفكار قد تتيح الوصول إلى رؤية مستقبلية لاقتصاد مصر أكثر عمقا وفعالية ، وأكثر اتساقا مع التحولات والتغيرات التى يمر بها الجنس البشرى حاليا .

ورغم أن قراءة الفصول السابقة كان من الممكن أن يضيف المزيد من الوضوح ، بالنسبة لما هو مطروح فى هذا الفصل ، إلا أننى أعتمد على معارف وخبرة السادة الذين يشتركون فى الدائرة المستديرة ، فى تعويض هذا القصور .

ملخص الفصل المرفق :

قدمت فى هذا الفصل ثلاث رؤى لثلاثة مفكرين عالميين مستقبليين ، هم جون ناسبيت ، وبيترد راكر ، وكاوروبا ماجوشى ، لتوضيح تباين التناول فى هذا المجال . إلا أن هذه الرؤى تنبع جميعا من فكرة أننا نمر بفترة تحول أساسية فى التاريخ البشرى ، أشبه بفترة التحول من الزراعة إلى الصناعة ، وإن كانت أكثر تسارعا وعمقا وشمولا ، تنقلنا إلى ما نطلق عليه اسم « مجتمع المعلومات » . وتنبع أيضا من أن التحول من الزراعة إلى الصناعة ، أو التحول من الصناعة إلى المعلومات ، يعنى تغييرا كاملا للأسس والمبادىء والعقائد التى تقوم عليها الحياة ، من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وفيما يلى بعض الأفكار الأساسية التى يطرحها هذا الفصل :

* النظريات الاقتصادية التى نتعامل معها ونعتمد عليها حاليا ، سواء الرأسمالية أم الاشتراكية ، قامت أساسا لتتعامل مع واقع المجتمع الصناعى ، حيث يحتل انتاج البضائع والخدمات مركز الثقل فى النشاط الاقتصادى . وعلى مدى العقدين الماضيين ، أثبتت هذه النظريات فشلها المتواصل فى التعامل مع واقع الحياة . ومن هنا ، كان لابد من التفكير فى نظريات وسياسات اقتصادية جديدة ، تتعامل مع واقع المجتمع الجديد ، الذى تحتل فيه المعلومات ، والبضائع المعلوماتية ، والخدمات المعلوماتية ، مركز الثقل فى النشاط الاقتصادى .

* لايمكن فهم الاقتصاد العالمى الجديد ، إذا تصورناه مجرد تصاعد مستمر للتجارة بين ١٦٠ دولة . أننا ننتقل من التجارة بين الدول ، إلى اقتصاد موحد وسوق واحدة ، على أساس توزيع الواجبات الاقتصادية بين الدول ، وعلى السعى إلى تأكيد الاعتماد الاقتصادى المتبادل ، تعلو فيه الاعتبارات الاقتصادية على السياسية .

* طبيعة مجتمع المعلومات تفرض واقعا جديداً وفهما مغايراً لمعنى وحدود النمو ، ولازمة

الطاقة والمواد الخام . كما تؤسس نظرة متغيرة للتضخم وسعر الفائدة .

* الاقتصاد عابر الدول - الذى يتضاعف كيانه عالميا - يخرج عن ولاية الدول ، ويتشكل وفقا للتدفقات النقدية ، أكثر من تشكله وفقا لتجارة البضائع والخدمات . والاقتصاد عابر الدول ، تصبح فيه عناصر الانتاج فى الاقتصاد التقليدى - من أرض وعمالة - ذات دور ثانوى ، وهدفه لايكون « تعظيم الربح » ، ولكن « تعظيم السوق » .

* طبيعة الاقتصاد عابر الدول تفيد أن الدولة القومية ذات السيادة لم تعد الكيان الوحيد ، أو الاكثر تأثيراً ، فى تبنى السياسات الاقتصادية . وهذا يعنى وجود كيانات أخرى : كالاقتصاد الاقليمى ، والاقتصاد العالمى للنقود والائتمان والتدفقات الاستثمارية ، والاقتصاد عابر الدول . هذه الكيانات الأربعة ترتبط ببعضها البعض ، لكن لايتحكم أى منها فى الثلاثة الأخرى .

* السياسيون الناجحون هم أولئك الذين يتحركون فى اتجاه ابتكار السياسات التى تخلق « المناخ » الاقتصادى ، بعيدا عن محاولة التحكم فى « الطقس الاقتصادى » .

* جسد عصر الصناعة أربعة انفصالات أساسية فى الحياة ، الانفصال بين العاملين وأصحاب العمل والذى خلق سوق العمالة ، والانفصال بين المستهلكين والمنتجين الذى خلق سوق البضائع ، والانفصال بين المدخرين والمستثمرين الذى خلق سوق المال . كما أتى عصر الصناعة بانفصال رابع بين الانسان والطبيعة خلق الاوضاع الحالية للبيئة .

* فهم التباين فى خصائص كل من البضائع والخدمات والمعلومات ، يوضح السر فى هبوط مصداقية النظريات الاقتصادية ، التى قامت على أساس مصالح مجتمع الصناعة وللتعامل معه ، ويؤكد ضرورة البحث عن نظريات اقتصادية جديدة تتعامل مع الواقع الجديد .

* تميزت الحضارة الصناعية بالملكية الخاصة كأساس قانونى لها ، لتأمين انتاج البضائع وتبادلها فى السوق ، كما تميزت بالتكنولوجيا الميكانيكية . وقد كان هذا هو النتاج الطبيعى لعلم الطبيعة التقليدى ، الذى أرسى قواعده إسحق نيوتن .

* التحول من التكنولوجيا الميكانيكية إلى التكنولوجيا الميكاترونية (الميكانيكية - الالكترونية) ، من أقوى أسس التحول من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات .

* تعتبر المشاركة ، والادارة الذاتية ، خاصيتان أساسيتان من خواص مجتمع المعلومات ، وهما تحلان محل الملكية الخاصة التى سادت المجتمع الصناعى .

* كما قام المجتمع الصناعى على الملكية الخاصة ، يقوم مجتمع المعلومات على « الحيازة » .

الملكية الخاصة تشير إلى الحق المطلق لوضع اليد على أملاك عبر الزمان والمكان ، و « الحيازة » تشير إلى الحق الخاص بالتصرف فى الممتلكات ، فقط للذين هم فى حالة ادارة حقيقية لها ، أى الذين يشاركون فيها . ومن ثم ، « الحيازة » هى ملكية خاصة محكومة بزمان ومكان معينين .

* تعمل التكنولوجيا الميكاترونية ، مع منشآت « الحيازة » ، على إنها عمليات الانفصال الاربع التى فرضها صالح المجتمع الصناعى . مما يعنى اختفاء الطبقات العاملة والرأسمالية ، واختفاء سوق العمالة ، والمضمون الحالى للأجور والانتاج ، ودعاوى استغلال العمال .

الفصل السابع :

الاقتصاد فى مجتمع المعلومات

كان الطبيعى أن أبدأ بالاقتصاد عند طرح تصوراتى لمجالات النشاط البشرى فى مجتمع المعلومات ، باعتباره من العوامل الأكثر أهمية فى حياة الشعوب ، ولأنه يضرب بجذوره فى جميع المشاكل المعاصرة ، على إمتداد العالم . إلا أننى آثرت أن أمهد لذلك بطرح التطبيقات فى مجالات التعليم والادارة والممارسة الديمقراطية والاعلام ، وحتى يتأكد القارىء من أننا بصدد عملية إعادة بناء شاملة ، وليس مجرد تحسين أو تطوير أو تهجين ما كنا نأخذ به حتى الآن .

آثرت أن أرجىء الحديث عن اقتصاد المعلومات ، لأن ما سأقوله يختلف جذريا عن كل مانسمعه ونقرأه فى مجال الإصلاح الاقتصادى ، ولأن النظريات والتوجيهات الاقتصاديةالتى يعتمد عليها علماء ورجال الاقتصاد حاليا ، والتى تأسست وتراكمت على مدى قرنين من الزمان ، هى عصر الصناعة.. كلها لم تعد صالحة اليوم للتطبيق ، لافى الدول العربية ، ولا فى دول العالم الثالث ، ولا فى الدول الاشتراكية التى قررت التنازل عن التخطيط والتنفيذ الاقتصادى المركزى ، ولا حتى فى الدول الصناعية المتطورة الكبرى ، كالولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا وألمانيا .

من هنا تأتى الصعوبة ..

فنحن قد تعودنا – عند إعادة النظر فى أمر ما – أن نتلمس السابقة فى دولة كبرى ناجحة ، أوحتى نستجيب لنصائح الاخصائيين من الدول المتقدمة . المشكلة هى أن ذلك الذى أطرحه لاتوجد سابقة لتطبيقه ، ولا تفيد فيه خبرة الاخصائيين الاقتصاديين ، الذين كانت خبرتهم هى المرجع حتى نهاية الستينيات هذا القرن . لكن هذا لايعنى أن هؤلاء العلماء

الاخصائيين لا يدركون أبعاد المحنة التى يعيشونها هذه الأيام ، كما لا يعنى أنهم لا يبحثون عن حل للمأزق الاقتصادى الذى يواجههم . واقع الامر أن معظمهم مازال حتى الآن يتخبط فى معطيات الماضى ، محجما عن خوض مجاهيل المجتمع الزاحف ، باقتصاده المتميز تماما عما عرفوه واعتادوا عليه .

الوصفة السحرية

لقد أثارت حركة الاستقلال فى عديد من دول العالم الثالث عدة تساؤلات حيوية ، حول المسار الاقتصادى الذى يساعدها على التنمية واللحاق بركب الدول المتقدمة . ثم جاءت أحداث الكتلة الشرقية ، لتهدم أحد ركنى الاقتصاد التقليدى لعصر الصناعة ، وهو الذى يقوم على التخطيط والتنفيذ الاقتصادى المركزى . وأصبحنا – فى العالم الثالث ومع الدول الإشتراكية سابقا – أمام خيار وحيد تدور تنويعاته حول محور واحد ، هو الاقتصاد الرأسمالى ، بما فيه من اقتصاد حر ، وسوق حرة ، وتغليب لنفوذ القطاع الخاص . لقد شاعت فى كتابات المفكرين الاقتصاديين العرب – والعالميين أيضا – فكرة أن سمة العصر والعصور القادمة ، هى إنهيار الاشتراكية وصعود الرأسمالية ، كما تطبقها المجتمعات الرأسمالية حاليا ، وبعد ماأدخل عليها من بعض التعديلات التى تستوعب جانبا من البعد الإجتماعى . وتصوروا أن الاقتصاد الحر ، وإقتصاد السوق والتحول إلى القطاع الخاص تكمن فيه الوصفة السحرية التى تحقق الشفاء والعلاج الناجح لجميع الأمراض ، التى تعانى منها مختلف المجتمعات ، فى أى مكان على الأرض .

لقد كتبت أكثر من مرة منبها إلى خطورة هذا التوجه ، قائلا ان السنوات القادمة ستشهد إنهيارا للأسس التى قام عليها الاقتصاد الصناعى ، سواء كان إشتراكيا أم رأسماليا ، ذلك لأن الرأسمالية والإشتراكية فى حقيقة أمرهما وجهان لعملة واحدة هى الصناعة ، وإنهما قاما واختلفا وتناقضا من أجل هدف واحد ، هو التعامل مع واقع المجتمع الصناعى ، ووفقا لمبادئه وعقائده الأساسية .

قلت ان تداعى الأسس والمبادىء والعقائد التى يقوم عليها المجتمع الصناعى – الأمر الذى ناقشناه بالتفصيل فيما سبق – مفسحة المجال للأسس والمبادىء والعقائد النابعة من مجتمع المعلومات ، يستوجب من كل مفكر اقتصادى عربى أن يساهم بأفكاره التى تقوم على حقائق المجتمع الجديد فى ابتداع تصورات ونظريات وسياسات اقتصادية جديدة ، يمكن أن تتعامل بكفاءة مع واقع ذلك المجتمع .

العصف الفكرى :

وسط هذه الحيرة الشاملة ، التى يعيشها رجال الاقتصاد فى جميع أنحاء العالم بادرت مجموعة من المفكرين المستقبليين إلى تلمس طبيعة الاقتصاد الجديد الذى يفرضه مجتمع المعلومات . اكتفى البعض بالرصد للتعرف على مؤشرات التغير فى الاقتصاد خلال عقد من الزمان ، كما فعل المفكر المستقبلى الأمريكى جون ناسبيت ، وسعى البعض إلى القاء نظرة أشمل للتعرف على مدى فشل النظريات الاقتصادية الراهنة ، واستنباط بعض القواعد والاشتراطات التى تساعد على الخروج من هذه الأزمة ، كما فعل المفكر المستقبلى النمساوى الأصل الإنجليزى الدراسة ، الأمريكى الإقامة بيتر دراكر . وتجشم البعض المهمة الشاقة لرسم إطار اقتصاد الغد ، على أساس فهم طبيعة التحولات التى يحملها مجتمع المعلومات إلى حياتنا ، كما هو الحال مع العالم الرياضى والمفكر المستقبلى اليابانى كاورو ياماجوشى .

من واقع ماسأطرحه ، سنرى أن باب الاجتهاد مازال مفتوحا ، بل سيظل - بطبيعة العصر - مفتوحا طوال الوقت . وهدفى من طرح هذه الرؤى أن يتحمس المفكرون والاقتصاديون العرب ، لاستشراق مستقبل الاقتصاد فى بلادهم ، وفى منطقتهم ، على أساس سليم يتمشى مع حقائق التغيير التى أطرحها . إننى أسعى إلى مايطلقون عليه العصف الفكرى (برين ستورمنج) ، آملا أن يكون لنا دور إيجابى فى عالم الغد وألا نكتفى بالانتظار حتى يمن علينا علماء الدنيا بخلاصة أفكارهم ، ونتائج تطبيقاتهم . وفارق كبير بين أن نقيم اقتصادا عربيا يتوافق مع مجتمع المعلومات ، وينسجم مع الظروف العربية التى ننطلق منها ، وبين أن ننتظر تبلور نظريات اقتصادية على يد الدول الكبرى يجرى فرضها على واقعنا فرضا .

التوجهات العظمى :

كما قلت ، سأبدأ بنوعية خاصة فى تناول الموضوع الاقتصادى ، أعنى بذلك ماأورده جون ناسبيت ، فى كتابه « التوجهات العظمى ٢٠٠٠ » وهو فى هذا الكتاب والكتاب الذى سبقه « التوجهات العظمى » ، يعتمد على عملية (تحليل المضمون) . فهو يرصد كل شيء ، الأخبار والأفكار والأحداث فى جميع مجالات الاعلام والنشر ، ويتابع استخلاصات استطلاع الرأى المختلفة ، ويغذى بهذا كله أجهزة الكمبيوتر ، ليعتمد آخر الأمر على عملية (تحليل المضمون) فى تبين المؤشرات الواقعية الأساسية للتغيير .

وهو فى كتابه الجديد يركز على مؤشرات التغيير خلال العقد الحالى ، الذى يصل بنا إلى بداية القرن الحادى والعشرين ، والتى ترسم مدى إقترابنا من مجتمع المعلومات .

وقد حرصت على تسجيل هذه الرؤية ، رغم اختلافى مع بعض جوانبها نتيجة للتناول قصير المدى نسبيا ، لأنها تطرح تصورا للاقتصاد العالمى الجديد ، يفيد كأرضية لحديثنا التالى عن الرؤى الأكثر شمولا ، والأبعد مدى ، والأعمق تناولا .

يقول ناسبيت « لايمكن فهم الاقتصاد العالمى الجديد ، إذا تصورناه مجرد تصاعد مستمر للتجارة بين ١٦٠ دولة . نحن ننتقل من التجارة بين الدول ، إلى اقتصاد موحد وسوق واحدة . وهذه هى المرحلة الطبيعية التالية فى التاريخ الاقتصادى للحضارة البشرية » .

فى البدء ، كانت القرية المكتفية ذاتيا من الناحية الاقتصادية ، ثم كانت المدينة ثم الدولة . وقد أوصلنا هذا إلى تنوع من الاقتصاديات الكبرى للدول القومية ، التى كانت مكتفية اقتصاديا إلى حد بعيد ، وقد جرى تقسيم الواجبات الاقتصادية داخل كل دولة من هذه الدول على مدى السنين . أما الآن ، فنحن فى قلب عملية توزيع الواجبات الاقتصادية بين الدول ، والسعى فى اتجاه الاعتماد الاقتصادى المتبادل ، الذى يفرضه هذا التحول .

داخل هذا الاقتصاد العالمى ، غالبا ماتعلو الاعتبارات الاقتصادية على الاعتبارات السياسية ، وينعكس هذا على دور حكام الدول ، وأجهزتها النيابية . فمع تصاعد أهمية العلاقات الاقتصادية ، غالبا مايكون قادة النشاط الاقتصادى أكثر أهمية من الشخصيات السياسية فى الدولة . وهذا يعنى أنه فى « الاقتصاد العالمى الجديد تتناقص – يوما بعد يوم – أهمية الرؤساء ورؤساء الوزارات والبرلمان » . سيتحول واجبهم إلى إعادة التنسيق البناء السياسى ، لتسهيل عالمية الاقتصاد .

ويرى ناسبيت أن هذا التحول لايتم بطريقة عشوائية ، وإنه النتيجة الطبيعية لعدة عناصر تتبادل التأثير فيما بينها . وسنورده باختصار أهم العناصر التى ركز عليها فى كتابه هذا .

١ – حرية التجارة بين الدول :

لكى يعمل الاقتصاد العالمى بكفاءة ، فى إطار سوق واحدة ، يجب أن تتحول جميع الدول إلى الاقتصاد الحر بالكامل . بالضبط كما يجرى حالياً داخل الدولة الواحدة . فلا أحد يتساءل اليوم عن التوازن التجارى بين فرانكفورت ودوسلدورف ، أو بين طوكيو وأوزاكا ، أو بين دنفر ودالاس .. على هذا الأساس سيأتى الوقت الذى نتوقف فيه عن ذكر التوازن التجارى بين أمريكا واليابان .

إن بعض هذا يتحقق الآن فعلا ، كما هو الحال بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبين أستراليا ونيوزيلندا وبين البرازيل والأرجنتين ، وكما سيصل إليه الحال بعد مايتم الاعداد له فى أوروبا .

٢ - الاتصالات والاقتصاد :

التزاوج الحالى بين الاتصالات والاقتصاد ، والذى يتيح لرجل الأعمال فى قرية قابعة فوق قمة جبال كولورادو أن يتصل بشريكه عمل فى مكتبة بطوكيو ، وكأنهما يتحدثان عبر مائدة الاجتماعات ، متبادلين الحديث والوثائق . هذا التزاوج ، هو أكثر العوامل دفعا لحركة الاقتصاد الحر العالمى .

لقد بدأ تشغيل كابل الألياف الزجاجية عبر الباسيفيكى فى عام ١٩٨٩ ، وهو يربط بين الولايات المتحدة واليابان . هذا بالإضافة إلى ماتم من اتصال أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا وأستراليا بكابلات الألياف الزجاجية . وما أن نصل إلى عام ١٩٩٢ حتى يمتد فى أنحاء العالم مايزيد عن ١٦ مليون ميل من كابلات الألياف الزجاجية .

أن القفزة التكنولوجية التى يحققها هذا تبدو مدهشة للغاية . فالكابل الواحد من هذه الألياف البصرية يمكن أن يحمل فى وقت واحد ٨٠٠٠ مكالمة ، الاتصالات المتطورة مع الكمبيوتر ، سيظلان قوة دفع كبرى للتغيرات فى العالم ، تماما كما كانت المصانع فى زمن الصناعة .

٣ - لاحدود للنمو :

الانتعاش العالمى الذى سنشهده فى التسعينيات سيتجاوز حدود النمو التى عرفناها فى الماضى . الثابت أنه لن تكون هناك حدود للنمو . ستكون لدينا وفرة من المنتجات الزراعية والمواد الخام وزيت البترول . والسر فى هذا ، هو إننا سنكون أقل احتياجا إلى المواد الخام نتيجة لتحولنا عن الإنتاج المعتمد على المواد الخام بشدة ، والذى التزمنا به خلال العقود الأخيرة .

مثال ذلك ، الاستعاضة الواسعة عن الصلب بالبلاستيك ، والاتجاه المتزايد إلى تصغير حجم المنتج ، مما يقلل الطلب على المواد الخام ، لقد وصلت أسعارالمواد الخام فى السنوات الأخيرة إلى أقل معدل لها فى التاريخ ، إذا ماقيست على قيمة البضائع المصنعة والخدمات . ومن المتوقع أن يتواصل هذه الاتجاه .

وكابلات الألياف الزجاجية هى خير نموذج لتضاؤل دور الخامات ، ذلك لأن ٧٠ رطلاً من كابلات الألياف البصرية يمكن أن تنقل نفس الرسائل التى ينقلها طن من الكابلات النحاسية ، هذا بالإضافة إلى أن إنتاج هذه الأرطال السبعين من الألياف البصرية يحتاج إلى خمسة فى المائة من الطاقة التى تحتاجها لإنتاج طن الكابلات النحاسية .

٤ - لاأزمة فى الطاقة :

فى التسعينيات ، لن تنشأ أزمة طاقة تحد من الانتعاش العالمى ، فالعالم يستخدم الآن طاقة أقل بينما ينتج أكثر . على مدى ٢٠٠ سنة ، من بداية تاريخ الولايات المتحدة ، كانت تستهلك طاقة أكثر كل سنة بالنسبة للسنة التى قبلها ، لكن منذ عام ١٩٧٩ ، بدأت تستهلك طاقة أقل كل سنة بالنسبة للتى سبقتها ، وهذا مؤشر مطّرد جديد . أضف إلى هذا أن العالم ينتج المزيد من البترول . فعلى مدى السنوات العشر السابقة على عام ١٩٨٨ أصبحت العديد من المناطق منتجة للبترول بشكل ملموس ، مثل الهند ومصر والبرازيل وكولمبيا وسوريا وعمان والصين وبحر الشمال وألاسكا . وصل تقدير احتياطى البترول العالمى عام ١٩٧٩ إلى ٦١١ بليون برميل ، أما الآن فيصل التقدير إلى ٨٨٧ بليونا ، مع تزايده عاما بعد عام .

ويؤكد ضعف احتمال نشوء أزمة فى الطاقة ، انخفاض الاعتماد على البترول نتيجة لاستخدام الطاقة النووية ، فمن المعروف أن أكثر من ٣٥ فى المائة من كهرباء دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية يستمد من الطاقة النووية . وهذا فى حد ذاته يعادل ٦ ملايين برميل بترول يوميا ، أضف إلى ذلك التقدم الذى تحرزه الطاقة (ضوء - الكهربية) ،التى تحول الطاقة الشمسية مباشرة إلى كهرباء .

٥ - ثورة الإصلاح الضريبى :

مما يساعد على انتعاش الاقتصاد العالمى فى التسعينيات ، ماتطلق عليه جريدة فيننشيال تايمز اللندنية تعبير « ثورة الإصلاح الضريبى » . فالدول - بدافع من حاجتها إلى المنافسة فى الاقتصاد العالمى - تقوم واحدة بعد أخرى بخفض ملموس جدا فى الضرائب على دخول الأفراد ، فى الولايات المتحدة كانت الحكومة تأخذ ٧٠٪ من دخل المواطنين عام ١٩٨١ ، بينما وصل الحد الأقصى لهذا ٢٨٪ عام ١٩٨٩ ، وفى إنجلترا ، من ٩٨٪ خلال السبعينيات إلى ٤٠٪ خلال عهد تاتشر ، والشىء نفسه يحدث فى أستراليا والسويد وغيرهما .

٦ - تصغير حجم المنتج :

من عوامل إشاعة الاقتصاد العالمى ، تصغير حجم المنتج - لأنه يسهل التجارة - منذ ٥٠ سنة كان حجم الراديو كبيرا ، واليوم يمكن إدخاله فى الجيب . حتى مواد البناء أصبحت أصغر حجما وأخف وزنا ، وأكثر كفاءة ، ونحن نرتدى نسيجا أكثر تدفئة وأخف وزنا . كما أن أجهزة الكمبيوتر أخذت فى تقليص أحجامها . وفى أسواق المال العالمية ، تحل النبضات الالكترونية محل الأوراق .

٧ - التضخم وسعر الفائدة :

التنافس العالمى بالنسبة للأسعار والجودة ، سيقود إلى احتواء التضخم ، وهذه ظاهرة اقتصادية جديدة . وأسعار الفائدة هى الأخرى ستتأثر إيجابيا نتيجة لوجود وفرة من رؤوس الأموال فى عالم اليوم ، ولنمو التنافس العالمى فى إقراض الأموال ، ومن ثم تنافس عالمى فى سعر الاقراض .

٨ - تصاعد الاستهلاك الآسيوى :

من الناحية الاقتصادية ، تمر الدول الآسيوية بحالة تفجر ، خالقة المزيد من المنافسة لأوروبا وأمريكا الشمالية ، وخالقة فى الوقت نفسه المزيد من الزبائن للجميع . وإذا كانت اليابان قد تحركت من اقتصاد التصدير إلى اقتصاد استهلاكى التوجه ، فمن المتوقّع أن تتبع الدول الآسيوية الأخرى الخط نفسه خلال التسعينيات . وهذا يعنى فرصا هائلة للمنتجين فى أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا .

٩ - الديمقراطية والمشروعات الخاصة :

التحول العالمى من الأنظمة الشمولية إلى الديمقراطية ، يرسى الخلفية السياسية للنمو الاقتصادى . وهذا التحول نلمسه فى كل مكان ، فى الدول الإشتراكية وفى دول العالم الثالث ، والديمقراطية هى أكثر السياقات مواتاة لإنعاش المشروعات الاقتصادية الفردية ، والتى تعتبر أكثر القوى أهمية فى النمو الاقتصادى .

ويضيف ناسبيت إلى هذا ، أن زحف السلام على العالم يوحى بتحول معنى الأمن القومى إلى المنافسة الاقتصادية فى السوق العالمية . كما يرى أن مشكلة الانفجار السكانى أصبحت محكومة إلى حد ما ، فيما عدا أفريقيا . ويعطى أمثلة لانخفاض معدل الخصوبة إلى النصف فى البرازيل .

هذا مايقوله جون ناسبيت . وكما قلت ، لاأعتبر هذا المأخذ مفيدا فى تكوين صورة متكاملة عن اقتصاد الغد ، لكنه يصلح كأرضية لتفهم معالم التغيير ، رغم طرحها متجاورة ، ودون توضيح العلاقات المتبادلة بينها ، ودون تعليل لحتمية حدوثها .

الاقتصاد عابر الدول :

بعد استعراضنا لجهد جون ناسبيت فى تصور مؤشرات التحول فى الاقتصاد العالمى نتحول إلى رؤية أكثر عمقا ، يقدمها بيتر دراكر أستاذ الاقتصاديات والفلسفة وصاحب المؤلفات الاقتصادية الهامة . والذى عمل لأكثر من عشرين سنة كأستاذ للإدارة مما استحق

عليه لقب « رائد الإدارة الحديثة » . وهو فى كتابه الأخير « الحقائق الجديدة » يضع خبرته فى كل هذه الممارسات ،عند تحليله لأعماق مظاهر التغير التى يمر بها العالم حالياً .

يقول داركر « لاتوجد أى نظرية اقتصادية تستطيع تفسير الأحداث الاقتصادية الرئيسية التى مرت بالعالم منذ عام ١٩٧٥ . وغنى عن البيان إنه لم يكن بمقدور أى نظرية منها أن تتنبأ بما حدث منذ ذلك الوقت . الواقع الجديد يتجاوز النظريات الاقتصادية القائمة . النموذج الاقتصادى الذى نحتاجه حالياً يجب أن ينظر إلى الاقتصاد باعتباره عدة أشياء غير مسبوقة فى حساباتنا » .

وهو يرى أن نظرتنا المعاصرة للاقتصاد يجب أن تدخل فى اعتبارها عدة أشياء « حياة الكائن الحى على الأرض » ، و « البيئة » ، و « الوضع النسبى للأشياء فى الاطار العام » وأيضا باعتبار الاقتصاد مكوناً من عدة دوائر متبادلة التأثير : دائرة الاقتصاد شديد الصغر (مايكرو) الخاص بالإفراد والمشروعات الخاصة الصغيرة ، ودائرة الاقتصاد الكبير (ماكرو) ، وبصفة خاصة الاقتصاد عابر الدول ، بالإضافة إلى دوائر اقتصاد الدول والاقتصاد العالمى .

ويقول إن الجميع يتكلمون عن « الاقتصاد العالمى » باعتباره واقعاً جديداً .. إلا أن مايجرى يختلف تماماً عما يعنيه معظم الناس من رجال أعمال واقتصاد وسياسة ، بالنسبة لهذا الإصلاح .

ويربط دراكر بين الاقتصاد عابر الدول ، وكيان مستجد آخر عابر للدول ، هو العلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها .

تعظيم الأسواق :

ومنذ النصف الأول من السبعينيات ، فى أعقاب الأوبك ، وبعد تعويم نيكسون للدولار ، تغير الاقتصاد العالمى من شكله القديم ، كاقتصاد بين الدول ، إلى اقتصاد عابر للدول ، خارج عن ولاية هذه الدولة ، ومتحكم فيها . ويرى داركر أن من بين خواص الاقتصاد عابر الدول أنه يتشكل من التدفقات النقدية ، أكثر من تشكله نتيجة لتجارة البضائع والخدمات . هذه التدفقات النقدية لها آلياتها الخاصة . والملاحظ أن السياسات النقدية والمالية للحكومات القومية ذات السيادة قد أصبحت منذ ذلك الوقت . تستجيب لأحداث المال وأسواق رأس المال التى يخلقها الاقتصاد عابر الدول ، أكثر مما تسعى إلى لعب دور نشيط فى تشكيلها والتحكم فيها .

ومن بين خصائص الاقتصاد عابر الدول ، أن عناصر الانتاج فى الاقتصاد التقليدى —

من أرض وعمالة - تصبح بشكل متزايد ذات دور ثانوى فيه . وأيضا ، أصبح المال هو الآخر عابراً للدول ، فلم يعد كما كان من عوامل الانتاج التى يمكن أن توفر لدولة ماميزة تنافسية فى السوق العالمية . كذلك ، لم تعد أسعار تبادل العملات الأجنبية مؤثرة إلا على المدى القريب . وأصبح من الواضح أن الوضع التنافسى يجب أن يقوم على أساس الادارة .

وفى الاقتصاد عابر الدول ، لايكون الهدف هو (تعظيم الأرباح) ، ولكنه يصبح (تعظيم الأسواق ،) ، وبهذا من المتوقع أن تصبح التجارة - يوماً بعد يوم - تابعاً للإستثمارات . بل لقد أصبحت التجارة - فى واقع الأمر - وظيفة من وظائف الاستثمار .

تبادل المصالح :

ويقول دراكر أن النظريات الاقتصادية التى بين أيدينا حالياً مازالت تفترض أن الدول القومية ذات السيادة هى الوحدة الوحيدة ، أو على الأقل الوحدة الأكثر تأثيراً ، وأنها القوة الوحيدة القادرة على تبنى السياسات الاقتصادية الفعالة .

ولكن إذا تأملنا طبيعة الاقتصاد عابر الدول ، اكتشفنا أن هذه الوحدة هى واحدة ضمن وحدات أربع ، ترتبط ببعضها البعض ، لكن لاتتحكم أى منها فى الثلاث الأخرى ، الدول القومية هى إحدى هذه الوحدات ، فالدول - وخاصة الكبرى - المتطورة غير الشيوعية ، يكون لها تأثيرها ، إلا أن سلطتها فى اتخاذ القرارات تتحول بشكل متزايد إلى الوحدة الثانية ، وهى المناطق الاقليمية ، مثل المجتمع الاقتصادى الأوروبى ، أو الخاص بإقليم أمريكا الشمالية ، وربما - فى وقت قريب - إقليم الشرق الأقصى الذى يتشكل حول اليابان ، وهناك وحدة ثالثة ، تتسم بالأصالة وبأنها تكاد أن تكون ذات سيادة هى الاقتصاد العالمى للنقود والائتمان والتدفقات الاستثمارية ، وهى تخضع فى تنظيمها للمعلومات التى لم تعد تعرف الحدود الدولية ، وأخيراً ، هناك وحدة النشاطات عابرة الدول ، وهى ليست بالضرورة ذات ضخامة اقتصادية ، والتى تنظر إلى العالم المتطور - غير الشيوعى - كسوق واحدة ، أو باعتباره « موقعاً » واحداً ، سواء بالنسبة لإنتاج أو بيع البضائع والخدمات .

ويقول دراكر أن السياسة الاقتصادية الجديدة تصبح بشكل متزايد أكثر اعتماداً على « تبادل المصالح » بين الأقاليم ، مسقطة من حسابها شعارى : « التجارة الحرّة » ، و « الحماية الاقتصادية » .

وهو يختم رؤيته للاقتصاد عابر الدول ، بالحديث عن رؤية عابرة للدول حول حياة الكائن الحى على الأرض ، ويقول إن البيئة لم تعد تعرف الحدود الدولية ، بالضبط كما هو الحال مع المال أو المعلومات . والاحتياجات البيئية الحاسمة ، مثل حماية الغلاف الجوى - على سبيل

المثال – لايمكن التصدى لها عن طريق جهد دولة أو عن طريق قانونها الخاص . لقد أصبح الأمر يقتضى سياسات عامة عابرة للدول ، يتم فرضها بهيئات عابرة للدول أيضا . ويقول أن الاقتصاد العالمى عابر الدول ، يفتقد المؤسسات اللازمة له ، وعلى رأسها القانون عابر الدول .

التحكم فى « الطقس » الاقتصادى :

يقول دراكر إن الوصول إلى نظرية اقتصادية جديدة تتوافق مع المجتمع الجديد وتتفاعل معه ، يقتضى توليفاً وتركيباً للمعطيات الجديدة التى فرضت نفسها فى مجال الاقتصاد ، حتى يسهل التعامل مع مهمة رسم إطار النظرية الاقتصادية الجديدة . إذا لم ننجح فى هذا ، فسنجد أنفسنا أمام مجموعات من النظريات ، أو الصياغات التى تصف وتفسر هذه الظاهرة أو تلك وتسعى إلى حل هذه المشكلة أو تلك ، ولكن ليس بالشكل الذى يتيح طرح الاقتصاديات كنظام مترابط ، بل أن هذا الوضع لن يتيح لنا حتى الوصول إلى « سياسة اقتصادية » بالمعنى الذى يعنيه هذا الاصطلاح حاليا . أى أننا نفقد الأساسى الضرورى للحركة الحكومية ، فى إدارتها لدورة الأعمال الاقتصادية وللاشتراطات الاقتصادية .

السياسة الاقتصادية تقتضى أن يفهم الإنسان العادى – والسياسيين من بينهم – المضامين الأساسية للنظرية الاقتصادية . إلا أن الواقع الاقتصادى أكثر تركيبا من هذا إلى حد بعيد . كما أن الرياضيات الحديثة التى تتعامل مع الظواهر المركبة تثير سؤالا هاما : هل من الممكن أن نصل إلى أى سياسة اقتصادية ؟.. أو هل كتب على محاولة التحكم فى « الطقس » الاقتصادى المتغير ، كالتحكم فى الكساد أوالتقلبات الدورية ، هل كتب الفشل على هذه المحاولة ؟ .

ظاهرة الفراشة :

يقول عالم الاقتصاد الأمريكى « جورج ستجلر » ، الحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد عام ١٩٨٢ ، أنه بعد أعوام من الأبحاث المضنية ، وجد أن القواعد والتنظيمات التى حاولت الحكومة عن طريقها ، على مدى الأعوام ، أن تتحكم وتدير وتنظم الاقتصاد ، لم ينجح أيا منها . وهذه التنظيمات التى قامت بها الحكومة ، كانت إمّا أن تأتى غير مؤثرة ، أو قادت إلى عكس النتائج المرجوة .

لم يعط « ستجلر » تفسيرا لهذا ، إلا أن أكثر التفسيرات اقناعاً ، ذلك الذى ظهر بعد ذلك ، بالنسبة لما يطلق عليه اسم « ظاهرة الفراشة » . هذه الفكرة تقول إن الفراشة التى تخفق جناحيها فى غابات الأمازون الممطرة ، يمكن أن تتحكم فى حالة الطقس فى شيكاغو ،

بعد هذا بعدة أسابيع أو شهور . وهذا يتفق مع منطق النظريات الرياضية الحديثة التى تتعامل مع الظواهر المركبة . وهى تقول إن النظم المركّبة لا تسمح بالتنبؤ ، لأنها محكومة بعوامل تفتقد الدلالة الاحصائية . من هذا خرج علماء الاقتصاد بأنه فى ظل النظم المركبة يجوز أن نتنبأ بما يمكن أن نطلق عليه « المناخ العام » ، ويمكن الاعتماد على استقرار استخلاصاتنا بالنسبة له . إلا أنه من الصعب جداً أن نتنبأ بـ « الطقس » ، لأنه غير مستقر بالمرة . ومن هنا كان الاعتماد على الظواهر قصيرة المدى غير نافع ، ولا ينفعنا فى التوصل إلى اكتشاف نظام ما ، ويتركنا مع الفوضى فى أغلب الأحيان .

ونتيجة لهذا ، يمكن القول بأن السياسيين الذين يحظون بمساندة قوية من الناخبين ، هم أولئك الذين يتحركون فى اتجاه ابتكار السياسات التى تخلق « المناخ » بعيداً عن محاولة التحكم فى « الطقس » .

محددات الواقع الاقتصادى :

ويدلل « بيتر دراكر » على هذا المنطق بقوله « نحن نتكلم بشكل متزايد عن البنية الاقتصادية : عن الانتاجية والمنافسة ، والتطور الادارى النابع من الرؤيةبعيدة المدى فى مقابل الرؤية قصيرة المدى ، وعن دور الأبحاث ومؤسساتها ، وعن العلاقة بين الأعمال الاقتصادية الحكومية .. إلى آخر ذلك . إلاّ أنه لا يوجد لأى من هذه الاهتمامات مكان فى نظرياتنا الاقتصادية ، أو فى النماذج الاقتصادية التى يضعها علماء الإقتصاد . كما أن رياضيات النظرية الإقتصادية ، لا يمكنها أن تتصدى لأى من هذه العوامل ، حتى الإنتاجية تكون نوعية إلى حد بعيد ، بحيث تصعب معايرتها بشكل مسبق .. ومع ذلك ، فهذه هى محددات الواقع الاقتصادى » .

رؤية اقتصادية من اليابان :

أختم طرحى لرؤى المفكرين المستقبلين بالنسبة لطبيعة اقتصاد مجتمع المعلومات برؤية قادمة من اليابان . صاحب هذه الرؤية هو أستاذ الرياضيات والمفكر المستقبلى اليابانى « كاورو ياماجوشى » . يقول ياما جوشى إن أزمة البترول عام ١٩٧٣ أثارت قضية مستقبل الاقتصاد العالمى ، كما لم يحدث فى وقت سابق . وهو يشير إلى الرؤية التشاؤمية التى تبناها نادى روما عام ١٩٧٢ فى تقريره « حدود للنمو » إلا أن هذا لم يستمر طويلا ، فقد ثبت للجميع أن المشاكل التى نواجهها ليست قاصرة على المجال الاقتصادى ، بل تتجاوز ذلك إلى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعالمية والبيئية .

فى البداية ، ظهرت مجموعة صغيرة من المفكرين ، انصب اهتمامها على دراسة العلاقات

والتأثيرات المتبادلة عند التصدى لحل المشاكل ، وعند البحث عن مستقبل باق . حدث هذا بعد أن فشل العلماء التقليديون فى ذلك ، وعندما ظهر أن هذه المشاكل تتجاوز إمكانيات الأهداف الأكاديمية التقليدية . بدأت هذه المحاولات ، للبحث عن حلول للوضع القائم والمشاكل الشائعة ، على أيدى أفراد من خارج الاطار الأكاديمى ، مثل كالينباخ (٧٥ – ١٩٨١) ، وبول هاوكين (١٩٨٣) ، وهازيل هندرسون (٧٨ – ١٩٨١) ، وجون ناسبيت (٨٢ – ١٩٨٥) ، وجيرمى ريفكين (١٩٨١) ، وآلفين توفلر (١٩٨١) ، وآخرون . حاول هؤلاء أن ينظروا إلى المشاكل بطريقة جديدة ، غير تقليدية ، وقد أطلقوا على أنفسهم اسم المستقبليين ، ليتميزوا عن المفكرين التقليديين : الاشتراكيين والرأسماليين ، واليساريين الجدد والليبراليين والمحافظين ، ذلك لأن وجهات نظرهم تتجاوز هذا التصنيف وفقاً للمعايير التقليدية .

وإذا كانت الاستجابة لرؤى المستقبليين ضعيفة فى أوسط الأكاديميين ، ربما باعتبارها رؤى غير شرعية ، خارجة عن القوانين الأكاديمية ، وربما بحكم بكارتها وجدّتها ، واقتحامها للمجهول . إلا أن جهود المستقبليين تدعمت بفضل جهود الأكاديميين فى مجال العلوم .

نقطة التحول :

بدأت رؤى المستقبليين تجذب – بالتدريج – خيال بعض الأكاديميين المحترفين ، من أمثال فريتجوف كابرا ، عالم الطبيعة فى جامعة بركلى . وقد عبر عن هذا فى كتابه « نقطة التحول » الذى ظهر عام ١٩٨٢ . وهو فى جوهرة تحول عن الديناميكا النيوتنية (نسبة إلى إسحق نيوتن) ، إلى علم الطبيعة جديد قائم على الميكانيكا الكمية ، والديناميكا الحرارية ، أى هو تحول من النظرية الميكانيكية للطبيعة إلى النظرة الكلية الشاملة . من خلال توضيحات كابرا العظيمة ، أمكننا اكتشاف أن رؤى المستقبليين تنسجم كثيراً مع التحول الذى تم فى الأنماط والنماذج العلمية ، وخاصة فى علم الطبيعة الجديدة .

أضف إلى هذا أنه منذ حوالى أربعين سنة ، قدم كلود شانون (١٩٤٩) نظريته فى المعلومات . وقاد تطوير هذه النظرية بعد ذلك إلى إخراجها من النطاق الضيق لمعالجة المعلومات والاتصالات . لقد أعيد اكتشاف المعلومات كعنصر جديد لتفسير الكون بالإضافة إلى العنصرين السابقين : المادة والطاقة . ومع تراكم الأبحاث والأفكار . بدأ النظر إلى المعلومات كعامل أساسى فى الفهم الشامل للظواهر البيولوجية والاجتماعية واللغوية .

لقد لعب هذا التحول فى أنماط ونماذج علم الطبيعة الجديد ، مع ارتباطه بنظرية المعلومات الموسعة فى العلوم الطبيعية وعلوم الكمبيوتر والعلوم الاجتماعية ، لعب هذا كله دوراً كبيراً

فى طريقة تفهّم الناس لأنفسهم ، ولعلاقاتهم بالبيئة والطبيعة ، بشكل شامل .

لقد تبين الناس أن رؤى المستقبليين وثيقة الصلة بهذا التوجه العلمى الجديد . وبدون مساندة العلم ، وبدون التحول فى أنماطه ونماذجه ، كان من الممكن أن ينظر الناس إلى رؤى المستقبليين باعتبارها مجرد خيال علمى بلا جذور ، ومن ثم تضعف استجابتهم لها .

تخلف علم الاقتصاد :

بعد هذه المقدمة ، ينتقل ياماجوشى إلى تحديد ثلاثة أنماط اقتصادية حكمت تصوراتنا فى المرحلة الأخيرة من عصر الصناعة . فيقول : « يبدو أن علم الاقتصاد ، على أهميته ، قد بقى متخلفاً كثيراً عن التوجهات التى طرحناها » .

ويرى أن علم الاقتصاد يتوزع حالياً بين ثلاثة نماذج : الكلاسيكية الجديدة وينسب إلى ليون فالراس ، وهو عالم اقتصادى قام بتطبيق نظام المعادلات الآنية للميكانيكا التقليدية على مجال الاقتصاد . ثم النموذج الكينزى ، نسبة إلى جون كينز ، الذى اشتهر بنظريته الثورية حول أسباب البطالة طويلة المدى . وأخيراً النموذج الماركسى نسبة إلى كارل ماركس .

يزعم النموذج الفالراسى أن العمالة الكاملة كفيلة بتحقيق التوازن ، وبتلبية الموارد والاحتياجات فى جميع الأسواق . ويتحقق هذا فى اقتصاد السوق الرأسمالية ، ما دامت الأسعار والأجور مرنة ، قابلة للتغير بلا قيود . ويمضى اتباع هذا النموذج إلى القول بأن التوازن الذى يتحقق بذلك يتضمن التخصيص الأمثل للموارد ، والتوزيع الأكفأ للدخول . ومن ثم ، فإن مشاكل الاقتصاد الأساسية فى إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات ، التى يكون على كل مجتمع أن يحلها ، يمكن الوصول إلى حل لها عن طريق آليات التكيف الذاتى للأسواق الحرة . وأما عندما تظهر البطالة ويظهر الخلل ، فإن مرجع ذلك يكون إلى السياسات الخاطئة والقوانين غير الضرورية التى تصدرها الحكومة .

اتباع هذا النموذج يرون أن التنظيمات الحكومية ليست فى جوهرها أكثر من عائق أمام التوافق اللازم لاقتصاد السوق .. وعلى ذلك ، فالتجارة الحرة ستحقق التوافق للاقتصاد العالمى ، كما ستوفر العدالة فى توزيع الدخل العالمى ، وباختصار ، تعتبر الرأسمالية الحرة ، هى النظام المثالى للوصول إلى المصلحة الذاتية الاقتصادية وإلى الحرية .

□ ★ □

أما النموذج الكينزى ، فيرى أن الرأسمالية الحديثة قد فقدت آليات التكيف الذاتي فى الأسواق ، بسبب بطء التكيف بين الأسعار والأجور ، وبسبب الاحتكارات والاتحادات التجارية ، والتنظيمات التجارية . ومن هنا ، وجب قيام الحكومة بوضع سياسات وضوابط مالية ونقدية ، سعياً وراء العمالة الكاملة ، وتحقيق التوازن فى السوق ومن ثم فالتوازن الاقتصادى العالمى ، والتوزيع العادل للدخول ، يجب أن يتحققا من خلال السياسات والضوابط التى تتكفل بها منظمات عالمية ، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، ومن خلال السياسات الحكومية ، مثل سياسة الحماية الاقتصادية ، والتعرفة الأفضل ، والحصص .

أما النموذج الماركسى ، فيقول إن الرأسمالية – من حيث المبدأ – مقدر لها الفشل ، نتيجة لصراع الطبقات ، وسوء توزيع الدخل بين الرأسماليين والعمال . كما يقول الماركسيون أنه حتى إذا تحققت نظرية فالراس ، وقادت إلى العمالة الكاملة فسيظل العمال واقعين فى الاستغلال ، بالنظر إلى قيمة عملهم ، مادامت الأرباح إيجابية . وتنبأ ماركس بأن النظام العالمى فى ظل الرأسمالية ، تصبح فيه الدول الأقل نموا معتمدة فى اقتصادها على الدول الرأسمالية المتطورة ، فتعانى من الفقر المدقع .

على أساس هذه النماذج الثلاثة ، قامت ثلاث مؤسسات اقتصادية ، وكان على أى شعب أن يختار بينها . إلا أن رؤية آلفين توفلر للرأسمالية والاشتراكية كوجهين لعملة واحدة ، هى مجتمع الصناعة ، كانت فتحاً فكرياً ، يتيح التفكير فى طريقة للخروج من مأزق النماذج الثلاثة السابقة .

نفس الصراعات القديمة

سأل الاقتصاديون المستقبليون أنفسهم : هل هو مقدر على مجتمع المستقبل أو مجتمع المعلومات الذى يتصوره المستقبلون ، أن يختار من بين هذه المؤسسات الاقتصادية الثلاث ، التى صورها الاقتصاديون التقليديون ؟.. وإذا كان الأمر كذلك ، ألا يعنى هذا أن المجتمع القادم الذى يعتمد على المعلومات والتكنولوجيا المتطورة ، سيكون واقعاً فى نفس الصراعات التى عرفها عصر الصناعة ، والخاصة الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية ، أى بين الملكية الخاصة والملكية العامة ، ومن ثم يجرى استغلال تكنولوجيا المعلومات

فى الصراعات السياسية ؟.. وإذا كان الأمر غير ذلك فما هى المؤسسات السياسية والاقتصادية الجديدة التى تنبع من مجتمع المعلومات ؟

تصدى ياماجوشى للاجابة عن هذه التساؤلات ، مستوحياً رؤى المستقبليين من ناحية والتحول فى نموذج العلوم الطبيعية من ناحية أخرى .

عمليات الانفصال الأربع

يبدأ المفكر اليابانى ياماجوشى فى تصور المؤسسات السياسية والاقتصادية الجديدة التى تنبع من مجتمع المعلومات ، بالبحث عن جذور النماذج الاقتصادية الأساسية الثلاثة التى عرفها عصر الصناعة .. فيقول إنها اختلفت عن بعضها البعض فى تفسير عمل الأسواق ، أسواق العمالة والبضائع ورأس المال .. وهو يرى أن سوق العمل كان وليد الانفصال بين العاملين وأصحاب العمل . أما سوق البضائع فقد كان وليد الانفصال بين المستهلكين والمنتجين . وقد قاد الانفصال بين المدخرين والمستثمرين إلى قيام سوق المال .

لم تكن عمليات الانفصال هذه واضحة فى المجتمع الزراعى ، ولم تتجسد إلا مع زحف عصر الصناعة . وهذا يتفق تماما مع التصور الذى وضعه توفلر للتغيرات التى طرأت فى مرحلة التحول من الزراعة إلى الصناعة ، فهو القائل بأن الثورة الصناعية قامت بتفتيت كل ماكان قائما فى الحياة الزراعية ، وأقامت تخصصات مختلفة لكل كيان من الكيانات المتفتتة ، ثم خلقت طبقة جديدة من الأخصائيين ، الذين يسعون إلى تحقيق التكامل بين هذه التخصصات ، وهو يطرح بالتفصيل - فى كتابه الموجة الثالثة - دقائق عمليات الفصل بين الكيانات السابقة .

. يقول ياماجوشى إن سوق العمل بمؤسساته بدأ ظهوره فى القرن الثامن عشر ، وفى نهاية القرن التاسع عشر ظهرت أسواق المال فى الدول الرأسمالية . لكنه يشير - فى نفس الوقت - إلى عمليات انفصال أخرى ، لابد أن ندخلها فى اعتبارنا ، وهى انفصال الانسان عن الطبيعة .

لقد كانت الثورة الصناعية عبارة عن عملية عزل للانسان عن بيئته ، وعن الطبيعة ذاتها . كما أنها حضت على استيراد واستغلال الطبيعة لحساب انفراد الانسان باستخدامها . فبدأ الانسان - بالتدريج - يحيط نفسه بالمنتجات الصناعية ، ناسياً بيئته التى تدعم حياته فوق الأرض .

بهذا ، يمكننا القول أن حضارتنا المعاصرة تتميز بأربعة أنواع من الانفصال :

- بين العمال وأصحاب العمل .
- بين المستهلكين والمنتجين .
- بين المدخرين والمستثمرين .
- بين الانسان والطبيعة .

يقول ياماجوشى متسائلاً : والآن .. هل حان الوقت الذى نسأل فيه أنفسنا سؤالاً أكثر أهمية : لماذا قامت هذه الأنواع الأربعة من الانفصال ف حضارتنا المعاصرة ولماذا بقيت سائدة ؟

التكنولوجيا الميكاترونية

يجيب المفكر المستقبلى اليابانى كاورو يا ماجوشى عن التساؤل الذى طرحه قائلاً : إن ذلك يتصل اتصالا عميقا وقويا بالتكنولوجيا الميكانيكية التى قام عليها عصر الصناعة . وهو يطرح هذا كتمهيد لتوضيح نتائج التحول من التكنولوجيا الميكانيكية التى سادت المجتمع الصناعى ، إلى تكنولوجيا جديدة هى التكنولوجيا الميكاترونية (أى الميكانيكية – الألكترونية) ، التى تفرض تصوراً للاقتصاد فى مجتمع المعلومات ، يختلف عن التصورات التقليدية ، التى عرفها مجتمع الصناعة ، والتى استعرضها ياماجوشى فيما سبق .

إنتاج المجتمع الصناعى كان ينحصر فى البضائع والخدمات .

وكانت البضائع هى محور الانتاج منذ قيام الثورة الصناعية . والبضائع – بطبيعتها – يجرى إنتاجها على نطاق واسع وبشكل نمطى ، ويتم استهلاكها أو الاعتماد عليها فى إنتاج بضائع جديدة ، بشكل انفرادى ، أى بأن يقتصر استخدامها على الفرد المستهلك ، دون الآخرين . هذه الخاصية مكنت المنتجين من الانفصال عن المستهلكين .

أضف إلى هذا ، أن مواصلة السعى لتحقيق أكبر كفاءة للانتاج على نطاق واسع ، تطلب تنظيم المنتجين فى جماعتين مختلفتين : العمال ، والمديرين (الذين يمكن أن يكونوا فى نفس الوقت المالكين لوسائل الانتاج ، كرأسماليين أو كدولة) . هذا الفصل بين العاملين والمديرين ، يضرب عميقاً فى جذور طبيعة إنتاج البضائع .. ونتيجة لهذا ، تأسست أسواق البضائع وأسواق العمالة . ومع تطور وتوسع اقتصاديات السوق ، تم الفصل بين الذين يديرون والذين يملكون . وقاد هذا بدوره إلى ظهوره انفصال بين المستثمرين والمدخرين .

الملكية الخاصة كأساس قانونى

من المعروف أن تبادل البضائع هو فى جوهره تبادل حق التفرد بالاستخدام ، أى تبادل الملكية . ومن ثم ، كان من الضرورى أن يرتبط هذا برؤية شرعية للملكية الخاصة من أجل ضمان وتأكيد عملية التبادل . ولما كانت طبيعة الانفراد باستخدام البضائع غير كافية لتأكيد التبادل ، إذ أن أحداً لايعرف ماإذا كان المستخدم المنفرد للبضائع هو مالكها أم لا ؟ كان من الضرورى أن تنشأ الملكية الخاصة كأساس قانونى للحضارة الصناعية ، لتأمين إنتاج البضائع وتبادلها فى السوق .

وقد جاء ذلك متفقا بشدة مع الاستخلاص النيوتنى (نسبة لاسحق نيوتن) فيما يتصل بالزمن المطلق ، والمكان المطلق . فالزمان والمكان المطلقان يمكن تقسيمهما إلى أجزاء مستقلة ، وقد ترتب على هذا أن أصبحا موضوعا للملكية الخاصة . من هذا ، يمكننا القول بأن الحضارة الحالية ، التى تتميز بالتكنولوجيا الميكانيكية والملكية الخاصة ، هى نتاج علم الطبيعة التقليدى النيوتنى .

لقد كان عمليات الانفصال الأربع – التى تحدثنا عنها – من المعالم الأساسية للحضارة الصناعية المعاصرة ، ونتيجة لعمليات الانفصال هذه ، انتعش اقتصاد الأسواق الرأسمالية ، وأيضا اقتصاد الأسواق الاشتراكية ، وأفرزا توجهاتهما القائدة الحاكمة ، على شكل النماذج الاقتصادية الثلاثة التى أشرنا إليها : النموذج الفالراسى ، والنموذج الكينزى ، والنموذج الماركسى .

مرحلة التحول التكنولوجية

التكنولوجيا الميكانيكية ، التى سادت الحضارة الصناعية ، تمر اليوم بمرحلة تحول حاسمة . وهى تصبح – يوم بعد يوم – تكنولوجيا ميكاترونية (أى ميكانيكية – الكترونية) ، تزدهر بها الحضارة القادمة ، أو حضارة المعلومات .

لكى نفهم خصائص التكنولوجيا الميكاترونية ، فى مقابل خصائص التكنولوجيا الميكانيكية ، نقول إن التكنولوجيا الجديدة يحل فيها الانتاج حسب الطلب ، وإعادة تدوير المصنوعات ، والمعرفة ، محل الانتاج على نطاق واسع وما يترتب عليه من تلويث للبيئة واستنزاف للموارد الطبيعية . كذلك تحل فيه المواد الخام مع البيانات وأشكال الطاقة المتنوعة والمعلومات ، محل المواد الخام وأدوات الانتاج وطاقة الحفريات والعمالة .

وبمزيد من التحديد ، نقول إن المنتجات غير النمطية ، والتى تتم بشكل متنوع وفقا للطلب ، والتى تراعى إعادة استخدام المواد المصنعة سابقا ، حفاظا على المواد الأولية ، تتكون من بضائع وخدمات . كما أن الانتاج وفقا للطلب وبناء على رغبات المستهلكين ، يستوجب مشاركة المستهلكين فى عمليات الانتاج للحصول على المعلومات التى تتصل باحتياجات وأمزجة وأذواق المستهلكين ، والتعرف على تصميماتهم المفضلة . أما فيما يتصل بالمعرفة ، فهى فى جوهرها حالة تراكمية للمعلومات .. هذا النوع من الانتاج لم تكن له السيادة ، و لم يكن يحقق شيوعا خلال الحضارة الصناعية .

وإذا انتقلنا إلى جانب مدخلات العملية الانتاجية ، أو العناصر التى تعتمد عليها ، تقول ان المنتجات التى تتم حسب الطلب ووفقا لرغبات الجمهور المتنّوع التوجّهات ، والتى تحرص على أن تعتمد فى إنتاجها على إعادة التصنيع ، أى إعادة استخدام الخامات المصنعة سابقاً . المنتجات التى لها هذه الطبيعة ، تتطلب الاعتماد على معالجة البيانات التى تتصل بالمواد الخام . وبهذا ، يمكننا القول ان البيانات الخام ، والمواد الخام تشكل جانباً أساسياً من مدخلات العملية الانتاجية .

هذا كله ، بالاضافة إلى أن العالم يتحول فى نفس الوقت من طاقة الحفريات ، أى إلى الطاقة التى تشكلت على مدى ملايين السنين ، من فحم وزيت بترول وغاز .. يتحول منها العالم إلى الاعتماد على مصادر متنوعة متباينة من الطاقة الجديدة والمتجدّدة .. ومرجع ذلك إلى عاملين ، أولهما أن وقود الحفريات – نتيجة لتناقصه – يتزايد سعره يوماً بعد يوم ، وثانيهما أن الانتاج عندما يصبح أكثر تنوعا وأقل مركزية وأكثر محلية ، تبدأ المجتمعات فى الاعتماد على مصادر متنوعة للطاقة ، وفقا لتوفرها المباشر فى المواقع المحلية للانتاج . الملاحظة الهامة فى هذا الطرح ، هى أن أدوات الانتاج لم تعد تلعب دورها الحيوى الذى كان لها فى عصر الصناعة ، وأنها آخذة فى الاختفاء التدريجى من قائمة مدخلات العملية الانتاجية .

والسؤال الثانى هو : ما الذى يترتب على هذا كله ؟

المشاركة .. والادارة الذاتية

ما الذى يترتب على تحولنا من الصناعات الميكانيكية التى عرفها عصر الصناعة ، إلى الصناعات الميكاترونية (أى الميكانيكية الألكترونية) التى يتزايد شيوعاً فى عصر المعلومات ؟ يترتب على هذا ثلاثة أشياء :

أولاً : أن يصبح الانتاج حسب الطلب ووفقا له ، معتمدا على المشاريع الانتاجية الأصغر

حجماً المهيأة لسرعة الابدال والاحلال ، نتيجة للتغيرات السريعة فى الأسس التكنولوجية . من هذا المنطلق يمكن أن نعامل أدوات الانتاج كجانب من المواد الخام المتغيرة .

ثانياً : لأن الانسان الآلى المبرمج الكترونيا (الروبوت) ، والذى هو متعدد الوظائف ، سيصبح أهم أدوات الانتاج . لذلك ، فإن إعادة برمجة عمله – أى تغيير معلوماته – تصبح من بين المدخلات الرئيسية . ومن هذا المنطلق يمكن أن نعامل أدوات الانتاج كجانب من المعلومات .

ثالثاً : فى ظل النظام الاقتصادى الجديد ، الذى يعتمد على الادارة الذاتية والمشاركة ، وهو ما سنتحدث عنه بالتفصيل فيما يلى ، تصبح ملكية أدوات الانتاج والتحكم فيها خلال العملية الانتاجية غير ضرورية بالمرة . لأن الانسان المنتج سيصبح سيد هذه الأدوات . ومن ثم ، لا يصبح مفروضا على أى من العمال أن يتكيف مع هذه الأدوات ، كما كان – وما يزال – حادثاً فى عصر الصناعة .

العمال .. كمدخلات معلوماتية !

لهذه الأسباب التكنولوجية والاجتماعية مجتمعة ؛ لن يعود لأدوات الانتاج دورها القديم كعنصر أساسى من عناصر الانتاج . ومن المحتمل أن يتحول صراع القوة الحالى مع مالكى أدوات الانتاج ، إلى صراع مع مالكى المعلومات والذين يتحكمون فيها . كما يحتمل ظهور طبقة جديدة من حائزى المعلومات كطبقة جديدة مسيطرة . ولهذا ، فإن ملكية المعلومات والمعارف ستصبح مصدرا جديداً للقوة والثروة ، كما كانت ملكية أدوات الانتاج ورأس المال فى الاقتصاد الرأسمالى الصناعى .

وأخيراً .. ستصبح العمالة أحد العناصر المفتقدة فى مدخلات الانتاج فى العصر القادم ، فلن يعود العمل البشرى مصدراً للخدمات العقلية المضنية . مثل هذا النوع من العمل سيوكل إلى الانسان الآلى ، الذى يستطيع أن يقوم بالأعمال الشاقة الجزئية المتكررة العضلية ، بشكل أدق من الانسان ، دون تعب أو كلل أو سأم ، أو هبوط فى مستوى وقدرة الأداء ، وبشكل أكثر اقتصادا فى نفس الوقت . فى هذه الحالة يتحول البشر إلى موردين للعمل العقلى ، ومن ثم يجرى التعامل مع العمل باعتباره أحد المدخلات المعلوماتية .

لن يصبح العمال ، فى ظل النظام الاقتصادى الجديد ، ملحقا لأدوات الانتاج بل

يصبحون مالكين لوحدات الانتاج ، وأيضاً أسياد أنفسهم ، لأول مرة فى التاريخ .

من الذى يتحكم ؟..

فى ظل التكنولوجيا الميكاترونية ، ستصبح كفة إنتاج الخدمات والمعلومات أكثر رجوحا من كفة إنتاج البضائع .

وبناء على ذلك ، فإن بحثنا فى طبيعة الخدمات والمعلومات يوفر لنا المؤشرات الضرورية لرسم صورة الحضارة الزاحفة ، بالضبط كما كان البحث فى طبيعة البضائع أداة لكشف المعالم الرئيسية للحضارة الصناعية .

تشترك الخدمات والمعلومات فى شيء واحد . الخدمات ليست سوى النتاج المباشر للعمل الخدمى البشرى بينما المعلومات هى النتاج المباشر للعمل العقلى البشرى . ومعنى ذلك ، أنهما معا من نتاج الطاقة البشرية المباشرة ومن ثم لن يكون بإمكان أحد أن يتحكم فى العملية الانتاجية للطاقة البشرية المباشرة إلا أصحاب هذه الطاقة .

وتترتب على هذا حقيقة هامة . إذا كانت الخدمات والمعلومات هما الانتاج السائد فى مجتمع المستقبل ، فإن بامكاننا أن نستخلص أعلى كفاءة إنتاجية منهما ، بترك المنتجين يديرون بأنفسهم عمليات الانتاج . فليس هناك ما يجبر هؤلاء العاملين على إنتاج الخدمات والمعلومات بكفاءة إلا دوافعهم الخاصة ، ومن ثم تصبح الادارة الذاتية أكثر التنظيمات كفاءة للوحدات الانتاجية فى الحضارة الزاحفة .

ومما يرجح شيوع مشروعات الخدمة التى تدار ذاتيا ، أن الخدمات التى تنتجها المؤسسات الرأسمالية الكبيرة ، ستفقد القدرة على منافسة الخدمات التى تقدمها مؤسسات الادارة الذاتية . السبب بسيط ، فعمال الخدمات فى المؤسسات الرأسمالية يعرفون أن جانبا من ثمار عملهم يذهب إلى حملة الأسهم وأصحاب رأس المال كأرباح ، مما يفيد أنهم يخضعون لنوع من الاستغلال ، ومن ثم يكون فى مقدورهم ألا يقدموا من الجهد والعمل الخلاق إلا ما يبعد عنهم شبح الفصل من الخدمة . ومع تزايد ثقل الخدمات فى المجتمع ، ومع تصاعد أهميتها ، ستستولى مؤسسات الادارة الذاتية – بالتدريج – على المؤسسات الرأسمالية ، من خلال المنافسة فى السوق .

والحادث حاليا ، أن مؤسسات الادارة الذاتية تكتسح فى جميع أنحاء العالم ، فى شكل تعاونيات عمالية وجمعيات تعاونية ، وأعمال صغيرة ، من خلال القطاع الثالث ، غير الخاص وغير العام .

خصائص المعلومات

دعنا الآن نركز على خصائص المعلومات ، من حيث تميزها عن البضائع والخدمات .

عملية إنتاج البضائع يمكن أن تنفصل عن عملية استهلاكها واستثمارها . وعليه فالبضائع يمكن أن تخضع للمبادلة ، والانفراد بحيازتها ، كما تخضع للاستهلاك والتراكم .. وتراكم البضائع يصبح بالتبعية مصدراً أساسياً للثروة بالنسبة لمالكى البضائع .. هذه القابلية للتراكم ، مع الملكية الخاصة أرستا قواعد الاقتصاد الرأسمالى .

ومن ناحية أخرى ، نجد أن عملية انتاج الخدمات فى ذاتها لا تنفصل عن عملية استهلاكها . فإنتاج الخدمات يتم فى نفس وقت استهلاكها . ولهذا ، فالخدمات يمكن الانفراد باستخدامها ، لكنها لا تتراكم . ومعنى هذا أن الثروة تكمن فقط فى أيدى منتجى الخدمات ومستهلكيها . ومن ثم تتباين خصائص البضائع والخدمات ولكنهما يشتركان فى أن إنتاجهما يمكن الانفراد باستخدامه .

وإذا انتقلنا إلى المعلومات ، نرى أنه من الممكن أن ينفصل انتاجها عن استهلاكها . ومن ثم يمكن أن تخضع للملكية الخاصة ، كما أنه من الممكن أن تتراكم ، والمعلومات المتراكمة هى المعارف . ومن هنا يمكن أن تصبح المعرفة مصدراً جديداً للثروة . ومع ذلك ، فإن المعلومات والمعارف لا يمكن الانفراد باستخدامها عن طريق من يستهلكها أو يشتريها .

ولكى نفهم أكثر خصائص المعلومات ، وتميزها عن البضائع والخدمات ، نقول :

- بائع المعلومات يمكن أن يواصل استخدامها بعد بيعها . وهذا يعنى أن المعلومات يستحيل أن تنتقل نهائياً من منتجها إلى شاريها ، لأنها تبقى بعد بيعها فى يد منتجها .
- من الممكن استنساخ المعلومات بشكل حر ، وبذلك يمكن أن يصبح الذى يشتريها هو مستهلكها ، ومنتج نسخها فى نفس الوقت . والتكلفة الهامشية للحصول على نسخ من المعلومات ، قريبة جدا من تكلفة طبعها على الآلة الناسخة ، وهى تكلفة يمكن إهمالها .
- لهذا ، فالمعلومات ما إن يتم إنتاجها ، حتى يصبح من الممكن تقاسمها دون تكلفة إضافية .. كما أن تكلفة الوصول إلى المعلومات تتناقص باستمرار مع تزايد عدد الأفراد الذين يتشاركون فيها .
- الخاصية الرئيسية من خصائص المعلومات ، والتى تميزها عن البضائع والخدمات هى : المشاركة مع تناقص متوسط التكلفة .

خاصية المشاركة ، ستجعل من الصعب تناول المعلومات كسلعة ، مثل البضائع أو الخدمات ، فى اقتصاد السوق الرأسمالية ، لأنها تفتقد الخاصية الأساسية للسلعة وهى القابلية للانفراد بالاستخدام .

بهذه الطريقة ، يمكن أن تقود خاصية المشاركة إلى هدم أساس نظام الاقتصاد الرأسمالى ، الذى يقوم على الملكية الخاصة ، والانفراد باستخدام السلعة . أضف إلى ذلك أن البضائع والخدمات التى كانت الانتاج السائد للتكنولوجيا الميكانيكية ، ستصبح أيضاً وثيقة الصلة بالمعلومات ، فى عملية إنتاجها واستهلاكها ، فى ظل التكنولوجيا الميكاترونية .. وهكذا تتحول البضائع والخدمات ، إلى بضائع معلوماتية ، وخدمات معلوماتية .

يقود هذا إلى أن تبدأ البضائع والخدمات المساهمة فى الخاصية الرئيسية للمعلومات ، ألا وهى المشاركة . وسيقود هذا إلى أن تصبح خاصية المشاركة شائعة فى الاقتصاد بأكمله .

بعد هذا التوضيح لخصائص البضائع والخدمات والمعلومات ، وبالتحديد للخصائص الجديدة للبضائع والخدمات ، فى ظل التكنولوجيا الميكاترونية . وبعد التأكيد على المشاركة والادارة الذاتية كخاصيتين أساسيتين للحضارة الزاحفة ، يبقى أن نتعرف على صورة المؤسسات الاقتصادية التى مع التحول المتسارع فى العالم إلى مجتمع المعلومات .

بين « الحيازة » .. والملكية الخاصة

فى ظل الادارة الذاتية والمشاركة ، ما هى المؤسسات أو المنشآت المناسبة قانوناً لهاتين الخاصيتين ، فى مكان مؤسسات الملكية الخاصة التى سادت المجتمع الصناعى ؟

يجب أن تتوافق المؤسسة المعلوماتية الجديدة مع النموذج الجديد فى العلوم الطبيعية والذى هو فى جوهره تحول من الديناميكا النيوتنية ، إلى علم طبيعة جديد قائم على الميكانيكا الكمية والديناميكا الحرارية . أى تحول فى النظر إلى الطبيعة من النظرة الميكانيكية إلى النظرة الكلية . ويرى المفكر المستقبلى اليابانى كاورو ياماجوشى أن المنشآت أو المؤسسات الجديدة يجب أن تقوم على مضمون « الحيازة » الذى يواكب التكنولوجيا الميكاترونية الزاحفة . وكما قامت الحضارة الصناعية على مضمون الملكية الخاصة فى مقابل الملكية الجماعية ، سيقوم مجتمع المعلومات على مضمون الحيازة فى مقابل عدم الحيازة . لكن ، بماذا تختلف الملكية الخاصة عن الحيازة ؟

الملكية الخاصة تشير إلى الحق المطلق لوضع اليد على أملاك عبر الزمان والمكان . مثال ذلك ، أنه بامكاننا أن نمتلك شركة فى دولة أجنبية ، حيث لانعيش ، وأن نتحكم فيها حتى بعد وفاتنا ، من خلال ما نوصى به . هذا هو ما نعنيه عندما نقول عبر الزمان والمكان .

وقد أتاحت الملكية الخاصة – بهذه الطريقة – رسم خط حدود زائف ، بين الملكية الفردية وملكية الدولة . ويقول ياماجوشى إن المثال التقليدى لذلك ، الحدود التى قامت فى العهد المبكر ليتوودور بانجلترا . فأصحاب الملكيات الخاصة كان يسمح لهم قانونيا بأن يفعلوا كل مايريدونه داخل ممتلكاتهم . وقاد هذا إلى تخريب البيئة والتنافر مع الطبيعة ، فى سبيل الأرباح الاقتصادية قصيرة النظر .

وفى الجانب الآخر ، تشير « الحيازة » إلى الحق الخاص بالتصرف فى الممتلكات فقط لأولئك الذين هم فى حالة ادارة حقيقية لها ، ومن ثم لأولئك الذين يشاركون فيها . وبكلمات أخرى ، الحيازة هى ملكية خاصة محكومة بزمن ومكان معينين . أى أنها تعنى الملكية الخاصة ، هنا والآن فقط . وهى تقوم على العلاقة النسبية بين الممتلكات.وأولئك الذين يديرونها فعلا .

على سبيل المثال ، لا يمكن لحملة الأسهم أو أصحاب رأس المال أن يطالبوا بأرباح من الشركة التى يملكونها قانونيا ، إلا إذا كانوا داخلين فعلا ، وبأنفسهم فى أنشطة الادارة والانتاج بالشركة . والمتوقع أن فى ظل شيوع مبدأ « الحيازة » أن يتوقف البشر عن تخريب المكان الذى يعيشون فيه ، وأن يبدأ احترامهم للنظم الطبيعية فى الحياة .

المبادىء الثلاثة للحيازة

وحتى نكون أكثر تحديداً ، نقول إن المقتضيات المؤسسية للحيازة ، فى حالة الوحدات الانتاجية ، يمكن أن تعتمد على المبادىء الثلاثة التالية :

المبدأ الأول : الحيازة الاتوماتيكية لوحدة الانتاج فى زمن المشاركة .. وهذا يعنى أنه عندما ينضم العاملون المشاركون إلى المؤسسة الانتاجية ، يصبحون بشكل آلى حائزين لهذه الوحدة الانتاجية ، ويشاركون فى الادارة الذاتية بشكل ديموقراطى . ومن ثم ، لا يمكن فصل أى عامل مشارك رغم إرادته .

المبدأ الثانى : انتهاء الحيازة أتوماتيكيا بمجرد ترك العمل . فعندما يترك العامل المشارك وحدته الانتاجية ، يفقد حيازته فيها ، كما يفقد صلاحية التحكم فى عملية الادارة الذاتية من الخارج . وبداهة ، يتم فقدان الحيازة فى حالة الوفاة ، أى

لا يحق للحائز أن يورث حيازته للآخرين إلا إذا كانوا بذاتهم ملتحقين بالمؤسسة .

المبدأ الثالث : حيازة الوحدات الانتاجية كبيئة طبيعية وملاذ وموطن . فكل فرد فى الاقتصاد الجديد يحق له أن يخلق – و يبحث بحرية – عن أنسب ملاذ أو بيئة طبيعية ، فى إطار الحيازة . لكنه من غير المسموح لأى فرد أن يكتسب منافع اقتصادية لمجرد الحيازة فى حد ذاتها . وبمعنى آخر ، بيع الوحدات الانتاجية فى ظل هذا المبدأ ، ليس أكثر من تغير فى شكل الحيازة ، دون دفع أى مال ، ومن ثم تصبح الوحدات الانتاجية – كسلع مادية – بصفة دائمة ذاتية الادارة ، تتراكم وتنمو أو تنهار وتتبدد ، على أيدى الحائزين الجدد .. وعلى هذا ، فليس من الممكن للعامل المشارك أن يحصل على منافع اقتصادية إلا من خلال الانتاج ، وصافى التدفقات (أى بالاستهلاك واستثمار البضائع) ولكن ليس عن طريق تبادل ملكية الأسهم ، أو تبادل ملكية وحدات الانتاج ذاتها .

إعادة توحيد ما انفصل

التكنولوجيا الميكاترونية ، والمنشآت القائمة على الحيازة ، فى الحضارة القادمة ستبحث بداهة أساس عمليات الانفصال الأربع فى الحضارة الصناعية ، وهى الانفصال بين العاملين وأصحاب العمل ، وبين المستهلكين والمنتجين ، وبين المدخرين والمستثمرين ، وأخيراً انفصال الانسان عن الطبيعة ، والتى تتصل جميعا اتصالا وثيقا بالتكنولوجيا الميكانيكية .

ودعنا نرى الآن ، كيف سيتم التوحد ، فى مواجهة عمليات الانفصال الأربع :

أولاً : ستضرب وحدات الانتاج القائمة على الادارة الذاتية المؤسسات الرأسمالية والمخطَّطة ، من خلال المنافسة فى السوق ، وهذا يعنى بالتبعية إعادة توحيد العمال والاداريين وأصحاب رأس المال ، فى ظل الادارة الذاتية .

ثانياً : فى ظل هذا التنظيم ، سيصبح التمويل الذاتى وسيلة سائدة لرفع الموارد المالية ، ومن ثم فأولئك الذين يتخذون قرارات الاستثمار ، سيكونون هم الذين يتخذون قرارات الادخار ، وهكذا يعاد توحيد المستثمرين والمدخرين .

ثالثاً : مع بدء مشاركة المستهلكين فى العملية الانتاجية للبضائع ، المنتجة حسب الطلب ستتحقق عملية إعادة التوحيد بين المستهلكين والمنتجين . وقد يتأخر هذا الجانب

من التوحيد بشكل نسبى ، كما قد يظل جزئياً ، إلى حين أن يتحقق الاكتفاء الذاتى للمجتمعات .

رابعاً : من خلال عمليات التوحيد الثلاث السابقة ، وفى إطار منشأة الحيازة ، سيبدأ الناس فى اعتبار أنفسهم جزءا لا يتجزأ من الطبيعة . وسيسعون إلى العيش فى وفاق معها . وسيساعد هذا على تحقيق التوحيد بين الانسان والطبيعة .

اقتصاد جديد لمجتمع المعلومات

فى ختام هذا التحليل ، يدعونا ياماجوشى إلى تصور اقتصاد تنتهى فيه عمليات الانفصال الأربع ، وتختفى فيه كل الطبقات العاملة والرأسمالية ، ويبدأ فيه كل أفراد المجتمع ، بل وأبناء العالم ، فى « حيازة » ممتلكاتهم ووحداتهم الانتاجية ويتشاركون فى هذا كله مع الآخرين .

ونتيجة لهذا ، من المتوقع أن يختفى سوق العمالة باعتباره سوقا للاستغلال .. كذلك سيختفى معه مضمون الأجور والانتاج . كما أن دعوى ماركس بعدم عدالة استغلال العمال على أيدى أصحاب رأس المال ، لن يصبح لها أى معنى بعد ذلك .

سيبدأ – بعدها – كل أعضاء المجتمع ، والعالم فى تطبيق الادارة الذاتية داخل الوحدات الانتاجية ، وفى اتخاذ قراراتهم بالنسبة للادخار والاستثمار والاستهلاك ، بطرق تعاونية ديمقراطية . وسيشيع انتشار من يطلق عليهم ياماجوشى تعبير « العمال المستهلكون والتعاونيون فى عملهم » . سيمارس هؤلاء الادارة الذاتية لأموالهم ، أى يدخروا ليستثمروا ، مما ينهى ما عرفناه من أسواق رأس المال النقدى ، التى شاعت فى الاقتصاد الرأسمالى . ولا يبقى لنا سوى الأسواق المالية للمقرضين والمقترضين ، التى تعتمد على المال الداخلى . وإن كان من المرجح أن تبقى الأسواق السلعية ، ولكن بشكل جزئى .

هذا النوع من الاقتصاد يمكن أن يعمل بشكل أفضل من الاقتصاد الرأسمالى للأسباب التالية :-

أولاً : لأنه يتمتع بتوازن طويل المدى ، الأمر الذى يفتقده الاقتصاد الرأسمالى إلى حد بعيد .

ثانياً : لأن هذا الاقتصاد المتوازن على المدى البعيد ، يحقق العدالة الاجتماعية التى تحدث عنها كارل ماركس ، بمعنى انعدام استغلال العمال المشاركين ، خلال الأسواق النقدية . وينهى فى الوقت نفسه استغلال العمال فى ظل النظام الرأسمالى ، وفقا لمنطق قيمة العمل ، على أيدى الرأسماليين . ومن هذا المنطلق تتحقق العدالة فى توزيع الدخل .

لقد عرفت الحضارة الصناعية العديد من المشاكل الجادة ، اقتصادياً واجتماعيا وبيئيا وعالميا ، مثل البطالة والاستغلال وعدم عدالة توزيع الدخول ، والكساد والتضخم ، وتركيز رؤوس الأموال ، والعنف والجريمة ، والتفرقة بين البشر على أسس وراثية كالعرق واللون والجنس والعمر ، وعلى أسس سلفية كالدين والعقيدة والثقافة واللغة ، ومثل البيروقراطية وتخريب البيئة ، والفقر فى الدول النامية ، والصراعات العالمية القائمة على المصالح الدولية والتناقضات الايديولوجية ، ومثل التهديد النووى وسباق التسليح ..

عرفت الحضارة الصناعية كل هذه المشاكل ، وفشل اقتصاد السوق والاقتصاد الاشتراكى المخطط فى حلها .

وزاد الطين بلة ، أن العديد من هذه المشاكل – في المجتمع المعاصر – تكون متبادلة التأثير ، شديدة الارتباط ببعضها البعض . وهذا يفيد أن الكل لا يتكون من أجزاء منفصلة ، ولهذا فإن هذه المشاكل لا يمكن مواجهتها إلا من خلال علاج شامل كلى ، يقوم على رؤية متكاملة ، تتضمن تفهما لطبيعة التحول الذى يمضى بالبشر إلى مجتمع المعلومات .

وهذا الطرح – غير التفصيلى – لمستقبل الاقتصاد فى مجتمع المعلومات ، يستحق الدراسة والتأمل من جانب الدارسين والعاملين والمفكرين فى المجال الاقتصادى ، فى جميع أنحاء العالم العربى .

□ ★ □

المناقشات

د. فؤاد حسين :

ما قيل فى ورقة د . جلال أمين من أنه يرى أن مصر خلال التسعينيات تصبح متطورة فى اتفاقياتها مع الصندوق والبنك .

مع احترامى وتقديرى للمتغيرات الدولية وتأثيرها المباشر على المجتمع المصرى وهو سبب الندوة . الحديث عن مرحلة الانتقال نحن عايشين باستمرار فى مرحلة انتقال وأيضاً بالنسبة للتحول نحن غير جادين .. فنحن فى مرحلة انتقال منذ ولادتنا . الانتقال والتحول مستمر والمتغيرات الدولة لها تأثير مباشر وغير مباشر ولها آثار جادة وقد تشتد فى جديتها وقد تكون غير جادة على المجتمع الداخلى ولابد أن يكون المجتمع مؤهلا لاستقبالها والتخفيف من حدتها . نحن نتغير وليس العالم الخارجى فقط قبل عام ١٩٥٢ نجد أننا تغيرنا تغيراً شديداً . هناك متغيرات حدثت فى المجتمع المصرى ونحن ندرس المتغيرات الخارجية لابد أن ندرس المتغيرات الداخلية وهى المتغيرات السكانية التى تكسر ظهر البعير . التغيرات السياسية التى تحدث فى المجتمع المصرى التى اتخذت مجالاً ومكاناً منذ قبل ١٩٥٢ مثل متغيرات الحزب الواحد ثم تعدد الأحزاب والاشتراكية وهوية المجتمع – هذه متغيرات لم ترسو بعد إلى حل لكنها متغيرات فى مراحل التكرار – والتغيرات الاقتصادية المختلفة منذ ٥٢ حتى ٩٢ ونرسم لها السياسات منذ عام ٩٢ إلى ما بعدها – وماذا سنستخدم لها .. لابد أن نعيد أيضاً تقييم المتغيرات الاجتماعية وأهمها التعليم .. والولاء والانتماء .

المتغيرات الانتمائية سواء قويت أو ضعفت . المتغيرات التى حدثت فى المجتمع المصرى القيم التى تحدث للسلوكيات والمعاملات ، المتغيرات الدينية والتطرف الدينى والأصولية وتغلغل المجتمع الدينى فى المجتمع المصرى . نرجو إضافة هذه المتغيرات لما قدمه د . جلال أمين .

□ * □

د . فوزى منصور :

أريد أن أقصر حديثى على نقطتين اثنتين ، أولهما ضرورة الفهم الصحيح للاطار العالمى وما طرأ عليه من تغيرات لكى نستطيع أن نضع تصورا لموضع مصر ودورها فى داخل هذا الاطار ، والثانية هى ضرورة الاصلاح السياسى كشرط لأى اصلاح اقتصادى :

فأولاً : نحن لا نستطيع أن نتعرف على دور مصر ومستقبلها إلا إذا كان فى ذهننا تصور سليم للاطار العالمى الذى نتحرك فيه وقد يسعى لكى يفرض علينا أوضاعا ليست دائما فى صالحنا .

إن هناك تغيرات جوهرية تطرأ على العالم الذى نعيش فيه والثورة المعلوماتية ليست سوى جزء من هذه التغيرات . هناك أيضا الثورة العلمية التكنولوجية ومن مظاهرها تسارع معدلات الاكتشافات العلمية ، وتزايد قصر المدة التى تمضى بين ظهورها وبين تحولها إلى اختراعات تكنولوجية لها أهمية اقتصادية مباشرة ، واحتياج ذلك جميعا ،الاكتشافات العلمية والتطبيقات التكنولوجية إلى قاعدة انتاجية عميقة ومتسعة تقوم على تعدد فروع الانتاج الحديثة ومراكز البحث والارتباط الوثيق بينها جميعا . ولن يستطيع بلد أو مجموعة من البلدان المساهمة فى هذه التغيرات التى تحدث باستمرار فى البناء الاقتصادى إلا إذا توافرت له هذه القاعدة الصحيحة .

إلى جانب هذه التغيرات فى القاعدة الانتاجية هناك أيضاً التغيرات الجوهرية التى طرأت حديثاً على النظام الاقتصادى العالمى . إننا نعيش فى ظل نظام اقتصادى عالمى منذ خمسة قرون هو النظام الرأسمالى العالمى . والقواعد التى تحكم سير هذا النظام هى فى تغير مستمر ، ومن الواجب التنبيه إلى التغيرات الجوهرية التى بدأت تظهر بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان من أهم معالمها ظهور المؤسسات السياسية الجديدة التى تكاد تشكل نواة لسلطة سياسية عالمية تسيطر عليها الدول العظمى ، وكذلك المؤسسات الاقتصادية العالمية المعروفة كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى والجات والتى تمارس البلدان الرأسمالية العظمى من خلالها سلطة اقتصادية على بلدان العالم الثالث أكبر حتى من السلطة السياسية التى تمارسها من خلال الأمم المتحدة . وعلى كلا المستويين السياسى والاقتصادى ، فقد ازدادت هذه السلطة رسوخا بعد انهيار المعسكر الاشتراكى . على أن هذا التغير لا يعنى ضرورة الاستسلام لكل ما تحاول القوى المسيطرة على النظام الرأسمالى فرضه علينا . وعلينا أن نتذكر على الدوام أن هذه القوى ليست دائما متجانسة المصالح ، ومن المعلوم أن انهيار المعسكر الاشتراكى قد ترك المجال واسعا لظهور تناقضات ، كانت مكبوتة فى الماضى ، بين الكتل الرئيسية الثلاث التى تنقسم إليها القوى

المسيطرة على النظام الرأسمالى : الولايات المتحدة ، وأوربا الغربية والشمالية ، والقوى التى تقودها اليابان فى شرق آسيا . ولعل من أهم مظاهر هذه التناقضات أن الولايات المتحدة التى تكون حتى الآن أقوى هذه التكتلات من الناحية السياسية والعسكرية هى فى الوقت ذاته أضعفها من الناحية الاقتصادية ، بل أكاد أقول إنها قد أصبحت الآن تعتمد فى الأساس على قوتها السياسية والعسكرية للمحافظة على أوضاعها الاقتصادية المتميزة داخل النظام الرأسمالى العالمى ، ومظاهر ذلك معروفة ومن هنا يحق لنا أن نتوقع أن يحدث التنافس بل والتصارع بين هذه التكتلات الثلاث أشكالاً لا تخطر لنا الآن على بال .

وبالرغم من أن الاقتصاد العالمى يتشكل الآن تحت راية حرية الانتقال وحرية النشاط للسلع ورؤوس الأموال والشركات المتعددة الجنسية والخبراء والخدمات والدعاية المكثفة لأنماط وثقافات استهلاكية محددة وفى الواقع جميع الحريات المتصورة ماعدا حرية عمال بلدان العالم الثالث فى الانتقال إلى بلدان العالم الأول ذات الامكانيات الشاسعة بالرغم من هذا الفيض الصاخب فى الدعوة للحرية الاقتصادية الوافد إلينا من العالم الأول ، فمن الواجب علينا أن نتذكر أن بلدان العالم الأول لم تطبق قط هذه الحرية تجاه العالم الخارجى إلا عندما كانت تخدم مصالحها ، وكانت دائما تطبقها فى حدود سياسات وأدوات توجيه معينة تجعل هذه الحرية خادمة لتلك المصالح . والشواهد التاريخية والمعاصرة على ذلك معروفة .

كذلك ينبغى علينا ألا ننسى أن هذا النظام الاقتصادى العالمى الذى يتطور تحت راية الحرية له مع ذلك استراتيجية معينة ترسمها هذه التكتلات الثلاث المسيطرة تجاه مناطق العالم الأخرى الخاضعة لسيطرتها السياسية والاقتصادية . هذه الاستراتيجية ليست موحدة بالنسبة لكل المناطق الخاضعة وإنما هى تتشكل لكل منطقة وفقا لامكانيات كل منطقة فى خدمة قيادات النظام الرأسمالى العالمى ، وعلى سبيل المثال فإن بعضها قد يسمح لها بالتصنيع السريع الموجه للتصدير (حكاية النمور الأربعة المدعاة) بينما يحرم ذلك بطرق مختلفة خفية أو ظاهرة على مناطق أخرى . وفيما يتعلق بمنطقتنا بوجه خاص فإن ما يبدو من استقراء أحداث الماضى البعيد والقريب والحاضر المعاصر أنه بالنسبة للظروف الخاصة لهذه المنطقة واستراتيجية قيادات النظام الرأسمالى العالمى لن تسمح لها بدور غير دور البلدان التابعة سياسيا ، الخاضعة ثقافياً والمستغلة اقتصاديا ، وعلينا أن نتدبر كيف نواجه هذه الاستراتيجية الثابتة . هذه الاستراتيجية تنبع من الأهمية الخاصة التى يلعبها البترول العربى ، وكذلك أموال البترول ، فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، ومن ظروف المواجهة التاريخية التى تمت فى الماضى بين المنطقة العربية الاسلامية وبين الغرب ، ومن القرب الجغرافى وما تثيره النهضة الاقتصادية الحقة فى البلدان العربية من مخاوف على امتيازات البلدان الغربية فيها .

من الواجب إذن لكى نتعرف على موقع مصر الاقتصادى فى عالم متغير أن نتعرف أولا على طبيعة النظام الذى أصبح يسود هذا العالم ، والقوانين الاقتصادية التى تحكم مساره ، والاستراتيجيات التى يخططها ويطبقها على منطقتنا . علينا أن نتعرف على ذلك جميعه ، لا لكى نخضع له جميعه ، ولا لكى نقاومه جميعه ، وإنما كى نستفيد من الظروف التى قد يتيحها لتطوير اقتصادنا تطويرا مستقلا من جهة ، ولكى نتفادى الآثار الضارة المترتبة على الخضوع الأعمى أو التلقائى للنظام الاقتصادى العالمى من جهة أخرى .

ذلك ينتقل بى إلى النطقة الثانية التى أود إبرازها هنا . فكما أن فهمى للنظام الاقتصادى العالمى لا يمكن أن يكون فهما اقتصاديا بحتا وإنما هو فهم اقتصادى سياسى ، كذلك فإن تطوير الاقتصاد الوطنى أو الاقتصاد القومى لا يمكن أن يكون عملية اقتصادية بحتة وإنما هو بالضرورة عملية اقتصادية سياسية ، فسواء على الصعيد العالمى أو الصعيد المحلى ليس هناك اقتصاد بحت ، وإنما هناك دائما اقتصاد سياسى ، والسياسة تعنى السلطة ، والسلطة تعنى القوى الاجتماعية المهيمنة عليها . والاقتصاد السياسى للتطوير السليم والتنمية لا يمكن أن يكون بعيدا عن عملية التعرف على القوى الاجتماعية السليمة فى الأمة ، الحريصة على تحقيق مجمل مصالحها ، ولا عن وسائل تعبئتها وتهيئتها لخدمة هذه المصالح ، ولا عن أسلوب ممارستها للسلطة السياسية وهل هى تخدم مجمل مصالح الأمة أم أنها تخدم مصالح فئوية ضيقة . فحتى فى الاقتصاد الحر إلى أبعد حدود الحرية ، الذى يبدو فيه أن قوى السوق الصماء البعيدة عن كل توجيه تتحرك بتلقائية مطلقة وتقود الاقتصاد دوما إلى الأمام ، حتى مثل هذا الاقتصاد يفترض شروطا سياسية معينة لكى يستطيع أن يحقق إمكانياته : شروطا بعضها يتصل بكيفية تولى السلطة السياسية بحيث تتحقق لها مشروعية معينة تضمن لها الاستقرار الذى لا يستند على قهر مستمر يمارس كل يوم ، وبعضها يتصل بممارسة السلطة السياسية لمهامها ووظائفها المختلفة على نحو يضمن الشفافية والعلانية فى كل تصرفاتها وخاصة المالية منها ، كما يضمن مسئولياتها عن هذه التصرفات وحقوق الرقابة اللاحقة والسابقة عليها من هيئات لها حق المساءلة والمحاسبة وخصوصا من الرأى العام صاحب الحق فى المعرفة كما أن منها ما يتصل بأسلوب ممارسة السلطة التشريعية على نحو يضمن الوضوح والاستقرار والاتساق والموضوعية والعمومية فى القواعد القانونية ، وأخيراً منها ما يتصل بوجود نظام قضائى طبيعى مستقر ومستقل ، فى الواقع وبالفعل ، لا بالكلمة والاسم فقط .

□ ★ □

د . عبد العزيز حجازى :

أطرح تساؤلات هل التحول الذى نتحدث عنه على مستوى العالم سواء فى الدول المتقدمة أو المتخلفة وفى ظل نظام ما يسمى بالنظام العالمى الجديد هل يعنى انتصار الرأسمالية وانهزام الاشتراكية ؟

أرى أن النظام العالمى الجديد لم تتحدد أبعاده وإلى أى مدى سوف تطبق الرأسمالية فى مسيرة التحول فى الدول الاشتراكية أو العالم الثالث بمفهومها الشامل ونحن نرى فى الدول الرأسمالية نفسها تنافساً وصراعاً نسمع عن الحرية الاقتصادية كلفظ وليس تطبيقاً .

أين نحن من هذا النظام العالمى الجديد وهل هناك إطار .. هل التحولات التى تحدث فى شرق أوروبا وفشل المنهج الاشتراكى أو الشيوعى فى تحقيق حد الكفاية للمواطنين سواء فى الاتحاد السوفيتى أو دول شرق أوروبا يمكن أن يكون هذا خطأ فى التطبيق . أين النظام وهل له إطار معين يمكن تطبيقه فى عالمنا الثالث خاصة أنه ليس لكل تنمية اقتصادية عائد على التنمية البشرية . ألفت النظر إلى تقرير الأمم المتحدة حيث نجد بعض الدول الاشتراكية تقع فى المجموعة الوسطى التى حققت تنمية بشرية . نرى فى التكتلات الجديدة كمثل يحاولون رفع الدول المنخفضة الدخل لكى تتوازن مع الدول المتقدمة فى التقدم . ما هى نسبة التوازن بين التطبيق الاشتراكى والرأسمالى فى كل دولة حديثة .

العالم الثالث .. التقدم التكنولوجى كان يلعب دورا أساسيا ارتكز على التنمية البشرية .

الموضوع الثانى : هو موضوع الآليات التى تواجه تحولاً من تحركات ثنائية إلى تكتل لأقطاب ثلاثة لاشك سيكون هناك تنافس لكن الموارد ستكون فاعلة ومؤثرة من الأمم المتحدة . هذا التحول من العلاقات المتكافئة أو غير متكافئة تنقلنا إلى : هل هناك فى هذا التكتل (دول الكومنولث) يمكن أن يعبر ٧٠ سنة من الشيوعية إلى ما يسمى بالرأسمالية الجديدة وهو ليس لديه أجهزة ولا الانسان ولا الآليات التى تمكنه من تحقيق الأهداف التى أتصور أنها وراء التحولات . لو نظرنا إلى المدى البعيد لو نجحت هذه الأهداف لابد أن يكون هناك نوع من التكتل . خلال فترة التحول لابد أن تتغير الصور ضمن هذه التكتلات فإن مصر تقع فى المجموعة الأوروبية فى موقع متميز .. مصر فى موقع حرج والسؤال هو مع تحسن الاقتصاد فى الدول العربية وأسعار السلع والتقدم التكنولوجى هل ستظل مصر قادرة على التنافس فى هذه الأسواق ما لم تطوع نفسها لهذه الاقتصاديات ؟

لو نظرنا إلى علاقة هذه التكتلات نرى أن الحكومة اتخذت قراراً بإرسال وفد يدرس

مع هذه الجمهوريات .. معظم هذه الجمهوريات ليس لديها القوة الاقتصادية التى يمكنها أن تتعامل بها مع الخارج . هذه قضية لابد لمصر أن تضع استراتيجية خاصة بها . انهيار الاتحاد العربى والمغرب العربى وغياب الجامعة العربية عن دفع عملية التكامل العربى موضوع يثير القلق .

هل ستلعب مصر دورا بمفردها أو مع دول الخليج أو أن تكون رائدة وفاعلة فى مواجهة هذه التكتلات إذا سارت عملية السلام ودخلت إسرائيل داخل حلبة الصراع الاقتصادى فى المنطقة . مصر لابد أن تبدأ فى التحرك نحو النطاق الآسيوى وأن تستقطب مصر والدول العربية النمور أو جزءاً من النشاط الآسيوى خاصة فى مجال الاستثمار وهذا موضوع مهمل من عديد من النواحى سواء النواحى الاقتصادية أو السياسية . القوى الصاعدة فى الاقتصاد العالمى لاشك ستكون الجانب الآسيوى ولابد أن تكون هناك استراتيجية جديدة لها .

ونحن نتحدث عن مصر فى عالم متغير هل لدى مصر شىء هل لديها فائض .. اسرائيل صادراتها ٩ مليارات ومصر صادراتها ٢ مليار قضية تعظيم الانتاج فى المرحلة الأولى والتركيز على التنمية البشرية التعليم والتحديث لنعيش عصر ثورة المعلومات . لابد من تقوية مصر أولاً إذا تحدثنا عنها فى عالم متغير بأن تمنحها قدرة للتنمية الاقتصادية .

□ ★ □

د. على لطفى :

أتابع ثورة التكنولوجيا والمعلومات منذ سنوات بعيدة . لكى ننتج لابد أن تتوافر أربعة عناصر هى الأرض والعمل والمال والتنظيم . وأضيف العنصر الخامس وهو عنصر التكنولوجيا والمعلومات . لانستطيع أن ننتج طالما أننا ننفق على الانتاج .. إن أى معلومة لابد وأن تتوافر فيها ثلاثة شروط أولها الحداثة . فليس هناك من قيمة وراء معلومة قديمة .

ثانيا التفضيل .. لأننى أستطيع أن أعتمد عليه فى التحليل للوصول للقرار السليم .

ثالثا الدقة .. يمكن أن نحصل على المعلومة من خلال بيانات مختلفة متفاوتة فعلى أيهما أعتمد وأتخذ القرار السليم فى عالم سريع التغير .

ولابد من توفير المعلومة للجميع ليس هناك أسرار أو غير قابل للنشر .

أعتقد أننا لانختلف على المتغيرات فهى حقائق نعيشها ونتابعها صباح كل يوم والسؤال المطروح أين نحن من هذه المتغيرات لن يكون لنا مكان فى هذا العالم الجديد إلا بالتعاون والتكامل السياسى والاقتصادى والعسكرى مع أشقائنا العرب . مفهوم الأمن القومى لم يعد هو العسكرى،أصبح مفهوم الأمن القومى الحديث هو الشامل الذى يرتكز على ثلاث : العنصر الاقتصادى والسياسى ثم العنصر العسكرى وكل ما يجرى من تحولات فى العالم فى السنوات الأخيرة يؤكد هذه الحقيقة . أين مفهوم الأمن الشامل فى منطقتنا ميثاق جامعة الدول العربية لم يكن فى ذهن من وضعوه أن يجىء تهديد للأمة العربية من داخلها . تحدثوا عن التهديد من الخارج .. تحدثوا بخجل عن مفهوم الأمن القومى ولذلك لم نواجه الغزو العراقى من خلال الجامعة العربية . لابد من موقف عربى شامل يواجه المتغيرات والتكتلات الضخمة اقتصاديا أولا ثم سياسيا ثم عسكريا .

ماذا قدمت المنظمات العربية .. والصناديق العربية العديدة والتنسيق المفتقد فيما بينها الأمر الذى أعطى فرصة للبعض للحديث عن إعادة توزيع الثروة العربية . نتفق مع الدكتور . عبد العزيز حجازى حول ضرورة التوجه إلى آسيا هناك بداية متواضعة وهى إقامة أول معرض مصرى فى هونج كونج . مسألة الاتصال من خلال إقامة معارض فى الخارج أمر فى منتهى الأهمية حيث نذهب إلى العالم المتغير ونعرض منتجاتنا .

أوضاعنا الداخلية .. ولكلحة « رضوخ » لم يحدث رضوخ من مصر فى تقديرى على الاطلاق لا لصندوق النقد ولا للبنك .. القصة تبدأ بمشاكلنا بدأنا باختلالات هيكلية اختلال بين الإنتاج والإستهلاك . الدخول والاستثمار بين الوارد والصادر . بين واردات الدولة وانفاقاتها

هذه الاختلالات الأربعة الأساسية هي جوهر المشكلة الاقتصادية فى مصر وعلاجه له بدائل والسؤال هو هل الحل الذى بدأنا بتطبيقه فى الثمانينيات سليم أم لا وهل هناك حلول أخرى أفضل أم أسوأ ؟

إذا ذكرنا أن الاختلالات الاربعة نتج عنها مشاكل يعانى منها المواطن وهى ارتفاع الاسعار ومشكلة البطالة ، هل مصر فى حاجة للصندوق أم الصندوق فى حاجة إلى مصر فى هذا العالم المتغير ؟

ويمكن تلخيص القضايا الجوهرية المطروحة للحديث فى : هناك اتفاق على وجود متغيرات دولية أساسية أهمها ما يحدث من تكتلات اقتصادية . دور المعسكر الشرق القديم ووضعه إزاء أوروبا الغربية واليابان ، ثورة المعلومات من أهم هذه المتغيرات . والسؤال المطروح ما هو موقف مصر من هذه المتغيرات وحديث حول أن تكون رائدة لمواجهة هذه التكتلات وحديث للإتجاه للمجال الآسيوى والبحث عن طبيعة النظام الاقتصادى الذى تتبناه مصر فى المرحلة القادمة هل هو الاصلاح الاقتصادى ؟ أم أن هذه المتغيرات تقتضى سياسات اقتصادية تختلف عما هو مطبق الآن وهل ما يدعى إليه من حرية اقتصادية يتسق مع مصر ومع طبيعة النظام السياسى وهى من الأمور التى يجب أن تكون متفقة مع التغيرات الدولية .

□ * □

د . مختار هلودة :

إن الحديث عن أمن الدولة يتجه دائماً وأبداً إلى الأمن العسكرى إلا أنه بدأ أخيراً الحديث عن الأمن الغذائى أيضاً والحقيقة أن النظرة يجب أن تكون متكاملة أى يجب أن يكون هناك أمن فكرى اقتصادى وتكنولوجى وعسكرى وهى مجالات الاختراق والسيطرة والريادة بين الدول ولاشك أن العالم قد عاصر فترة الفكر الشيوعى مدعما بقدرة اقتصادية محدودة وقوة عسكرية ،كما عاصر العالم فى نهاية الخمسينيات وأوائل الستينيات الفكر التحررى للرئيس عبد الناصر وتجمع دول العالم الثالث لإيجاد دور لها كأحد التكتلات العالمية مدعما بشكل غير مباشر بالاتحاد السوفيتى . والفكر التحررى الأمريكى من نهاية الحرب العالمية الثانية والسائد الآن مدعماً بقدرة تكنولوجية عالية وقدرة اقتصادية متناقصة وقوة عسكرية فريدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى .

وقد أصبح لزاماً على مصر لكى توجد لها مكاناً فى هذا العالم المتسارع فى النمو والمتغير بعجلة فائقة تفهم المركبات الأساسية لبناء قدرتها لعملية التواجد والمواجهة .

إن أهداف الدولة لاشك هو رفع مستوى المعيشة وتقليل الفوارق بين الطبقات وإتاحة فرص عمل للجميع . وقد أجمعت أغلب الدراسات الدولية أن زيادة الانتاجية والانتاج هى العنصر الرئيسى الذى يمكن من النهوض بالدولة . والمحاور الأساسية للتحرك فى الاتجاه الصحيح هى القوى البشرية والتكنولوجيا والمعرفة والنظم . وإن كانت السياسات المالية قد تشجع على الاستثمار والانجاز بمعنى الاهتمام باقتصاديات الطلب إلا أن ذلك لن يكون فعالا إذا لم يتم تفهم المحاور الرئيسية المذكورة والتى تمثل الاهتمام باقتصاديات العرض ، ولا يسع المجال شرح تشابك المحاور الأربعة وخصائصها إلا أنه من المناسب توضيح أن موارد مصر البشرية الأساسية ومعدات المصانع تسمح بزيادة كبيرة للغاية فى حجم الانتاج بإضافة مستلزمات جديدة أو بزيادة الانتاجية ولن يتم ذلك إلا بتحديد ما تحتاجه الكتل الحرجة من الأفراد من صقل للقيام بمهامها من تكوين نظم عمل دقيقة على أساس معرفى ومعلوماتى دقيق . إن نظم وتكنولوجيات العصر تركز على الابتكارات المستمرة والصغيرة من خلال مراجعة التصميمات والتعمق فى خطوات الانتاج،ولذا كان انتشار المعرفة على المستويات المختلفة فى المصانع ذاتها أساسى . ولدينا من اليابان والنمور الأربعة فى الشرق الأقصى مثل ونموذج رغم أن عدد المهندسين والعلميين هناك بالنسبة للسكان أقل مما عليه فى مصر باستثناء اليابان ومع العلم أن عملية الصقل للتحول إلى الفاعلية المرتفعة ممكن إذا ما نظرنا إلى ما أثبتته التجربة فيمن هاجروا . وأخيراً ، لقد أكدت اليابان ما أعلنه يوثانت

منذ أكثر من عقدين أن القرارات تخلق الموارد والنظم توفر الانجاز فقد تخطت عقبة ندرة البترول بمهارة كما أنها حتى اليوم تعتبر من الدول فقيرة الموارد إلى حد كبير .

والاقتراح أن التطور لن يأتى تلقائيا ولا يحل المشاكل القائمة ولا بالتحرر الاقتصادى ولكن بنظرة متكاملة قد تقوم بها مجموعة عمل لتطوير مصر ينبثق منها مجاميع للمحاور الأربعة وهى مرة أخرى القوى البشرية والتكنولوجيا والنظم والمعرفة ودور الدولة واضح وقد لجأت إلى ذلك كثير من الدول بطريقة أو بأخرى بما فى ذلك الولايات المتحدة ذاتها .. وفقنا الله لخير مصر .

□ ★ □

د . نادر فرجانى :

أوافق على كثير من المعطيات التى أشارت إلى دراسة مصر فى عالم متغير . مصر مقبلة على وضع يشبه الكارثة وإن درجات الحرية بها محدودة وأنادى بدرجة من التعمق فى هذا الموضوع .

فالمناخ العالمى الذى تتحرك مصر فى إطاره يستند إلى جانبين :

١ - برامج الاصلاح الهيكلى موجودة .

٢ – المعونة المقدمة . هذا تغير جوهرى ولا سبيل إلى إنكاره وأتصور أنه من المفيد أن نضع مدى زمنى عشر سنوات قادمة .

إن ما يحدث فى السودان لا يتخيله أحد وهو يفيد لبحث عن مستقبل أقطار أخرى فى المنطقة ومنها مصر . مصر بها اقتصاد ضعيف الكفاءة يعتمد على الخارج فنحن نعتمد على الخارج فى الغذاء الأساسى واقتصاد مصر الضعيف يجعلها تظل فى إطار المتلقى أكثر من المبادر . الدعوات التى كانت تثار من أن يكون هناك مشروع عربى تنموى شامل لابد أن تثار .

نحن نعيش فى مجتمع بلا مساءلة سياسية فعالة فى غيابها تغيب المساءلة فى المجتمع ، فى الوحدات الادارية . دور المعرفة والعقلانية فى المجتمع ضعيف ولا يعتمد على المعرفة والعقلانية . إن برامج التعديل الهيكلى موجودة ومفروض له أربعة جوانب انكماش وتفاقم سوء توزيع الثورة والدخل والبطالة ، المعرفة والثقافة متعلقة بنمط التعليم فى المجتمع المصرى الذى يعاقب التعليم فهناك عقاب اجتماعى على التعليم هو البطالة . والتعليم فى مصر يتدهور يوميا وإذا كنا نتطلع إلى مجتمع كفاءة يحسن موقفنا بين دول العالم لابد من الالتفات إلى تغير نمط التعليم .

□ * □

د . ميـلاد حنـا :

يوجد فى مصر نحو ٢ مليون وحدة سكنية خالية تكلفـة الواحدة ٢٠٠ ألف أى حوالى ٦٠ مليارا وهذا مبلغ يؤثر فى الهياكل الصغيرة وهذا الكم من الاقتصاد معطل لا إيجابيا ولا سلبيا فهناك ظاهرة خلال الخمسة عشر عاما الماضية وهى تعود المصريين على الاستثمار فى العقارات .

□ ★ □

أ. محمود المراغى :

المتغيرات الموجودة تجعل أوروبا هى الشريك الأول . هل هناك برنامج حقيقى فى مصر لتنمية الصادرات وتوفير الانتاج . مصر كانت تعتمد على المساعدات الخارجية فإذا حدث سلام فى الشرق الأوسط هل ستظل مصر لها أولوية بالنسبة للولايات المتحدة بالاضافة إلى ظروف أمريكا نفسها التى تجعلها تعيد النظر فى مسألة المعونات .

□ ★ □

السفير / تحسين بشير :

مصر المتغيرة فى عالم متغير نحن معنيون بمعرفة تطورات المجتمع المصرى . فهناك مشاكل مصرية لم نعالجها . فى فترة ، الاقتصاد المركزى حقق نجاحا فى كوبا ولم يحقق نجاحا فى مصر . أريد أن أعرف ماذا حققنا فى مرحلة من عهد الرئيس السادات إلى الآن لماذا زادت الديون المصرية فى الخارج . لم أسمع عبارة النظام العالمى الجديد إلا فى مصر . فبعد عام من حرب الخليج درجة مصر من التبعية للنظام الدولى أكثر من تبعيتهم إلى مصر . علاقاتنا العربية تمر الآن عن طريق واشنطن التى تطالب بأن نلعب دوراً أكبر مما نلعبه .

□ ★ □

د. أحمد منير البربرى :

خلال الخمسين سنة الماضية التى زاولت فيها مهنتى كمهندس اقتصرت خبرتى فى مجال الاقتصاد على الفترتين اللتين قضيتهما فى الصناعة وخلال علاقاتى مع الأمم المتحدة .

ومع استيعابى لما سمعته خلال الندوة اليوم فإنى أرى أن الأساس فى التنمية هو الفرد الذى له فى مصر طبيعة خاصة ويقابل مشاكل خاصة . فالفرد حاليا يفتقد عنصرين أساسيين هما القدوة والقيم وافتقاد هذين العنصرين كان لهما الأثر الأكبر على تطلعات الفرد وبالتالى على جهوده وآماله .

والفرد المصرى انفرادى بطبيعته فنرى أنه ينجح إذا ارتبط نشاطه بنظام اجتماعى واضح المعالم وهذا قد يفسر نجاح الفرد المصرى فى الخارج فى معظم الحالات حيث لا يعمل الفرد طبقا لتوجيهات محددة لايتفاعل إلا بها ، فهل تتم معالجة الوضع عن طريق التعليم أو الثقافة أو التدريب فى غياب النظام الاجتماعى الواضح والثابت .

وقد أصدر اتحاد البنوك فى مصر تقريرا يوضح أن الشركات التى هى أساس النمو الاقتصادى اقتصرت الشركات الناجحة على الشركات والمؤسسات الفردية كما أن النشاط التعاونى لم يتقبله كما كان متوقعا .

ومعيار النجاح الاقتصادى يتمثل فى إمكان الانتاج بنوعية جيدة وبتكلفة منافسة وللأسف فإن خبرتى فى المجال الصناعى العام والخاص تبين أن تكلفة الانتاج عادة تزيد عن التكلفة فى المصانع الأجنبية المنافسة لأسباب عدة أهمها ارتفاع تكلفة المدخلات المستوردة ونقص إنتاجية العمالة المحلية ونقص خبرتها ، كما أن مواصفات الانتاج لاتصل إلى المستوى القابل للتصدير فى معظم الأحوال ، وعلاج هذا الوضع يتطلب معالجة بعض الأسباب وأهمها ربط الأجور بالانتاج والبدء بالاهتمام بالجزاء مع العطاء واستكمال الخبرة بالتدريب المجدى مع إعادة النظر فى الأعباء المفروضة على الانتاج من رسوم جمركية وضرائب مختلفة آخرها ضريبة الانتاج مع اتجاه كل القوانين الحديثة إلى تكليف المنتج بأعباء التحصيل تحت تهديد الجزاءات .

هذا مع ظهور الآثار الجانبية المدمرة وأهمها الانحرافات التى زادت مؤخرا لأسباب اقتصادية وانتهت إلى جرائم سواء بالنسبة للمال العام أو الخاص وبالأخص بالنسبة للأفراد الذين لهم علاقة بمعاملات الأفراد أو الشركات أو ممن لهم سلطات الضبطية القضائية أو الرقابة بأنواعها .

وبالنسبة للنشاط المصرفى فإن المعترف به عالميا أن المؤسسات المصرفية هى الحافز والشريك للتنمية بأنواعها ولكنها فى مصر تطورت لتصبح فى أغلب الأحيان جهازا رقابيا يضاف إلى الأجهزة الرقابية العديدة التى تزخر بها السوق المصرية والزيادة الكبيرة التى طرأت على الفوائد المصرية بالاضافة إلى صعوبة منح الائتمان تسببت فى حالات إفلاس عدة كما آثرت سلبيا على جميع الأنشطة الانتاجية بحيث يتعذر حاليا على أى نشاط إنتاجى يعمل فى حدود القانون دون تجاوزات أن يحقق أرباحا بأى نسبة بعد سداد التزاماته المصرفية والضرائب النوعية المتعددة ، وبهذا زاد الاتجاه إلى الادخار كبديل للاستثمار وليس كوسيلة لزيادة الاستثمارات وما لم يعالج هذا الوضع سريعا فإن المستقبل سيكون مظلما بالنسبة للأنشطة الانتاجية بوضع عام .

وبالنسبة للبطالة المتزايدة فلها جذور عدة أهمها السياسات السابقة التى أحالت عنصر العمالة ومن أهم العناصر فى الدول المنتجة أحالت هذا العنصر من عنصر إنتاج إلى عنصر استهلاك فتسبب فى تواكل الجميع فى معيشتهم اليومية واعتمادهم على الغير من قطاعات حكومية وأنشطة قطاع عام مدعمة فى غالبيتها مما زاد من العجز التجارى وتسبب فى المديونية الداخلية والخارجية للدولة ومؤسساتها .

وقد اتجهت الكثير من الدول إلى الاستفادة من فائض العمالة فى مشروعات الخدمات كالسياحة والمرافق والتى تمتاز بكثافة العمالة حتى يمكن جذب الاستثمارات لدعم النشاط الانتاجى لاستيعاب هذه العمالة بل تم اللجوء إلى حلول لاتبشر بالخير مثل محاولة خلق مشروعات إنتاجية على أسس فنية متأخرة تعتمد على كثافة العمالة وهى المشروعات التى لا يمكن لها المنافسة عالميا وحتى محليا .

وإذا نظرنا إلى الخطط الصناعية السابقة لاحظنا أن الاهتمام كان للمشروعات العملاقة فى وقت لاتتوافر فيه الصناعات المتقدمة والعمالة المتخصصة التى تخدم هذه المشروعات وترتب على ذلك أمام بقاء هذه المشروعات فى مجال التجميع أو بقاء معظم إمكانياتها دون عمل أو تحويلها إلى إنتاج متدنٍ من حيث النوعية أو العائد .

هذه بعض ملاحظات على ملامح النشاط الانتاجى فى مجال التنمية حتى يمكن الاهتمام بمعالجة المعوقات لضمان إنطلاقة إنتاجية اقتصادية سليمة .

□ ★ □

كمال حسن على :

إننى سأطرح بعض الرؤى كمؤشر للمسار الذى يجب أن نتبعه فى مثل هذه الدراسة فهناك المتغيرات الدولية المتناهية السرعة والتى لم تستقر بعد وإن بدت خطوطها العريضة واضحة فى نظام دولى جديد وتكتلات إقتصادية جديدة .

ولاشك أننا نتطور داخلياً وهناك جهود مبذولة منذ زمن ولكن من الواجب أن نحدد مسارنا وندفع به .

وعلى رأس الموضوعات المطروحة فى هذا الشأن مشكلة التنمية البشرية بكل عناصرها ويأتى فى أولوياتنا مشكلة الانفجار السكانى وتأثيراته على كل نواحى الحياة فى مصر سواء على التعليم أو الاقتصاد أو الصحة وغيرها . وأرى أن هذا يقتضى التخطيط ليس على أساس الخطط الخمسية التى تنتهى عام ٢٠٠٢ فقط ، ولكن التخطيط يجب أن يكون لمدة طويلة ٥٠ سنة مثلاً .

والغرض من التخطيط طويل المدى أن يحدد الخطوط الرئيسية لمسارنا فى كل نواحى الحياة وأعطى مثلا لضرورة هذا التخطيط بمشكلة المياه فى مصر . فإن كل زيادة سكانية ستؤثر بالقطع على الزراعة إذ سوف تستقطع من الموارد المائية اللازمة لها مما يحد مرة أخرى من استصلاح مزيد من الأراضى الصحراوية بل إنها ستؤثر على المدى البعيد على الموارد المخصصة للأراضى القديمة ما لم نتجه إلى طرق الرى الحديثة كالرش والتنقيط وغيرهما .

وهناك مشكلة التنمية الادارية وإعادة تنظيم الادارة وأساليبها والتدريب على الادارة الاقتصادية فى الحكومة والقطاع العام حتى يمكن التغلب على البيروقراطية .

إن مصر بموقعها الجغرافى وثقلها السياسى وفى عصر المصالح المشتركة والتعاون والمصالحة يجب أن تسير بالتوازى فى اتجاهات ثلاثة لمواجهة التكتلات الحالية والمستقبلة سواء فى أوروبا شرقها وغربها أو أمريكا الشمالية أو اتحاد جنوبى شرق آسيا أو المتغيرات المنتظرة فى أمريكا اللاتينية .

هذه الاتجاهات الثلاثة وعلى ضوء مركز مصر تتطلب حركة دائمة فى اتجاه التعاون العربى والأوروبى والأفريقى والأمريكى . كما يجب أن يكون التعاون الاقليمى بعد السلام المنتظر ، محققا للمصالح المصرية الاقتصادية والأمنية معا . كل ذلك من خلال تشجيع وإزالة كافة معوقات الاستثمار فى مصر لزيادة فرص العمل ومزيد من التنمية البشرية .

كلمة أخيرة .. إن مصر تستورد حالياً ٧٠٪ من احتياجاتها الغذائية من الخارج . من هنا ومع الزيادة السكانية الكبيرة يجب أن نتطلع إلى التوسع الرأسى فى الزراعة وتقليل الفاقد إلى أقل حد . فمصر من أكثر الدول انفاقاً على الغذاء بالنسبة للدخل والله يوفق الجميع .
مع الشكر .

□ ★ □

د . إبراهيم دسوقى أباظة :

أود أن أطرح بعض المؤشرات التى توضح الصورة التى سار عليها مؤتمرنا هذا فنحن نتكلم عن المتغيرات الدولية وأريد أن نعرف موقعنا من هذه المتغيرات التى وصفها د . جلال أمين فى تفكك الاتحاد السوفيتى وصراع الكتل وتطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية .. العلاقة بين مصر والدول الدائنة هذه متغيرات ثانوية ناتجة مما يسمى بالقوى المتحركة وهذه القوى المتحركة ثلاث هى المد الديموقراطى والمد الفسيولوجى ثم تبعه المد التكنولوجى المحرك الرئيسى لكافة المتغيرات على الساحة الدولية . ومنطلق هذه المتغيرات بالتحديد سبع دول فى العالم ، الدول الصناعية التى تقوم بالمهمة الرئيسية المتعلقة بتسيير هذه القوى المحركة . وهى لا تجرى بصورة عشوائية وإنما منظمة وتؤدى إلى تغيرات محسوبة . وقد وقع منها فى عالمنا ثلاثة متغيرات أساسية الأولى التغير الاعلامى الذى نتج عن استخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة - الأقمار الصناعية - أدى هذا إلى أن أصبح العالم متصلاً بعضه ببعض وأدى أيضاً إلى سهولة الاتصال بين أفراد العالم كله .

المتغير الثانى الاقتصادى الذى أدى إلى تطوير فى بنيات الانتاج الأساسية وبنيات التسويق .

المتغير الثالث هو متغير عسكرى بدأ بالتطور النووى وانتهى إلى ذلك البرنامج الطموح الذى أحسب أن له علاقة بحسم الصراع بين الكتلتين وتفكك الاتحاد السوفيتى وهو برنامج حرب النجوم وهو المتغير الرئيسى الذى يحرك كل هذا ، أما نحن فى هذا العالم فقد تلقينا هذه المتغيرات لكى يكون لها أثر عشوائى وفوضوى يختلف عن الأثر الذى وقع على الدول التى ملكت أساليب التطور التكنولوجى ، فقد كان استقبالنا لهذه المتغيرات رديئا لأن انساننا غير موجود ولذلك يحدونى الأمل أن يكون مناطق التفكير فى مؤتمرنا ، أن يكون مناطق التفكير هو الانسان الذى أسقطناه من حسابنا .

تحضرنى كلمات تتعلق بعناصر الانتاج التى كنا ندرسها فى الجامعة هذه العناصر أصبحت غير دقيقة الوصف .. ففى اليابان مثلاً ليس لديها قطرة بترول أو حديد ولا زراعة ومع ذلك فهى أكبر قوة فى العالم الصناعى ومتقدمة لأن القضية الأولى لديها هى قضية الانسان .

لقد تكلمنا عن التربية والتعليم والنهضة التكنولوجية وضرورة أن تجد مصر مكانها فى العالم العربى وضرورة إقامة جسور تعاون اقتصادى بين الكتلة الآسيوية والأوروبية ، من

الذى سيبنى هذا ، هو الانسان فهل هذا الانسان هو إنسان البناء والتنمية .. إن المتهم الأول فى هذه القضية هو النظام السياسى .. فكيف أبنى وحدة اقتصادية وأقيم سوقاً عربياً وبلادنا محكومة بحكم فردى . فالقضية هى قضية الديموقراطية . لن نجد مكاننا فى العالم إلا إذا تم تحرير الانسان فى مصر فى حركته وتم تأمينه ضد الخوف والارهاب كل هذا فضلا عن تسليحه بالعلم وبالمعرفة . وقد رأينا كيف أن الدكتاتورية فى كل بقاع الأرض لم تبن لبنة واحدة وأن الديموقراطية هى أساس أى تقدم تكنولوجى . كيف يمكن أن أبنى اقتصاد مصر بغير إدارة سياسية تقوم بشأنها موازين الثواب والعقاب . كيف يمكن أن أبنى بلداً سقطت فيه كل الموازين و لم يعد هناك عدل يقوم ولا مسئولية تجرى . كيف يمكن أن نقيم اقتصاداً ونبنى بلداً ونحن محكومون بفرد واحد هو الذى يحيى وهو الذى يميت يوجه ويحرك . هذه القضية قضية أساسية .

أما ما يتعلق بالاقتصاد وضرورات البناء الاقتصادى فنحن على علم جيد بكل ما يتعلق بمديونية مصر والأجواء التى عرفناها واكتشفناها والبرامج مهيئة للانطلاق الاقتصادى ولكن أين هى الادارة السياسية العليا التى تستطيع فعلا أن تتحمل هذه المسئولية عن كفاءة ونزاهة هذه هى القضية الأساسية التى يجب أن تجد مكاناً فى كل مؤتمر .

□ ★ □

أ . مصطفى كامل مراد :

الوضع الاقتصادى لايمكن فصله عن النواحى السياسية لأن السياسة والاقتصاد متكاملان ولهما انعكاساتهما على الفرد فى الناحية الاقتصادية نجد أن المتغيرات الداخلية على هذا النحو : المديونية وصلت إلى ٢٤ ملياراً بعدها نجحت مصر فى خفض الديون وحوالى ٩٠ ديونا داخلية . نجد البنكنوت المتداول حتى ٩١ يبلغ ٧٣٥ .

الـ ٩٠ مليارا الديون الداخلية منهم ٢٨ مليارا فى سنة واحدة و١٨ ملياراً عام ٩٠/٨٩ . وتقرير البنك المركزى يؤكد أن هناك تضخيما نتيجة للسياسات المالية فهناك بعض المشروعات القائمة بكامل إنتاجيتها وهناك مشروعات توقفت بالكامل وقد ترتب عليه وجود بطالة حوالى ٩٠٠ ألف أى ١٢٪ غير أن الرقم أكبر من هذا فالنسبة الحقيقية لا أحد يعرفها .

هناك تدهور فى المحصول الرئيسى (القطن) تدهور من ١٠ ملايين إلى ٥,٥ و ٣٠٪ من حجم الديون الخارجية سببها نقص محصول القطن الراجع إلى نقص المساحة والانتاجية .

إن مصنع الحديد والصلب إنتاجه ١٦٠ ألف طن واحتياجاتنا ١٨٠ ألف طن .

المتغيرات الدولية سوف تؤثر فينا والتيار الإسلامى منتشر فنحن فى حاجة إلى تعليم وهذا لن يتأتى إلا إذا تم تغيير الدستور وإصلاح الاقتصاد وإصلاح الاقتصاد لابد أن يواكبه الاصلاح السياسى .

□ ★ □

أ . أحمد الصباحى :

أريد أن أتكلم فى موضوعين الاول أن الورقة الاولى للدكتور راجى عنايت تقول إن هناك فترة تحول أساسية فى التحول البشرى،ويعنى أن الفترة تشهد تغيراً كاملا للأسس والمبادىء التى تقوم عليها الحياة من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فما هى النظريات الاقتصادية التى نتعامل معها . لقد أثبتت الرأسمالية والاشتراكية فشلها على مدى العقدين الماضيين ، وأنه لابد من التفكير فى سياسات اقتصادية جديدة تتعامل مع المنطلق الجديد .

الورقة الثانية تقول إن مصر فى عالم متغير وأقول إن مصر تعيش فى وسط عالم متغير دون أن تتغير ولن تتغير أبدا إلا إذا تدخلت السماء .. نحن فى حزب الأمة نشعر بالأمرين فى الداخل وفى الخارج فهناك حالتان .. مؤتمر السلام وما حدث فى الجزائر لهم أثر كبير ولابد أن نتفاعل مع هذه المسائل .

ما نراه فى الجزائر نراه أنه ردة تعود إلى النظام الشمولى

□ ★ □

د. جلال أمين :

بعض الكلمات أثارت فى نفسى الشجون والتساؤل : لماذا فشلنا حيث نجح الآخرون ؟

فيما يخص التغيرات من الممكن التميز بين فترات الانحطاط حيث يوجد سد منيع بين أصحاب الأفكار وبين متخذى القرارات ، وفى فترات النهضة يوجد تفاعل وأخذ وعطاء بين الطرفين .

فى مثل هذه الظروف يشعر المفكرون بهذا السد المنيع فتكثر الندوات والكلام الذى لا فائدة فيه ، فى هذه الندوات يحاول البعض الدفاع عن قضيته الخاصة أو عن سياسته الاقتصادية عندما كان فى الحكم أو يطالب بالديمقراطية تمكينا لحزبه فى الوصول إلى الحكم أو يدعو للتعاون مع إسرائيل .

وبهذا تضيع قضية مصر فى عالم متغير بين الشعور بالاحباط والحزن وبين الدفاع عن القضايا الخاصة ، فما الذى يمكن أن يقال فى مثل هذه الظروف ؟

عنوان الندوة واسع : ماهى صورة الاقتصاد المصرى فى نهاية القرن أو بعده بقليل ، لو ترك الأمر يسير على ماهو عليه ؟ مالذى يمكن أن نتوقعه ؟ هل عليه أن نستفيد من تاريخ مصر الاقتصادى ؟ تقفز إلى ذهنى تلك الفترة التى أعقبت الاحتلال الانجليزى ، فقد كان أحد الأسباب الأساسية للاحتلال هو تمكين مصر من تسديد ديونها ، نحن فى بداية مرحلة من هذا النوع .

كان لهذه الفترة سلبيات وايجابيات ، يمكن أن يتكرر كثير منها فى العشرين سنة المقبلة ، لقد سددت مصر جزءا كبيرا من ديونها فى العشرين سنة التى أعقبت الاحتلال وتم إصلاح ميزان المدفوعات وزاد الانتاج الزراعى ولا أستبعد أن يحدث هذا فى العشرين سنة القادمة .

مع ملاحظة أنه لم تكن هنالك صلة تذكر فى تلك الحقبة القديمة ، أما الآن فمن الممكن أن نتصور أن يصل معدل البطالة إلى ٣٠٪ أو ٤٠٪ إذا استمرت الأمور على ماهى عليه يمكن فى نهاية القرن ، يمكن أيضا أن نتصور أن التنافس الحاد الجديد الذى يمكن أن يتطور بين الكتل الاقتصادية الكبرى (أمريكا وأوربا الغربية واليابان) . يمكن أن ينعكس على منطقتنا فيجبر كل بلد عربى أو مجموعة من البلاد العربية على أن تتبع إحدى هذه الكتل ، وينعكس تنافسهم فى تنافس بيننا ، كما حدث خلال الثلاثينيات .

فشمال أفريقيا مثلا تتبع أوربا ومصر والسعودية تتبع أمريكا ، والامارات ودول خليجية أخرى تتبع اليابان ، وهكذا ، وندخل فى معارك بعضنا مع بعض ، كلما دخلت الدول الكبرى معارك فيما بينها ، وبعد عشر أو عشرين سنة ننسى أن هناك شيئاً اسمه أمة عربية ، على أن أخطر شيء فى اعتقادى هو مايتعلق بالتطبيع مع إسرائيل وما يمكن أن يحدث لموارد المياه العربية إذا نفذت إسرائيل مشروعاتها فى المنطقة بما فى ذلك تحويل نهر الليطانى إلى إسرائيل واستمرار احتلال إسرائيل لهضبة الجولان ، فإذا استمر الأمر على هذا أتصور أنه فى عام ٢٠٠٠ ستكون هناك إسرائيل الكبرى اقتصاديا وتشمل على الأقل جنوب الأردن ولبنان وسيناء وجنوب سوريا ، تستولى على المياه العربية ، وتستورد المواد الأولية من البلاد العربية وتصدر لها سلعا صناعية متقدمة ، وتستورد العمالة من سوريا ومصر والأردن وتصبح إسرائيل هى مصدر الرزق للذين لايجدون عملا فى الدول العربية المحيطة .

الدكتور مصطفى السعيد ، يقول ما العمل ؟ والاجابة سهلة جدا وصعبة جدا فى نفس الوقت ، فحالنا هو مثل حالة شخص لديه اكتئاب شديد ليس فيه أى مرض ، ولكنه لايستطيع أن ينهض من سريره ، لأنه فقد الأهمية ولديه حالة من الانكسار الشديد تمنعه من النهوض .

إن لدينا موارد وعقولا ومفكرين وأراضى ، لدينا كل شيء ولكن لدينا أيضا حالة اكتئاب وسقوط همة ، ولن ننهض إلا إذا تخلصنا من هذه الحالة .

□ ★ □

تتوجه اللجنة المصرية للتضامن بخالص الشكر والتقدير للمصرف العربى الدولى لمساهمته فى إصدار هذا الكتاب .

رقم الإيداع ٢١٠٨ / ١٩٩٣

طبع بمطابع البلاغ
٢ ش حسين حجازى ـ الدواوين ـ القاهرة
ت ٣٥٤٩٥١٥ / ٣٥٦٣٤١٦